

٤٧٩٧



إسلامية  
جامعة أم القرى

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية وآدابها

# أحوال الضمير مع مفسره

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في النحو العربي

إعداد الطالبة

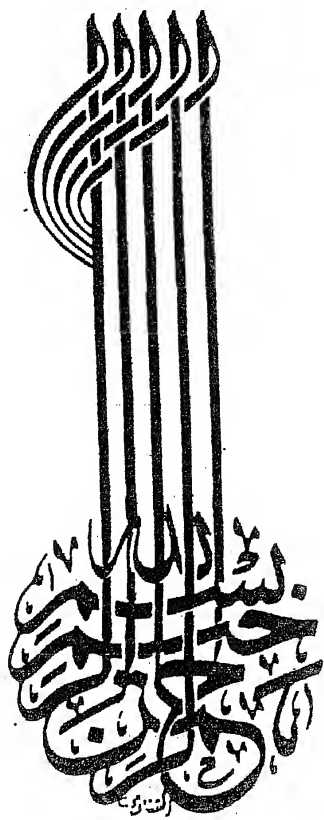
زكية بنته فوزح بن مبروك اللعياني

إشراف

أ.د/ عبد الرحمن إسماعيل

الفصل الدراسي الثاني

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



## ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين

أما بعد :

فهذا ملخص لهذا البحث المقدم والذي عنوانه "أحوال الضمير مع مفسره" فجوهر البحث هو دراسة العلاقة بين الضمير ومفسره من حيث الموافقة بينهما أو المخالفة فيما من شأنهما أن يتفق فيهما كالعدد والجنس ، وتحديد مواطن تلك المخالفة وعللها وشواهدا ، وأقوال النحاة فيها ، ومن حيث ذكر المفسر أو حذفه ، وتقديمه أو تأخيره عن الضمير ، ومن حيث مراعاة لفظ المفسر أو معناه في الضمير العائد في العدد والجنس ، وبناءً عليه فقد جاءت دراسة الموضوع مصنفة على النحو التالي :

**التمهيد :** يتناول فيه بعض القضايا العامة في الموضوع باقتضاب ، كالمعنى اللغوي والاصطلاحي للضمير ، والغرض من وضعه وعلاقته بالمفسر .

**الفصل الأول :** مخالفة الضمير لمفسره ، وفيه أربعة مباحث :

الأول : عوده مفرداً على الجمع والمثنى .

الثاني : عوده مثنى على المفرد والجمع .

الثالث : عوده جمعاً على المفرد والمثنى .

الرابع : عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

**الفصل الثاني :** عود الضمير بمراعاة لفظ المفسر تارة ومعناه تارة أخرى

**الفصل الثالث :** تقديم المفسر وتأخيره .

**الفصل الرابع :** ذكر المفسر وحذفه .

**الخاتمة :** وفيها تلخيص لأهم ما عرض له البحث مع قرنه بالتأصيل المتوصل إليها .

والله أسأل أن يوفقني فيما قدمت من عمل رجوت من خلاله الإسهام في خدمة العربية ،

والكشف عن بعض ما تضمنته من ظواهر ومسائل دقيقة ظلت متوارية خلف الموضوعات العامة

مشتتة في أبواب النحو المختلفة ؛ ولعل في الدراسة ما يشير - ولو من طرف خفي إلى حيز البلاغة

في هذه اللغة التي تعاطت كثيراً في الأساليب المعجبة مما أقل في روعها ضرورة الانصياع لسلطان

البيان ، والصدور عنه والقصد إليه في كل ما بدأ في ظاهره مجافياً لسنن النحو وطرائقه .

وأخيراً أتبذل إلى العلي التقدير أن ينفع بهذا العمل ، وأن يعلي به درجات كل من كان له

فيه رأي أو نظر

والحمد لله الذي فضله تم الصالحات

والصلاة والسلام على سيد الكائنات

### **Summary of the Research**

Praise be to Allah the Cherisher and Sustainer of the Worlds and peace be on the prophet, the most Honorable of the Worlds

This summary of this presented research titled "The condition of the pronoun's explainer".

The main themes of this research is to study the relation between the pronoun's explainer from the aspect of agreement and disagreement between them in regard to sex number and pin point the origins of the disagreements reasons, and what the grammarians say in regard to mention of the explanation or deleting it, advancing it or delaying it. Also in regard to observe pronunciation of the explainer or the meaning of the hidden pronouns for number and sex.

Based on that the research was categorized as follow:

#### **Preface:**

Includes some of the common cases in the subject summarized as the linguistic meaning and the terminology of the pronoun and the purpose of its explanation and its relation to the explainer

Section one:

Disagreement of the pronoun with it's explainer which includes four themes

#### **First:**

Return of singular on the dual and the plural

#### **Second:**

Return of the dual on the singular and plural

#### **Third:**

Return of plural on singular and dual

#### **Fourth:**

Return of masculine on feminine and opposite

#### **Section two:**

Return of the pronoun putting in consideration the pronunciation of the explainer from one aspect and it's meaning from another aspect

#### **Section three:**

Forwarding of the explainer and delaying

#### **Section four:**

What the explainer says and what he deletes

The end: which includes a summary for the most important presented points in the research associating it with the results attained

I ask Allah the success in what I presented with my hope to serve understanding the Arabic Language and revealing some of the linguistic phenomena and some meticulous cases hidden in the general subjects of grammar.

May be in the research denoting - even hidden one - to the space for eloquence in this wonderful language which lead us to the importance clarification as start from and return to in all what seem from outward deviating from the basics of the grammar and it's originals

Finally I ask almighty Allah to let this work a good benefit and upgrade every one who read or see or give opinion about it

Praise be to Allah the Cherisher and Sustainer of the Worlds and peace be on the prophet, the most Honorable of the Worlds



مُقَلَّمَةٌ

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عالم غيِّاتِ الخواطر ، ومجلِّي مكنوناتِ السرائر ، ومفسِّرِ مبهماتِ الضمائر ، والصلاة والسلام على سيدِ الخلقِ أولهم والآخِر ، ذي المجدِ والمآثر ، المبعوثِ بهدي ربه والبصائر .

### أما بعد :

فهذه كلمتي أبسطها بين يدي هذا البحث ، محاولة أن أجلِّي خلالها أهم الدوافع التي سافقتني إلى موضوع (أحوال الضمير مع مفسره) موضوعاً للدراسة والبحث ، وما هي المعوقات التي تكلدت طريق البحث ثم ما هي الثمرة التي يرجى أن تحققها هذه الدراسة تواصلًا مع معطيات من الدراسات السابقة في هذا المضمار .

### فأقول :

لقد أحسن الله لي إذ ندبني إلى درسِ هذا الموضوع باختيار - أملُ أن أكونَ موفقة في قبوله - من أستاذي مشرف هذه الدراسة بعد أن كان قد اقترح عليَّ موضوعاً آخر في اللهجات ، وبذلت من عمر البحث زهاء ثلاثة أشهر وأنا أقرأ في هذا الموضوع ، وعندما لم أجد من مادته ما يحفزني على الاستمرار صدفت عنه وأملت سواه ، فقدَّر الله لي هذا الموضوع ، وقد أنست به نفسي وراق لي كثيراً ، كونه يشق طريقاً إلى عمق اللغة ليعالج بعض أساليبها ، محاولاً استشفاف بعض من ملامحها ونشأ شيء مما في إضاراتها من المواضيع التي لم تلامسها بعدُ الباحثين ، ولم تظلمها أقلام الدارسين فأرتأيت أن موضوعاً كهذا حريٌّ بدراسة ترد معينه وتسير غوره وتجلِّي حقائقه ، فعقدت العزم على أن أتخذ موضوعاً لرسالة الماجستير وتعاهدته بالدرس والبحث عنه في مظائنه ، وبفضل من الله لم أتكبَّد كبير عناء في الحصول على مراجعه إذ جادت أُمّات كتب النحو واللغة والتفسير بمادة وافرة منه ، وإن كانت ملامحه تبدو أكثر وضوحاً في كتب اللغة والتفسير شأنه في ذلك شأن كل الموضوعات التي تكلف بدراسة الظواهر اللغوية.

يبد أي تكبَّدت صعوبة من نوع آخر تمثلت في شدة تخصص الموضوع ودقة مسأله وخفاء طرائقها بحيث لا يُهتدى إليها إلا بعد إمعان نظر ، وإعمال فكر واسترسال في التدقيق عنها في ظلال الشواهد القرآنية والشعرية المبثوثة في كتب اللغة والتفسير وفي أتون أبواب النحو المختلفة ، وهذا ما جعل البحث عن بعض مفرداته إبان إقامة أوده وبناء هيكله شاقاً ، فما أكثر - مثلاً - أن تتجاوز المفرد والمثنى والجمع مواقع بعضها في الأسماء الظاهرة ولكن ذلك في شأن الضمائر قليل ، لذلك كان حجم المادة في الفصل الأول الذي يعني بهذا الجانب قليلاً إلى حد ما ، وتتفاوت قلته من مبحث إلى آخر كل ذلك تناسباً مع ما رصد من واقع اللغة .

وإن أعدّ الصعوبات فلا أنسى ما جعلني أتلّس الحيرة زماناً، وأفقد البصيرة أوانساً ، ذاك هو كثرة أقوال النحاة المتشابهة منها حيناً والمختلف حيناً آخر مما يصعب معه الخروج بملخص لتشابهها أو التوفيق بين مختلفها ، ولسان الحال إذاً قول الشاعر:

فإياك والأمر الذي إن توسعت \*\*\* مواردُه ضاقت عليك المصادرُ

وأنا إذ أقدم هذا البحث فإني لست مدّعيةً بأيّ ساقٍ بما لم تأت به الأوائل ، بل إن صلي بأولئك الأوائل وثيقة وأنا عائلة عليهم وعلى علمهم أصدر عنهم في كل ما أتى وأذر ، وغاية ما هنالك أني حاولت جاهدة تشذيب وتهذيب ما آل إلى من لدنهم في هذا الموضوع ، لأصنع منه مادة متضامّة بضمّ شتات ما تفرق من جزئياته في طيات مؤلفاتهم.

كما أنني لست منكدة ما أفدته من بعض الدراسات الحديثة التي تمت بصلة من قريب أو بعيد إلى موضوع هذا البحث ، منها دراسة للباحث محمد حماد القرشي بعنوان "الربط في سياق النص العربي" والأخرى للأخت الباحثة نجلاء عطار وعنوانها "العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة" ورغم ما بين هذين الباحثين وبين بحثي من التقارب والتشاكل في بعض المواضع والمسائل ، إلا أن جوهر الدراسة مختلف ، ولكل وجهة هو موليا ، وكل يعمل على شاكلته ، فقد كان موضوع "أحوال الضمير مع مفسره" يعمل على دراسة العلاقة بين الضمير ومفسره تحديداً من حيث الموافقة بينهما أو المخالفة فيما من شأنهما أن يتفقا فيه كالعدد والجنس ، وتحديد مواطن تلك المخالفة وعللها وشواهدا وأقوال النحاة فيها ، ومن حيث ذكر المفسر أو حذفه ، وتقديمه أو تأخيره عن الضمير ، ومن حيث مراعاة لفظ المفسر أو معناه في الضمير العائد في العدد والجنس .

ولم يخلص أيُّ من الباحثين المشار إليهما لدراسة هذه القضايا ، بل أخذ كل منهما بطرف منها ، فتعالت بعض مسائلهما مع ما جاء في هذا البحث في بعض جزئياته ، ولم يثنني ذلك عن المضي في درس هذا الموضوع لعلّي أقدم مفيداً وأضيف جديداً ، انطلاقاً من أهداف وغايات تراءى لي أن دراسة هذا الموضوع ستكون كفيلة بإيجازها وهي ما يلي :

- ١- الإسهام في خدمة العربية ، وذلك بالكشف عن بعض ما تضمنته من الظواهر والمسائل الدقيقة المتوارية خلف الموضوعات العامة والمشتتة في أبواب النحو المختلفة.
- ٢- الغاية المباشرة وهي الكشف عن نخبايا العلاقة بين الضمير ومفسره ، وما يتناها من حالات تنحرف بها عن مسار الأصل إلى مسارات جانبية شكّلت تنوّء في بنية هذه العلاقة ، كان جديراً بالدراسة أن تلتفت إليه بغية الكشف عن علته وحكمه وتقضي مواضعه ، ثم نظم ذلك كله وضمّ نشره في موضع يقرب مسائله ويولف بين فصائله .

٣- الإشارة ولو من طرف خفي إلى حيز البلاغة في هذه اللغة ؛ بكثرة ما تعاطته من الأساليب المعجبة التي ألقت في روعها ضرورة الانصياع لسلطان البيان ، والصدور عنه والقصد إليه في كل ما يبدو في ظاهره مجافياً لسنن النحو وطرائقه .  
وقد حرصت على تحقيق تلك الأهداف قدر طاقتي.

وقسمت دراسة الموضوع على النحو التالي :

**التمهيد :** يتناول فيه بعض القضايا العامة في الموضوع باقتضاب ، كالمعنى اللغوي والاصطلاحي للضمير ، والغرض من وضعه وعلاقته بالمفسر.

**الفصل الأول :** مخالفة الضمير لمفسره : وفيه أربعة مباحث :

**الأول :** عوده مفرداً على الجمع والمثنى .

**الثاني :** عوده مثنى على المفرد والجمع .

**الثالث :** عوده جمعاً على المفرد والمثنى .

**الرابع :** عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

**الفصل الثاني :** عود الضمير بمراجعة لفظ المفسر تارة ومعناه تارة أخرى .

**الفصل الثالث :** تقديم المفسر وتأخير .

**الفصل الرابع :** ذكر المفسر وحذفه .

**الخاتمة :** وفيها تلخيص لأهم ما عرض له البحث مع قرنه بالنتائج المتوصل إليها.

وها قد غدا الموضوع اليوم بحثاً تاماً عرضة للتجسيم بين يدي الأساتذة الأفاضل ، بعد أن بذلت فيه من وقتي وجهدي ما وسعني البذل ، وما لي في ذلك من فضل أعدّه وما كان يجمل بي بعد أن هياّني الله لهذه السبيل أن تتقاعس هميتي أو تتراخي عزيمتي فما أجدد سالكه سبيل البحث العلمي بالصر والأناة وتحمل المتاعب ، وهذا ما ليس بمستطاع ما لم تتضح لهم الأهداف ، وتتجلى الغايات ، وكفى بوضوح الأهداف ، وتحلّي الغايات دافعاً لاستعداد المتاعب والاستئناس بالمصاعب ﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾ .

**وأخيراً :**

فإن هذا العمل خطوةٌ وليدةٌ لمحاولة مبتدئة لا تدّعي الكمال ، ولا تبريء النفس من النقص ، ولن تستنكف أن تصغي لعتاب المتقدين ، فليس من حقها - طالما أنها محاولة - أن تشقى بالعتاب أو تمتعض من الانتقاد ، فجزى الله خير الجزاء كل من أعانها على تسديد نظره أو تصويب خطره ، والشكر أولاً وأخيراً للمنعم المتفضل على ما أعطى وأجزل ، ثم الشكر مثنى وثلاث ورباع لوالديّ الحبيبين اللذين ما فتئا يغدقان عليّ من نبع عطائهما الدفاق حتى

ارتوت من فيوضاتهما الأعراق ، وتعلمت النفس كيف يكون السمو بالأخلاق ، فلهما مني الدعاء الخالص بأن يجزيهما الله خير الجزاء ، وأن يصلح لهما النية والذرية ، كما أجزل شكري وامتناني لأخوتي وأخواتي وكافة أفراد أسرتي الكريمة على كل ما قدموه لي من عون ومساعدة. ثم الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل سعادة الدكتور عبد الرحمن اسماعيل على ما جاد به من علمه وجهده بارك الله له في عمره وعلمه ونفع به العربية وأبناءها وثقل موازينه بما قدم لهما ، والشكر موصول للدوحة التي تفيأت ظلها طوال مدة إعدادي لهذا البحث وقبل ذلك من عمري سنين ، إنها جامعة أم القرى معقل العلم الحصني ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية وآدابها عميداً وأستاذة كما أخص سعادة الأساتذتين الفاضلتين سعادة الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي ، وسعادة الدكتور جهمان بن ناجي السلمي على حسن استجابتهما وتحملهما مشقة إحالة النظر في هذا العمل وتقييمه معذرة عن عجزتي وتقصيري وحسبي أني بذلك فيه ما وسعني البذل ويقيني أن الكمال عزيز عذراً فالبضاعة مزجاة والجرب خالي الإهاب ، والصبيد قليل في جوف الفرا .

وربك ليس إمساكي لبخلي \* \* \* ولكن لا يفني بالخرج دخخلي

وفي نفسي السماحة غير أني \* \* \* على قدر الكساء مددت رجلي

والله أسأل أن يرزقنا التسديد والتوفيق وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه . اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا ، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم اللهم اجعل علمنا حجة لنا لا حجة علينا منك الرشاد والتوفيق وبك الهداية إلى أقوم طريق وصلاة وسلام دائمين ما تصرفت الدهور وتعاقبت الظلمة والنور على سيد البرية ومعلم البشرية نبينا وحبيبنا وإمامنا وقودتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

الباحثة

تمیلا

## الضمير لغة واصطلاحاً :

الضمير في اللغة فعل من (ضَمَر) بمعنى مفعول ، وتدور مادته حول الاستار وزوال الشيء عن العيان . قال الكوفي : " الضمير في اللغة : المستور (فعل) بمعنى (مفعول) ، أطلق على العقل ؛ لكونه مستوراً عن الحواس " (١)

وقال صاحبُ اللسان : " الضمير : هو السرُّ وداخلُ الخاطر ... والضمير الشيء الذي تضمه في قلبك ، وأضمرت الشيء : أخفيتهُ ، وهوىُّ مُضمَر : مخفيٌّ .. وأضمرته الأرضُ : غيّته إما بموت وإما بسفر " (٢) ... الضمار : خلاف العيان " (٣)

وما توحيه مادة (ضَمَر) الضالة والضعف والهزال ، قال صاحب اللسان أيضاً : " الضمير والضمير : الهزال ولحاق البطن ... و الضمير من الرجال : الضامر البطن ، والضمير : العنب الذابل وضمرت الخيل : علفتها القوت بعد السمن ، واللؤلؤ المضطمر : الذي في وسطه بعض الانضمام ، وتضمير وجهه : انضمت جلده من الهزال " (٤)

وفي اصطلاح النحويين ، الضمير : " اللفظ الموضوع للدلالة على الغائب مثل : هو ، والمتكلم مثل : أنا ، والمخاطب مثل : أنت " (٥)

والإضمار : " أن يعود ضمير إلى متكلم أو مخاطب أو غائب ، كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب : زيد قام ، وبشر لقيته ، وبكر مرتت به " (٥)

ولقد بدا الارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للضمير واضحاً لدى ابن هشام حيث قال : (( وإنما سُمي مضمراً من قولهم : "أضمرت الشيء" إذا سترته وأخفيتهُ ، ومنه قولهم : "أضمرت الشيء في نفسي" أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ثم تلك الحروف الموضوعه له غالبها مهموسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس : هو الصوت الخفي " (٦) وتسمية هذا القبيل من الأسماء بالضمير أو المضمَر اصطلاح بصريّ وفي اصطلاح الكوفيين يعرفون عنه بالكناية أو المكني. (٧)

(١) الكوفي : الكليات ١٣٥/٣

(٢) وفي هذا المعنى قال الأعشى : أرانا إذا أضمرتك البلا \*\*\* دُئِجِي وتُتَقَطَّعُ مِنَّا الرُّحْمُ وقال الطرمّاح : يبدو وتضمه البلاد كأنه \*\*\* سيفٌ على شرف يسيل ويُغمدُ

(٣) ابن منظور : اللسان (ضم)

(٤) ابن مالك : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ١٤٢ ، وينظر ابن الحاجب : الأمالي النحوية ٤٢/٣ .

(٥) ابن السجري : الأمالي ٥١٦/٢

(٦) ابن هشام : شرح الشذور ١٣٤ ، وينظر محمد سمير نجيب البدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١٣٥ .

(٧) ينظر أبو حيان : التذيل والتكميل ١٢٨/٢ والسيوطي : اللمع ١٩٤/١

"وتسمية الضمير بالمكي صحيحة مقبولة - كما يقول الدكتور المخزومي -؛ لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر"<sup>(١)</sup>

ولا فرق عند الكوفيين بين المضمير والمكي، فهما من قبيل الأسماء المترادفة بينما يرى البصريون أن المضمير نوع من المكي فكل مضمير مكي، وليس كل مكي مضمراً<sup>(٢)</sup> فمصطلح الكوفيين إذاً فيه شمول، وهو في نظر البصريين أعم من أن يدلّ على الضمير وحده؛ إذ الكناية لديهم تشمل عدة معاني، أحدها الإضممار، وبذلك يعدون الضمير نوعاً من أنواع الكناية غرضه الاختصار، وليس هو الكناية ذاتها.

قال الرضي: "الكناية في اللغة والاصطلاح: أن يُعبّر عن شيء معين، لفظاً كان أو معنى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إما للإيهام على بعض السامعين...، أو لشناعة المعبر عنه، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم... وقولك: أنا وأنت ليس بكناية؛ لأنه تصريح بالمراد، وضمير الغائب كناية؛ إذ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهرة فيه"<sup>(٣)</sup>

ومهما يكن من اختلاف حول المصطلح، فإن الحقيقة المرادة منه واحدة لدى الفريقين وهي: أن يعود أحد ألفاظ الضمير - حسب اصطلاح البصريين - أو الكناية - حسب اصطلاح الكوفيين - إلى متقدّم، نائباً عن ذلك المتقدّم ومجزئاً عن إعادته مرة أخرى، ويسمى المتقدّم المفسّر وفي تسميته بالمفسّر شعور بما يكتنف الضمير من الخفاء والإيهام ويمدّ حاجته إلى ما يزيل عنه خفاءه، ويكشف إيهامه. فالمفسّر اسم فاعل من (فَسَّرَ)، ومادة (فَسَّرَ) في اللغة يناط بها البيان والإيضاح، وما يدور حول هذا المعنى مما تمسّ حاجة الضمير إليه. قال ابن فارس في مقاييسه: "(فسر) الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدلّ على بيان الشيء وإيضاحه"<sup>(٤)</sup>

وفي تاج العروس: "الْفَسْرُ: الإبانة وكشف المغطى، أو كشف المعنى المعقول كما في البصائر، يقال: فَسَّرَ الشيءَ يَفْسِرُهُ وَيَفْسِرُهُ وَفَسَّرَهُ: أبانه وكل شيء يعرف به تفسير الشيء ومعناه فهو تفسرته"<sup>(٥)</sup>

وكان الأصل هو إعادة المفسّر بلفظه، نحو: زيد رأيت زيدا، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل إلى الضمير، فقالوا: زيد رأيت، استغنوا بالضمير عن إعادة المفسّر مرة أخرى، قصداً للإيجاز وإعراضاً

(١) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ٣١٤.

(٢) ينظر ابن عيش: شرح الفصل ٨٤/٣

(٣) الرضي: شرح الكافية ١٤٧/٣ - ١٤٨

(٤) ابن فارس: مقاييس اللغة ٥٠٤/٤.

(٥) محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس (فسر).



عن التكرار ، فأصبح الأصل الذي هو تكرار المفسر مرفوضاً ، والعودة إليه معللة<sup>(١)</sup> ، والعدول عنه لأسباب منها :

١- الاختصار : وهو أصل وضع الضمائر - فالضمائر تمثل مظهراً من مظاهر الإيجاز والاقتصاد في اللغة ؛ إذ معظمها كلمات صغيرة التكوين ضعيلة الحجم ، فبناؤها اللفظي يمثل إيجازاً ، إضافة إلى أنها تستعمل ليعبر بها عن ألفاظ قد تكثر حروفها ، ويطول تعدادها ، فيصبح الإتيان بها ضرباً من التكرار والإطناب ؛ لذا يعدل إلى الضمير طلباً للاختصار .

ولعل أظهر مثال يوضح أهمية الضمير في الإيجاز والاختصار ، قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿إِنْ

الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَتِينَ وَالْقَنَتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّانِعِينَ وَالصَّانِعَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ فَرُوحَهُمْ وَالْحُنَفَظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً ۝﴾

(الأحراب ٣٥)

فقد ناب الضمير في (هم) مناب عشرين كلمة لو أعيدت بلفظها ، ولنا أن تتصوركم كان سيطول المقام لو روعي ذلك الأصل .

٢- رفع الالتباس ، إذ لو استغني عن الضمير بتكرار المفسر لثوهم أن المذكور الثاني غير الأول ؛ لذلك يؤتى بالضمير لينص على أن المراد هو المذكور بعينه<sup>(٢)</sup>

وعلاقة الضمير بالمفسر علاقة لزومية ؛ إذ يلزم كل ضمير أن يكون له مفسر يدل على المراد منه ، ويعين المقصود به . ووجود الضمير دون المفسر ضرب من التعمية والإهمال ، لذلك كان من الضرورة ألا يضمّر إلا بعد أن يعلم المفسر . قال سيويه : " وإنما تضمّر اسماً بعدما تعلم أن مَنْ يُحَدِّثُ قد عرف من تعني وما تعني وأنت تريد شيئاً يعلمه"<sup>(٣)</sup> وقال ابن أبي الربيع : " اعلم أن الاسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف ، ويكون معك ما يفسره ، ويدل على الذي تريده به"<sup>(٤)</sup> .

(١) وهذا ما اشتهر في الدرس البلاغي بـ(إعادة الظاهر وعدم الاستغناء بالضمير)

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٤٠١/٢ .

(٣) سيويه : الكتاب ٦/٢ .

(٤) ابن أبي الربيع : البسيط ٣٠٣/١ .

وتلك العلاقة التي تربط الضمير بالمفسّر اشترطت فيهما أموراً يحصل بها تمام البيان والوضوح

ومنها :

- ١- أن الضمير ومفسّره يجب أن يتساويا في العدة إفراداً وتثنية وجمعاً.
  - ٢- أن مفسّر الضمير يجب أن يكون متقدماً عليه .
  - ٣- أنه يجب أن يكون لكل ضمير مفسر .
  - ٤- أن الضمير ومفسّره يجب أن يتفقا في الجنس تذكيراً وتأنثاً .
- هذه هي الجادة التي رسمها النحاة لعلاقة الضمير بمفسّره ، إلا أن رجوع النظر في اللغة يفيدنا أن السبيل قد تشعبت بهذه العلاقة إلى سُبُل عدة ، فوجد الضمير وليس ثمة مفسّر يتقدمه ، وقُدّم الضمير وأُخّر المفسّر ، وخولف بينهما في العدد والجنس ، ومن هنا كانت مشروعية مثل هذه الدراسة للبحث عن سرّ ما حاد عن تلك الجادة ، وقدر ما ورد منه ، ووجهه في العربية .

وبالله التوفيق

الفصل الأول  
مخالفة الضمير لفسره

## بسم الله الرحمن الرحيم

الأصلُ في العربية أن يدلَّ كلُّ لفظٍ على ما وضع له. فيدلُّ المفرد على المفرد، والثني على الثني والجمع على الجمع.

ويشمل هذا الحكم ما إذا كان اللفظ اسماً ظاهراً أو ضميراً، فكما أن الأسماء الظاهرة - تبعاً لذلك - قُسِّمَتْ إلى مفرد ومثنى ومجموع كذلك كان حال المضمرات، فمنها ما وضع خاصاً بالمفرد، ومنها ما وضع خاصاً بالثني، ومنها ما وضع خاصاً بالجمع. فحاجت تقسيم الضمائر في العربية حسب الكمية على النحو التالي:

### الضمائر الخاصة بالمفرد:

- ١- ضمائر التكلم : أنا للمتكلم والمتكلمة.
- ٢- ضمائر الخطاب : أنت بفتح التاء للمخاطب وكسرها للمخاطبة.
- ٣- ضمائر الغيبة : هو للغائب وهي للغائبة.

### الضمائر الخاصة بالثني:

- ١- ضمائر التكلم : نحن للمتكلِّمين والمتكلِّمات.
- ٢- ضمائر الخطاب : أنتم للمخاطبتين والمخاطبتين.
- ٣- ضمائر الغيبة : هما للغائبتين والغائبتين.

### الضمائر الخاصة بالجمع:

- ١- ضمائر التكلم : نحن للمتكلمين والمتكلمات.
  - ٢- ضمائر الخطاب : أنتم للمخاطبين وأنتم للمخاطبات.
  - ٣- ضمائر الغيبة : هم للغائبين وهنَّ للغائبات.
- وهذه الضمائر جميعها من المبهمات التي تحتاج إلى مفسِّرٍ يزيل إبهامها، فكان أن استغنت ضمائر التكلم والخطاب عن المفسِّر بالحضور والمشاهدة التي تقارنهما.

وكان ضمير الغائب أكثرها إبهاماً لفقده هذه القرنية - أي قرنية الحضور والمشاهدة - فاحتاج إلى مفسِّرٍ يبين المراد منه ويوضحه، وهذا المفسِّر هو الاسم الظاهر الذي يتقدمه.

ومقتضى الأصل أن يوافق الضميرُ مفسِّره في العدد والجنس وذلك بإعادة الضمير مفرداً مذكراً إذا كان مفسِّره مفرداً مذكراً كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكَتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هَدًى لِّبَنِي

إِسْرَءِيلَ﴾ (الإسراء ١٠٢)

ومفرداً مؤنثاً إذا كان مفسرهُ مفرداً مؤنثاً كقوله تعالى : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (الحجر ١٩).

ومثنى إذا كان مفسرهُ مثنى مذكراً كقوله تعالى : ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ (المائدة ٢٧).

أو مثنى مؤنثاً كقوله تعالى ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتِ نُوْحٍ وَامْرَأَتِ لُوطَ ۚ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يَغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ (التحریم ١٠).

وجمعاً مذكراً إذا كان مفسرهُ جمعاً مذكراً سالماً كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَم يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾

النور: ٦٢

أو مكسراً كقوله تعالى : ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب ٢٣).

وجمعاً مؤنثاً إذا كان مفسرهُ جمعاً مؤنثاً سالماً كقوله تعالى : ﴿يُنَاقِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَ كُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاِمْتَحِنُونَهُنَّ ۗ أَلَيْسَ لَكُمُ الْعِلْمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾ (المتحنة ١٠).

أو مكسراً كقوله تعالى ﴿وَأَتَوَا نِسَاءَ صَدَقَتَيْنِ لَحْلَةً فَإِنْ طُبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُنَّ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ (النساء ٠٠٤).

ومما لا شك فيه أن غالبية الاستعمال العربي جاء موافقاً لهذا الأصل، وما وافق الأصل لن يُعنى بالحديث عنه ويجزئنا عنه ما استأنسنا به من شواهد من عادة ما جاء على الأصل ألا يشغل الناس بالبحث والاستفاضة فيه وإنما الاهتمام والعناية متوجّهان دائماً إلى ما خالف الأصل وعُدل به عنه فاسترعى الانتباه وشخصت إليه الأبصار ترمقه بعين البحث والدراسة. ومخالفة الأصل في هذا وما يترتب عليها هي مناط الدراسة في هذا الفصل والذي سيحتوي على أربعة مباحث هي :

المبحث الأول : عود الضمير مفرداً على المثنى والجمع .

المبحث الثاني : عوده مثنى على الجمع والمفرد .

المبحث الثالث : عوده جمعاً على المثنى والمفرد .

المبحث الرابع : عوده مذكراً على المؤنث والعكس .

## المبحث الأول

عوده مفردا على الجمع والمثنى

### أولاً : عوده مفرداً على الجمع :

للولوج في حيثيات هذا المبحث لأبد أولاً من تصنيف للجموع ، فالجمع في العربية ينقسم إلى :

أ- الجمع السالم . ب- الجمع المكسر

أولاً : الضمير المفتر بالجمع السالم : ينقسم الجمع السالم إلى مذكر ومؤنث .

١- الجمع السالم المذكر : وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو وتون أو ياء وتون في آخره .

وضمائر الغيبة التي يفسرها هذا الجمع هي (واو الجماعة) في حالة الرفع والضمير (هم) في حالتي النصب والجر .

فتقول : الزيدون خرجوا ، والزيدون أكرمهم ، وخرج الزيدون وأصحابهم .

وبذلك تحصل الموافقة بين الضمير ومفسره المجموع في العدد .

وهذه الموافقة واجبة عند الجمهور قال الرضي : " ضمير العاقلين بالواو والنون هو الواو لاغير ، نحو الزيدون قالوا ، ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي <sup>(١)</sup> " .

ونسب إلى الكوفيين مخالفة صريح قول الرضي بإجازة إعادة الضمير على هذا الجمع مفرداً مؤنثاً فيقال على مذهبهم : الزيدون خرجت ، وخرجت الزيدون وأصحابها والزيدون أكرمها ، كل ذلك بالحمل على معنى الجماعة <sup>(٢)</sup> .

ومن شواهد قول قيس بن ذريح <sup>(٣)</sup> :

دَعَا الْمُحْرَمُونَ اللَّهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ	***	بِمَكَّةَ شَغَظًا أَنْ تَمَحَى ذُنُوبُهَا
فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سَوْءٍ لِي	***	لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسْبِيهَا

فكانه قال : جماعة المحرمين .

ويرى ابنُ مالك أنه ربما ناب ضميرُ الغائب عن ضميرِ الغائبين ، فيعود الضمير مفرداً ومفسره

جمعُ مذكر سالم ، واستدل بقول الشاعر <sup>(٤)</sup> :

وَإِنِّي رَأَيْتُ الصَّامِرِينَ مَتَاعَهُمْ	***	يَمُوتُ وَيَفْتَنِي فَارَضَخِي مِنْ وَعَائِيَا
---	-----	--

وإجازة ذلك عنده بالحمل على معنى : مَنْ تَمَّ أَوْ مَنْ وَالْفعل .

قال عقب إنشاده هذا البيت : " أراد يموتون ، فأفرد ، كأنه قال : يموت مَنْ تَمَّ أَوْ مَنْ ذَكَرْتُ " <sup>(٥)</sup> .

(١) الرضي : شرح الكافية ٣/٤٤٤

(٢) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣/٣٩٣ ، وأبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٢٨ .

(٣) ديوانه ص ٦٧ ، والدلائي : نتائج التحصيل ج ١ ص ٥٠١

(٤) ابن منظور ، اللسان (حظّل) و(صر) وابن مالك : شرح التسهيل ١/١٢٧ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٢٧ .

وما ذهب إليه ابن مالك من جواز عود ضمير المفرد على الجمع المذكور السالم مردود بنسبة الشواهد أولا ، ثم احتمال التأويل في البيت المستدل به .

قال أبو حيان : "وما استدلل به ابن مالك على ( الزيدون قام ) لا دليل عليه"<sup>(١)</sup>

وعلل ذلك بقوله : "فلا حجة فيه - أي في البيت المستدل به - لأنه يحتمل أن يكون "متاعهم" بدلا من "الصامرين" والخبر عنه ، كما تقول : إن الزيدين برهم واسع ... وهذا التأويل أقرب من إجازة : الزيدون خرج ، إذ في ذلك هدم للقواعد الثابتة من لسان العرب بالبيت المفرد الشلذ المحتمل للتأويل"<sup>(٢)</sup>

والذي يبدو لي أن ( يموت ويفنى ) إن صح الإخبار بهما عن الصامرين فهو على تقدير: جمع الصامرين يموت ويفنى.

### ثانيا : الجمع السالم المؤنث

وصيغة بناء هذا الجمع في العربية هي زيادة ألف وتاء على مفردة نحو الزينبات، وضمائر الغيبة الخاصة بجمع المؤنث السالم هي : النون في حالة الرفع، والضمير (هن) في حالتي النصب والجر . فإذا تقدم جمع مؤنث سالم ثم كني عنه كانت كنيته بأحد هذه الضمائر، فتقول: الهندات صمن، والهندات حيثهن ، وحيث الهندات وأمهاهن .

هذا هو الأنفصح والأولى وليس بالآزم ؛ إذ يجوز أن تكون الكناية عنه بضمير الغائبة، فيقال: الهندات صامت، وصامت الهندات وأمهاها، والهندات حيثها، على التأويل بجماعة الهندات . قال ابن يعيش : "والمؤنث السالم نحو الهندات، تقول: الهندات قامت، على معنى الجماعة، وقمن على اللفظ"<sup>(٣)</sup>

وقدمت الكناية عنه بالنون على الكناية بضمير الغائبة وكانت الأنفصح ذاك أن الكناية بالنون فيها مراعاة للفظ ، والكناية بالإفراد فيها مراعاة للمعنى ومراعاة اللفظ مقدمة - دائما - على مراعاة المعنى ، قال السيوطي : "والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون... فالهندات خرجن وضربتن أولى من خرجت وضربتها"<sup>(٤)</sup>

وبأنفصح اللغتين وردت الشواهد القرآنية التالية:

قال تعالى : ﴿وَأَلْمَطْتُ أَنْتَ بِرَبِّصْ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ (البقرة ٢٢٨)

(١) أبو حيان: الارتشاف ٩١٥/٢ .

(٢) أبو حيان: التذييل ١٥٠/٢ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٥/٥ .

(٤) السيوطي : اللمع ٢٠٥/١ ، وينظر ابن مالك : شرح السهيل ١٣٠/١ وأبو حيان : الارتشاف ٩١٦/٢ ، والتذييل ١٥٦/٢ .



وقال تعالى: ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ (البقرة ٢٣٣)

وقال: ﴿إِذَا جَاءَ كُمْ أَلْمُؤْمِنَتُ مَهْجَرَتْ فَامْتَحِنُوهُنَّ﴾ (المتحنة ١٠).

وقال عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَكَ أَلْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ﴾ (المتحنة ١٢).

وبعد، فإن القول بجواز عود الضمير مفرداً مؤنثاً على الجمع السالم بشقيه، قول تعوزه الشواهد التي اعتدنا ألا نطمئن إلى حكم ما إلا بتضافرها وكثرها. إلا أن القائلين بتجوز عوده مفرداً مؤنثاً على جمع المؤنث أكثر من القائلين بجواز عوده مفرداً مؤنثاً على جمع المذكر، ربما كان ذلك لأن المخالفة في الأول بين الضمير ومفسره تكون في العدد فقط، بينما المخالفة في الثاني تكون في العدد والجنس، فما كان أقل مخالفة للأصول كان حرياً بالقبول وما كان أكثر مخالفة للأصول كان حرياً بالمنع فقل القائلون به.

#### ثانياً: الضمير المفسر بجمع التكسير.

**جمع التكسير هو:** ما دل على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغير صورة مفرده، إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كخِثْمَةٌ وخِثَمٌ، أو بتبديل شكل كأسَدٌ وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجُلٌ ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كرسُولٌ ورسُل، أو بما جميعاً كغُلامٌ وغُلَمان. ويتبع أساليب العربية في جمع التكسير تبين أن هذا الجمع يأتي تارة للعقلاء وأخرى لغيرهم.

وعليه نقدّم الدراسة عن أحوال الضمير مع هذا الجمع على النحو التالي:

#### أولاً: جمع التكسير للعقلاء:

وهو لا يخلو من أن يكون للمذكر أو للمؤنث

#### ١- جمع التكسير للمذكر العاقل:

من المواطن التي يعود فيها الضمير مفرداً ومفسره جمع ما إذا كان المفسر جمع تكسير للمذكر عاقل نحو: الرجال. فيصح عربية أن نقول: الرجال ذهب وهي ذاهبة، والرجال أكرمتها. وفي كلامهم: "الرجال وأعضاها"<sup>(١)</sup>. وسر عوده مفرداً مؤنثاً في مثل هذا الموضع إنما هو تأول مثل هذا الجمع بجماعة<sup>(٢)</sup>. فكان وجه الكلام: جماعة الرجال ذهب، وجماعة الرجال أكرمتها.

قال ابن يعيش - عند حديثه عن إسناد الفعل إلى ضمير الجمع المكسر للمذكر العاقل وأن فيه وجهين -: "أحدها أن تلحقه - أي الفعل - تاء التأنيث نحو: الرجال قامت فتوته وتفرده؛ لأنه يرجع إلى تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنثة"<sup>(٣)</sup>.

ويعود الضمير على هذا النوع من الجمع مفرداً ولكن بالتذكير - على قلة - عند الفراء وابن مالك واختلفت علة تجوز ذلك لدى كل منهما.

(١) ينظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٧٨ - وأبو علي الفارسي: الحلييات ١٤٩

(٢) ينظر الرضي: شرح الكافية ٣/٣٤٤

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٤/٥

فالذي يذهب إليه الفراء أن جمع التكسير ربما عاد الضمير عليه مفرداً مذكراً والمُسَوِّغُ لهذا التخالف بين الضمير ومفسره هو تغير صورة المفرد في الجمع قال بعد إنشاده للبيت: <sup>(١)</sup>

أَلَا إِنَّ جِيرَانِي الْعَشِيَّةَ رَائِحٌ \*\*\* دَعَتْهُمْ دَوَاعٍ مِنْ هَوًى وَمَنَازِحُ  
"فقال: رائح ولم يقل رائحون لأن الجيران قد خرج مخرج الواحد من الجمع إذ لم يَنْ جَمْعُهُ على واحده" <sup>(٢)</sup>

والذي يؤكد أن العلة لديه هي تغير صورة المفرد في الجمع أنه لم يميز ما أجاز هنا مع جمع السلامة. قال - بعد قوله السابق: "فلو قلت الصالحون فإن ذلك لم يميز؛ لأن الجمع منه قد بني على صورة واحد. وكذلك الصالحات تقول ذاك غير جائز؛ لأن صورة الواحد في الجمع قد ذهب عنه توهم الواحدة" <sup>(٣)</sup>.

أما العلة لدى ابن مالك فهي الحمل على المعنى، قال: "ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يفهم الجمع، أو لسدّ واحدٍ مسدّهم" <sup>(٤)</sup>  
واستدل بقول علقمة بن عبدة: <sup>(٥)</sup>

تَعَفَّقُ بِالْأَرَطَى لَهَا وَأَرَادَهَا \*\*\* رِجَالٌ قَبِذَتْ تَبْلَهُمْ وَكَلِبُ  
فجعل ضمير الغائب في (أرادها) مراداً به لفظة (جمع) أي: تعفّق بالأرطى رجالاً وأرادها جمعهم.

ولم يرد في القرآن الكريم عود الضمير مفرداً على جمع التكسير للعقلاء إلا في الآية الكريمة: ﴿

وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ ۖ لَأَيُّ يَوْمٍ أَجَلَتْ ۖ﴾ المراتل: ١١، ١٢

أما شواهد في كلام العرب، فقول الشاعر: <sup>(٦)</sup>

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادَهَا \*\*\* وَاضْطَرَبَّتْ مِنْ كِبَرِ أَعْصَادَهَا  
وَجَعَلَتْ أَوْصَالَهَا عَفَادَهَا \*\*\* فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا  
وقول حسان - رضي الله عنه - <sup>(٧)</sup>  
وَقَالَ اللَّهُ قَدْ يَسْرَتْ جُنْدًا \*\*\* هُمُ الْأَنْصَارُ غُرَضُهَا اللَّقَاءُ

(١) الفراء: المعاني ١٣٠/١ وفي السيوطي: الأشباه ٦٩/٣ وأبي حيان: الارتشاف ١١٢/٣

(٢) الفراء: المعاني ١٣٠/١

(٣) الفراء: المعاني ١٣٠/١

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ١٢٧/١

(٥) المفضل الضبي: المفصلات ٧٧٦، والأعلم الشنتمري: أشعار السنة الجاهلية ١٤٥/١.

(٦) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٧٨ وابن يعيش: شرح المفصل ١٠٣/٥

(٧) دبراته ٩

وقول جحدر بن ضبيعة :<sup>(١)</sup>

قَدْ عَلِمْتُ وَإِلَيْتِي مَا ضَمَّت \*\*\* إِذَا الْكُمَاءُ بِالْكُمَاءِ التَّقَّتْ

وقول الآخر :<sup>(٢)</sup>

وَأَيُّ فِتْيٍ هِجَاءً أَلَّتْ وَجَارِهَا \*\*\* إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ

جميع هذه الشواهد أفراد الضمير فيها وتأنيثه إنما كان باعتبار لفظ الجماعة، والتأنيث لهذا الاعتبار (أكثر من رمل يرين وتيهاء فلسطين) لذلك لن نتحرّج من اللجوء إليه كلما بدا قصور التقعيد عن الإحاطة بكل مظاهر الاستعمال العربي.

أما أفرادُه وتذكيره عند من أجاز ذلك - وقد مضى شاهدان لذلك - فلن نتحرّج أيضاً من القول بأنه لا اعتبار لفظ الجمع لأن حاله في الكثرة حال التأنيث لا اعتبار لفظ الجماعة.

وبعد : فإننا نلاحظ أن جمع المذكر سواً كان سائلاً أو مكسراً قد قيل بجواز عود الضمير عليه مفرداً، ولكن لماذا اشتهر بين النحاة عوده مفرداً على جمع التكسير وقل ذلك في الجمع السالم؟ لعل من نافلة القول أن نذكر أن هناك صلات وشيجة بين جمع التكسير والمفرد، لذلك لم يكن بدّاً أن يعامل هذا الجمع معاملة المفرد في عود الضمير إليه فقد جرت على هذا الجمع كثير من أحكام المفرد<sup>(٣)</sup> ومن أهمها إعرابه بالحركات كإعراب المفرد، والعلة في ذلك مشابهته للمفرد من حيث تعدد الصيغ بخلاف الجمع السالم، الذي أكسبه وجود الزائدين شكلاً ثابتاً مستقراً فكان ذلك حصانة له ضد كثرة التغير الذي ينشأ عنه كثرة الصيغ.

## ٢- جمع التكسير للعاقلات:

إذا كان مفسرٌ ضمير الغائب جمعاً تكسير للعاقلات صحّ مجيء هذا الضمير بالجمع والإفراد، فنقول:

الهنود خرجن والهنود خارجات ، والهنود خرجت وهي خارجة ، الجمع مراعاة لمعنى الجمع ولفظه والإفراد حملاً على معنى الجماعة.

قال ابن يعيش : "والمؤنث السالم نحو الهندات ، تقول : الهندات قامت على معنى الجماعة، وقمن على اللفظ ، وكذلك مكسره، نحو الهنود قامت وقمن إن شئت"<sup>(٤)</sup>

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٦/٤ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٢٧/١.

(٢) سيويه : الكتاب ٥٥/٢ ، الصبري : البصرة ١٤٣/١ .

(٣) ينظر في أوجه التأني بين المفرد وجمع التكسير د. فاطمة رمضان التائي في النحو العربي ١٢٤-١٤٩

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٥/٥

فمما ورد بمراعاة معنى الجمع ولفظه قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَبِذُرُوعِهِمْ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة ٢٣٤)

وقوله تعالى : ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ النَّسَى تَتَّظَاهَرُونَ مِنْهُنَّ أَهْنَكُمْ﴾ (الأحزاب ٤)

وقوله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّسَى أَتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾

(الأحزاب ٥٠)

ومما عاد الضمير فيه مفردا بالحمل على معنى الجماعة قوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ (الروم ٢١)

وقوله تعالى : ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ (البقرة ٢٥)

فهو على تقدير: أزواج طهرت ، بالإنفراد ، إذ لو كان على تقدير: أزواج طهرن ، لقبل مطهرات ، جاء في البحر: "مطهرة" صفة للأزواج مبنية على "طهرت" كالواحدة المؤنثة ، وقرأ زيد بن علي «مطهرات» مجموع بالأنف والتاء على "طهرن" ، قال الزمخشري: هما لغتان فصيحتان يقال : النساء فعلن وهن فاعلات والنساء فعلت وهي فاعلة<sup>(١)</sup>

وعود الضمير على هذا الجمع جمعا أولى من عوده مفردا ، قال ابن مالك: "وأما العاقلات (ففعِلن) وشبهه أولى من (فعلت) وشبهه"<sup>(٢)</sup>

وتقدم الكناية عن هذا الجمع بالجمع على الكناية بالإنفراد إنما كان لأن الجمع فيه مراعاة للفظ وهي مقدمة دائما على مراعاة المعنى.

لذلك تعقب أبو حيان الزمخشري عندما حكم بفصاحة اللغتين ولم يفرق بينهما ، قال : "فعلى هذا الذي تقرر كون النون أولى بجمع العاقلات مطلقا - تكون قراءة زيد بن علي الأولى إذ حلت في الظاهر على ما هو أولى"<sup>(٣)</sup>

(١) أبو حيان : البحر المحيط ١١٧/١

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٣٠/١ ونظر أبو حيان : الارتشاف ١٦٥/٢ والتذيل ٩٥٦/٢ والسيوطي : الجمع ٢٠٥/١

(٣) أبو حيان : البحر ١١٧/١ .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٣٠/١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٥ وأبو حيان : التذيل ١٥٧/٢ ، وملت : غرر الخبز أو اللحم في الملة وهي الرماد الحار

أما شواهد من كلام العرب، فقول سلمى بن ربيعة:<sup>(١)</sup>

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُحَانِ تَلَفَعَتْ \*\*\* وَاسْتَعْجَلَتْ نَصَبَ الْقُدُورِ قَمَلَتْ

وقال السيوطي - تأكيداً على أن الأولى الجمع في الضمير المفسر بجمع تكسير للعائلات -:

"أعاد ضمير المفردة عليهن والأفصح أن يقول تلفعن"<sup>(٢)</sup>

ثانياً : جمع التفسير لغير العقلاء:

يعود الضمير على هذا النوع من الجمع - سواء كان لمذكر أو مؤنث - بالتأنيث مفرداً أو

جمعاً.

أما الأفراد فللحمل على معنى الجماعة ، وأما الجمع فمراعاة للفظ الجمع ومعناه.

قال المبرد : "وتقول للجمال: "هي تسير و"هن يسرن" كما تقول للمؤنث؛ لأن أفعالها على ذلك ،

وكذلك المواث - قال الله عز وجل في الأصنام : ﴿رَبِّ إِيْهِنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيْرًا مِّنَ النَّاسِ﴾

(إبراهيم ٣٦)

والواحد مذكر.. فكل ما خرج عما يعقل فجمعه بالتأنيث وفعله عليه لا يكون إلا ذلك"<sup>(٣)</sup>

وقال ابن يعيش: "وإن كان المكسر لغير أولي العقل نحو الأيام والحمر، فلك فيه وجهان، أحدهما: أن

تلحق الفعل التاء، فتقول: الأيام فعلت ، على تقدير جماعة الأيام، وإن شئت قلت: فعلم، لأن الأيام مما

لا يعقل ، فجمعه وضمير جمعه كالمؤنث ، وإن كان مذكراً نحو: ثيابك مرقن - وجمالك أقبلن"<sup>(٤)</sup>

وهذان الاستعمالان - عود الضمير مفرداً أو جمعاً - على الجمع المكسر لغير العقلاء جائزان

كما يتضح من نصوص النحويين ويرجح أحدهما على الآخر بالنظر إلى نوع هذا الجمع من حيث القلة

والكثرة فإن كان جمع كثرة فالأكثر فيه الأفراد، وإن كان جمع قلة فالأكثر فيه الجمع.

قال ابن مالك : "إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا الْكُوكُوبُ انْتَثَرَتْ

﴿ (الانفطار ٢٠٢)

وَإِعْطَاوْهَا مَا لِلغَائِبَاتِ ﴿ فَأَيُّ بَرٍّ أَنْ تَحْمِلَهَا وَأَسْفَقْنَ مِنْهَا ﴿ (الأحزاب ٥٢)

إلا أن الأكثر في الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات كقولهم: الجنوع

انكسرت، والأجذاع انكسرن ، قال تعالى : ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي

(٢) والسيوطي : الجمع ٢٠٥/١

(٣) المبرد : الكامل ١٤٧٧/٣

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٤/٥

كَتَبَ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مَنَهَا أَرْبَعَةٌ حَرَّمَ ذَلِكَ الدِّينَ الْقِيمَ فَلَا تَظَلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴿التوبة ٣٦﴾ فمنها عائد على اثنا عشر " وفيهن عائد على (أربعة) " (١).

وقد علل الفراء لذلك بأن ألفاظ هذه الجموع نائمة عن عدد مقدّر، فألفاظ جموع القلة نائمة عن الأعداد الدالة على القليل من الثلاثة إلى العشرة ، وألفاظ جموع الكثرة نائمة عن الأعداد الدالة على الكثير وهي ما فوق العشرة، ثم الضمير يأتي موافقا لتمييز هذه الأعداد فما كان تمييزه مفرداً أفرد الضمير العائد عليه، وذلك مع أعداد الكثرة، وما كان تمييزه جمعا كان الضمير العائد عليه جمعا أيضا ، وذلك في الأعداد الدالة على القليل.

قال الزركشي: "فإن قيل: فما السرُّ في هذا حيث كان مع الكثرة بضمير المفرد، ومع القلة بضمير الجمع؟ وهلا عكس؟ قلنا: ذكر الفراء له سرا لطيفا ، فقال: لما كان المميز من جمع الكثرة واحداً وحَدَّ الضمير؛ لأنه من أحد عشر يصير مميزه واحداً ، وهو الدرهم. وأما جمع القلة فمميزه جمع ؛ لأنك تقول: ثلاثة دراهم، أربعة دراهم، وهكذا إلى العشرة تمييزه جمع، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعا وإفراداً" (٢).

ومثل ذلك علل ابن الحاجب (٣).

أما الجرجاني فقد ذهب - فيما نقل عنه ابن يعيش - إلى أن التاء والنون كلتيهما من أجل معنى التأنيث ، وإنما كانت التاء - التي هي علامة أصيلة في التأنيث - أولى بجمع الكثرة لأن الجمعية في الكثرة أكد منها في القلة، وما كان أكثر دلالة على الجمعية كان أكثر استحقاقا للعلامة التي هي أكثر دلالة على التأنيث وهي التاء، وما كان أقل دلالة على الجمعية كان أقل ارتباطا بالتأنيث فاستحق العلامة التي ارتباطها بالتأنيث أقل وهي النون.

قال ابن يعيش: "وقد قيل في تعليل ذلك أقوال أقربها ما ذهب إليه الجرجاني وهو أن التأنيث فيها لمعنى الجماعة، والكثرة أذهب في معنى الجمعية والنون فيما هو من القلة، والتاء حرف مختص بالتأنيث فجعلت علامة فيما كان أذهب في معنى الجمعية، والنون فيما هو أقل حظاً في الجمعية ؛ لأن النون لا ترد للتأنيث خصوصاً وإنما ترد على ذوات صفتها التأنيث" (٤).

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ١٢٩/١ وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٦/٢

(٢) الزركشي : البرهان ٢١/٤ وينظر الفراء ٤٣٥/١

(٣) ينظر : الايضاح ٥٦٠/١

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٦/٥

ويرى ابن يعيش أن جموع القلة لازمتها بعض أحكام المفرد من نحو : تصغيرها على ألفاظها، ووصف المفرد بها، وعود الضمير إليها مفرداً، ولثلا يتوهم - جرّاء جريان هذه الأحكام عليها - أنها مفردة أعيد الضمير إليها جمعا ولم يعلل لجمع الكثرة.

قال : "والذي عندي في ذلك أن بناء القلة قد جرى عليه كثير من أحكام الواحد من ذلك جواز تصغيرها على ألفاظها من نحو أُجَيِّمَالٌ وأُتَيَّابٌ ، ومنها جواز وصف المفرد بها، من نحو : برمة أكسار وثوب أسمال ومنها عود الضمير إليه مفرداً من نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسْتَكْمِرُكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾ النحل : ٦٦ فلما غلبت على القلة أحكام المفرد عبروا عنها في التانيث بالنون المختصة بالجمع لثلا يتوهم فيها الإفراد" (١)

وشواهد عود الضمير مفرداً مؤنثاً على هذا الجمع من القرآن الكريم، قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا الْكَوَاكِبُ اتَّتَرَّتْ ﴾ (٢) ﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ فَجَرَتْ ﴾ (٣) ﴿ وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾ (٤) ﴿ (الانفطار ٠٠٢-٠٠٤) وقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ﴾ (٥) ﴿ وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ ﴾ (٦) ﴿ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾ (٧) ﴿ وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ ﴾ (٨) ﴿ وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ ﴾ (٩) ﴿ وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ (١٠) التكوير ٧٤، ٦٥، ٤٤، ٣، ٢٤

وقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ (الأعراف ١٧٩) أما القلوب فواضح وأما أعين وآذان فجمعا قلة والكثير فيها النون إلا أنه عاد الضمير مفرداً مؤنثاً إما حملا على المعنى أو على اللغة الثانية فيهما.

وفي فصيح الكلام أعيد الضمير على هذا الجمع بالإفراد والتذكير، في موضع وحيد في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسْتَكْمِرُكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾ النحل : ٦٦ وقد تعددت أقوال النحويين في تعليل إفراد الضمير وتذكيره في هذه الآية. فذهب سيويه إلى أن الجمع واقع موقع الواحد، لذلك أفرد الضمير له، قال : "وأما أفعال فقد يقع للواحد، ومن العرب من يقول هو الأنعام، وقال الله عز وجل : ﴿ نَسْتَكْمِرُكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ ﴾" (١)

(١) السابق ١٠٦/٥

(٢) سيويه : الكتاب ٢٣٠/٣

أما العلة عند الكسائي فهي الحمل على معنى ما ذكر، قال الفراء: "وقد كان الكسائي يذهب بتذكير الأنعام إلى مثل قول الشاعر:

ولا تذهبن عينك في كل شرمح \*\*\* طوال فإن الأقصرين أمازره

ولم يقل: أما زهرهم، فذكر وهو يريد: أما زر ما ذكرنا<sup>(١)</sup> ونسب إليه أيضًا القول بأن الضمير عائد على البعض، أي: مما في بطون بعضه، إذ الذكور لا ألبان لها<sup>(٢)</sup>

وجعل الفراء الضمير عائداً على الواحد من هذا الجمع، وصحَّ عوده إلى الواحد لأنه يؤدي معنى الجمع قال: "وأما قوله: ﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ﴾ (النحل ٦٦)

ولم يقل: بطونها - والأنعام هي مؤنثة - لأنه ذهب إلى النعم، والنعم ذكر، وإنما جاز أن تذهب إلى واحدتها، لأن الواحد يأتي في المعنى على معنى الجمع<sup>(٣)</sup> وقال - في موضع آخر - "ولم يقل: بطونها، فإنه قيل - والله أعلم - إن النعم والأنعام شيء واحد وهما جمعان فرجع التذكير إلى معنى النعم، إذ كان يؤدي عن الأنعام<sup>(٤)</sup> ومثله في أفراد وتذكير الضمير العائد على جمع التكسير لما لا يعقل قول الشاعر<sup>(٥)</sup>

بَال سُهَيْلٌ فِي الْفَضِيحِ فَفَسَدَ \*\*\* وَطَابَ أَلْبَانُ اللَّقَاحِ فَبَرَدَ  
وقول الآخر: <sup>(٦)</sup>

أَلْبَانُ إِبِلٍ تَعْلَسَ مِنْ مُسَافِرٍ \*\*\* مَا دَامَ يَمْلِكُهَا عَلَيَّ حَرَامٌ  
وطعام عمران بن أوفى مثله

حيث أفرد الضمير العائد على لفظة (ألبان)، فقيل إن الضمير أعيد إلى الواحد من هذا الجمع لسد مسد الجمع<sup>(٧)</sup>

(١) الفراء: المعاني ١٢٩/١ وينظر ثعلب: المجالس ١٠٢، ٦٠/١، والشرح والشرعي: القوي الظريف من الرجال. والأساس: جمع مَنِير، وهو الشديد القلب القوي أو هو الظريف.

(٢) ينظر القرطبي ١٢٣/١٠

(٣) الفراء: المعاني ١٢٩/١، وينظر: الزجاجي: مجالس العلماء ٢١٤

(٤) الفراء: المعاني ١٠٩/٢

(٥) الفراء: المعاني ١٢٩/١، وابن الشجري: الأمالي ٩٥/٣

(٦) المبرد: الكامل ٨٢/١

(٧) ينظر المبرد: الكامل ٨٢/١-٨٣، والفراء: المعاني ١٢٩/١ وابن الشجري: الأمالي ٩٥/٣، وابن مالك: شرح التسهيل ١٢٨/١



### ثالثا : الضمير المفسر بجمع مطلقا مكسرا أو سالما

أ - الضمير العائد من معطوف على ما أضيف إليه اسم تفصيل :

قد تختلف الأصل المتقضي عود الضمير موافقا لمفسره في العدد فيما مضى من المواضع وفي مواضع أخرى منها قول العرب " هو أحسن الفتيان وأجمله"<sup>(١)</sup> وقد كانت مراعاة الأصل تقتضي أن يعود هذا الضمير جمعا لكون مفسره كذلك - فيقال: هو أحسن الفتيان وأجملهم إلا أنه ورد في كلام العرب بالإفراد - ومن هنا فقد شكل مثل هذا التركيب مسألة من المسائل التي كانت جدية بلفت انتباه النحويين إليها، وبالورود في كتبهم ، فقد ورد هذا التركيب لدى كل من: سيويه والفراء وابن جني والسهيلي وابن يعيش، وابن الحاحب، وابن مالك وأبي حيان والصبان والشيخ يس والسيوطي، إضافة إلى وروده في اللسان، واستشهدوا له بقول ذي الرمة:<sup>(٢)</sup>

ومسة أحسن الثقلين جيدا \*\*\* وسالفة وأحسنه قلدا

وبالحديث الشريف: "خير نساء ركب الإبل صالح نساء قريش، احناه على ولدي في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"<sup>(٣)</sup>

وقد تباينت طرق تناولهم، واختلفت آراؤهم فمنهم من جعل ذلك مقتصرا على السماع، ومنهم من جعله مقيسا، ومنهم من فرق بين المعطوف على نكرة والمعطوف على معرفة، ومنهم من لم يفرق، وفيما يلي تفصيل ذلك:

ذهب سيويه إلى إحازة مثل ذلك على قبح، ونص على عدم القياس فيه. قال: "فإن قلت: ضربني وضربت قومك فجائز، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله... فقولهم: هو أظرف الفتيان وأجمله لا يقاس عليه، ألا ترى أنك لو قلت - وأنست تريد الجماعة - : هذا غلام القوم وصاحبه لم يحسن"<sup>(٤)</sup>

وكما لم يفرق سيويه بين ما إذا كان المفسر - العائد الضمير عليه - معرفة أو نكرة كذلك كان نهج السهيلي الذي تابعه أيضا في منع القياس في ذلك. وعلل لإفراد الضمير بحمل المضاف إليه أفعال التفصيل على معنى "شيء" قال: "فكثيرا ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون: "هو أحسن الفتيان وأجمله" في معنى: هو أحسن فتى وأجمله، ونظائره كثيرة، فإذا حسن الحمل على المعنى فيما القياس ألا يجوز ، فما ظنك به حيث يجوز القياس والاستعمال ، وأحسن من هذه العبارة أن تقول: إنهم أرادوا "أحسن شيء

(١) سيويه : الكتاب ب ٨٠/١ ، وابن جني : الخصائص ٤٢١/٢ .

(٢) ابن جني : الخصائص ٤١٢/٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل ١٩٦/٦ ، كاتيب مالك : شرح التسهيل ١٢٨/١

(٣) ابن حجر : فتح الباري ، كتاب النكاح ، باب : إلى من يكره وأي النساء خير ١٥٥/٩ .

(٤) سيويه : الكتاب ٨٠-٧٩/١

وأجمله"، يجعل شيء مكان (فتى) في اللفظ؛ لأن في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام: "خير نساء ركن الإبل نساء قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده" فلو كان التقدير هناك "أحسن فتى" حين ذكر الفتيان لقلنا هنا: "أحناها على ولد" إذ ذكر النسوان ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه<sup>(١)</sup>

وذهب ابن مالك إلى مثل مذهبهما في عدم التفريق بين النكرة والمعرفة، بيد أنه فرّق بين الضمير العائد على جمع الغائبين والضمير العائد على جماعة الإناث، فعوده مفرداً على جماعة الغائبين قليل بينما إفراده مع جماعة الإناث كثير.

وعلى إفراد الضمير بسدّ الواحد مسدّد الجمع، أو بالحمل على معنى من ذكر.

قال: "إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة... فهذا كثير بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل... ومن كلام العرب: هو أحسن الفتيان وأجمله، لأنه بمعنى: أحسن فتى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.. ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيراً.. مثال ذلك في ضمير الإناث: "خير النساء صواخ نساء قريش أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يد" كأنه قال: أحسن هذا الضرب، أو أحسن من ذكرت فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير<sup>(٢)</sup>

وقد اعترض أبو حيان على ابن مالك فيما حكم بكثرته، قال: "وادعى ابن مالك أنه يأتي مفرداً مذكراً كثيراً مستندلاً بما لا دليل فيه، فأجاز: زيد أنبل الرجلين وأفضله، وهند أحسن النساء وأجمله"<sup>(٣)</sup>

وتبدو علة اعتراضه على ابن مالك فيما جاء عنه من قوله: "وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام؛ إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة، وقد ذكر سيبويه أن قولهم: "هو أنبل الفتيان وأجمله" لا يقاس عليه، فلو كان كثيراً كما زعم المصنف لقال عليه سيبويه<sup>(٤)</sup>

أما فيما يخص رأيه هو فقد نص في الارتشاف - في موضعين - على وجوب موافقة مثل هذا الضمير لمفسره، قال: "وضمير الاثنين، وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كهو بعد غيره، تقول: هذا أنبل الرجلين وأفضلهما، وهذه أحسن النسوة وأجملهن"<sup>(٥)</sup>

(١) السهيلي: نتائج الفكر ١٣٣

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٢٧/١-١٢٩

(٣) أبو حيان: الارتشاف ٩١٥/٢-٩١٦

(٤) أبو حيان: التذيل ١٥٤/٢ ويظن الدلائي: النتائج ٥٥٤-٥٥٥

(٥) أبو حيان: الارتشاف ٩١٥/٢

وقال في موضع آخر: "والضمير العائد على المضاف إليه أفعل التفضيل مطابق وقد جاء مفرداً ،  
قالت العرب: هو أحسن الرجال وأجمله وقال الشاعر:

فَمِئَةُ أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا \*\*\* وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدْ ذَلَالًا  
ذكرَ علي معنى: من خُلِقَ ومن يُخْلَقُ"<sup>(١)</sup>

أما موقفه من قياس مثل ذلك أو الاختصار على المسموع منه ، فالذي يبدو من النقول التي  
أوردناها عنه أنه يميل إلى الاختصار على ما ورد ولا يميز القياس، فكونه ينصُّ على المطابقة ، ويورد  
أمثله بها ويخرج ما خالف على معنى ما يدلُّ على أنه لا يميل إلى القياس على المخالف، كما أن إنكلره  
على ابن مالك فيه دليل واضح على عدم إجازة القياس.  
وعلى أفراد الضمير بصحة وقوع المفرد موقع الجمع العائد الضمير عليه"<sup>(٢)</sup>

وكان السيوطي قريباً في تعرضه لهذا التركيب - من أبي حيان، حيث نصَّ على الموافقة في مثل  
ذلك، ونسب القول بجواز الأفراد إلى ابن مالك، وصرَّح برّد أبي حيان له معتمداً على منع سيبويه  
القياس.

قال: "وضمير المثنى والجمع الموث بعد أفعل التفضيل كغيره، نحو: أحسن الرجلين وأجملهما،  
وأحسن النساء وأجملهن.  
وقيل: يجوز فيه حيثي الأفراد والتذكير كحديث: "خير النساء صوايح قریش أحناه على ولد في  
صغره وأرعاه على زوج في ذات يده".

وقال الشاعر :

فَمِئَةُ أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا \*\*\* وَسَالِفَةٌ وَأَحْسَنُهُ قَدْ ذَلَالًا

وهذا رأي ابن مالك ، ورده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذُّ اقتصر فيه على السماع، ولا  
يقاس عليه"<sup>(٣)</sup> وعلل منعه ذلك بقوله: ( ... وأن هذا إما جاء في الشعر مع أن بعضها يحتمل التأويل ،  
ولا تثبت مثل هذه الأحكام إلا بنصٍّ لا يحتمل أو ينقل ذلك عن مستقرمي علم النحو عن العرب  
كالخليل وسيبويه والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب وأما متأخر جداً قد وقعت له أبيات يسيرة  
تحتل التأويل يريد أن يستنبط منها الأحكام ، فلا يسوغ له ذلك ولا نسمع منه هذا ، مع أن الأصل  
هو الذي قررناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والجمع يكون طبق مدلوله ، وقد جاءت أبيات  
وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع ، وجمع وقع موقع المفرد  
وموقع المثنى ، وكل هذا لم يقس النحويون منه شيئاً بل اقتصروا على مورد السماع"<sup>(٤)</sup>

(١) أبو حيان: الارتشاف ٢٣٢٥/٥

(٢) ينظر أبو حيان: البحر. ٥٠٨/٥

(٣) السيوطي: المجمع ٢٠٤/١-٢٠٥ وينظر رأي أبي حيان في البحر ٥٠٨/٥

(٤) أبو حيان: التنزيل ٨٢/٢.

### ب- الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر يجمع :

يعود الضمير مفردا على الجمع إذا كان فاعلا لنعم أو بئس أو أحد الأفعال في باهما وفسر بمميز مجموع نحو: نعم قوما الزيدون ، ونعم قوما الرجال وبئس نساء المهندات فهذا الضمير بناء على مذهب الجمهور<sup>(١)</sup> يجب فيه الإفراد والتذكير باختلاف أحوال مفسره ، فيلزم منه إن فسر بالجمع أن يعود الضمير مفردا على الجمع والضمير في هذا الموضوع مختلف فيه على النحو التالي :

- ١- هل إفراده وتذكيره ملتزم أم أنه يجوز فيه موافقة المفسر جمعا وتثنية وتأنينا؟ على قولين في ذلك أحدهما : قول الجمهور وهو أنه واجب الإفراد والتذكير مهما اختلفت أحوال المفسر والآخر : قول بعض الكوفيين<sup>(٢)</sup> وهو أنه يجوز فيه موافقة المفسر تثنية وجمعا وتأنينا
- ٢- اختلف القائلون بوجوب إفراده وتذكيره في علة ذلك على عدة أقوال : أحدها ، لسيبويه والمرد والآخر للصيمري وثالثها للرضي . وبكفينا في هذا المقام ما أشرنا إليه اكفاء بما أحاط عنق هذا الموضوع على وعد بتقديم دراسة أوفى عن هذا الضمير في إحدى عود مسائل الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهي مسألة "الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بنكرة"<sup>(٣)</sup>

### ج- الضمير المجرور برب المفسر يجمع :

ومن المواضع التي يعود فيها الضمير مفردا على الجمع أن يكون الضمير مجرورا برب مفسرا تجيز مجموع نحو : ربه رجلا لقيت وربه نساء عرفت وإنما خالف الضمير مفسره في العدد للزومه للإفراد والتذكير في المذهب المشهور،<sup>(٤)</sup> استغناء بدلالة التمييز على عدد المميز وجنسه<sup>(٥)</sup> ومن شواهد قول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

ربه فتية دعوت إلى ما \*\*\* يورث المجد دائما فأجابوا

فالضمير المجرور برب يعود على فتية وهو جمع

وحكي عن الكوفيين موافقة هذا الضمير لمفسره فيجمع مع الجمع ويثنى مع المثنى ويؤنث مع المؤنث<sup>(٧)</sup> .

وما وعدنا به في المسألة السابقة نعد به — إن شاء الله — في هذه المسألة ، لأن "الضمير المجرور برب المفسر بنكرة" مسألة من مسائل عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتم تفصيل القول فيه.<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر سيبويه: الكتاب ١٧٩/٢ والمبرد: المقضب ١٤٧/٢ والصيمري : ٢٧٦/١ وابن السراج الأصول ١١٧/١

(٢) ينظر الفراء: اللسان ٢٦٨/١ ، ١٤١/٢ - ١٤٢ وأبو حيان الارتشاف ٢٠٥٢/٤

(٣) ينظر ص ٢٤٢

(٤) ينظر ابن السراج : الأصول ٤١٩/١ وابن عيشر : شرح لمفصل ٢٨/٨ والرماني : الجني الداني ٤٤٩

(٥) ينظر عصفور : شرح الجمل ٥٠٤/١ والمقرب ٢٠٠/١ .

(٦) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٥٠٤/١ والمقرب ٢٠٠/١

(٧) ابن السراج : الأصول ٤٢٢/١ وابن عقيل : المساعد ٢٩٠/٢ - ٢٩١

(٨) ينظر ص ٢٣٩

## ثانياً : عوده مفرداً على المثنى :

بناء على الأصل الذي تقرر في العربية من دلالة كل من المفرد والمثنى والمجموع على ما وضع له فإنه يلزم عود الضمير — إذا كان مفسرُهُ مثنى — بلفظ التثنية حتى تتأني فيه موافقة هذا الأصل ومطابقته إياه .

إلا أنه قد ورد في الأساليب العربية بعضُ استعمالات أعيد فيها الضمير مفرداً على المثنى، ويتبع هذه الاستعمالات وجد أن المثنى الذي أعيد عليه الضمير مفرداً لا يخلو من أن يكون أحسد الأنواع التالية:

- ١- أن يكون المثنى من المتلازمين اللذين لا يتصور افتراق أحدهما عن الآخر .
  - ٢- أو يكون المثنى لمفردين عطف أحدهما على الآخر بالواو .
  - ٢- أو يكون المثنى مضافاً إلى اسم تفضيلٍ معطوفٍ عليه اسم تفضيلٍ آخر مضافٍ إلى ضمير ذلك المثنى .
  - ٣- أو يكون المثنى تمييزاً لفاعلٍ (نعم وبمس) المستتر .
  - ٤- أو يكون المثنى تمييزاً لمجرورٍ (رب) المضمَر .
- لذلك ستكون دراسة هذا الجزء كالتالي :

### ١- الضمير المفسر بالمتلازمين :

المراد بالمتلازمين : كلُّ اثنين لا يعني أحدهما عن الآخر ، أو ما في الجسد منه اثنان لا ينفصلان كالعينين والأذنين والساقين والساعدين والحاجبين ، أو ما نزل مثله في التلازم كالجورين والنعلين ، أو العضوان المشتركان في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية، فهذا نظراً لتثنيته لفظاً ومعنى يعاد الضمير إليه مثنى فيقال : عيناى رأناه ، أذناى سمعناه .

هذا هو الأصل وقد حكم ابن الشجري بأنه استعمال الحقيقة<sup>(١)</sup> وابن مالك بكثرته<sup>(٢)</sup> وأبو حيان بفصاحته<sup>(٣)</sup>.

ومن شواهد ما جاء على الأصل :

قول ذي الرمة<sup>(٤)</sup>:

وَعَيَّتَانِ قَالَ اللَّهُ: كُونَا فَكَانَا \*\*\* فَعَوْلَانِ بِالْأَثَابِ مَا تَفَعَّلَ الْحَمْرُ

(١) ينظر ابن الشجري : الأمالي ١٨٢/١ .

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٩/١ .

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٥٨٤/٢ .

(٤) ديوانه ٥٧٨/١ ابن مالك شرح التسهيل ١٠٩/١ .

وقال الآخر: <sup>(١)</sup>

وقالت له العينان سمعا وطاعة  
وقول امرئ القيس: <sup>(٢)</sup>

له أذنان تعرف العتق فيهما  
وقول يزيد بن الطثرية: <sup>(٣)</sup>

فَمَا مَلَكَتْ عَيْنَايَ حِينَ ذَكَرْتُهَا \*\*\* دُمُوعُهُمَا حَتَّى ائْتَدَرْنَ عَلَى خَدَّيْ

إلا أن هذا الأصل متجاوز في الاستعمال العربي إلى استعمالات أخرى متعددة منها أن يعاد الضمير إليهما بالافراد فيقال: عيناى رأته ، وأذناى سمعته .

وقد توجهت أنظار النحويين إلى هذه المسألة وتقاربت أقوالهم فيها ، ولعل أقدم من تحدث فيها أبو عمرو فيما نسب إليه في تذكرة أبي حيان وخزانة البغدادي من القول : ( وإذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفرد من الآخر مثل اليدين والرجلين والخفين فإن تقدم مثناه جاز لك في الشعر والكلام أن توحد صفته فتقول : خفان جديد وجديان ، وعينان ضخمة وضخمتان ؛ لأن الواحد يدل على صاحبه إذ كان لا يفارقه ) <sup>(٤)</sup> فقد جعل أفراد الضمير راجعاً إلى تلامز الشيتين حتى نزلا منزلة الواحد . وعرض لهذه المسألة ابن الشجري عندما تحدث عن بيت المتنبي: <sup>(٥)</sup>

حَشَايَ عَلَى جَمْرٍ ذِكْمِي مِنَ الْقَصَى \*\*\* وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ

فجعل أفراد الضمير العائد على الاثنان راجع إلى اشتراك هذين العضوين في فعل واحد وعدم انفراد أحدهما بالفعل الموكل إليه دون الآخر مع اتفاقهما في التسمية ، فكأنهما كالشيء الواحد ، قال : ( قال : عيناى فتني ، ثم قال : ترتع ، فأخبر عن الاثنان بفعل واحدة ؛ لأن العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية يجري عليهما ما يجري على أحدهما ، ألا ترى أن كل واحدة من العينين لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى ، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع والقدمين في السعي ، ويجوز أن تعبر عنهما بواحدة ، يقال : رأيت به عيني ، وسمعت بأذني ، وما سعت في ذاك قدمي .. ولك في هذا الباب أربعة أوجه من الاستعمال : الثالث : أن تنفي العضو وتفرد الخير ؛ لأن حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدة لاشتراكهما في الفعل <sup>(٦)</sup> )

(١) ابن منظور : اللسان (قول).

(٢) ديوانه ٦٨

(٣) ناصر الرشيد : شعر يزيد بن الطثرية ٧٠

(٤) البغدادي : الخزانة ٥١٧/٧

(٥) ديوانه ٣٠

(٦) ابن الشجري : الأمالي ١٨١/١-١٨٢

كما عرض ابن مالك لهذه المسألة في شرح نظم الكافية قال : (وأشرت بقولي :

\* وكل شيئين مؤديين ما لواحد \*

إلى نحو : (العَيْنِ والأُذُنِ) قد يُخَيَّرُ عَنْهُ بَعْثْنِ وَهُوَ الْأَصْلُ ، وَقَدْ يُخَيَّرُ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ ؛ لِأَنَّ (الْعَيْنِ) حَاسَّةُ الْبَطْشِ (وَالأُذُنِ) حَاسَّةُ السَّمْعِ (وَالْيَدَيْنِ) حَاسَّةُ الْبَطْشِ ، فَأِفْرَادُ مَا لِكُلِّ مِنْهُمَا جَائِزٌ<sup>(١)</sup> .  
ومن شواهد إفراد الضمير العائد على المتلازمين :

قوله -صلى الله عليه وسلم - : (مِنْ أَفْرَى الْغُرَى أَنْ يُرَى عَيْنَيْنِ مَالَمْ تَرَ)<sup>(٢)</sup>

وفي الحديث : (ما هاتان النعلان يا أبا هريرة ؟ قلت : هاتان نعلا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثني بهما)<sup>(٣)</sup> .

وقول امرئ القيس:<sup>(٤)</sup>

لَمَنْ زَحْلَوَقَةٌ زُلُّ      \*\*\*      بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ

وقول سلمى بن ربيعة:<sup>(٥)</sup>

فَكَانَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبٌّ قَرْنُفَلٍ      \*\*\*      أَوْ سُبُلًا كُجِلَتْ بِهِ فَانْهَلَتْ

وقول الآخر:<sup>(٦)</sup>

وَكَأَنَّهُ لِهَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ      \*\*\*      مَا حَاجِبِيهِ مُعِينٌ بِسَوَادٍ

وقول الفرزدق:<sup>(٧)</sup>

لَوْ رَضَيْتَ يَدَايَ بِمَا وَضَعْتَ      \*\*\*      لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدِيرِ الْخِيَارُ

وقول اللعين المنقري:<sup>(٨)</sup>

سَأَجْزِيكَ خَذْلَانًا بِنَقْطِيعِي الصَّوْىَ      \*\*\*      إِلَيْكَ وَخُفًا زَاحِفٌ تَقْطُرُ السَّدْمَا

وقول المعري:<sup>(٩)</sup>

كَأَنَّ أُذُنِيهِ أُعْطِطَ قَلْبُهُ خَبْرًا      \*\*\*      عَنْ السَّمَاءِ بِمَا يَلْقَى مِنَ الْغَيْرِ

(١) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ١٧٩٤/٤ وينظر شرح التسهيل ١٠٩/١ وشواهد التوضيح ٦٢ .

(٢) ابن حجر : فتح الباري " كتاب التعبير " باب من كذب في حلمه ٥٢٩/١٢ .

(٣) مسلم : صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً ٦٠/١ الحديث ٥٢ .

(٤) ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٩/١ .

(٥) أبو زيد الأنصاري : التواضع ١٢١ ، ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١ وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٩/١ وشواهد التوضيح ٦٢ .

(٦) سيبويه : الكتاب ١٦١/١ أبو علي الفارسي : إيضاح الشعر ٩٠ .

(٧) ابن جني الخصب ١٨١/٢ ابن الشجري : الأمالي ١٨٣/١ .

(٨) ابن منظور : اللسان (زحف) و(دمى) ، البغدادي : الخزانة ٥١٧/٧ .

(٩) البغدادي الخزانة ٥١٨/٧ .

وقول الشاعر: (١)

أشركت عيناه ظالمه \*\*\* في دمي يا عظم ما جنت

أما حكم هذا الاستعمال من حيث القياس أو علمه ، فالمنقول عن البصريين منع القياس اعتمادا على منعهم وضع الواحد موضع المثنى مطلقا (٢) وما نسب إلى أبي عمرو لعله يكون خروجاً منه على هذا الإجماع لما رأى أنه من كلام الفصحاء ممن يعتد بكلامهم ويعول عليه في القياس .

وإلى مثل وجهة البصريين توجه أبو حيان والأجود عنده قصر ذلك على المسموع (٣) وعلل منه ذلك بقوله : ( ... وأن هذا إنما جاء في الشعر مع أن بعضها يحتمل التأويل ، ولا تثبت مثل هذه الأحكام إلا بنص لا يحتمل أو بنقل ذلك عن مستقرئي علم النحو عن العرب كالخليل وسيبويه والكسائي وأنظارهم الذين شافهوا العرب وأما متأخر جداً قد وقعت له أبيات يسيره تحتل التأويل يريد أن يستنبط منها الأحكام ، فلا يسوغ له ذلك ولا نسمع منه هذا ، مع أن الأصل هو الذي قرناه من كون كل واحد من المفرد والمثنى والجمع يكون طبق مدلوله ، وقد جاءت أبيات وقع فيها المفرد موقع المثنى وموقع الجمع ومثنى وقع موقع المفرد وموقع الجمع ، وجمع وقع موقع المفرد وموقع المثنى ، وكل هذا لم يقس النحويون منه شيئاً بل اقتصروا على مورد السماع (٤) وحكم ابن عصفور بأن ذلك قليل بابه الشعر. (٥)

أما الكوفيون فيقيسونه ، كما قاسه ابن مالك ، نص على ذلك السيوطي فقال: "الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنى على اثنين والجمع على جمع . وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان : مسموع ومقيس . فالأول : ما ليس جزء مما أضيف إليه ، سمع : ضع راحلها ، يريد اثنين ، وديناركم مختلفة أي : دنانيركم ، وعيناه حسنة أي حستان .. فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر" (٦)

## ٢- التثنية بالعطف : (عود الضمير مفرداً على المتعاطفين)

إذا عطف بين اسمين بالواو ، فالواجب في الضمير العائد عليهما التثنية ؛ لأن العطف منزل لهما منزلة المثنى لفظاً ومعنى .

(١) الدلاوي : نتائج التحصيل ج ١ ، مج ٢ ص ٤٩٦ .

(٢) السيوطي : الجمع ، ١٧١/١ .

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٥٨٤/٢ .

(٤) أبو حيان : التذيل ٨٢/٢ .

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٢٧٨/١ .

(٦) السيوطي : الجمع ١٧١/١ .



قال ابن مالك : (وحكم الاسمين المعطوف أحدهما على الآخر بالواو حكم المثنى ، فلا بد فيما يعلق بهما من خبر وضمير وغيرهما من المطابقة ، كما لا بد فيما يعلق بالمثنى نحو : زيد وعمرو منطلقان ومرتت بهما كما نقول : الرجلان منطلقان ومرتت بهما)<sup>(١)</sup> ولا يجوز أن يفرد أحدهما بعود الضمير عليه دون الآخر.<sup>(٢)</sup>

وأجاز الرضي الأفراد في الضمير العائد إلى المعطوف بالواو مع المعطوف عليه ، اكتفاءً بدلالة خبر الثاني على الأول ، وقال : ( ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الأول اكتفاءً بخبر الثاني).<sup>(٣)</sup>

وتنتية الضمير العائد إلى المتعاطفين بالواو واجبة عند نحوي البصرة سواء كان الضمير في خبر المبتدأ أو خبر إن وأخواتها .

قال ابن عصفور : (وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم إن وأخواتها فإنه ينبغي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيدا وعمرا قائمان ولا يجوز قائم إلا حيث سمع)<sup>(٤)</sup> أما الكوفيون فالتقول عنهم جواز إفرد هذا الضمير إن كان في خبر إن وأخواتها<sup>(٥)</sup> ، حملاً للواو على معنى المعية مستدلين بقول الشاعر.<sup>(٦)</sup>

فإنك والكتاب إلي علي \*\*\* كذابةٍ وقد حلِمَ الأديمُ

فتقول على مذهبهم : إن زيدا وعمرا قائم على تقدير : إن زيدا (مع) عمرو قائم ، فليس الإخبار إلا عن اسم واحد<sup>(٧)</sup>

وقد رفض ابن عصفور حججهم في أن جعل الواو بمعنى مع يوجب الأفراد لأن هذا المعنى فيها لا يزيل عنها إفادة الجمع والتشريك فهي كالعاطفة .  
قال : (والصحيح أن الواو وإن كانت بمعنى مع) فإنها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى ، فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين.

(١) ابن مالك شرح التسهيل ٣/٣٨٢ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٢ والسيوطي : الجمع ٥/٢٧٦

(٢) ينظر ابن عصفور شرح الجمل ١/٢٤٧ ، المقرب ١/٢٣٥ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ١/٣٥١ .

(٤) ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٤٥٤ ،

(٦) ثعلب : بحال ثعلب ٣/١٠٣ ، ابن منظور : اللسان (حلم) . وحلم الأدم : أفسده الحلم قبل أن يسليخ ، الأدم : الجلد المديبرغ ، والحلمة دودة تكون بين جلد الشاة الأعلى وجلدها الأسفل .

(٧) ينظر أبو حيان : التنزيل ٣/٣٢٠ .

ويدلُّ على أن الواو هنا بمنزلة العاطفة ما حكى من قول العرب : كان زيدٌ وعمراً كالأخوين .  
ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لا يتصور أن يكون كالأخوين خبراً عن زيد وحده<sup>(١)</sup>

وردد استشهداهم بالبيت باحتمال أن يكون مماثل لما ورد عن العرب من قولهم : راكب الناقصة طليحان ، أي مما حذف منه العطف والمعطوف ، وتقديره : كدائبة وديبغها.<sup>(٢)</sup>  
أما إذا أريد بالواو العطف فالتثنية واجبة عندهم أيضاً.<sup>(٣)</sup>  
ومما جاء في القرآن الكريم من عود الضمير مفرداً مع أن مفسره مثنى بالعطف :

١- قوله تعالى : ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ (البقرة ٤٥)

وقوله تعالى : ﴿فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ (البقرة ٢٥٩)

﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ (التوبة ٣٤)

﴿يُخَلِّفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرضَوْكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ (التوبة ٦٢)

﴿جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرُ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ﴾ (يونس ٥)

﴿مَا كُنْتُ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ (الشورى ٥٢)

فقد سبق في الآيات الكريمات مثنيات بالعطف وأعيد الضمير إلى كل منها بالإفراد .

وقد قيل في تعليل ذلك عدة أقوال تذهب إلى أن الإفراد لأحد الأسباب التالية :

#### ١- الاكتفاء بضمير أحدهما عن الآخر :

قال أبو حيان في آية البقرة : (وقيل المعنى على التثنية واكتفى بعوده على أحدهما ، فكأنه قال :

ولئهما ، كقوله : والذين يكتُمون الذهب والفضة ولا ينفقونها في بعض التأويلات ، وكقوله : ﴿والله

وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾<sup>(٤)</sup> (التوبة ٦٢)

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٤٥٥/١ .

(٢) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤٥٥/١ .

(٣) المصدر السابق ٤٥٤/١ .

(٤) أبو حيان : البحر ١٨٥/١ ، وينظر الركشي : البرهان ١٩٨/٣ .

وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ...﴾ «التربة ١٠٣٤» الآية : " ولم يقل : ينفقونها ، فإن شئت وجهت الذهب والفضة إلى الكنوز ، فكان توحيدها من ذلك ، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه <sup>(١)</sup> " .

وفي آية يونس يقول : " ولم يقل : وقدرهما ، فإن شئت جعلت تقدير المنازل للقمر خاصة لأن به تعلم الشهور ، وإن شئت جعلت التقدير لهما جميعا فاكفني بذكر أحدهما من صاحبه ... وهو مثل قوله ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ ولم يقل : أن يرضوهما <sup>(٢)</sup> " .

كما ورد في كلام العرب عدد من الأبيات الشعرية الماثلة للآيات السابقة في إفراء الضمير بعد مثنى ، حل الأفراد فيها على مثل ما حل عليه في الآيات السابقة من الاكتفاء بأحد المتعاطفين عن الآخر ومنها :

قول حسان بن ثابت : <sup>(٣)</sup>

إن شرح الشباب والشعر الأسـ \*\*\* سود مالم يعاص كان جنونا  
وقول ضابيء البرجمي : <sup>(٤)</sup>

فمن بك أمسى بالمدنية رحله \*\*\* فإني وقيار بها لغريب  
وقال جرير : <sup>(٥)</sup>

ما كان حينك والشقاء لينتهي \*\*\* حتى أزورك في مغار محصد  
وقول الفرزدق : <sup>(٦)</sup>

إني ضمنت لمن أتاني ما جنى \*\*\* وأبي فكان وكنت غير غدر  
وقال الشاعر : <sup>(٧)</sup>

رماني بأمر كنت منه ووادي \*\*\* برينا ومن أجل الطوي رماني  
وقول الأصبط بن قريع السعدي : <sup>(٨)</sup>

لكل هم من الأمور سعه \*\*\* والصبح والمسي لا فلاح معه

(١) الفراء : المعاني ٤٣٤/١ .

(٢) الفراء : المعاني ٤٥٨/١ .

(٣) ديوانه ٢٥٢ النحاس : شرح أبيات سيويه ٤٦ ، وابن عصفور شرح الجمل ٤٥٣، ٢٤٧/١ .

(٤) ابن منظور اللسان (قمر) سيويه : الكتاب ٧٥/١ .

(٥) أبو عبيدة : الجاز ٢٥٧، ٣٩/١ .

(٦) سيويه : الكتاب ٧٦/١ ، والنحاس : شرح أبيات سيويه ٤٦ .

(٧) ابن منظور : اللسان (جول) سيويه : الكتاب ٧٥/١ .

(٨) ابن منظور : اللسان (مس) .

قال أبو عبيد عند تعرضه للآية الكريمة ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾: "صار الخير عن أحدهما ، ولم يقل : (ينفقوهما ) ، والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين اثنين قصرُوا فخيرُوا عن أحدهما استغناءً بذلك وتخفيفاً لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه ودخل معه في ذلك الخير .

قال : فمن يك أمسى بالمدينة رحله .... البيت

وقال حسان : إن شرخ الشباب .... البيت ولم يقل : يعاصيا

وقال جرير : ما كان حينك ... البيت ولم يقل : ليتهيأ".<sup>(١)</sup>

وقال الفراء عند حديثه عن الآية نفسها : (و لم يقل ينفقوهما ، وإن شئت اكتفيت بذكر أحدهما من صاحبه ... وقال الآخر :

إني ضمنت لمن أتاني .... البيت

ولم يقل : غدورين وذلك لاتفاق المعنى يُكفي بذكر الواحد".<sup>(٢)</sup>

وقال ابن عصفور : " فأنكر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة فكأنه قال : إن شرح الشباب ما لم يعاص والشعر الأسود ما لم يعاص فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه كأنه قال : فإنه لغريب وقيار لغريب"<sup>(٣)</sup>

وفي القرطبي عند تفسيره لقوله : ( ... ولا ينفقوها ) : (فقيه أجوبة ستة ... السادس : الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى وهذا كثير في كلام العرب .. وقال آخر : رماني بأمر كنت منه ووالدي .... البيت ولم يقل بريئين)<sup>(٤)</sup>

٢- تأويل الاثنين بمعنى مفرد يشملها :

فالمعنى المفرد الذي أُوِّلَ به الصبر والصلاة هو العبادة .

قال أبو حيان : (وقيل - أي عود الضمير - على العبادة التي يتضمنها بالمعنى ذكر الصبر والصلاة)<sup>(٥)</sup>

وأوّل الليل والنهار في قوله تعالى : ﴿وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه﴾ بمعنى الزمان ، قال القرطبي (وقيل الضمير للزمان وهو الليل والنهار)<sup>(٦)</sup>

وأوّل الكتاب والإيمان في آية الشورى بمعنى الوحي جاء في القرطبي : " ولكن جعلناه " قال ابن عباس والضحاك : يعني الإيمان ، السدّي : القرآن ، وقيل الوحي ، أي جعلناه هذا الوحي"<sup>(٧)</sup>

(١) أبو عبيدة : الجاز ٢٥٧، ٣٩/١ .

(٢) الفراء: المعاني ٤٣٤/١ .

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ٤٥٣/١ .

(٤) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١٢٧/٨ .

(٥) أبو حيان البحر ١٨٥/١ وينظر : القرطبي : الجامع ٣٧٤/١ .

(٦) القرطبي : الجامع ٣٠٨/١٣ .

(٧) القرطبي : الجامع الأحكام القرآن ٦٠/١٦ .

### ٣- تغليب أحد الاثنين على الآخر لخصوصية له :

جاء في تفسير القرطبي في تفسير آية البقرة السابقة قوله : (اختلف المتأولون في عود الضمير من قوله : (وإنما) ف قيل على الصلاة وحدها خاصة ؛ لأنها تكرر على النفوس مالا يكرر الصوم ، والصبر هنا : الصوم فالصلاة فيها سجن النفوس والصوم إنما فيه منع الشهوة فليس من منع شهوة واحدة أو شهوتين كمن منع جميع الشهوات فالصائم إنما منع شهوة النساء والطعام والشراب ثم يبتسط في سائر الشهوات من الكلام والمشي والنظر إلى غير ذلك من ملاقة الخلق ، فتسلّى بتلك الأشياء عما منع والمصلي يمتنع من جميع ذلك فجوارحه كلها مقيدة بالصلاة من جميع الشهوات وإذا كان ذلك كانت الصلاة أصعب على النفس ومكابدتها أشد فلذلك قال : (وإنما لكبيرة" (١)

وذكر الزركشي في قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ﴾ الآية أن الضمير خُصَّ بالعود على الفضة تغليبا لها على الذهب قال : "وأعاد الضمير على الفضة وحدها لأنها أقرب المذكورين ولأن الفضة أكثر وجوداً في أيدي الناس والحاجة إليها أمس فيكون كثرها أكثر" (٢) وحل أفراد الضمير في آية يونس على أن المراد هو القمر خاصة لأهميته في معرفة الشهور وما ينبني عليها من عد السنين والحساب .

قال الطبري : قال " وقدره منازل " فوَحَّد وقد ذكر الشمس والقمر فإن في ذلك وجهين أحدهما : أن تكون الماء في قوله (وقدره) للقمر خاصة لأن بالأهله يعرف انقضاء الشهور والسنين لا بالشمس) (٣)  
٤- تنزيل الاثنين منزلة الواحد لما بينهما من التلازم :  
فما نُزِّلَ منزلة الواحد من المثنيات في الشواهد السابقة :

أ- الصبر والصلاة : فقد جعلنا كالشيء الواحد ، إما لكونهما مما اشتملت عليه دعوة محمد - صلى الله عليه وسلم - أو لأنهما يشتركان في كون كل منهما عبادة ، وإن فُسِّرَ الصبر بالصوم كانت ملازمته للصلاة أشد. (٤)

ب- الطعام والشراب في قوله تعالى : ﴿بَلْ لَبِثْتَ مِائَةً عَامًا فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ

يَتَسَنَّه﴾ (البقرة ٢٥٩)

ت- قال العكري : "فإن قيل: ما فاعل يتسنّى"

قيل : يحتمل أن يكون ضمير الطعام والشراب لاحتياج كل واحد منهما إلى الآخر بمنزلة شيء واحد فلذلك أفرد الضمير في الفعل" (٥)

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/١.

(٢) الزركشي : البرهان ١٩٨/٣

(٣) الطبري: جامع البيان ١١/٦٢٠ ونظر الفراء : المعاني ٤٨٥/١ والنحاس : معاني القرآن ٢٥٤/٢.

(٤) ينظر القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/١.

(٥) العكري : التبيان ٢٠٩/١.

ج- رضا الله ورضا الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾ (الفتوة ١٠٢)

قال الزمخشري : (إنما وَجَدَ الضمير لأنه لا تفارقت بين رضا الله ورضا رسوله فكانا في حكم مرضي واحد).<sup>(١)</sup>

د- الإيمان والكتاب :

قال أبو حيان في آية الشورى : (وقيل يعود إلى الإيمان والكتاب معاً لأن مقصدهما واحد ، فهو

نظير ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾.<sup>(٢)</sup>

ونستطيع القول أيضاً أن الذهب والفضة يمكن أن يُسَلَّكَ بهما هذا المسلك لكونهما كالشئى الواحد لتلازمهما وكثرة جريانهما على الألسنة متصاحبين وكذلك حال الشمس والقمر .

ويتأتى هذا التعليل في الآيات الشعرية المستشهد بها وممن نقل عنه القول بذلك الفارسي .

قال ابن عصفور : (وأما الفارسي فلم يحمل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من بلب ما أخبر فيه عن الاثنين - لتلازمهما - إخبار الواحد ألا ترى أن أوج الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قيار متلازمين).<sup>(٣)</sup>

٣- الضمير العائد من معطوف على مثنى أضيف إليه اسم تفضيل :

إذا أضيف اسم تفضيل إلى مثنى وعطف عليه اسم تفضيل آخر وفي المعطوف ضمير يعود على ذلك المثنى فإن مقتضى الأصل يوجب مجيء هذا الضمير بلفظ التثنية لموافقة مفسره فتقول : "زيد أنبل الرجلين وأفضلهما ، وقد مضى معنا في (عود الضمير مفرداً على الجمع) مثل هذا التركيب ، غير أن المضاف إلى أفعل التفضيل هناك كان جمعاً وذكرنا أن الضمير العائد قد جاء في استعمال العرب بلفظ الأفراد متجاوزاً الأصل المقتضى عوده جمعاً ، وفصلنا القول في المسألة وذكرنا آراء النحاة واختلافاتهم فيها والحقيقة أنه لا فرق بين ما مضى وما نحن فيه ، ولكننا أثّرنا الفصل والتفريق تبعاً لتقسيم مسائل البحث لتكون كل مسألة في موضعها وإلا فإن الدراسة المقدمة هناك تجزئ عن معاودة الحديث هنا لأن النحاة حكموا أن الضمير العائد في هذا التركيب يأتي مذكراً مفرداً باختلاف أحوال مفسره ومن شواهد هذا الضمير مع المفسر المثنى :

قول حسان بن تبع :<sup>(٤)</sup>

شَرُّ يَوْمَيْتِهَا وَأَغْوَاهُ هَا \*\*\* رَكِبْتُ عَنْزُ بِحَدَجٍ جَمَلًا

قول خلیج الأعيوي :<sup>(٥)</sup>

لَأَخَوَيْنِ كَأَنَّ خَيْرَ أَخَوَيْنِ شَيْمَةً \*\*\* وَأَسْرَعُهُ فِي حَاجَةٍ لِي أَرِيدُهَا

(١) الزمخشري : الكشف ٢٧٦/٢ ونظر العكبري : التبيان ٦٤٨/١ وأبو حيان : البحر ٦٤/٥.

(٢) أبو حيان : البحر ٥٢٨/٧.

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ٢٥٣/١ ، ونظر ابن الشجري : الأمالي ٤٤/٢.

(٤) ابن عصفور الضرائر ٢٥٠ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٢٩/١.

(٥) ابن عصفور الضرائر ٢٥٠.

فمقتضى الأصل أن يقول : (وأغواهما) (وأسرعهما) لأنه في الأول يعود على (يومين) وفي الثاني على (أنحوين).

٤- الضمير المرفوع بنعم وينس المفسر بمثنى : (١)

يعود الضمير مفردا على المثنى إذا كان فاعلا لنعم أو ينس أو أحد الأفعال في باهما وفسر بتمييز مثنى ، نحو : نعم رجلين الزيدان ، ونس امرأتين الهندان .

ومن شواهد في كلامهم ، قول الشاعر<sup>(٢)</sup>

نعم امرأين حاتم وكعب  
هما غيث وسيف غضب \*\*\*

٥- الضمير المجزور برب المفسر بمثنى :

إذا جرت (رب) المضمرة لزمه الأفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز مطابق لقصد المتكلم ، فإن قصد المتكلم المثنى ، نحو : ربه رجلين لقيت ، ربه امرأتين عرفت ، عاد الضمير مفردا على المثنى.<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر ص ٢٤٢

(٢) محمد محي الدين عبد الحميد : عدة السالك ٢/٢٤٧.

(٣) ينظر تفصيل ذلك في ص ٢٣٩

**المبحث الثاني**  
**عوده مثنى على المفرد والجمع**



### عوده مثنى على المفرد والجمع

في هذا المبحث نقتفي آثار المواضع التي خولف فيها الأصل في عود الضمير موافقا لمفسره في العدد ، بأن أعيد مثنى مع كون المفسر مفردا أو جمعا ، مع بيان علل تلك المخالفة وشواهدا .

### أولا: عوده مثنى على المفرد :

١- الضمير العائد على المتعاطفين بأو:

إذا عطف بين اسمين بـ (أو) فإن المعنى المستفاد من الجملة إنما هو لأحد المتعاطفين ؛ ذلك لأن أصل وضع (أو) أن تكون لأحد الشئيين ، وعليه فإنه إذا اتبع المتعاطفان بها بضمير كان الواجب فيه الإفراد .

قال ابن عصفور : " وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف - أي بغير الواو وحسب والفاء ونحو - فإنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة ، فنقول : زيد أو عمرو قام ، وزيد لا عمرو قام ، وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يجز أن تقول : قاما فتجعل الضمير على حسب ما تقدم ؛ لأن (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أن القائم إنما هو أحدهما لا غير <sup>(١)</sup> " .

ومن نص على ذلك أيضا الأخفش <sup>(٢)</sup> ، وابن السراج <sup>(٣)</sup> ، وابن مالك <sup>(٤)</sup> ، وأبو حيان <sup>(٥)</sup> والسيوطي <sup>(٦)</sup> .

ومما جاء بمراعاة هذا الأصل ، قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ

فإن الله يعلمه ﴾ (البقرة ٢٧٠)

قال أبو حيان : " وجاء الضمير في "يعلمه" مفردا لأن العطف بأو ، وإذا كان العطف بأو كان الضمير مفردا ؛ لأن المحكوم عليه هو أحدهما <sup>(٧)</sup> " .

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئْلَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ

فلكل واحدٍ منهما السدس ﴾ (النساء ١١٢)

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢٤٨/١ .

(٢) ينظر الأخفش : معاني القرآن ٢٥٢/١ .

(٣) ينظر ابن السراج : الأصول ٢٥٧/١ .

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣٨٣/٣ .

(٥) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢٠٢/٤ والبحر ٣٢٢/٢ و ٣٧٠/٣ .

(٦) ينظر السيوطي : الجمع ٢٧٦/٥ .

(٧) أبو حيان : البحر ٣٢٢/٢ .

قال أبو البركات الأنباري : "وقال (له) ولم يقل (لهما) ؛ لأن المعنى : وإن كان أحد هذين وورث كلالة (فله) يعود إلى معنى الكلام لا إليهما ، وهذا لأن (أو) لأحد الشيين ، ألا ترى أنهم يقولون : زيد أو عمرو قام ، ولم يقولوا : قاما"<sup>(١)</sup>

ومنه قول الحق سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِهِ بِرِيعَةٍ فَقَدْ احْتَمَلَ

بِهْتِنَا وَإِثْمًا مِثْنًا ﴾ (النساء ١١٢)

قال الأنباري أيضاً : " قال : ﴿ ثُمَّ يَرْمِهِ بِرِيعَةٍ ﴾ ولم يقل : "هما" لأن معنى قوله :

﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ : ومن يكسب أحد هذين الشيين ثم يرم به ؛ لأن (أو) لأحد

البيين ولهذا تقول : زيد أو عمرو قام ، ولا يقال : زيد أو عمرو قاما"<sup>(٢)</sup>

وقد ذهب الفراء إلى جواز ثنية ذلك الضمير مطلقاً . قال : "إذا جاء حرفان في معنى واحد بأو أسندت التفسير إلى أيهما شئت ، وإن شئت ذكرتهما فيه جميعاً ، تقول في الكلام : من كان له أخ أو أخت فليصله ، تذهب إلى الأخ ، وفليصلها تذهب إلى الأخت ، وإن قلت : فليصلهما فذلك جائز"<sup>(٣)</sup> والأجود عنده الأفراد بإعادة الضمير على الآخر من الاسمين.<sup>(٤)</sup>

وإذا كان الذي أوجب أفراد الضمير العائد على (أو) هو ملاحظة المعنى الوضعي لـ(أو) وهو أن تكون لأحد الشيين ، فإن من تجاوز بها هذا المعنى إلى تأدية معنى الواو وهو الجمع المطلق ، - وهذا ما هو مشهور عن الكوفيين،<sup>(٥)</sup> - يميز في الضمير العائد بعدها الثنية ، كما في الضمير العائد على المتعاطفين بالواو .

أما الرضى فقد فرق بين حالتين في هذا الضمير فيما أن يكون الضمير في الخبر أو في غيره ، فإن كان في الخبر وجب الأفراد ، وإن كان في غيره فالتعويل على قصد المتكلم فإن قصد أحدهما أفرد وإن قصد كليهما ثنى .

قال : "وأما (لا) و(لكن) و(بل) و(أم) و(أو) و(أما) فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان إلى قصدك ، فإن قصدت أحدهما ، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب أفراد الضمير ، نحو : زيد لاعمرو جاعني ، وزيد بل عمرو قام ، وزيد أو عمرو أذاك ، وكذا تقول :

(١) أبو البركات الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٥/١ .

(٢) المصدر السابق ٢٦٧/١ .

(٣) الفراء : المعاني ٢٥٧/١ - ٢٥٨ ، وينظر أبو حيان : البحر ١٨٩/٣ - ١٩٠ ، والقرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٧/٥ .

(٤) ينظر الفراء : المعاني ١٥٧/٣ .

(٥) ينظر أبو البركات الأنباري : الإنصاف ٤٧٨/٢ - ٤٨١ ، وتنب ذلك إلى الأخفش ، النحاس في إعراب القرآن ٤٩٥/١ ، والعكبري في البيان ٣٩٧/١ ، وابن هشام في المغني ٦٢٢/١ ، وإلى الجرمي ابن هشام في المغني ٦٢/١ ، وإلى قطرب ابن جني في الخصائص ٤٦٢/٢ .

زيد أو هند جائعني ، ولا تقول : جاءتني ؛ إذ المعنى أحدهما جائعني والغلبة للتذكير ، وتقول في غير الخير : جائعني إما زيد وإما عمرو فأكرمته ، وأزیداً ضربت أم عمراً فأوجعته ، وما جائعني زيد لكن عمرو فأكرمته .

وإن قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة ، نحو : زيد لاعمرو جائعني مع أبي دعوتهما و : زيد أو عمرو جائعني وقد جتتهما وأكرمتهما<sup>(١)</sup>

ومع الحكم بأن الضمير العائد على المعطوفين بـ (أو) ينبغي أن يكون مفرداً لأنه لواحد منهما فلا يُهما يكون ؛ المعطوف عليه أم للمعطوف ؟

لم يختلف النحاة في أن الضمير بعد (أو) يجوز فيه أن يكون للمعطوف عليه أو للمعطوف على حد سواء ، بيد أن الأجود والأقيس أن يكون للمتأخر .

قال الفراء في هذا الشأن : "وأجود من ذلك في العربية أن تجعل الراجع من الذكر للآخر من الاسمين ، وما بعد ذا فهو جائز"<sup>(٢)</sup>

وقال الأخفش : "وأنت في (أو) بالخيار إن شئت جعلت الكلام على الأول ، وإن شئت على الآخر ، وإن تحملته على الآخر أقيس ؛ لأنك أن تجعل الخير على الاسم الذي يليه الخير فهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه"<sup>(٣)</sup>

هذا هو حق الضمير مع (أو) حسب ما قرر النحاة ... ولكن ما مدى توافق المسموع مع ذلك ؟ هل كان محافظاً على حدود القاعدة ، أم سجل خروجاً عليها ؟

لقد خالف السماع هذه القاعدة في شاهدين : أحدهما قول الحق سبحانه :

﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ (النساء ١٣٥)

والآخر قول الراجز<sup>(٤)</sup>

إِنْ بِهَا أَكْتَلْ أَوْ رَزَامَا \*\*\* خَوَيْرِيسِينَ يَنْتَقِفَانِ الْهَامَا

وقد تنازل ابن عصفور أمام الشاهد القرآني ، فأجاز تنثية الضمير مع (أو) ولم يتورع عن الحكم بشذوذه .

(١) الرضى : شرح الكافية ٣٥٢/٢ .

(٢) الفراء : المعاني ١٥٧/٣ .

(٣) الأخفش : معاني القرآن ٢٥٢/١ .

(٤) سيبويه : الكتاب ١٤٩/٢ ، والمبرد : المختضب ٣١٥/٤ ، وأكل ورزام الصان ، وخويرب : تصغير خارب وهو اللص ، والنقف : كسر الهامة عن الدماغ .

قال : "ولا يجوز أن يكون - أي الضمير - على حسب ما تقدم إلا في (أو) خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا ﴾ فأعباد الضمير على الغني والفقير لتقديتهما في الذكر" (١) .

وقد رد أبو حيان قول ابن عصفور هذا ، فقال : "وهذا ليس بسديد ولا شذوذ في الآية ولا دليل فيها على جواز : زيد أو عمرو قاما على جهة الشذوذ ولا غيره ؛ لأن قوله : "فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا" ليس بجواب ، والضمير ليس عائدا على الغني والفقير الملفوظ بهما في الآية ، وإنما يعود على ما دل عليه المعنى من جنسي الغني والفقير" (٢) .

ومع ورود هذا المخالف لابد أن يتأول النحاة فمن التأويلات التي حملت عليها تنية الضمير في الآية ما يلي :-

- أن الضمير ثني حملا لـ (أو) على معنى الواو .

- أو على تقدير معنى (من) ، أي : إن يكن من تخاصم غنيين أو فقيرين .

- أو لتقدم الاثنين في الذكر .

وقد تأول هذه الأوجه الأخفش ، قال : ( وقال " إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا " لأن (أو) هاهنا في معنى الواو . أو يكون جمعهما في قوله (بهما) لأنهما قد ذكرا نحو قوله عز وجل "ولـه أخ أو أخت فلكل واحد منهما" أو يكون أضمـر (من) كأنه "إن يكن من تخاصم غنيا أو فقيرا" يريد "غنيين أو فقيرين" يجعل (من) في ذلك المعنى ويخرج "غنيا أو فقيرا" على لفظ (من)" (٣) . وقد وافقه ابن عصفور في الأخير منها كما مضى في نصه السابق .

وقيل : إن التنية للمح معنى الجنس في لفظي عني وفقير ، وهو قول ، الزمخشري قال : " فإن قلت : لم ثني الضمير في "أولىٰ بهما" وكان حقه أن يوحد ، لأن قوله : " إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا " في معنى : إن يكون أحد هذين؟ قلت : قد رجع الضمير إلى ما دل عليه قوله : إن يكن غنيا أو فقيرا لا إلى المذكور ، فلذلك ثني ولم يفرد ، وهو جنس الغني وجنس الفقير ، كأنه قيل : فالله أولىٰ بجنسي الغني والفقير ، أي بالأغنياء والفقراء ، وفي قراءة أبي " فالله أولىٰ بهم" وهي شاهدة على ذلك" (٤) وقد مضى معنا أيضا قول لأبي حيان يوافق هذا القول .

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ١/ ٢٤٨ .

(٢) أبو حيان : البحر ٣/ ٣٧٠ .

(٣) الأخفش : المعاني ١/ ٤٥٥-٤٥٦ .

(٤) الزمخشري : الكشف ١/ ٥٧٠ .

أما تثنية الضمير في قول الراجز ، وكان حقه الإفراد مراعاة لمعنى (أو) فقد عللته الكوفيون والأخفش والجرمي بحمل (أو) على معنى الواو<sup>(١)</sup>. وجعله الخليل متصبا على المفعولية لفعل محذوف وليس حالا من المتعاطفين قال سيبويه : "وسألت الخليل عن قوله - وهو لرجل من بني أسد- : إن هذا أكل ... البيت .

فرغم أن (خويرين) انتصبا على الشتم ، ولو كان على (إن) لقال خويريا ، ولكنه انتصب على الشتم كما انتصب (جمالة الخطب) ، وانتصب (النازلين بكل معترك) على المدح والتعظيم<sup>(٢)</sup> (أو) التي للإجابة وحال الضمير معها :

من المعاني التي تأتي لها (أو) الإباحة ، وهي (أو) الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع . فلجواز الجمع بين المتعاطفين جاز في الضمير بعدها التثنية .

نقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله : "وإن كانت (أو) مستعملة حيث يجوز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ، كالتي في الإباحة ، أو في النهي عن المباح ، فيجوز في الخبر ، الإفراد والجمع ، نحو : الحسن أو ابن سيرين جالسه ، والآنم أو الكفور لا تطعه ، وإن شئت جالسهما ولا تطعهما ، والدليل على جواز الجمع قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أُولَىٰ بِهِمَا﴾<sup>(٣)</sup>

ولم يغفل أبو حيان لابن عصفور هذا الاضطراب في القول حيث حكم على هذه الآية بالشذوذ ، ثم ها هو الآن يستدل بها على جواز الجمع . قال : "وهذا اضطراب من ابن عصفور تارة حمل الآية على الشذوذ وتارة استدلل بها"<sup>(٤)</sup>

وبعد ... فلعل استعمال (أو) في الإباحة ، ومجيئها لهذا المعنى كثيرا ، وجواز تثنية الضمير معها يعلل لنا تثنية الضمير إذا كانت مستعملة لأحد الشئتين فلما كانت في الإباحة جارية مجرى الواو تدرجت من ذلك إلى غيره فثني الضمير معها في الموضع الذي تكون فيه عارية من معنى الإباحة<sup>(٥)</sup>. قال الرضي : "ولا يستنكر عود ضمير الاثنين إلى المعطوف بأو مع المعطوف عليه ، وإن كان المراد أحدهما ، لأنه لما استعمل (أو) كثيرا في الإباحة فجاز الجمع بين الأمرين نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين صار كالواو"<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ابن هشام : المغني ١/٦٣.

(٢) سيبويه : الكتاب ٢/١٤٩-١٥٠.

(٣) أبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٢١ ، وينظر الرضي : شرح الكافية ٢/٣٥٢.

(٤) أبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٢١.

(٥) ينظر ابن جني الحصائص ١/٣٤٨ "باب في تدرج اللغة" و٢/٤٦٧.

(٦) الرضي : شرح الكافية ٢/٣٥٢.

## ٢- الضمير العائد على أحد المتلازمين :

سبق فيما قدمنا عن عود الضمير على المتلازمين أن بينا أن المقصود بالمتلازمين هو ما كان منه في الجسد اثنان أو ما نزل منزلتهما في التلازم ، وبيننا هناك أن الأصل في استعمال مثل هذا أن يكون بلفظ التثنية مع تثنية ما يعود عليه نحو : عينا رأته . وبيننا هناك أيضاً أن الاستعمال العربي قد خرج على هذا الأصل إلى وجه آخر كان من جرائه ، عود الضمير مفرداً على المثنى ، وذلك الوجه بذكر المتلازمين بلفظ التثنية مع إفراد العائد عليهما نحو : عينا رأته .

وها نحن الآن نتمم ما يسوغ عريّة في هذا الضرب من استعمالات بذكر وجه ثالث يكون من جرائه عود الضمير مثنى على المفرد ، وهو أن يذكر المتلازمين بلفظ الإفراد ، ويثنى العائد عليه ، نحو : عيني رأته ، وأذني سمعته .

ومن نصرّ على جواز هذا الوجه في هذا الضرب ابن الشجري ، وابن مالك<sup>(١)</sup> ، وأبو حيان<sup>(٢)</sup> ، والسيوطي<sup>(٣)</sup>.

وحكم ابن الشجري بقلة مثل هذا الاستعمال ، قال : "والرابع - يريد من أوجه الاستعمال لهذا الضرب - أن تعبر عن العضوين بواحد وتثني الخير حملاً على المعنى ، كقولك : أذني سمعته ، وعيني رأته ، وهذا قليل"<sup>(٤)</sup> . واستجاد أبو حيان قصر ذلك على المسموع<sup>(٥)</sup>

وإذا أردنا أن تثبن موقف البصريين والكوفيين من مثل ذلك ، فالذي يبدو من نقل السيوطي<sup>(٦)</sup> ، أن البصريين لا يميزون ذلك لمنعهم وضع المثنى موضع الواحد مطلقاً ، والكوفيين يميزونه لإحرازهم وضع المثنى موضع الواحد عند أمن اللبس . وصرح أبو حيان بمنع البصريين القياس فيه<sup>(٧)</sup>

ومن شواهد ما جاء على هذا الوجه فأعيد فيه الضمير مثنى على المفرد ، قول امرئ القيس<sup>(٨)</sup> :

وَعَيْنُهَا حَلْدَةٌ بَدْرَةٌ \*\*\* وَشَقَّتْ مَا قِيَهُمَا مِنْ أُخْرٍ

وقول الشاعر<sup>(٩)</sup>

إِذَا ذَكَرْتُ عَيْنِي الزُّمَانَ الَّذِي مَضَى \*\*\* بَصَحْرَاءَ فَلَجَ ظَلْمًا تَكْفِئَانِ

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/١٠٩ .

(٢) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٥٨٤ .

(٣) ينظر السيوطي : الجمع ١/١٧٢-١٧٣ .

(٤) ابن الشجري : الأمالي ١/١٨٣ .

(٥) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٢/٥٨٤ ، والتذليل والتكميل ٢/٨٢ .

(٦) ينظر السيوطي : الجمع ١/١٧١ .

(٧) ينظر أبو حيان : التذليل ٢/٨٢ .

(٨) ديوانه ١١٣ وابن الشجري : الأماني ١/١٨٣ ، والبغدادى : الخزانة ٥/١٩٥، ٧/٥١٩، ٥٢٢ ، وعين حلدرة بدرة : حادة النظر ، وشقت من أخر : يعني أنها مفتوحة كأنها شقت من آخرها .

(٩) ابن الشجري : الأمالي ١/١٨٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١/١١٠ ، وأبو حيان : التذليل ٢/٨٠ ، والشتيقي : الدرر اللوامع ١/٢٥٠ ، ووكفت لعين الدمع : أسأله .

وقول الآخر<sup>(١)</sup>

نُسَائِلُ بَابَيْنِ أَحْمَرُ مَنْ رَأَهُ \*\*\* أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا

وإني لأميل إلى ما رأى أبو حيان من قصر ذلك على المسموع ؛ لأن هذا الاستعمال ضرب من التوسع لا ينبغي التماذي فيه إلى حدٍّ يشيع معه ، مع ما فيه من المخالفة التي تصل إلى درجة قد ينكرها الذوق العربي ، فمع أن الحمل على المعنى فيه متأتٍ إلا أنه بعيد ، وأقرب إلى من يسمع هذا الاستعمال أن يستسمحه من أن يتبادر إلى ذهنه أنه محمول على معنى : عيناى رأته ، خاصة وأن استعمال التلازمين بلفظ أحدهما شائع كثيراً مع إفراد ما حمل عليه ، نحو : عيني رأته .

ثانياً : عوده مثنى على الجمع :

إذا عاد الضمير على جمع فإن القياس فيه أن يكون جمعاً مراعاة للموافقة اللازمة بين الضمير ومفسره في العدد - سواء في ذلك أكان الجمع المفسر للضمير جمعاً بالصيغة ، نحو الزيدون قاموا ، أو جمعاً بالعطف بأن يعطف بين اسمين ، أحدهما مفرد والآخر مثنى أو جمع ، أو أحدهما مثنى والآخر جمع ، أو كلاهما مثنى أو كلاهما جمع : نحو : زيد والعمران قاموا ، وزيد وكلام أبي عبيدة ، والزيدان والعمران قاموا ، والزيدون والعمران قاموا .

ومما جاء على هذا القياس قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب : ٥٦)

وقوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ

وَيُطِيعُونَ أَمْرًا وَرَسُولَهُ﴾ (التوبة : ٧١)

إلا أن القياس قد كسر في مثل ذلك فأعيد الضمير على هذا الجمع مثنى .

وفي ذلك يقول أبو عبيدة : " والعرب إذا وحدوا جماعة في كلمة ، ثم أشركوا بينها وبين واحد

، جعلوا لفظ الكلمة التي وقع معناها على الجمع كالكلمة الواحدة"<sup>(٢)</sup> . وشاع ذلك في كلامهم حتى عدُّ من سنن العرب أن "تذكر جماعة وجماعة ، أو جماعة وواحداً ، ثم تخبر عنهما بلفظ الاثنين"<sup>(٣)</sup>

(١) أبو حيان : تذكرة النحاة ٣٨٢ البغدادي : الخزانة ١٩٦/٥ ، أعادت عنه : أي أدمعت .

(٢) أبو عبيدة الجار ١٦٠/١ ، وينظر الزجاجي : مجالس العلماء ٢١١ ، وأبو حيان : التذكرة ١٥٢ .

(٣) ابن فارس : الصحاحي ٣٥٤ ، والسيوطي : المزهري ٣٣٤/١ .

وقد جاء على هذا السنن في القرآن الكريم : قول الحق سبحانه : ﴿ أولم ير الذين كفروا

أن السموات والأرض كانتا رتقا ففتقنهما ﴾ (الأنبياء ٣٠)

وقوله تعالى : ﴿ إن الله يُمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن

أمسكهما مِنْ أحد من بعده ﴾ (نمل ٢٥)

وقوله تعالى : ﴿ ثمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ

كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (ص ١١)

ومنه أيضا تنبئة الضمير العائد على السموات والأرض ، والمضاف إلى (بين) في القرآن كله .

أما من كلامهم ، فقول الأسود بن يعفر: <sup>(١)</sup>

إن المنية والخوف كلاهما \*\*\* يوفي المخارم يرقبان سوادى

وقول الآخر: <sup>(٢)</sup>

تذكرت بشرا والسماكين أيهما \*\*\* علي من الغيث استهلت مواطره

وقول القطامي: <sup>(٣)</sup>

ألم يحزنك أن حبال قيس \*\*\* وتغلب قد تباينت انقطاعا

وقول الشاعر: <sup>(٤)</sup>

لو أن عصم عماتين ويذبل \*\*\* سمعا حديثك أنزلا الأوعالا

ففي هذه الشواهد ثنى الضمير في (كانتا ففتقنهما ، تزولا ، زالتا ، أمسكهما ، كلاهما ، يرقبان ، أيهما ، تباينت ، سمعا ، أنزلا ) وكان حقه الجمع لكون مفسره جمعا تركب من ضم واحد إلى مجموع أو واحد إلى مثنى ، أو مجموع إلى مجموع .

والحقيقة أن مخالفة الضمير ، لمفسره في هذه المثل لم تحظ باهتمام النحويين ولم ترد الإشارة إليها في كتبهم ، وإنما تلقاها المفسرون واللغويون يومئون إليها مع عروض شواهدا ، ويستتارون كلما أشرفوا على مواردها ، فكان غاية ما جاء فيها مبعثه هو عروض الشاهد القرآني متمثلا في الآيات

(١) أبو عبيدة : الخاز ٧٩، ٣٦/٢ ، وابن فارس الصاحي ، ٣٥٤ ، والمخارم : الطرق في الجبال وأثره الفحاج .

(٢) الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٣ ، والسيوطي : الأشباه والنظائر ٦٧/٣ ، والسما كان ثمان نيران ، أحدهما الأعزل ، والآخر : الرامح

(٣) أبو عبيدة : الخاز ٧٩، ٣٦/٢ ، ابن فارس : الصاحي ٣٥٤ ، وأبو حيان : البحر ٣٠٨/٦ .

(٤) الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٢ ، أبو حيان : التذكرة ١٥٣ ، والسيوطي : الأشباه ٦٦/٣ ، وعصم : جمع أعصم وهو الوعل في

ذراعيه بياض ، وعماتان : جبلان ، ويذبل : جبل في نجد .



المتقدم ذكرها ، وكان توجيههم لثنية الضمير في هذه الشواهد بأنه لتأويل الجمع بالصنفين أو الجماعتين أو الفريقيين أو الجنسيتين .

قال الأخفش : " قال (كانتا) ؛ لأنه جعلها صنفين ، كنحو قول العرب : (هما لقاحان سوداوان)

وفي كتاب الله عز وجل : ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾<sup>(١)</sup>

وقال الرخشي : " وإنما قيل : (كانتا) دون (كن) ؛ لأن المراد جماعة السموات وجماعة الأرض ونحو قولهم : لقاحان سوداوان ، أي : جماعتان ، فعل في المضمير نحو ما فعل في المظهر"<sup>(٢)</sup>

ويقول ابن الشجري في آية فصلت : ( ... فالسماء والأرض هاهنا تجريان بجري الفرقين أو الفريقيين ، تقول : الفرقان قالتا ، والفرقان قالوا ولو قلت : قالوا كان حسنا)<sup>(٣)</sup> وقال العكيري : " (كانتا) الضمير يعود على الجنسيتين"<sup>(٤)</sup>

وقيل إنما نبي الضمير في مثل ذلك لحمل الجمع أو المثني المشار للواحد على معنى المفرد ، فكأن ثمة مثني تركب من عطف مفرد على مفرد ، وهذا ما قاله أبو عبيدة في نصه السابق ، وكذا قال ثعلب : " وإن شئت قلت : بل حملة على الموضع والمعنى فردوه إلى واحد وإلى موضعه ومعناه فردوا السموات إلى السماء ، وعمائتين إلى عمائة"<sup>(٥)</sup>

هذا وإن كان أبو عبيدة قد أطلق في قوله السابق بأن العرب تفعل هذا الصنيع متى ما أشركت بين جمع وواحد إلا أنه قيد في موضع آخر بما إذا كان الجمع من غير العقلاء ، فقال - تعليقا على آية الأنبياء ، المستشهد بها - ( فالسموات جميع ، والأرض واحدة فخرج لفظ صفة الجميع على تقدير لفظ صفة الواحد كما ترى ، ولم ييئ " أن السموات والأرض كن رقعا " ولا " ففتقناهن " والعرب قد تفعل هذا إذا كان جميع موات أو جميع حيوان ، ثم اشركوا بينه وبين واحد من الموات أو الحيوان جعلوا لفظ صفتها أو لفظ خبرهما على لفظ الاثنين"<sup>(٦)</sup>

(١) الأخفش : المعاني ٦/٦٣٤ ، وينظر أبو حيان البحر ٦/٣٠٨ .

(٢) الرخشي : الكشف ١١/٣ ، وينظر الثعالبي فقه اللغة ٢٥٥ " فصل في الإخبار عن الجماعتين بلفظ الاثنين " .

(٣) ابن الشجري : المال ٢/٤٨٧ .

(٤) العكيري : التباين ٢/٩١٦ .

(٥) الزجاجي : مجالس العلماء ٢١٣ ، وينظر الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٠ وابن الشجري : الأمالي ٢/٤٧ .

(٦) أبو عبيدة : الجاز ٣٧/٧٩ .

## المبحث الثالث

عوده جمعاً على المفرد والثني

## أولاً : عوده جمعاً على المفرد :

### ١-الضمير المفسر بمفرد معظم :

إذا عَظُمَ المفرد ،خولف الأصل في عود الضمير عليه مفرداً فأعيد بالجمع على مقتضى التعظيم .  
وقد شاع في العربية تعظيم المفرد المتكلم والمخاطب ، وقليل تعظيم الغائب .

### أ- ضمير المتكلم العظم نفسه :

إذا تَكَلَّمَ المفرد عن نفسه على مقتضى الأصل ، قال : أنا فعلتُ وأفعلُ ، ليوافق الضمير مفسره في العدد ، إلا أنه قد يستشعر المتكلمُ عظمة نفسه ، ورفعاً شأنه ، فيعبر عنها بضمير المتكلمين ؛ للإشعار بذلك .

وأكثر ما يقع ذلك من ذوي الشأن والرفعة كالمملوك والخلفاء والرؤساء والعلماء .  
قال ابن خالويه : " والملك والرئيس يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة ، فيقول الخليفة : قد أمرنا بكذا ، وهو الأمر وحده <sup>(١)</sup> " .

وقد أكثر الملكُ العلامُ - سبحانه وتعالى - من استعمال ضمير المتكلمين تعبيراً عن ذاته جلّت  
وتقدّست . فقال ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ (البقرة: ٢٣٣)

وقال تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ (يوسف: ١٠٠٣)

وقال سبحانه : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَاهُ حِكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزمر: ٢٣)

وقال سبحانه : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَرْثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ ﴾ (الزمر: ٢٤٠)

وقال : ﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ (الزمر: ٤٩)

ومثله في كلامه تعالى لا يُحصى .

ولا يزال يجري على هذا السنن المملوك والرؤساء في خطاباتهم ومراسيمهم في عصرنا الحاضر ،  
من نحو : " نحن فهد بن عبد العزيز - ملك المملكة العربية السعودية - أمرنا بما هو آت ... "  
وقيل إنه لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المخلوقين على حكم الاستلزام ؛ لأن  
ذلك كبر وهو مختص به سبحانه .<sup>(٢)</sup>

(١) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة ٢٠٨ ، ونظر ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ٢٩٣ ، وابن فارس : الصاحي ٣٥٣ والفراء :  
المعاني ٣٩١/٢ .

(٢) نظر المبرد : الكامل ٤٦٦/١ ، والزرخش : البرهان ٣٦٢/٢ .

## ب- ضمير المخاطب العظيم :

لما عظم المتكلم نفسه ، اقتضى ذلك أن يعظمه مخاطبه اعترافا له بما أوجبه لنفسه ، فإدراك الخطاب إليه بضمير الجمع ، يقول ابن فارس : "ومن سنن العرب مخاطبة الواحد بلفظ الجمع ، فيقال للرجل العظيم " انظروا في أمري "

وكان بعض أصحابنا يقول : إنما يقال هذا ؛ لأن الرجل العظيم يقول : نحن فعلنا ، فعلى هذا الابتداء خوطبوا في الجواب" (١)

ومما حمل على هذا الوجه في القرآن الكريم ، قول الله سبحانه وتعالى ﴿ حتى إذا جاء

أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ (الزمر ٢١)

ف قيل : إن إسناد الفعل (ارجعون) إلى ضمير الجمع تعظيما للمخاطب وهو الله سبحانه وتعالى جريا على ما عهد عنه سبحانه من الإخبار عن نفسه بالجمع .

قال الزجاج : "وقوله " ارجعون" وهو يريد الله عز وجل وحده في الخطاب في المسألة على لفظ الإخبار ؛ لأن الله عز وجل قال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ وهو وحده يحيي ويميت ، وهذا لفظ تعرفه العرب للجليل الشأن ، يخبر عن نفسه بما يخبر به عن الجماعة ، فكذلك جاء الخطاب في (ارجعون) (٢)

ومنه أيضا قوله تعالى : ﴿ فَأَلِمَّ يُسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾ (هود ١١٤)

فخاطب سبحانه نبيه ﷺ بضمير الجمع في (لکم ، فاعلموا) . وقد قال في موضع آخر :

﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ ﴾ (شعشع ١٠٠) ، ف قيل إن جمع الضمير تعظيما للمخاطب ﷺ (٣)

وجعل منه أيضا قوله ﴿ فَأَتُوا بِآبَائِنَا إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (الذخا ٣٦)

في خطاب محمد ﷺ وحده. (٤)

وعليه أيضا حمل قول الشاعر : (٥)

ألا فارحوني يا إله محمد \*\*\* فإن لم أكن أهلا فانت له أهل

حيث خاطب الإله الواحد الأحد بخطاب الجمع جريا على عادة العرب في خطاب السادة والملوك بذلك تعظيما .

(١) ابن فارس : الصحاح ٣٥٣ ، وينظر ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ٢٩٣ والزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٢١/٤-٢٢.

(٢) الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ٢١/٤-٢٢ ، وينظر الفراء : المعاني ٢٤١/٢ والنحاس : إعراب القرآن ١٢٢/٣.

(٣) ينظر الزعشري : الكشف ٣٦٩/٢ ، والنحاس : إعراب القرآن ٢٧٥/٢.

(٤) ينظر الفراء : المعاني ٤٢/٣ ، والقرطبي : الجامع ١٤٤/١٦.

(٥) الزعشري : الكشف ١٩٧/٣.

### ج- ضمير الغائب العظيم :

تعظيم الغائب بإعادة ضمير الجمع إليه ، قليل في العربية وغير معهود بالكثرة التي عليها تعظيم المتكلم والمخاطب ، وحمل عليه جمع الضمير العائد على فرعون في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَمْنٌ لِّمُوسَى

إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِّنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ﴾ (يونس: ٨٣)

فقد اختلفوا فيمن عني بالهاء والميم في (ملئهم) ، ومما قيل في ذلك أنه عني به فرعون ، وجمع على ما هو المعتاد في ضمير العظماء<sup>(١)</sup>

وأنكر بعضهم هذا فقال : "أي قدر لفرعون عند الله حتى يعبر عنه بصيغة التعظيم، نعم لو كان هذا من كلام من يعظم فرعون لكان له وجه"<sup>(٢)</sup>  
وخرج عليه أيضا قول كعب بن زهير:<sup>(٣)</sup>

أرجو وآمل أن يعجلن في أهد \*\*\* وما لهن طوال الدهر تعجيل

فقيل : إن الضمير المجموع في (يعجلن) و(ما لهن) عائد على سعاد وهي مفرد لإرادة التعظيم .

### ٢- الضمير المفسر بمفرد مضاف إلى جمع :

إذا أضيف المفرد إلى جمع ، وصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف ، جاز اكتساب المضاف المفرد من المضاف إليه الجمع معنى الجمعية .

ورغم أنه اشتهر لدى النحاة اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيرا وتأنيسا ، إن صح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف وكان المضاف بعضا من المضاف إليه أو كبعضه ، إلا أن اكتساب المضاف الدلالة العددية للمضاف إليه أفرادا وتثنية وجمعا لم يشتهر لديهم ، ولم يشر إليه منهم إلا الرضي حيث قال : "أداء لفظ المفرد معنى المثني والمجموع ، وكذلك استعمال المجرى من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير ، فعلى هذا لا مانع من اكتساب المضاف معنى التأنيث ، والتثنية والجمع من المضاف إليه ، إن حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف إليه"<sup>(٤)</sup>

ومما يمكن أن نستشهد به على قول الرضي هذا ، قول الجنون:<sup>(٥)</sup>

وما حب الديار شغفن قلبي \*\*\* ولكن حب من سكن الديار

حيث أعيد الضمير جمعا مؤنثا على المفرد المذكر (حب) ؛ لاكتساب المفرد المذكر من المضاف

إليه المجموع معنى الجمعية والتأنيث .

(١) ينظر ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ٣٩٢ والفراء : المماي ٣٩١/٢ والعسكري : البيان ٦٨٣/٢ .

(٢) البغدادى : الخزانة ١٤٨/٩-١٤٩ .

(٣) ديوانه ٩ .

(٤) الرضي : شرح الكافية ٢٥٦/٢ .

(٥) البغدادى : الخزانة ٢١٢/٤ .

وكذلك قول الراجز: <sup>(١)</sup>

مُرَّ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي \*\*\* أَخَذَنَ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي

فقد اكتسب (مُرَّ) المفرد المذكور من المضاف إليه التأنيث والجمعية فأعيد الضمير عليه كذلك في (أخذَنَ وترَكَنَ) .

ومثله قول الآخر: <sup>(٢)</sup>

ومُرَّ اللَّيَالِي وَتَكَرَّرَهَا \*\*\* يُدْنِيْنُهُ لَاتِقِطَاعِ الْأَجَلِ

وقول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

أَرَى مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنَ مِنِّي \*\*\* كَمَا أَخَذَ السَّرَّاءُ مِنَ الْهَلَالِ

وقول الآخر: <sup>(٤)</sup>

وَكَمْ دُذَّتْ عَيْنِي مِنْ تَحَامُلِ حَدَثٍ \*\*\* وَسُورَهُ أَيَّامٍ حَزَنٍ إِلَى اللَّحْمِ

فسورة اكتسبت الجمعية من إضافتها إلى (أيام) ؛ ولهذا أعيد إليها الضمير من (حزن) جمعاً . ولعلَّه الشاهد الوحيد الذي تَحْضُضُ لا كسباب الجمعية فقط خلاف الشواهد السابقة جميعاً وتأنيثاً .

### ثانياً : عوده جمعاً على المثني :

إن وقوع ضمير الجمع موقع ضمير المفرد مهمل ، لوقوعه موقع ضمير المثني ؛ إذ أن تناسب والتقارب بين المثني والجمع أظهر منه بين الجمع والمفرد ، من حيث كان الجمع ضم الشيء إلى الشيء ، وذلك حاصل في الاثنين وغير حاصل في المفرد لخلوه من ضم شيء إليه <sup>(٥)</sup>

لذلك لم تشهد العربية من وقوع الجمع موقع المفرد كمثل ما شهدت من وقوع الجمع موقع

المثني .

ولعلَّ المشرِّع الأول لوقوع الجمع موقع المثنية هو ما عهد عن العربية من إشراكها بين الجمع

والمثني في ضمير المتكلم ، إذ جعلت الضمير (نحن) في الانفصال والضمير (نا) في الاتصال صالحين لمثني

المتكلم وجمعه <sup>(٦)</sup> ثم تلا ذلك مظاهر أخر حلَّ فيها الجمع محل المثني ، كما في إضافة المثني إلى متضمنيهما

من نحو: ما أحسن وجوههما ، وضربت رؤسهما ، وكما في ألفاظ تؤكد المثني المعنوية ، مثل أنفسهما

وأعينهما .

(١) البغدادي : الخزائن ٢١٠/٤ .

(٢) ابن الأثيري : المذكر والمؤنث ٥٩٦ .

(٣) الفراء : المعاني ٣٧/٢ ، وابن السراج : الأصول ٤٧٨/٣ .

(٤) البغدادي : الخزائن ٢١٢/٤ .

(٥) ينظر ابن الشجري : الأمالي ٢٠٣/٣ ، ٢٩٠/١ .

(٦) ينظر ابن الشجري ، الأمالي ١٧/١ ، والرضي : شرح الكافية ٤١٠/٢ .

وما دام أن اللحمة بين المثنى والجمع بهذه المترلة فلا عجب أن نجد كثيرا من النحاة ينصون على أن التثنية جمع في الحقيقة<sup>(١)</sup> وفسر ابن الشجري كون التثنية جمعا بقوله : " من حيث كانت التثنية عددا تركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين"<sup>(٢)</sup> ولا عجب بعد ذلك أن نجد العربية تعامل المثنى معاملة الجمع فتعيد الضمير عليه جمعا . وعليه جاءت الشواهد التالية :

قول الله تعالى : ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء ٥٨)

فجمع الضمير العائد على (داود وسليمان) وكان مقتضى القياس أن يثنى الضمير فيقال : " وكنّا لحكمهما " وهي قراءة ابن عباس<sup>(٣)</sup> ، إلا أن ملاحظة ما بين الجمع والمثنى من التقارب سوغت الجمع في ذلك الضمير<sup>(٤)</sup>

وكذلك اعتل جمع الضمير العائد على عائشة وصفوان بن المعطل - رضي الله عنهما - بأن الاثنين جمع ، في قوله تعالى : ﴿الْحَيِثُوثُ لِلْحَيِثِثِينَ وَالْخَيْثُوثُ لِلْخَيْثِثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ (النور ٢٦) <sup>(٥)</sup>

(١) ينظر سيبويه : الكتاب ٢/٤٨٢ ، ٢/٦٢٢ ، والزجاج : معاني القرآن ٤/٢٠٨ ، والمعكري : البيان ٢/٩٢٣ .

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١/١٨١ .

(٣) ينظر الفراء : المعاني ٢/٢٤٩ .

(٤) ينظر الفراء : المعاني ٢/٢٤٩ ، والمعكري : البيان ٢/٩٢٣ .

(٥) ينظر الفراء : المعاني ٢/٢٤٩ .

## المبحث الرابع

عود الضمير منكرًا على المؤنث والعكس



## توطئة:

لقد احتلت قضية التذكير أو التأنيث حيزا كبيرا من الدراسات اللغوية العربية ولعل كثرة التأليف في (المذكر والمؤنث) خير ما يشهد لاهتمام اللغويين العرب بهذه الظاهرة منذ وقت مبكر.<sup>(١)</sup> ولا غرو أن يستنفر حشد من أئمة العربية جهودهم لمثل ذلك ؛ إذ معرفة المذكر والمؤنث ، وما يستتبع ذلك من اختصاص كل منهما بأحكام تميزه عن الآخر من الأمور اللازمة للنحوي. يقول أبو بكر الأنباري في مقدمة (المذكر والمؤنث) : "اعلم أن من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث ؛ لأن من ذكر مؤنثا أو أنث مذكرا كان العيب لازما له كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا"<sup>(٢)</sup> وقد برهنت العربية على معرفتها الفعلية بالجنس بتقسيم الموجودات إلى مذكر ومؤنث ، وسيدت المذكر على المؤنث فجعلته أصلا ، والمؤنث فرعا عليه . وأصلية المذكر أهله للقيام بالدلالة على معنى التذكير دونما حاجة إلى ما يعينه على تأدية هذا المعنى ، فهو ما خلا من علامة التأنيث لفظا وتقديرا .

بينما فرعية المؤنث تجعله قاصرا عن تأدية معنى التأنيث ، حتى تكون هناك علامة تعينه على ذلك لافتقار الفرع إلى ما يستغنى عنه الأصل ، فأصبح المؤنث ينماز عن المذكر بعلامات ثلاث هي التاء والألف المقصورة والألف للمدودة . وليست العلامة هي الحذف الفاصل بين المذكر والمؤنث ، إذ هناك ألفاظ محسوبة على المؤنث مستغنية عن العلامة ، إما لقيام معنى التأنيث فيها نحو : زينب وهند وفخذ ، أو لمخالفة لفظها لفظ ذكرها نحو : حمار وأنان.<sup>(٣)</sup>

واستواء قاعدة المذكر والمؤنث تطلب فصلا واضحا بين هذين القسمين ، ومعاملة كل منهما حسب ما تقتضي به القاعدة ؛ لتلا يكون هناك خلط يهدر الجهود التي بذلت في بناء هذه القاعدة . على أن ذلك كله لم يمنع من أن يعامل المذكر معاملة المؤنث ، والمؤنث معاملة المذكر في عود الضمير؟ لعل وأسباب ستكون هي مدار مبحثنا هذا .

(١) من ألف في المذكر والمؤنث : الفراء المتوفى ٢٠٧هـ ، وأبو حاتم السجستاني المتوفى ٢٥٥هـ المبرد المتوفى ٢٨٥هـ الفضل بن سلمة المتوفى ٣٠٠هـ ، أبو موسى الخامض المتوفى ٣٠٥هـ ، والزجاج ، المتوفى ٣١١هـ ، وأبو بكر الأنباري المتوفى ٣٢٨هـ ، وابن خالوية المتوفى ٣٧٠هـ ، جني المتوفى ٣٩٢هـ وغيرهم .

(٢) أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ، ٨٧.

(٣) ينظر ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ، ٨٨ - ٨٩.

ولكن قبل أن ندلف إلى هذه العلل ودراستها لابد من تحديد للمواطن التي تكون عادة مظنة وجود الضمير قيم هذه الدراسة ليتسنى لنا بعد ذلك رصده ودراسته من حيث موافقته لمفسره تذكيراً وتأنياً .

من المواطن التي يستوطنها الضمير عادة : الخير ، والنعت والخال ذلك لأن الأصل في كل من هذه الثلاثة أن يكون وصفاً مشتقاً واشتقاقه يؤدي بالضرورة إلى تحمله الضمير يقول الدلاسي : "... ويتحمله - أي يتحمل الضمير - المشتق حال كونه خيراً نحو : زيد قائم ، أو نعتاً نحو : برجل كريم أو حالاً كجاء زيد راكباً ، ففي قائم وراكب ضمائر مرفوعات<sup>(١)</sup> بها"<sup>(١)</sup> ولذلك سنعقب كل علة بذكر شواهدا موزعة على النحو التالي .

أ- في الخير ، ب- في النعت ، ج- في الحال ، د- في غير ذلك .  
والضمير الذي في الخير مفسر المبتدأ ، والذي في النعت مفسر المنعوت ، والذي في الحال مفسر صاحب الحال ، ولأن موافقة الضمير لمفسره في الجنس واجبة فإنه لابد من موافقة الخير للمبتدأ تذكيراً وتأنياً ، وكذا النعت للمنعوت ، والخال لصاحبها .

يقول الرضي : " والخير المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيراً وتأنياً وإفراداً وتثنية وجمعاً"<sup>(٢)</sup>  
ويقول ابن يعيش - في وجوب موافقة النعت لمنعوته - : " إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله وجملة عشر أشياء رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنينه"<sup>(٣)</sup>  
وفي وجوب الموافقة بين الحال وصاحبها في الجنس ، يقول الشيخ يس : " قوله الثاني أن تكون - أي الحال - مشتقة ، يستفاد من ذلك أنه لابد من مطابقتها - إذا كانت حقيقة - لصاحب تذكيراً وتأنياً وإفراداً وتثنية وجمعاً"<sup>(٤)</sup>

وإنما ذكرنا أقوال النحاة السابقة لإرادة تأصيل القاعدة وليس من شأننا الاستشهاد لها ، إذ أننا ملزمون - وفاء بمتطلبات مبحثنا - بتتبع تلك السياقات اللغوية والشواهد التي تحللت من حرمة هذه القاعدة واستنكت السير على هديها فذكر فيها ضمير المؤنث ، أو أنت ضمير للمذكر لإحدى العلل التي ستذكر في هذا البحث . وهي علل مقسمة إلى قسمين :

**القسم الأول :** علل عامة تشمل تأنيث ضمير المذكر وعكسه .

**القسم الثاني :** علل خاصة بتذكير ضمير المؤنث .

**أولاً : علل تأنيث ضمير المذكر والعكس :**

(١) الدلاسي : نتائج التحصيل ج ١ مج ٣ ١٠٤٩ .

(٢) الرضي شرح الكافية ٥٧/٣ ، وينظر ابن الخجري : الأمالي ٤٢٨/٢ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٥٤/٣ - ٥٥ .

(٤) الشيخ يس : حاشية على شرح التصريح ٣٦٩/١ .

## العلة الأولى

### الحمل على المعنى

يعد المعنى - كما يقرر الدكتور البجة<sup>(١)</sup> - أساس التفاهم في المجتمع الذي يتحدث بطريقة واحدة ، فإذا ما خلا الحديث من المعنى فإنه يصبح مجرد مجموعات من الأصوات تقف عند حد الأذان البشرية ولا تتعداها . وبالتالي فإن " الوظيفة الأولى للغة هي نقل الأفكار والمعاني من شخص إلى آخر ومن ثم ، فإن العلاقة بين اللغة ومعناها علاقة وثيقة لا يمكن فصم عراها"<sup>(٢)</sup>

والعربية وإن كان من أصولها تقدم مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى ، إلا أنها لم تغفل المعنى ، بل اعتنت به أيما عناية ، يقول ابن جني : "العرب كما تعني بألفاظها فتصلحها وتهدها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة ، والخطب أخرى ، وبالأسجاع التي تلتزمها ، وتتكلف استمرارها ، فإن المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها وأفخم قدرا"<sup>(٣)</sup>

وتتويجا لإجلال العربية للمعنى أنشأت علة تقوم عليه وتدعى " الحمل على المعنى " فكانت هذه العلة من أشمل علل العربية في تفسير كثير من ظواهرها لما فيها من السعة التي تلائم ما تتمتع به هذه اللغة من مرونة واتساع فليس الكلام حجرا على اللفظ المنطوق ، بل للمتحدث أن يراعي ما يعتمل في نفسه ، وأن يظهر أثر هذه المراعاة ممتطيا مركب الحمل على المعنى كلما تنكب منطوقة صراط القاعدة . ومصطلح (الحمل على المعنى) تردد كثيرا في عبارات الأقدمين ، وقد عده أحدهم<sup>(٤)</sup> سنة من سنن العرب : " من سنن العرب ترك ظاهر اللفظ وحمله على معناه " في حين عده آخر<sup>(٥)</sup> ضربا من الحكمة ، حيث قال : "قد شاع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة"<sup>(٦)</sup>

ولعل ابن جني أبلغ من أنصح عنه متجاوزا في ذلك حد المصطلح إلى عقد فصل كامل له قال فيه : "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح قد ورد به القرآن الكريم وفصيح الكلام متثورا ومنظوما كآثيث المذكر وتذكير المؤنث"<sup>(٧)</sup>

(١) عبد الفتاح حسن علي البجة : ظاهرة قياس الحمل ١٩٩ .

(٢) ماريوباي : لغات البشر ١٠-١٣ بواسطة البجة .

(٣) ابن جني : الخصائص ٢١٧/١ .

(٤) هو الثعالبي ، ينظر فقه الفقه وسر العربية ٢٥٠ .

(٥) هو ملك النحاة الحسن بن صافي المتوفي ٥٦٨ .

(٦) البجة : ظاهرة قياس الحمل ٢٢١ .

(٧) ابن جني الخصائص ٤١٣/٢ ، وينظر ابن فارس : الصاحي (باب الحمل ٤٢٥) .

## شواهد لما عاد فيه الضمير مذكرا على المؤنث والعكس للعمل على المعنى:

أولا - تذكير ضمير المؤنث :

أ- في الخبر :

١- قوله تعالى : ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦).

فالظاهر أن الرحمة وهي مؤنثة بالناء أخير عنها بقريب وهو مذكر فقيل : إن الخبر ذكر لكون المؤنث محمولا على مذكر موافق في المعنى ، وهذا المذكر المحمول عليه على عدة أقوال :

أولها : أن الرحمة بمعنى المطر :

\* قال الأخفش : "فذكر (قريب) وهي صفة (الرحمة) .. وإن شئت قلت تفسير "الرحمة" ها هنا المطر ونحوه ، فلذلك ذكر . كما قال : "وإن كان طائفة منكم آمنوا" فذكر لأنه أراد الناس "(١) . وأيد ابن هشام هذا القول باستدلاله بالآية التالية التي تضمنت معنى المطر بقوله : "وهذا القول يؤيده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه : ﴿وَالَّذِي يَرْسِلُ الرِّيحَ بِشَرٍّ مِنْ يَدِي رَحْمَةً﴾ وهذه الرحمة هي المطر"(٢)

وتأييده لهذا القول لم يمنعه من أن يورد عليه اعتراضات من عدة أوجه(٣)

ثانيها : أن الرحمة محمولة على معنى الغفران .

\* قال الزجاج : "إنما قيل قريب لأن الرحمة والغفران في معنى واحد"(٤)

ثالثها : أن الرحمة بمعنى الرحم :

\* قال الزمخشري : "وإنما ذكر (قريب) على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحم"(٥) قال ابن الشجري : "وهذا نظير قول الزجاج إلا أنه أوفق ؛ لأنه ذكر ما هو من لفظ الرحمة ، فأراد أن الرحم في قوله : "وأقرب رحما" بمعنى الرحمة فقد وافقها لفظا ومعنى فحملت الرحمة عليه"(٦)

رابعها : أن الرحمة بمعنى الإحسان :

وقد استبعد (الروذراوري) هذا الحمل ؛ لأن حمل الرحمة على الإحسان إما أن يكون على سبيل الحقيقة أو المجاز ، وهما ممتنعان إذ الرحمة والإحسان متغايران لا يلزم من أحدهما وجود الآخر ، فالرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الإحسان أصلا ، وقد يوجد الإحسان ممن لا رحمة في طباعه ، وإذا صح انفكاك كل واحد عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر(٧)

(١) الأخفش : المعاني ٥١٩/٢ .

(٢) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٨/٣ .

(٣) ينظر السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٨/٣ - ٢٨٠ .

(٤) الزجاج : المعاني ٣٤٤/٢ .

(٥) الزمخشري : الكشف ١٠٧/٢ .

(٦) ابن الشجري : الأمالي ٥٨٨/٢ .

(٧) ابن القيم : البدائع ، ٢٥/٣ ، والسيوطي ، الأشباه ٢٥٨/٣ .

وردَّ ابنُ القيم هذا الاعتراضَ بأنَّ "الرحمة لا تنفك عن إرادة الإحسان فهي مستلزمة للإحسان أو إرادته ، استلزام الخاص العام : فكما يستحيل وجود الخاص بدون العام ، فكذلك الرحمة بدون الإحسان أو إرادته يستحيل وجودها"<sup>(١)</sup>

خامسها : حمل الرحمة على معنى اللطف.<sup>(٢)</sup>

سادسها : حمل الرحمة على معنى الفضل.<sup>(٣)</sup>

٢- قوله تعالى : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى ١٧)

فالمعنى المذكور الذي حملت عليه الساعة هو اليوم أو الزمان<sup>(٤)</sup> أو الوقت<sup>(٥)</sup> أو البعث قال الزجاج " إنما جاز قريب لأن تأنيث الساعة غير حقيقي وهو بمعنى لعل البعث قريب"<sup>(٦)</sup>

٣- قوله تعالى : ﴿السَّمَاءُ مَنْفُطِرٌ بِهِ﴾ (الزمل ١٨)

حمل السماء على معنى السقف لذلك قال منفطر ولم يقل منفطرة . قال يونس : "المعنى :

السقف منفطر به : وقال : ربما ذكروا السماء إذا أرادوا السقف لأنه قال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا

السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ (الأنبياء ٣٢)

، وقال جل ثناؤه : ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ (الحج ١٠)

أراد إلى سقف البيت ، وقال الشاعر :

وَبَيْتٌ يَوْمًا هَتَكَتْ سَمَاءُهُ \*\*\* إلى كَوَكَبٍ يَزُورِي لَهُ الْوَجْهَ شَارِبُهُ  
أراد هتكت سقفه<sup>(٧)</sup>

وتذكير منفطر لهذا المعنى قال عنه أبو عبيدة : إنه من أحسن ما قيل<sup>(٨)</sup>

(١) ابن القيم : البديع ٢٦/٣.

(٢) السيوطي : الأشباه ٢٧٧/٣.

(٣) ابن الأنباري : المذكر والمؤث ، ٤٦.

(٤) الزعزعي : الكشف ٥٤٤/٣.

(٥) أبو حيان : البحر ٢٥٢/٧.

(٦) الزجاج : المعاني ٣٩٦/٤ ، وينظر الزعزعي : الكشف ٢١١/٤ وأبو حيان : البحر ٥١٣/٧.

(٧) ابن الأنباري ، المذكر والمؤث ، ٣٦٧ ، ينظر أبو عبيدة الحجاز ٢٧٤/٢ . والزعزعي الكشف ٦٢٩/٤.

(٨) أبو عبيدة الحجاز ٢٧٤/٢.

٤- قول طفيل الغنوي: <sup>(١)</sup>

إذ هي أحوى من الربعي حاجبه \*\*\* والعينُ بالإثمِ الحاريّ مكحولُ

حمل العين على معنى مذكر وهو الطرف فذكر الضمير العائد عليها من الوصف قال السيرافي :  
"وكان ينبغي أن تكون مكحولة ؛ لأن العين مؤنثة فتأول وتأويل الطرف" <sup>(٢)</sup>  
وحكى مثل ذلك عن ابن السكيت أيضاً ، قال ابن الأنباري: "إنما ذكرُ "مكحولاً" لأنه حمل  
العين على معنى الطرف ، كأنه قال : والطرف بالإثم الحاري مكحول ، حكى ذلك يعقوب بن  
السكيت" <sup>(٣)</sup>

كما يصح أن تحمل العين على معنى توديه وهو الإبصار فيذكر الضمير العائد عليها لأجل هذا.  
يقول أبو موسى الحامض : "والعين أنثى ، وربما ذكرت ، وفيها علل في تذكرها ، وقال  
الشاعر : والعين بالإثم الحاري مكحول \* فقال قوم : إنما قال "مكحول" ذهب إلى البصر والبصر  
مذكر"

٥- قول الشاعر(٤)

هنيئاً لسعدٍ ما أقتضى بعدَ وقْعتي \*\*\* بناقةٍ سعدٍ والعشيّةُ باردُ

قال الفراء: "كان العشيّة في معنى العشي ، ألا ترى قول الله" ، ﴿أَنْ سَبِّحُوا بِكُرَةِ

وَعَشِيًّا﴾ (مريم ١١) : <sup>(٥)</sup>

وقال ابن الأنباري : "فأما"العشيّة" فإنها مؤنثة ، وربما ذكرها العرب ، فذهبت بها إلى معنى  
العشي ، أنشدني أبي قال أنشدنا ابن الجهم عن الفراء :

هنيئاً لسعدٍ ما أقتضى بعدَ وقْعتي \*\*\* بناقةٍ سعدٍ والعشيّةُ باردُ

فذكر بارداً حملاً على معنى : والعشي بارد" <sup>(٦)</sup>

٦- قول جميل(٧):

ألا ليت أيامَ الصفاءِ جديدُ \*\*\* وعهداً تولّى يابثين يعودُ

(١) سيبويه : الكتاب ٤٦/٢ ، معاني القرآن ١٢٧/١ ، وابن عصفور : ضرائر الشعر ٢٧٧.

(٢) السيرافي ، ضرورة الشعر ٢١٣.

(٣) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٨٣.

(٤) الفراء : معاني القرآن ١٢٨/١ ، وابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٢٤ ، وابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٥) الفراء : المعاني ١٢٨/١.

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٢٤ وينظر المخصص ٢٧/١٧.

(٧) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٢٢٢ وينظر المخصص ٢٦/١٧.

قال ابن الأثيري: "والأيام مؤنثة الغالب عليها التأنيث ، كقولك : أيام شريفة عظيمة ورمعا ذكرت على معنى الحين والزمان ، قال جميل :

ألا ليت أيام الصفاء جديد \*\*\*  
وعهدا تولى يابثين يعود  
فحمله على معنى : ألا ليت زمان الصفاء جديد ، والحمل على المعاني كثير في كلامهم<sup>(١)</sup>  
٧- قول أبي ذؤيب الهذلي: (٢)

لو كان مدحه حي منشرا أحدا \*\*\*  
أحيا أبا كن ياليلي الأماديح  
فكان مقتضى الظاهر أن يؤنث الضمير العائد من الوصف (منشرا) لتأنيث ما يعود عليه وهو (مدحه) ، ولكنه لداعي الحمل على المعنى ذكر قال ابن عصفور: "فذكر المدحة، لأنها بمعنى المدح".<sup>(٣)</sup>  
٨- قول زياد الأعجم<sup>(٤)</sup> :

إن السماحة والمروءة ضمنا \*\*\*  
قبرا يمر على الطريق الواضح  
فلم يؤنث الضمير العائد من الفعل (ضمنا) وإن كان عائدا على مؤنث "السماحة" لأنه حمل هذا المؤنث على مذكر موافق له في المعنى وهو السماح ثم غلب المذكر على المؤنث<sup>(٥)</sup>  
٩- قول عامر بن جوين الطائي<sup>(٦)</sup> :

فلا مزنة ودقت ودقها \*\*\*  
ولا أرض أبقل أبقالها  
ذكر الضمير العائد على الأرض من الفعل (أبقل) لحمل الأرض على معنى المكان قال ابن عصفور: "فذكر الأرض لأنها بمعنى المكان ، فكأنه قال : ولا مكان أبقل أبقالها"<sup>(٧)</sup>  
١٠- قول الأعشى<sup>(٨)</sup> :

فإما تعهدي لأمرئ لمة \*\*\*  
فإن الحوادث أزرى بها  
حمل الحوادث المؤنثة على معنى الحدثان المذكر فذكر الضمير العائد من الفعل إليها.  
قال الفراء: "ولم يقل أزرين بها ، ولا أزرت ، والحوادث جمع ، ولكنه ذهب بها إلى معنى الحدثان"<sup>(٩)</sup>

(١) ديوانه ١٥ ، والفارسي : البصريات ٣٥٥/١.

(٢) ديوان الهذليين ١١٣/١ ، وابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٣) ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٤) الفراء : معاني القرآن ١٢٨/١ ، ابن الأثيري : المذكر والمؤنث ٦١٩ ، ابن هشام : شرح شنود الذهب ١٦٩.

(٥) ينظر ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٦) سيبويه : الكتاب ٤٦/٢ ، الصمري : التبصرة ٦٢٤/٢ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٩٤/٥.

(٧) ابن عصفور : الضرائر ٢٧٦.

(٨) ديوانه ٨٠ : الفراء : معاني القرآن ١٢٨/١ ، وابن الشجري : الأمالي ١٢٨/٣، ٣٤٦/١.

(٩) الفراء : المعاني ١٢٨/١.

وقال ابن الشجري : "ذكر ضمير الحوادث ، لأنه ذهب بما مذهب الحدثان" (١)

١١- قول الشنفرى (٢) :

فلم تك إلا نبأة ثم هومت \*\*\* فقلنا قطاة ريع أم ريع أجدل  
قوله (قطاة) مبتدأ و(ريع) خبره ، ولم يؤنث ، وحقه أن يقول : ريعت ؛ إلا أنه حمل القطاة على جنس الطائر ، فكأنه قال : "طارئ ريع" (٣)

ب- في العنت :

١- قوله تعالى : ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ (النساء ١٠١)

قال العكبري : "كثيرا" نعت لرجال ولم يؤنثه ، لأنه حمله على المعنى ، لأن رجلا بمعنى عدد أو جنس أو جمع" (٤)

٢- قوله تعالى : ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ (ق ١١)

فقال "ميئا" بالتذكير وإن كانت البلدة مؤنثة لتأويل البلدة بالمكان" (٥)

٣- قول الأعشى (٦)

أرى رجلا منهم أسيقا كأنما \*\*\* يضم إلى كشحيه كفا مخضبا

فالكف مؤنثة وقد نعت بالمذكر "مخضبا" لحملها على معنى العضو (٧)

وقيل : حمل الكف على معنى الساعد (٨)

٤- قول سحيم عبد بني الحساس (٩) :

جنونا بما فيما اعتشرنا علاقة \*\*\* علاقة حب مستسرا وباديا

(١) ابن الشجري : الأمالي ٣٤٦/١ .

(٢) الزمخشري : أعجب العجب في شرح لامية العرب ٦٠ .

(٣) البجة : ظاهرة قياس الحمل ٢٢١ .

(٤) العكبري : التبيان ٣٢٦/١ .

(٥) الزركشي : البرهان ٤١٩/٣ .

(٦) ديوانه ١٧٤ ، الفراء : معاني القرآن ١٢٧/١ ، والمذكر والمؤنث ٨١ ، وتعلب : مجالس ٣٨/١ .

(٧) ينظر أبو علي الفارسي : التكملة ٣٨٢ ، السرياني ، ضرورة الشعر ٢١٣ أبو البركات : الباقة ٧٠ .

(٨) ينظر ابن الأثيري : المذكر والمؤنث ٢٨٣ .

(٩) ديوانه ١٧ ، وابن الشجري : الأمالي ٣٤٥/١ . اعتشرنا : من العشرة والصحة ، والعلاقة : ما علق بالقلب من الحب والعلق مثله .



قال ابن الشجري : "مستسرا" نصب على النعت لقوله "علاقة حب" وذكر الوصف والموصوف مؤنث  
 لأمرين : أحدهما : أن العلاقة بمعنى العلق : والآخر : أنها إذا كانت بدلا من "جنونا فهي الجنون"<sup>(١)</sup>  
 ج- الحال :

١- قوله تعالى : ﴿قُلْ بَلَّ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة ١٣٥)

قال ابن الشجري : "قيل إن حنيفا حال من (إبراهيم) "وأوجه من ذلك عندي أن يجعله حالا  
 من (الملة) وإن خالفها بالتذكير ، لأن الملة في معنى الدين ، ألا ترى أنها قد أبدلت من الدين في قوله  
 جل وعز : ﴿دِينًا قِيمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (الأنعام ١٦٦) <sup>(٢)</sup>»

٢- قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾ (الأنعام ١٠٠)

قال الزركشي : " وإنما يترك التأنيث - أي تأنيث مدرارا - كما يترك في صفات المذكر ، لا  
 كما في قولهم : امرأة معطار لأن السماء بمعنى المطر ، فذكر ، قال :  
 إذا نزل السماء بأرض قوم \*\*\*  
 رعيته وإن كانوا غضايا <sup>(٣)</sup>»

(١) ابن الشجري : الأمالي ٣٤٦/١.

(٢) ابن الشجري ، المال ٢٥/١ ، ٩٨/٣ ، البغدادى : الخزائن ١٥٦/٣.

(٣) الزركشي : البرهان ٤٢٠/٣.

## ثانياً تأنيث ضمير المذكر

### ٣- قول المتني<sup>(١)</sup>

أمطر علي سحاب جودك ثرة \*\*\* وانظر إلى برحمة لا أغرق

قال ابن الشجري: "نصب ثرة" على الحال ، وأنت الحال لأن السحاب بمعنى السحاب<sup>(٢)</sup>  
❖ شواهد أخر أنت فيها ضمير المذكر وذكر ضمير المؤنث للحمل على المعنى في غير الخبر والنعت  
والحال :

### أولاً : تأنيث ضمير المذكر :

١- قوله -رحمته-: "هن هن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن"<sup>(٣)</sup>

قال ابن مالك : "الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيت ، فلا إشكال فيهن .. وأما الضمير في قوله "هن" فكان حقه أن يكون هاء وميما ، فيقال : هن لهم ، لأن المراد أهل المواقيت ، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر ، ولكنه أنت باعتبار الفرق والزمرة والجماعات"<sup>(٤)</sup>  
٢- قوله -رحمته-: " ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام"<sup>(٥)</sup> حيث عاد الضمير مؤنثا في (منها) إلى العمل وهو مذكر.

يقول ابن مالك : " ويجوز أن يكون أنت ضمير العمل لتأويله بحسنة كما أول الكتاب صحيفة من قال : أنته كتابي"<sup>(٦)</sup>  
٣- قوله -رحمته-: "أسرعوا بالجنابة فإن تك صالحة فخير تقدموها ، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم"<sup>(٧)</sup>

قال ابن مالك : "موضع الإشكال في هذا الحديث قوله: "فخير تقدموها" فأنت الضمير العائد على الخير وهو مذكر ، فكان ينبغي أن يقول : فخير تقدمونه ، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أول بمؤنث ، كتأويل الخير الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى ، كقوله تعالى : ﴿لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى﴾ وكقوله تعالى ﴿وَنيسره لليسرى﴾<sup>(٨)</sup>

(١) ديوانه ٢٩ وابن الشجري : الأمالي ١/١٢٢.

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١/١٢٣.

(٣) ابن حجر : فتح الباري "كتاب الحج" باب مهل أهل الشام ٣/٤٩٥.

(٤) ابن مالك : شواهد التوضيح ٧٤.

(٥) ابن حجر : فتح الباري ، "كتاب العيدين" ، باب فضل العمل في أيام التشريق ٣/١٣٥.

(٦) ابن مالك : شواهد التوضيح ١١٧.

(٧) ابن حجر : فتح الباري "كتاب الجنابة" ، باب السرعة بالجنابة ٣/٢٣٥.

(٨) ابن مالك : شواهد التوضيح ٨٤.

#### ٤- قول الأعشى<sup>(١)</sup> :

لقوم وكانوا هم المنفدين \*\*\* شرايهم قبل إنفادها

أنت الضمير في (انفادها) وهو عائد على الشراب ؛ لأنه حمله على معنى الخمر .  
قال أبو علي الفارسي : " أراد قبل أن تنفدهم بالسُّكَّر ، فتذهب عقولهم ، وإنما أنت الشراب لأنه أراد الخمر<sup>(٢)</sup> "

#### ٥- قول الأعشى أيضاً<sup>(٣)</sup>

مدت عليك الملك أطنابها \*\*\* كأس رنونات وطرف طمر

حيث أنت الضمير العائد على الملك المذكور لأنه حمله على معنى الخلافة .

#### ٦- تأنيث ضمير الفردوس وهو مذكر لحمله على معنى الجنة :

" فقد قال التوزي للسجستاني : ما تقول في الفردوس ؟ قال : هو مذكر : قال فإن الله عز وجل يقول :

﴿ الَّذِينَ يَرْتُونَ الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾<sup>(٤)</sup> (الرومن ١٠١) ، قلت ذهب إلى معنى الجنة

فأنته ، كما قال عز وجل : ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾ فقال لي : يا غافل الناس يقولون :

نسألك الفردوس الأعلى ، فقلت : يا نائم ، هذه حجتني لأن الأعلى من صفات الذكران ، لأنه أفعّل ، ولو كان مؤنثاً لقال : العليا<sup>(٥)</sup> "

#### ٧- وفي هذا السياق لن نفوتنا قصة ذلك الأعرابي الذي أتت ضمير الكتاب على مسمع من متبع اللغة

الذي أدهشه هذا الاختراق من الأعرابي للقاعدة فلم يمالك نفسه ويادره بسؤاله متعجباً من هذه الطريقة .

قال ابن الشجري : " وقد أتوا المذكر على المعنى فيما رواه الأصمعي قال : قال أبو عمرو بن

العلاء : سمعت أعرابياً يمانية يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها ، فقلت له : أتقول جاءته

كتابي؟ فقال أليس بصحيفة<sup>(٦)</sup> " وإذا كان الذي استرعى نظر أبي عمرو هو تأنيث الفعل " جاءته " فإنه

يلزمنا ألا تغفل تأنيث الضمير في (احتقرها)

ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه القصة تعدُّ أم الباب في الحمل على المعنى كيف لا وقد شرع الأعرابي

للنحاة هذا الباب .

(١) ديوانه ٩٥ وابن الشجري : الأمالي ٢٤٣/١ ، وأبو اليركات الأبياري : الإنصاف ٥٠٨/٢ .

(٢) أبو علي الفارسي : المسائل البصريات ، ٦١٥ ، وينظر ابن الشجري : الأمالي ، ٢٤٣/١ ، الثعالبي ، فقه اللغة وسر العربية ٢٣٢ .

(٣) ابن عصفور : المقرب ١٦٢/١ .

(٤) الزجاجي : الأمالي ، ١١٧ - ١١٨ ومجالس العلماء ٤١ ، أو حيان : التذكرة ١٦٠ .

(٥) ابن الشجري : الأمالي ٢٠٢/٣ وينظر ابن جني : الخصائص ٢٥٠/١ ، والمحجب ٢٣٧/١ ، وابن مالك : شواهد التوضيح ٨٦ .

يقول ابن جني: "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيا جافيا غفلا، يعلل هذا الموضوع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك وفقهم على سمته وأمه"<sup>(١)</sup>

## ثانياً: تذكير ضمير التأنيث:

### ١- قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إذا نزل السماء بأرض قوم \*\*\* رعيته وإن كانوا غضابا

أعاد الضمير على السماء بالتذكير لأنه حملها على المطر، أو ما بينت عن السماء وهو الكلاء<sup>(٣)</sup>

### ٢- قول الراجز<sup>(٤)</sup>:

هل تعرف الدار يعفيها المور \*\*\* والدجن والعجاج المهمور

لكل ريح فيه ذيل مسفور

أعاد الضمير في (فيه) مذكرا وهو يعود على المؤنث "دار"

قال سيبويه: "فقال (فيه) لأن الدار مكان فحمله على ذلك"<sup>(٥)</sup>

### ٣- قول المتنبي<sup>(٦)</sup>:

مثلت عينك في حشاي جراحة \*\*\* فتشأبها كلتاها نجلاء

قال ابن الشجري: "كان الوجه أن يقول فتشأبها، ولكنه حمل الجراحة على الجرح والعين

على العضو"<sup>(٧)</sup>

وبعد، فلتن كان الحمل على المعنى من أهم العلل التي يلجأ إليها لتأويل تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث ضمير المذكر، إلا أنه لا ينبغي التوسع في الأخذ والقول به كيفما اتفق إذ أنه اتساع يقتصر فيه على السماع ولا يجوز إلا إذا كان للفظ المذكر أو المؤنث ما يقابله في المعنى.<sup>(٨)</sup>

وقد عد أصحاب كتب الضرائر تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث المذكر محمولا على المعنى ضرورة ووصف ذلك بالضرورة، إجحاف بكثرة الشواهد الواردة في هذا السياق نظما ونثرا، - والتي

(١) ابن جني الخصائص ٢٥٠/١.

(٢) ابن منظور: اللسان (حما).

(٣) ينظر الحافظ ابن حجر: حاشية على الكشف ٦٠٥/٤، والزرکشي: البرهان ٤٢٠/٣.

(٤) سيبويه: الكتاب ١٨٠/٢.

(٥) سيبويه: الكتاب ١٨٠/٢.

(٦) ديوانه ١٢٥ وابن الشجري: الأمالي ٢٤٧/١.

(٧) ابن الشجري: الأمالي ٢٤٧/١.

(٨) ينظر البجة: ظاهرة قياس الحمل ٦٥٢.

أوردنا منها ما تيسر - فالضرورة حيزها الشعر ، وماورد في ذلك لم يكن مقصورا على الشعر فيحمل على الضرورة.<sup>(١)</sup>

ولا أدل على ذلك من عبارة ابن جني - تأسيسا على حادثة الأعرابي صاحب الكتاب الصحيفة - حيث قال : "فلا تعجب إلا من هذا الأعرابي الجاني ، وهو يعلل هذا التعليل في تأنيث المذكر وليس في شعر منظوم فيحتمل ذلك له ، وإنما هو في كلام منشور"<sup>(٢)</sup> وبالتالي ، فلن يسعنا إلا القول إن الحمل على المعنى في تذكير ضمير المؤنث أو تأنيث ضمير المذكر ، ما هو إلا لطيفة من اللطائف التي شاعت في لغة العرب ، ولطالما التفتوا إليها وأنسوا بها .

---

(١) ينظر البجة : ظاهرة الحمل ٦٥٢ .

(٢) ابن جني : المحصب ٢٣٧/١ .

## العلّة الثانية

### اكتساب المضاف جنس المضاف إليه تذكيراً وتأنيتاً

الإضافة من الأساليب المهمة في صرف الكلمة عن تأدية دلالتها الحقيقية إلى تأدية دلالة أخرى لم تكن لها . وبذا تصبح الكلمة ذات دلالتين ، ويعقب ذلك استعمالها باعتبار دلالتها الحقيقية أو باعتبار دلالتها الاكسائية أو السياقية .

وقضية اكتساب المضاف سمة المضاف إليه لكونهما كالشيء الواحد ، مشهورة في العرف العربي ، مطروقة في كتب النحاة ، فقد قال ابن مالك في نظم الكافية: <sup>(١)</sup>

قد يجعل المضاف كالذي له      \*\*\*      أضيف في بعض الذي أنيله  
بشرط أن يصلح أن يستغنى      \*\*\*      به عن الأول فيما يعنى  
كـ(سفته مـ ر يـ ح شـ آل      \*\*\*      ومرها سريعة التحول)

وقد عدوا معاني خاصة يكتسبها الاسم بالإضافة ، ذكروا منها التذكير والتأنيت ، فإذا أضيف مذكر إلى مؤنث ، أو مؤنث إلى مذكر ، فلا عجب أن نجد الضمير يعاد على المذكر مؤنثاً أو العكس . قال الفراء : "والعرب إذا أضافت المذكر إلى المؤنث ، وهو سجل له ، أو هو بعض له قالوا فيه بالتأنيت والتذكير" <sup>(٢)</sup>

وقد ترجم لذلك أبو بكر الأنباري في (المذكر والمؤنث) بـ(باب ما يضاف من المذكر إلى المؤنث فيحمل مرة على لفظ المذكر فيذكر ، ومرة على لفظ المؤنث فيؤنث" <sup>(٣)</sup> كما ترجم له النحاس شارح أبيات سيويه ، بـ(باب ما يغير فيه عن المضاف مرة إن شئت ، وإن شئت عن المضاف إليه" <sup>(٤)</sup>

على أن مسألة الاكتساب هذه مشروطة بصحة الاستغناء عن المضاف بالمضاف إليه مع صحة المعنى ، وكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ، كما رأينا في بيت ابن مالك السابق ، وكما يتضح من قوله في موضع آخر "ويكتسب المضاف إلى مؤنث تأنيتاً ، بشرط صحة الاستغناء بالمضاف إليه وكون الأول بعضاً أو كبعض ، وكذلك يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيراً ، بالشرط المذكور" <sup>(٥)</sup>

(١) ابن مالك : شرح الكافية ٩١٩/٢ .

(٢) الفراء : معاني القرآن ٣٦/٢ .

(٣) أبو بكر الأنباري : المذكر والمؤنث ٥٩٢ .

(٤) أبو جعفر النحاس : شرح أبيات سيويه ٤٣ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٣٧/٣ .

وقد تحقق هذا الشرط فيما مثل به : "فقد اكتسب المضاف المذكر (مُ) التأنيت من المضاف إليه المؤنث (ريح) لصحة الاستعناء عنه بما أضيف إليه وكونه بعض المضاف إليه . لذا أعيد الضمير إليه مؤنثاً في قوله (مرها) .

ومنى تخلف الشرط لم يتحقق الاكتساب . فلا يجوز : أمة زيد جاء ، ولا غلام هند ذهبت ، لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستعناء عنه بالمضاف إليه<sup>(١)</sup> وفيما يلي شواهد عود الضمير مؤنثاً على المذكر أو بالعكس للغة المذكورة .

### أولاً / تذكير ضمير المؤنث :

أ- في الخير :

١- قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦) . هذه

الآية حازت قسطاً كبيراً من اهتمام النحويين ، والسبب تذكير (قريب) وهو خبر عن الرحمة المؤنثة بالتاء ، فتعددت أقوالهم وتعليقاتهم ، وكان من بينها القول إن الرحمة اكتسبت التذكير من لفظ الجلالة ، فذكر ما أعيد عليها .

ذكر ذلك ابن القيم في المسلك الخامس من المسالك الاثني عشر ، التي ذكرها في الإخبار عن الرحمة وهي مؤنثة بالتاء بقوله : "قريب" قال : "المسلك الخامس" إن هذا من اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستعناء عنه بالتائي<sup>(٢)</sup>

وقد استبعد أبو علي الفارسي وابن القيم وقوع مثل هذا التقدير في الآية لكونها قرأناً ، ونصا على فساده وضعفه وجوازه في ضرورة الشعر ونادر الكلام فقد قال فيه أبو علي الفارسي - في تعليقه على كتاب سيبويه - ما نصه : هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد فاسد ، إنما يجوز في ضرورة الشعر<sup>(٣)</sup>

وقال ابن القيم : "وهذا المسلك وإن كان قد ارتضاه غير واحد من الفضلاء فليس بقوي ؛ لأنه إنما يعرف مجيئه في الشعر ولا يعرف في الكلام الفصيح منه إلا النادر"<sup>(٤)</sup>

ولعل هذين النصين يسوغان لنا تضعيف ابن مالك وابن هشام أيضاً لهذا التأويل في الآية ، حيث قال ابن مالك - في معرض ذكره لشواهد اكتساب المؤنث المضاف التذكير من المضاف إليه - :

"ويمكن أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦) "<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، شرح الكافية ٩٢١/٢ ، ابن هشام : المغني ٥١٤/٢ ، وأوضح المسالك ، ٩٦/٣ .

(٢) ابن القيم : البدائع ٣٢/٣ .

(٣) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٧٢/٣ - ٢٧٣ .

(٤) ابن القيم : البدائع ٣٣/٣ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٣٨/٣ ، وينظر شرح الكافية ، ٩٢١/٢ .

وقال ابن هشام في السياق نفسه: "ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ﴾

المحسينين﴾ (الأعراف: ٥٦).<sup>(١)</sup> فربما كانا يذهبان مذهب أبي علي وابن القيم في استبعاد القول بذلك

في القرآن وإن لم يصرحا.

والحقيقة أن مثل هذا الموقف من أولئك مثار استغراب ، فقد انعقد إجماع النحاة - ومنهم ابن مالك وابن هشام - على جواز اكتساب المضاف من المضاف إليه التانيث والتذكير ، بالشرط المذكور ، من غير تقييد لذلك بالشعر ، وإن كان جُلُّ الوارد منه شعراً ولم يقع في القرآن إلا في قراءتين شلتوتين ، أحدهما لأبي العالية ، في قوله تعالى ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ (النجم: ١٥٨) بتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التانيث من المضاف إليه<sup>(٢)</sup>

والأخرى قراءة الحسن : ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: ١٠) بتأنيث الفعل أيضاً لاكتساب فاعله التانيث مما أضيف إليه<sup>(٣)</sup>

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يضعف وقوعه في القرآن ، لأنه ليس فيه من الضعف أو الشذوذ ما يوجب تنزيه القرآن عنه.

وستسوق بعد قليل - ضمن الشواهد - آية قرآنية رجَّح فيها أحد أئمة النحو القول باكتساب المذكر التانيث من المضاف إليه على ما سواه من أقوال.

ثم إن القرآن نزل بلغة العرب ، فجاء تصرفه على ما تصرفت عليه هذه اللغة ومن تصرفاتها أنها تكسب المضاف جنس المضاف إليه إن تذكيراً وإن تأنيثاً.

يقول مجد الدين الروذ راوري في بيان حقيقة ارتباط القرآن بلغة العرب:

"والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب وتبع أشعارهم فقد كان عكرمة.. وهو تلميذ ابن عباس إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدلُّ عليه ببيت من شعر العرب ، ثم يقول : الشعر ديوان العرب"<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن هشام : المغني ٥١٢/٢ ، وينظر أوضح المسالك ، ٩٦/٣ .

(٢) ينظر ابن جني : المحتجب ٢٣٦/١ .

(٣) ينظر البناء : أتحاف فضلاء البشر ، ٢٦٢ .

(٤) السيوطي : الأشباه والنظائر ٢٣٥/٣ .



ومن شواهد في كلامهم أ. الخبر قول الشاعر<sup>(١)</sup>

إنارة العقل مكسوف بطُوع هوى \*\* وعقل عاصي الهوى يزداد تَتَوَيرا  
وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

إساءة مَنْ يَتَّبِعِي عَلَى النَّاسِ مَوْقِعُ \*\* بِحَوَائِثِهِ الْهَلْكَاءُ مِنْ حَيْثُ لَا يَبْذِرِي  
ومنه قوله<sup>(٣)</sup>

بِهَجَةِ الْحُسْنِ فَاتْنُ فَأَغْضُضِ الطَّرْ \*\* ف لتكفي حصد الطباء والأسودا  
ومثله: <sup>(٤)</sup>

رؤية الفِكَرِ مَا يَنْوَلُ لَهُ الْأَفْ— رُ مَعِينُ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِيسِي

فقد تحملت المشتقات: " مكسوف وموقع وفاتن ومعين " ضمائر مذكرة أعيدت على المؤنثات:  
"إنارة وإساءة، وهجة، ورؤية). وكان التخالف بين الضمائر ومفسراتها في الجنس لاكتساب مفسراتها  
التذكير مما أضيف إليه.

**ب - في النعت:**

قول سُحيم:

جُنُونًا فِيمَا اعْتَشَرْنَا عِلَاقَةً \*\* عِلَاقَةً حَبِّ مُسْتَسْرًا وَبَادِيَا.

فقد تحمل (مستسراً) ضميراً مذكراً مع كون ما يعود عليه مؤنثاً وهو (علاقة) ، فقبل إن تذكير  
الضمير لاكتساب المؤنث التذكير مما أضيف إليه .

## ثانياً - تَأْنِيثُ ضَمِيرِ الْمَذْكَرِ

**أ - في الخبر:**

قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

١ - بَقِيَ الثُّفُوسُ مُعِيدَةٌ نَعَمًا عَاصِيَا \*\* نَقْمًا وَإِنْ عَمِيَتْ وَطَالَ غُرُورُهَا.

وقول الآخر<sup>(٦)</sup>:

٢ - أَتَمِّي الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ \*\* وَلَدَيْهِمْ تَرَكُّ الْجَمِيلِ جَمَالٌ.

(١) ابن مالك: شرح السهل ٢٣٨/٣، الأشموني: شرح الأشموني على الألفية ٢٤٨/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٩٥/٣، المغني

٥١٢/٢، خالد الأزهرى: التصريح ٣٢/٢، البغدادى: الخزانة ٢١٣/٤.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٣٨/٣

(٣) المصدر السابق ٢٣٨/٣

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، شرح الكافية ٩٢١/٢، ابن عقيل: المساعد، ٣٣٩/٢، السيوطي: الجمع. الأشموني: شرح

الألفية ٥٠١/١

(٥) ابن القيم: البائع ٣٢/٣، السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٥/٣

(٦) الفراء: المعاني ١٦٥/٢، ابن مالك: شرح الكافية ٩٢٠/٢، وابن الناطم: شرح الألفية ٣٨٧.

فقد أعيد الضميران من (معيدة ومعروفة) مؤثني على المذكرين (بغى وأبى) لكون المذكريــــن اكتسبا التأنيث مما أضيفا إليه.  
ومثله قول الراجز<sup>(١)</sup>

٣ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي \*\* طَوَيْنَ طَوِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي.

فأعاد الضمير مؤنثاً في قوله (أسرعت) على مذكر وهو قوله (طول) والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً إلى مؤنث فاكسب التأنيث<sup>(٢)</sup>.  
وقول المجنون:<sup>(٣)</sup>

٤ - فَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَقْنِ قَلْبِي \*\* وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَ.

فالمضاف وهو (حب) أعيد الضمير إليه من (شققن) مؤنثاً مجموعاً لاكتسابه التأنيث والجمعية بإضافته إلى الديار.  
وقول جرير<sup>(٤)</sup>

٥ - إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْنا \*\* كَفَى الْإِيثَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ.

فاكتسب (بعض) المذكور التأنيث مما بعده بالإضافة ولهذا أعاد الضمير إليه من الفعل (تعرقنا) مؤنثاً.  
في غير الخبر:

١ - قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ (ال عمران ١٠٣)

فأعيد الضمير في (منها) مؤنثاً على المذكور (شفا) وحُمل تأنيث الضمير على اكتساب المضلف (شفا) التأنيث. من المضاف إليه (حفرة).  
قال الزمخشري: "فأنقذكم منها" بالإسلام والضمير للحفرة أو للنار أو للشفا وإنما أنت لإضافة للحفرة وهو منها<sup>(٥)</sup>.

ورفض ابن عطية هذا التأويل لوجود مفسر مؤنث للضمير يمكن أن يعود عليه فلا يحتاج إلى هذا التقدير.<sup>(٦)</sup>

(١) سيبويه: الكتاب ٥٣/١، أبو عبيدة: الجاه ٩٩/١، الرضي: شرح الكافية، ٢٤٥/٢، ابن هشام: المغني ٥١٣/٢، وأوضح المسالك، ٩٣/٣، الأغشوي شرحه على الألفية ٢٤٨/٢، خالد الأزهري، التصريح ٣١/٢، بروايات مختلفة جميعها ثبت به الاستشهاد.

(٢) ينظر البغدادي: الخزانة، ٢١٠/٤.

(٣) الرضي: الكافية ٢١٥/٢، ابن هشام: المغني ٥١٣/٢، البغدادي: الخزانة ٢١٢/٤.

(٤) ديوانه ٤١٢ وسيبويه: الكتاب ٥٢/١، المبرد: الكامل ٦٦٨/٢، ابن جني: سر الصناعة، الخزانة ١٢/١.

(٥) الزمخشري: الكشاف ٣٨٧/١.

(٦) ينظر ابن عطية: المحرر الوجيز ٤٨٥/١.

فردّ عليه أبو حيان ردّاً جميلاً أثبت من خلاله أن اللفظ والمعنى يعضدان كون الضمير للشفا وليس للحفرة أو النار. قال: "وأقول لا يحسن عوده إلا على الشفا لأن كينوتهم على الشفا هو أحد جزئي الإسناد، فالضمير لا يعود إلا عليه، وأما ذكر الحفرة فإنما جاء على سبيل الإضافة إليها، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد غلام جعفر، لم يكن جعفر محدثاً عنه وليس أحد جزئي الإسناد، وكذلك لو قلت: ضرب زيد غلام هندي، لم تحدث عن هند بشيء، وإنما ذكرت جعفرأ وهذا مخصصاً للمحدث عنه. أما ذكر النار فإنما جيء بها لتخصص الحفرة وليست أيضاً أحد جزئي الإسناد ولا محدثاً عنها وأيضاً فالإنقاذ من الشفا أبلغ من الإنقاذ من الحفرة ومن النار، لأن الإنقاذ منه يستلزم الإنقاذ من الحفرة ومن النار، والإنقاذ منهما لا يستلزم الإنقاذ من الشفا فعوده على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ومن حيث المعنى" (١).

٢ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَعْفُهَا﴾ (هشام ٤٠٠)  
قال الزمخشري: "وإن تك حسنة" وإن يكن مثقال ذرة حسنة وإنما أنت ضمير المثقال لكونه مضافاً إلى مؤنث" (٢).

٣ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ (الأنبياء ٢٤٧)  
أثت الضمير المجرور وهو عائد على مذكر (مثقال) لكون المذكر اكتسب التأنيث من المضاف إليه (حبة).

قال الزمخشري: "وقرأ حميد: أتينا بها، من الثواب، وفي حرف أبي: جئنا بها وأنت ضمير المثقال لإضافته إلى الحبة كقولهم: ذهب بعض أصابعه" (٣).

٤ - قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ إِيَّاهَا إِنَّ تَكَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ﴾ (هشام ١١٦)

فأث الفعل (تك) وإن كان فاعله مذكراً (مثقال) لكون هذا المذكر اكتسب التأنيث مما اضيف إليه (حبة) واستتبع ذلك تأنيث الضمير العائد عليه في (فتكن) و(ها)  
قال الفراء: "يجوز نصب المثقال ورفع... ومن نصب جعل في (تكن) اسماً مضمرّاً مجهولاً... وجاز تأنيث (تك) والمثقال ذكر لأنه مضاف إلى الحبة والمعنى للحبة فذهب التأنيث إليها" (٤).

(١) أبو حيان: البحر ١٩/٣ وينظر ابن هشام: المغني ٥١٣/٢

(٢) الزمخشري: الكشاف ٥٠١/١، وينظر أبو حيان: البحر ٢٥١/٣

(٣) الزمخشري: الكشاف ١١٨/٣ وينظر أبو حيان: البحر ٣١٦/٦

(٤) الفراء: المعاني ٣٢٨/٢

رأت مر السنين أخذن مني \*\* كما أخذ السرار من الهلال

فقال : مر السنين أخذن مني، وكان يلزمه أن يقول أخذ مني لأن المر مذكر إلا أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (السنين).

\*\*\* تقيد صحة اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث بالشرط المذكور يفيدنا قياسية المسألة ، بحيث يصح لنا القول بأن المضاف المذكر اكتسب تأنيثا من المضاف إليه المؤنث أو العكس متى ما صح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف وكان بعضه أو كبعضه. فالشرط ما وضع إلا ليمتحننا فرصة القياس وإلا لم يكن ثمة ما يدعو إلى وضعه، ولحجرت المسألة بالسماع.

لكن هل درجة الاكتساب في التذكير والتأنيث سواء؟

الحقيقة أن المشهور في هذا تأنيث المذكر لذا نجد ابن مالك في ألفيته يخص التأنيث ولا يشير إلى

التذكير حيث قال :

ورعاً أكسب ثان أولاً \* تأنيثاً....

كما نجد في التسهيل يقلل من اكتساب المضاف التذكير<sup>(٢)</sup>.

ولم يكن ابن مالك هو وحده من نهج هذا النهج في التمييز بين أن يكتسب المذكر المضاف إلى مؤنث تأنيثاً، أو أن يكتسب المؤنث المضاف إلى مذكر تذكيراً فهذا - مجد الدين الروذراوري يقول: "فأما اكتساب التأنيث من المؤنث فقد صح بقولهم - أي قول العرب - وأما عكسه فيحتاج إلى الشواهد، ومن ادعى جوازه فعليه البيان"<sup>(٣)</sup>.

ونحن بالشواهد التي قدمناها في اكتساب المؤنث المضاف إلى مذكر التذكير نستطيع القول أنه ليس ثمة ما يدعو إلى التمييز بين التذكير والتأنيث في هذه المسألة بل إن اكتساب المؤنث التذكير مما أضيف إلى إليه أولى إذ فيه حمل للمؤنث وهو الفرع على أصله المذكر.

يقول الإمام الزركشي - رحمه الله -: "وإذا كانت الإضافة على هذا تعطي المضاف تأنيثاً لم يكن له فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له أحق وأولى لأن التذكير أولى؛ والرجوع إليه أسهل من الخروج عنه."<sup>(٤)</sup>

(١) ديوانه ٣٤١ والمبرد: الكامل ٢/٦٦٩، أبو عبيدة: المجاز ١/٩٨، النحاس: شرح أبيات سيويه ٤٣

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/٢٣٦ والشيخ يس: حاشية على التصريح ٢/٣١١.

(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٣/٢٦٤

(٤) الزركشي: البرهان ٣/٤٢١، ٤٢٢

## ثانياً : علل خاصة بتذكير ضمير المؤنث :

١- أن يكون الضمير عائداً من أحد الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:-

وذلك هو الضمير العائد من صيغ لا تكون إلا مذكر اللفظ، وقد تعاطف أمرها حتى أصبحت قياساً مطرداً، فكل ما كان على زنة: فِعُول بمعنى فاعل. أو فَعِيل بمعنى مفعول. أو مِفْعَال ، أو مِفْعَل أو مِفْعِل، كان بلفظ التذكير وإن كان مستعملاً في حقّ المؤنث خيراً أو نعتاً أو حالاً.

وقد عبّر ابن مالك عنها في نظمه للألفية فقال:

ولا تلي - التاء - فارقة فَعُولاً	***	أصلاً ولا المِفْعَال والمِفْعِلَا
كذلك مِفْعَلٌ وما تليهِ	***	تا الفرق من ذي فشدوذ فيه
ومن فَعِيل كقتيل إن تَبِع	***	مَوْصُوفُهُ غالباً التَّائِمَتِغ

وقال في شرح الكافية الشافية: " من أمثلة الصفات مالا تلحقه علامة التأنيث الفاصلة بين المؤنث والمذكر، وذلك ما كان على زنة مَفْعُول مقصوداً به المبالغة في فاعل، وكذا ما كان على مِفْعَال أو مِفْعِل أو مِفْعَل، فيقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل مهْدَاء وامرأة مهْدَاء، ورجل مِعْطِير، وامرأة معطير، ورجل مِعْشَم وامرأة مِعْشَم.... فإن كانت الصفة على فعيل بمعنى مفعول لم تلحقه التاء إلا إذا جُرِّد عن الوصفية، نحو: ذبيحة ونطيحة، فإن قصدت الوصفية، وعُلم الموصوف جُرِّد من التاء، نحو: رجل قتيل، وامرأة قتيل، وعين كحيل وكف خضيب"<sup>(١)</sup>.

فهذه الأوزان التي عدّها ابن مالك هي المتفق عليها عند النحاة، ويلحق بها عند الرضي (فَعَل) و(مِفْعَال) ، يقول: "ومما لاتلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث، مِفْعَال، ومِفْعَل، وفَعَال، وفَعَال، كمعطّر، وميخَرَّب، ومنطيق، وحَصَان وقد حكى سيبويه: "امرأة جَبَان وجبانة، وناقاة، دلّاث"<sup>(٢)</sup>.

١- فَعُول :

قال ابن الأنباري في باب ما جاء من المؤنث من النعوت على مثال فَعُول:- "اعلم أن فَعُولاً، إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث، كقولك: امرأة ظلوم وغضوب، وقول معناه: امرأة ظالمة فصرفت عن فاعله إلى فَعُول"<sup>(٣)</sup>.

شواهد:

أ- في الخبر :

١- قوله تعالى: ﴿قَالَتِ يَوَيْلَتِي ۖ أَلَدُّ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (هود ٧٢).

(١) ابن مالك: شرح الكافية ١٧٣٨/٤-١٧٤٠، وينظر سيبويه: الكتاب ٦٤٠/٣، وكعب شرح الألفية (باب التأنيث).

(٢) الرضي: شرح الكافية ٣/٣٣٢.

(٣) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٨٦.

لم يقل (عجوزة) والمتحدثة هي زوج إبراهيم - عليه السلام - لأن عجوزاً على وزن فعول، وهو هنا بمعنى فاعل - أي عاجزة وذلك مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

٢- قوله تعالى : ﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ وَلَمْ أَكْ بِغَيَا﴾ (مريم ٢٠)،

﴿يَتَأَخْتُ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْعًا وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بِغَيَا﴾ (مريم ٢٨)

ذكر الضمير العائد من الوصف (بغياً) مع أنه عائد على مؤنث في الموضعين؛ لأن ما عاود الضمير منه وصف على وزن (فعول) بمعنى فاعل، وهذا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.  
قال الزحخشري: "البغي" الفاجرة التي تبغي الرجال، وهي (فعول) عند المبرد (بُعْي) فأدغمت السواو في الياء، وقال ابن جني - في كتاب التمام - : هي (فعليل)، ولو كانت (فعول لقييل (بغو) كما قيل : فلان غُوٌّ عن المنكر<sup>(١)</sup>.

وقد تواتر عدد من الكتب في نسبة هذا القول لابن جني ، وهذه النسبة محل شك، لا يزيله كثرة من نقل ذلك عنه أو نسبته إليه ، إذ يجوز أن يكون قدوهم أحدهم وأخذ الباقيون عنه<sup>(٢)</sup> ومدة الشك أن ابن جني - يرحمه الله - إن صحَّت نسبة هذا القول إليه - قد نظر إلى المسألة من وجهتين كل منهما يرد عليه الاعتراض

أولاً - أن (بغياً) " إن كان (فعليلاً) كما يقول : وهو بمعنى فاعل - وهذا هو المعنى الظاهر من الآية - لحقته التاء نحو : كريمة وشريفة وعفيفة . وبجمله مجرداً من التاء هنا دليل على أن ليس أصله فعليلاً ، وإنما هو مفعول الذي بمعنى فاعل . إلا أن يرى ابن جني أن المعنى على المفعولية والبغى بمعنى المبيغة، فتكون (فعليل) بمعنى فعول؛ لذا جرد من التاء على القياس، وهذا ليس بمستبعد من جهة المعنى.

قال أبو حيان : "وقيل البغي بمعنى مفعول كعين كحيل أي مبيغة يطلبها أمثاله"<sup>(٣)</sup> وقيل : إنه فعليل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء للمبالغة أو للنسب كطالقي<sup>(٤)</sup> . وقيل : البغي وصف خاص بالمؤنث<sup>(٥)</sup> فحمل على حائض وطالق وبأيهما في عدم التذكير.

(١) الزحخشري: الكشف ٩/٣-١٠.

(٢) لم ينس في الاطلاع على كتاب (التمام) ولكن الشيخ عضية - يرحمه الله - يذكر أن (التمام) ليس فيه حديث عن كلمة (بغى)، ويستذكر أن يقيس ابن جني على الشاذ ، ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣ ج ٤ ص ٢١٤-٢١٥.

(٣) أبو حيان: البحر ١٨/٦

(٤) الشيخ يس: حاشيته على التصريح، ٢٨٧/٢

(٥) ابن منظور: اللسان (بغا) قول اللحياني.

ثانياً - أن "هؤاً" الذي نظّر به شاذ، إذ القياس فيه وفي أمثاله مما اجتمع فيه واو وياء السابق منهما ساكن أن تقلب الواو ياءً وتدغم في الياء، وقد عكست القاعدة في (هؤ) فأبدلت الياء واواً، وأدغمت في الواو شذوذاً والشاذ لا يقاس عليه.

جاء في اللسان: "ويقال: إنه لأمر بالمعروف وهؤ عن المنكر، على فعول قال ابن بري: كان قياسه أن يقال: نهي؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعا وسبق الأول بالسكون قلبت الواو ياءً" (١).  
فلا اعتراض الأول يحتمل الدفع كما رأينا، أما الثاني فلا يدفعه إلا أن نسلم أن ابن جني لم يقل بذلك إلا لحاجة في نفسه وحكمة ربما قصرت أفهامنا عن إدراكها، ولو استطلق ابن جني ربما نطق بها (٢).

### ٣- قول جرير (٣):

فإن ترجعوا رزقي إلي فإنه \*\* متاع ليالٍ والحياة كذوب

ذكر الضمير العائد من الوصف (كذوب) وهو عائد على مؤنث (الحياة)، وكان ينبغي تأنيثه، لولا أنه عائد من وزن يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو (فعول) بمعنى فاعل.

### ب- في النعت:

١ - قوله تعالى: ﴿يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾ (التحريم ١٠٨)،

قال (نصوحاً) فذكر الضمير العائد من الوصف، وكان ينبغي تأنيثه لأنه يعود على مؤنث وهو (التوبة)، ولكنه عاد من وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولذلك ذكر.  
٢ - قول الخطيب (٤):

فإياكم وحية بطنٍ وادٍ \*\* هموزٍ الثَّابِ ليس لكم بسِيٍّ

فأعاد الضمير من نعت الحية (هموز) مذكراً، وكان حقه التأنيث؛ لتأنيث ما يعود عليه، إلا أنه جازى القياس في تسوية المذكر بالمؤنث في فعول الذي بمعنى فاعل.  
وقد أسهب ابن الأنباري في ذكر أمثلة النعوت التي جاءت في كلام العرب على هذا السوزن منعوناً بما للمؤنث في الباب الذي عقده لذلك (٥).  
نذكر جانباً منها استشهداً على ما نحن بصددده وكلها مما أعيد فيه الضمير مذكراً على المؤنث.

(١) ابن منظور: اللسان (نحى)، وينظر خالد الأزهرى: التصريح ٢٨٧/٢، ٣٨٢.

(٢) ينظر في المسألة الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ٨٩، والركشي: الرهان في علوم القرآن ٢٣/٣.

(٣) ديوانه ٣٩.

(٤) ديوانه ١٣٩ ابن جني الخصائص ٢٣/٣، والمنصف ٢/٢، ابن فارس: الصاحي، ١٥٥، ابن الشجري: الأمالي ٩٧/٢، ابن يعيش:

شرح المفصل ٨٥/٢، البغدادي: الخزانة ٤٥/٥،

(٥) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٨٦.

قال: "يقال: امرأة كنود، إذا كانت كفورا، وكذلك الرجل" <sup>(١)</sup>  
 "وناقة زبون للتي تدفع يد الخالب برجلها" <sup>(٢)</sup> وناقة جروز: شديدة الأكل. وكذلك امرأة جروز، قال  
 الشاعر:

إن العجوز خبة جروزا \*\*\* تأكل كل ليلة قفيزا <sup>(٣)</sup>

ومنه: "امرأة ولود وميلاد إذا وصفوها بكثرة الولاد" <sup>(٤)</sup>.

- وتقييدهم لفعل بأن يكون بمعنى فاعل احترازاً عما لو كان بمعنى مفعول، فإنه حينئذ يجري  
 على الأصل في التفريق بين المذكر والمؤنث يلحق علامة التأنيث.  
 يقول ابن هشام: "لو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء، نحو: جمل ركوب، وناقة  
 ركوبة" <sup>(٥)</sup>.

"وربما حذفوا الهاء من فعولة إذا كانت بتأويل مفعولة؛ لأنه لاحظ للذكر في الوصف، فصار  
 بمثلة حائض وطالق وطاهر... وقالوا: شاه رغوث بغير هاء للتي يرضعها ولدها، فلم يدخلوا الهاء  
 لأنه لاحظ للذكر في هذا الوصف، ولو أدخلوها لكان ذلك صواباً" <sup>(٦)</sup>.  
 ٢- فعيل:

أحد الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، فإذا أحرقت على المؤنث (نحراً أو نعتاً أو حالاً)  
 عاد الضمير منه مذكراً على ذلك المؤنث.

وقد اشترط القياس في فعل التي تجري على المؤنث بلفظ التذكير أن تكون بمعنى مفعول  
 كقولهم:.. لحية دهن، وكف خضيب، وعنز رمي، أي مدهونة ومخضوبة، ومرمية، قال سيبويه: "وأما  
 (فعل) إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء" <sup>(٧)</sup> وقال ابن الأنباري: "وإذا كان فعيل  
 بمعنى مفعول لم تدخل الهاء في مؤنثه، كقولك: عين كحيل، وكف خضيب، ولحية دهن، معناه: عين  
 مكحول، وكف مخضوبة، ولحية مدهونة" <sup>(٨)</sup>.

شواهد:

أ- في التعت:

١- قوله تعالى: ﴿فَاقْبَلْتِ امْرَأَتَهُ فِي صَرَّةٍ فَصَبَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾

(الذاريات ٢٩)

(١) المصدر السابق ٤٩٥.

(٢) المصدر السابق ٤٩٧.

(٣) المصدر السابق ٥٠٤.

(٤) ابن الشجري: الأمالي ٣٤٦/٢.

(٥) ابن هشام: أوضح المسالك، ٢٨٧/٤.

(٦) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٨٧.

(٧) سيبويه: الكتاب ٦٤٧/٣.

(٨) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٥١.



وقوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ (الذاريات ٤١).

فذكر الضمير العائد من (عقيم) في الموضعين وهو فيهما يعود على مؤنث (عجوز - ريح) إلا أن الضمير عاد مما يستحق التسوية بين المذكر والمؤنث. ولذلك كان تذكره

ومن أمثلة ابن الأنباري في باب (فعليل):

"ويقال: امرأة هَديّ وهي العروس، يقال: هُديت العروس إلى زوجها هَداةً"<sup>(١)</sup> "وامرأة حليب في نسوة جَلَبِي وجَلَاب، وأمة سَيّ في إماء سبايا"،<sup>(٢)</sup> "ونعجة ذبيح ونطيح".<sup>(٣)</sup> وناقاة قضيب، اقتضبت من الإبل فركبت ولم تمهر الرياضة، وناقاة هيس ولسيع إذا لسعتها الحية"<sup>(٤)</sup>.  
ولا يطرّد القياس على هذا الوجه في فعليل إلا إذا ذكر معه الموصوف (ل) المؤنث أو ما يقوم مقامه في الدلالة على جنسه، وإن لم يذكر فيجب تأنيث فعليل لأنه لا يعلم حيثنهل هل المراد مذكر أم مؤنث.

يقول ابن الأنباري: "وتقول: امرأة قتيل بغير هاء؛ لأن المعنى مقتولة... فإذا أُلقيت الاسم المؤنث أدخلت الهاء في النعت، فقلت: مررت بقتيلة، وكذلك إذا أضفتها قلت: قتيلة بني فلان فيدخلون الهاء ليعلموا أنه نعت مؤنث، إذا لم يكن قبله ما يدل على أنه مؤنث"<sup>(٥)</sup>.

ولئن أجمع النحاة على اختصاص (فعليل) بهذا الشرط، فإن إجماعهم ليس له مستند من القيلس؛ إذ العلة التي اعتلوا بها لهذا الشرط وهي دفع اللبس، مطردة في بقية الصفات، فلو قلنا رأيت شكوراً أو عقيماً أو معظيراً أو مَغْشَماً، لم يعلم المقصود بهذه الصفات. أهو مذكر وذكر الوصف لذلك أم مؤنث، وذكر الوصف لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث!

ولم يجعل هذا الشرط مطرداً في جميع الصفات إلا ابن يعيش، حيث يقول: "فهذه الأسماء - فاعول وأخواتها مما يستوي فيه المذكر والمؤنث - إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس نحو: رأيت صبورة ومعطرة وقتيلة بني فلان"<sup>(٦)</sup>.

ونقل الصبان عن ابن هشام نقده على النحاة تخصيصهم فعليل بهذا الشرط دون غيره من الأوصاف فيقول تعليقاً على قول الأمشوي، "فراراً من اللبس" - تعليلاً لإلحاق التاء لفعليل إن لم يجر على

(١) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٥٦.

(٢) المصدر السابق ٤٥٧.

(٣) المصدر السابق ٤٥٦.

(٤) المصدر السابق ٤٥٤.

(٥) يقصد بالموصوف هنا الموصوف المعنوي وليس الصناعي فيشمل ما جرى عليه فعليل سواء كان مبتدأ أو منوعتاً أو صاحب حال.

(٦) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٥٢، وينظر سيبويه: الكتاب ٦٤٧/٣، ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١٧٤٠/٤، الرضوي:

شرح الكافية ٢٣٣/٣، ابن هشام: أوضح السالك ٢٨٨/٤.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠٢/٥.

موصوف ظاهر - : "قوله" فراراً من اللبس "أي ليس المذكر بالموث، قال ابن هشام: هذا التعليل موجود في بقية الصفات، إذا قلت: رأيت صبوراً أو شكوراً أو نحو ذلك، ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه، فإن كان ما قالوه في فعل بالقياس فالجميع سواء، وإن كان مستندهم السماع - وهو الظاهر - فلا إشكال" (١).

وكما قيّد فعول بأن يكون بمعنى فاعل. قيّد فعل بأن يكون بمعنى مفعول، فإن كان بمعنى فاعل فإنه حيث يذّون ما عاد منه على موث نقول: رجل كريم وامرأة كريمة، ورجل ظريف وامرأة ظريفة إلا إن كان فعل الذي بمعنى فاعل ليس للمذكر فيه حظ.

يقول ابن الأثيري: "فإن كان فعل بمعنى فاعل، وهو مما ليس للرجال فيه حظ كان بمنزلة طالق وحائض، فمن ذلك قولهم: ناقة صفى وأبق صفايا، إذا كنّ غزاراً، لم يدخلوا الهاء في هذا النعت؛ لأنه لاحظ للمذكر فيه. ومن ذلك قولهم: ناقة بكى إذا كانت قليلة اللبن، ... يروى عن النبي - ﷺ - أنه قام إلى شاة بكى فحلبها" (٢).

ورعما جعل (فعل) الذي بمعنى (فاعل) مستوياً فيه المذكر والموث، حملاً له على (فعل) الذي بمعنى (مفعول) لا تفاهما في اللفظ... وما ذلك بعزير في لغة العرب، الذين كثر في كلامهم حمل النظر على النظر.

يقول ابن مالك: "وقد شبه (فعل) الذي بمعنى (فاعل) بهذا - بالذي بمعنى مفعول - ويشبه هذا به فيعطى كل منهما حكم الآخر" (٣).

ومما جاء فيه (فعل) بمعنى (فاعل) محمولاً على الذي بمعنى (مفعول) في ترك تأنيث قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمَ اللَّهُ قَرِيبَ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف ٥٦). في أحد الأقوال التي قبلت في تعليل تذكر

خير الرحمة وقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنِ يُّحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس ٧٨).

قال ابن القيم: "... مقرب في الآية هو (فعل) بمعنى (فاعل) وليس المراد أنه بمعنى قارب، بل بمعنى اسم الفاعل العام، فكان حقه أن يكون بالثاء، ولكنهم أجروه مجرى (فعل) بمعنى (مفعول)، فلم يلحقوه بالثاء، كما قالوا: خصلة حميدة، وفعلة ذميمة، بمعنى محمود ومذمومة، فحملاً على جميلة وشريفة في لحاق الثاء حملاً لكل من البابين على الآخر، ونظيره

(١) الصبان: حاشية على شرح الأشموني ٩٦/٤

(٢) ابن الأثيري: المذكر والموث ٤٥٣.

(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١٧٤/٤، وينظر ابن عيش: شرح المفصل ١٠٢/٥، الرضي، شرح الكافية ٣/٣٣٣.

قوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (ص ١٠٧٨) فحمل "رميماً" وهي بمعنى فاعل على امرأة قتيل وبابه <sup>(١)</sup>.

وأرى أنه لا يبعد أن تؤدي (فعليل) في الآيتين الكريميتين معنى المفعولية بهما دون الحمل، وهذا ما قاله الكرمانى في آية الأعراف.

قال أبو حيان: ((وقيل: (فعليل) هنا بمعنى المفعول، أي مقربة فيصير من باب (كف خضيب) و(عين كحيل)، قاله الكرمانى)) <sup>(٢)</sup>.

وقاله الألوسى في آية يس قال " وإن كان - أي رميم - من رمّ المتعدي بمعنى أبلى، يقال: رمّته، أي: أبلاه، وأصل معناه: الأكل - كما ذكر الأزهرى - من رمّت الإبل الحشيش، فكأن ما بلى أكلته الأرض، فهو فعليل بمعنى مفعول" <sup>(٣)</sup>.

كما ورد (فعليل) بمعنى (فاعل) في بعض أمثلة العرب مستوياً فيه المذكر والمؤنث، فقيل إنه أعطى حكم فعول الذي بمعنى فاعل في إسقاط علامة التأنيث، كما أعطى فعول حكمه في إثبات العلامة نحو (عدوة) وهذا من ملج كلامهم - - على حد تعبير ابن هشام - وذلك عندما يتقارض اللفظان في الحكم.

من ذلك قولهم: ملحفة جديد، وشاة سديس، وكنية خصيف وريح خريق. ففعليل في هذه الأمثلة بمعنى فاعل فكان القياس فيه أن تلحقه علامة التأنيث إلا أنه حمل على فعول في إسقاط علامة التأنيث، كما حمل فعول عليه في إثباتها. يقول سيبويه: "وقد أجرى شيء من فعليل مستوياً في المذكر والمؤنث، شبه بفعول، وذلك قولك: جديد وسديس وكنية خصيف وريح خريق" <sup>(٤)</sup>.

وقال ابن يعيش: "وكما شبه فعول بفعليل فألحق به تاء التأنيث - في عدوة - كذلك شبهوا فعيلًا بفعول فأسقطوا منه تاء التأنيث، فقالوا: شاة سديس، إذا أتت عليها السنة السادسة، وقالوا: ريح خريق أي باردة شديدة الهبوب، قال الشاعر:

كَانَ هُبُوبُهَا حَقَقَانُ رِيحٍ \*\* خَرِيقٍ بَيْنَ أَعْلَامٍ طَوَالٍ

وكنية خصيف" <sup>(٥)</sup>.

(١) ابن القيم: بدائع الفوائد ٢٢/٣، وينظر الأخفش: المعاني ٥١٩/٢، والزعروري، الكشف ١٠٧/٢، وأبو حيان: البحر ٣١٢/٤.

(٢) أبو حيان: البحر ٣١٣/٤.

(٣) الألوسى: روح المعاني ٥٠/٢٣، وينظر لغويات الأزهر للشيخ محمد علي التجار. ص ٣٤٨، ج ٣، ربيع الأول سنة ١٣٧٩هـ، مسج

٣١.

(٤) سيبويه: الكتاب ٦٣٨/٣.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٥.

على أنه لم تسلم (فعليل) في هذه الأمثلة من القول بأنها بمعنى مفعول، فكان سقوط علامة التأنيث منها قياساً.

قال ابن يعيش: ((فأما قولهم (مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ) فقال الكوفيون هي فاعيل بمعنى مفعول، أي مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نسجها<sup>(١)</sup>) وفي اللسان: "وكتيبة خفيف، وهو لون الحديد، ويقال: خُصِفَتْ مَنْ ورائها بخيل أي أُرِدِفَتْ، فلهذا لم تدخلها الهاء لأنها بمعنى مفعولة، فلو كانت للون الحديد، لقالوا: خصيفة؛ لأنها بمعنى فاعلة"<sup>(٢)</sup>).

#### ٣- مفعّل:

قال ابن الأنباري: "اعلم أن مفعلاً تكون نعتاً للمؤنث بغير هاء"<sup>(٣)</sup>.

شواهد:

أ- في النعت:

قول جرير (٤):

أَمَسْتُ زيارَتنا عَلَيْكَ بعيدة \* فَسَقَى دِيَارَكَ ديمةً مدرار

ف (ديمة) مؤنثة اللفظ، وقد أعيد الضمير إليها من (مدرار) مذكراً؛ لكونه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

ونذكر جانباً من أمثلة ابن الأنباري في باب ما جاء من النعوت على مفعّل<sup>(٥)</sup>. قال: "فمن ذلك قولهم: امرأةٌ مَذْكَارٌ ومُثَنَّتٌ، إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور. وامرأةٌ خَمَّاقٌ، إذا كانت تلد الخمقى، وامرأةٌ مِعْطَارٌ، من العطر، ومِعْطَاءٌ من العطيّة. وقال يعقوب: يقال: ناقةٌ مِلْوَاحٌ إذا كانت سريعة العطش.. قال: ومثله: مهياف والذكر والأنثى فيه سواء"<sup>(٦)</sup>.

ب- في الحال:

من المؤنث الذي أعيد الضمير إليه مذكراً لكونه عائداً من (مفعّل) الذي يستوي فيه المذكر

والمؤنث - السماء في ثلاثة مواضع من القرآن - في قوله ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مَدْرَارًا﴾

(الأقسام ١٠٠٦)

(١) المصدر السابق ١٠٢/٥، وينظر ابن الأنباري: المذكر المؤنث ٤٥٧، الرضي: شرح الكافية، ٣٣٣/٣.

(٢) ابن منظور: اللسان (خفف).

(٣) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٥٢٢.

(٤) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٥٢٤.

(٥) المصدر السابق ٥٢٢.

(٦) المصدر السابق ٥٢٢.

تعالى: ﴿وَيَقُومُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يرسل السماء عليكم مدراراً﴾

(هود ٥٢)

وقوله: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ يرسل السماء عليكم

مدراراً ﴿(رج ١١٠٠١٠)﴾

قال أبو حيان: "مدراراً" من الدر وهو صيغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، و(مفعال) لا تلحقه التاء إلا نادراً، فيشترك فيه المذكر والمؤنث<sup>(١)</sup>.

وقال الزمخشري: "(والمدرار) الكثير الدور، ومفعال مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولهم: رجل أو امرأة معطار، وميغال<sup>(٢)</sup> ومنه قول أمية بن أبي الصلت<sup>(٣)</sup>.

اشرب هنياً عليك التاج مرفقاً\*\* في رأس غمدان داراً منك مجللاً

قال ابن الشجري: ((مجلل) من الحلول وهو التزول، وجاء بلفظ التذكير، والصدار اسم مؤنث؛ لأن ما جاء على (مفعال) يستوي فيه الذكور والإناث، كاستوائهما في فعل، قالوا: امرأة مذكور ومثناة، كما قالوا: امرأة صبور وشكور<sup>(٤)</sup>.

فهذه الألفاظ التي انجزنا الحديث فيها لا يتأتى فيها التأنيث، وبالتالي فإن الضمير لا يعود منها إلا مذكراً، ومن هنا صح أن تكون علة من العلل التي تساق في إطار تذكير ضمير المؤنث. وما أنت منها فشاذ لا يقاس عليه. وهو إما للتنبيه على الأصل أو من تغليب القياس، وابن الأنباري يجعله للاستيثاق من التأنيث.

قال: "فإن وجدت نعتاً من باب فعل ظاهر صاحب قد دخلته الهاء، فهو من إخراج بيان التأنيث، والاستيثاق منه كما قالوا: فرسة وعجوزة، فأدخلوا الهاء لتحقيق التأنيث<sup>(٥)</sup>. وقال "وقال يعقوب: يقال للتي تُسبى: أخيدة، فدخلت الهاء في هذا على جهة الاستيثاق<sup>(٦)</sup>.

(١) أبو حيان: البحر ٣٣٩/٨

(٢) الزمخشري: الكشف ٦٥/٤

(٣) ديوانه ٣٤١ - ٣٥٠. وابن الشجري: الأمالي ٢٦٠، ٢٤٨/١

(٤) ابن الشجري: الأمالي ٢٥٨/١

(٥) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٥١.

(٦) المصدر السابق ٤٦٠.

## فمما خرج على القياس بالتأنيث ما يلي:

### ١- فاعول:

(عدوة) وهي فاعول بمعنى فاعل فالقياس فيه أن يتجرد من التاء إلا أنه جاء من نواذر العرب: عدوة بالتأنيث. فقيل إنه شاذ من باب الحمل على الضد، فهو محمول على صديق وصديقة، قال سيويه: "وقالوا: عدو وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدو وصديق، فأجرى مجرى ضده"<sup>(١)</sup>.

وعلل لها الفراء تعليلاً آخر، وهو أنها جعلت اسماً، قال: "وقد قالت العرب: امرأة عدوة الله، وترك بعضهم الهاء، فالذين أدخلوا الهاء وجوها إلى الأسماء"<sup>(٢)</sup>.  
وعلل لها ابن الأنباري بقوله: "ومن قال: عدوة الله، قال: لما اجتمعت واوان، والواو إلى الخفاء ما هي، زبدت الهاء عليها؛ ليتبين أنهما واوان"<sup>(٣)</sup>. ويرد عليه أن تلك العلة تطرد فيها مع التذكير.

### ٢- فاعيل:

#### ذميمة وحميدة:

القياس فيهما التذكير لأنهما فاعيل بمعنى مفعول، ولكنهما وردتا بالتأنيث، فقيل إنهما حملتا على فاعيل بمعنى فاعل مما يوافقه في المعنى.

قال سيويه: "وقالوا: رجل حميد، وامرأة حميدة، يشبه بسعيد وسعيدة، ورشيد ورشيدة، حيث كان نحوهما في المعنى، واتفق في البناء"<sup>(٤)</sup>.

وفي اللسان: "والأنتى حميدة، وأدخلوا فيها الهاء، وإن كان في المعنى مفعولاً؛ تشبيهاً لها برشيدة، فشبها ما هو في معنى مفعول بمعنى فاعل، لتقارب المعنيين"<sup>(٥)</sup>.

### ٣- مفعال:

قالوا: رجل ميقان وامرأة ميقانة وهما الموقنان بكل ما سمعا، وكان حقه أن يكون بلفظ التذكير في المذكر والمؤنث على السواء. إلا أنه أنت شذوذاً.

قال ابن منظور: "والأنتى ميقانة، بالهاء، وهو أحد ما شذ من هذا الضرب"<sup>(٦)</sup>.

### ٤- مفعيل:

ورد بالتأنيث منه مسكينة، حمل على موافقه في المعنى قال سيويه: "وقالوا: مسكينة، شبعت بفقيرة، حيث لم يكن في معنى الإكثار، فصار بمثلة فقير وفقيرة"<sup>(٧)</sup>.

(١) سيويه: الكتاب ٦٣٨/٣. وينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٤٩/٥، خالد الأزهرى: شرح التصريح ٢٨٧/٢، ابن منظور

اللسان (عبد الحريري: درة الغواص ١٥٠-١٥١).

(٢) الفراء: المذكر والمؤنث ٦٣، وينظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث، ٤٩٠.

(٣) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٤٩٠.

(٤) سيويه: الكتاب ٦٤٨/٣.

(٥) ابن منظور: اللسان (جد) وينظر لغويات مجلة الأزهر للشيخ محمد علي النجار ص ٣١٩، ج ٤، مع ٢٥ ربيع الثاني ١٣٧٣هـ.

(٦) ابن منظور: اللسان (يقن).

(٧) سيويه: الكتاب ٦٤/٣، وينظر خالد الأزهرى: التصريح، ٢٨٧/٢.

## ٥- مفعّل:

نقل سيبويه عن الخليل قوله: "وَمَفْعَلٌ قد جاءت الهاء فيه كثيراً نحو: مِطْعَنٍ وَمِذْعَسٍ، ويقال: بِصَلْتُ وَمَصَكَّةً ونحو ذلك" (١).

والعلة في عدم تأنيث هذه الأوصاف هي عدلها عما كان مُجرى على الفعل وكل ما كان معدولاً عن وجهه ووزنه، كان مصروفاً عن إخوانه وعدلها اقتضى عدم بنائها على الفعل؛ لذا لم توث لأن دخول التاء على الوصف محمول على دخولها فعله، فالوصف إنما يذكر ويؤنث ويثنى ويجمع إذا جرى على فعله، وما لم يجر لزم حالة واحدة وقد اختلفت عبارات النحاة في تعليل ذلك إلا أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك اختلافهم حول العلة، فقد توارثوا القول في علة ذلك بأنها انعدام الوصف من وزن إلى آخر، فوافق ذلك انعداله عن التأنيث إلى التذكير.

يقول سيبويه: (هذا وجه ما لم يُجر على فعله فيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب) - وكان يتحدث في باب (ما يكون مذكراً بوصف به المؤنث) - قال: وزعم الخليل أن فَعُولاً ومَفْعَلاً ومِثْعَلاً نحو: قوُول ومِثْوَال إنما يكون في تكثر الشئ وتشديده، والمبالغة فيه، وإنما وقع في كلامهم على أنه مذكر. وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأهم يقولون: قولي وضري. ويستدل على ذلك بقولهم: رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ وَلَبِسٌ، بمعنى: ذا كمعنى قوُول ومِثْوَال في المبالغة، إلا أن الهاء تدخله، يقول: تدخل في فعل في التأنيث.

وقالوا: نَهَرٌ، وإنما يريدون غَمَارِيٍّ فيجعلونه بمثالة عَمِلٌ، وفيه ذلك المعنى.  
وقال الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهَرٌ \*\* لَا أَذْجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

فقولهم: نَهَرٌ في غَمَارِيٍّ يدل على أن عَمِلًا كقوله: عَمَلِيَّ لأن في عَمِلٍ من المعنى ما في نَهَرٍ وقوُول كذلك لأنه في معنى قولي .. فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يجر على فعله، وهذا قول الخليل: يمتنع من الهاء في التأنيث، في فَعُول، وقد جاءت في شئ منه، وقال مِثْعَال ومِثْعِيل قُلْ ما جاءت الهاء فيه (٢).

ويقول ابن يعيش: "فأما فَعُول ومِثْعَال ومِثْعِيل فأمثلة معدول بها عن اسم الفاعل للمبالغة، ولم يجر على الفعل، فجرت مجرى المنسوب، نحو: دارع، ونابل، فلم يدخلوا فيها الهاء لذلك .. وأما فعيل بمعنى مفعول نحو: كَفُّ خَضِيب، وعين كحيل، فإنه أيضاً يستوي في حذف التاء منه المذكر والمؤنث؛ وذلك لأنه معدول عن جهته، إذ المعنى: كَفُّ مَحْضُوبَةٌ بِالْحَتَاءِ، وعينُ مَكْحُولَةٌ بِالْكَسْرِ،

(١) سيبويه: الكتاب ٣/٣٨٥.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٣٨٤ - ٣٨٥.

فلما عدلوا عن مفعول إلى فاعيل لم يثبتوا التاء ، ليفرقوا بينه وبين ما لم يكن بمعنى مفعول من نحو : كريمة وجيلة.<sup>(١)</sup>

ويقول الفراء - عن مفعَل خاصة - : " ثم تقول في مفعال من هذا القول وغيره : امرأة محماق ومذكّار ، ومثناة تلد الإناث ، ودمية مدرار ، ولا يقال من هذا شيء بالهاء ؛ وذلك أنه انعـدـل عن الصفات انعـدالاً أشد من انعـدال صبور ، وشكور وما أشبههما من المصروف عن جهته ؛ لأنه شبيه بالمصادر إذ كان مكسوراً ، ولزيادة هذه الميم فيه ، لأنه مبني على غير فعل "<sup>(٢)</sup> فعله عدم تأنيث هذه الأوصاف نستطيع أن نجعلها فيما يلي :

١- أمّا معدولة عن أصلها محولة إلى هذه الأوزان وأصلها اسم الفاعل في فـعـول ومفعـل ومفعـيل ومفعـال ، واسم المفعول في فاعـيل

- يقول الفراء : " ثم يأتي نوع آخر من قوهم : صبور وشكور ، فيمر في هذا أثناء كذكره بغير الهاء ، وإنما أقيمت من أثناء الهاء ؛ لأنه عدل صابر إلى صبور "<sup>(٣)</sup>

ويقول في فاعـيل : " رجل كريم وامرأة كريمة فيمر القياس بهذا حتى ينتهي إلى : امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وعتر رمي طرحوا الهاء من هذا ؛ لأنه مصروف عن جهته ، وكان ينبغي أن يقول : كف مخضوبة ، وامرأة مقتولة ، فصرف إلى فاعـيل "<sup>(٤)</sup>

٢- عدلها ترتب عليه عدم جرياتها على الفعل وبذا منعت التأنيث الذي لا يدخل الوصف حتى يدخل فعله .

يقول ابن الأنباري : "... وإنما لم تدخلها هاء التأنيث ؛ لأنها لم تبـن على الفعل ، وذلك أن فاعـلا مبني على فعل ومفعـلا مبني على أفـعل وفاعـلا مبني على فعل وفاعـلا مبني على فعل كقولك : قام فهو قائم ، وأحسن فهو محسن وظرف فهو ظرف ، وفهم فهو فهم وحـنر فهو حنر ، فلما لم يكن لفـعـول فعل تدخله تاء التأنيث يبي عليه ، كقولك : قامت تقوم ، وأحسنـت تحسن وظرفت تظرف ، وفهمت تفهم لزمه التذكير لهذا المعنى "<sup>(٥)</sup>

## ٢- أن يكون الضمير عائداً على مؤنث مجازي :

سبق أن بينا في مطلع هذا البحث احتفاء العربية بالجنس وما كان منها في هذا الشأن من تقسيم الموجودات إلى مذكر ومؤنث. ولعلنا لاحظنا هناك أن المؤنثات في العربية ليست على درجة

(١) ابن عيشر : شرح الفصل ١٠٢/٥

(٢) الفراء المذكور والمؤنث ٦٧ ينظر ابن الأنباري ٥٢٢

(٣) الفراء المذكور والمؤنث ٦٣ ، وينظر ابن الأنباري ٤٨٦

(٤) الفراء : المذكر والمؤنث ٦٠ وينظر المفضل بن سلمة : مختصر المذكر والمؤنث ٤٧ وابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٥١

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٤٨٦ ، وينظر الفراء : للمذكر والمؤنث ٦٣



واحدة من التأنيث، فهناك المؤنث الحقيقي وهو ما كان بإزائه ذكر في الحيوان. سواء كان ظاهر العلامة نحو فاطمه، وناق، أو مقدرها نحو: سعاد، وأتان.

ويقابلهُ المؤنث غير الحقيقي (المجازي) وهو: ما ليس بإزائه ذكر في الحيوان وهذا النوع ربما كان ذا علامة نحو: رحمة وموعظة، ويسمى مؤنثاً لفظياً وربما كان نحالياً منها نحو: حرب وقدم. ويسمى مؤنثاً معنوياً

والمؤنث غير الحقيقي بنوعيه اللفظي والمعنوي، عرضة لانتهاك حرمة تأنيثه بمعاملته معاملة المذكر إما لكونه ليس تحته حقيقة تأنيث تستحق الاكتران بها وإن كان لفظه لفظ المؤنث، أو لتجرده من العلامة مع ما يقتدر إليه أصلاً من الدلالة على التأنيث؛ فيكون ذلك أدعى لأن لايعتبر تأنيثه. يقول المبرد: "وكلُّ شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان، فإنما تأنيثه للفظه، ولك أن تذكره على معناه"<sup>(١)</sup>.

على أن المؤنث المجازي المدعوم بعلامة، ربما حُفظ له حقه في التأنيث، بحق العلامة من حيث كان لفظه لفظ المؤنث ولكن يبقى منه ما كان مستعملاً على مبدأ ألفاظ المذكر، بلا علامة فارقة للتأنيث، أتى له التأنيث؟

هذا النوع من المؤنث منحتهُ العرب التأنيث بالتواضع والاصطلاح؛ وأخذ عنهم سمعاً مقدرين فيه العلامة .

واستدلوا على تأنيثه بأحد الأمور التالية:

- عود الضمير إليه مؤنثاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَتَرَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾ (النحل: ٩٠).
- أو الإشارة إليه بالتأنيث، نحو: هذه قدم.
- ظهور الناء في تصغيره نحو: قديمة .
- ثبوته في فعله نحو: زلت قدم .
- سقوطها في عدده نحو: ثلاث أقدام .
- وبمعنى آخره ونعته وحاله مؤنثاً، نحو: القدم راسخة، وله قدم راسخة في كذا، وجمع ذلك ابن مالك في نظم الكافية بقوله :

ويعرف التقدير بالضمير \*\*\* وبإشارة وبالتصغير

كذا بحال أو بنعت أو خير \*\*\* يثبت تأنيث شبيه يذكر

وهكذا التأنيث فيه ثبتا \*\*\* بأن يعد باطراد دون تا

(١) المبرد: المذكر والمؤنث ١٠٧.

وقياساً عليه فإن إعادة الضمير إلى هذا النوع من المؤنث - سواء كان الضمير من الخبر أو النعت أو الحال المشتقات أو من غيرها - يجب أن تكون بالتأنيث، توطأً مع نهج العربية في ذلك. إلا أن العربية - على عادتها - تتنجح دائماً إلى التوسع في كثير من الاستعمالات وما ذاك إلا إشارة واضحة إلى مرونة هذه اللغة، وتخليها عن النمطية التي قد تتلبسها إن هي داومت استعمال أسلوب محدد لا تحيد عنه، لذلك كثيراً ما يسترعي انتباهنا خروج الاستعمال العربي على كثير من القواعد المقررة ومثل هذه الخروجات ينبغي أن تكون منطلقاً لسر أغوار اللغة، فربما استطعنا من خلالها الوقوف على كثير من حكم اللغة وأسرارها متى ما آمنا بأنهم "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً".

ومما غلل فيه تذكير ضمير المؤنث بكون المؤنث مجازياً ما يلي :

١ - قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأحرف: ٥٦).

ذكر غير واحد من أئمة النحو واللغة أن تذكير الضمير العائد من (قريب) إلى (رحمة) يحتمل أن تكون علته هو كون ما عاد الضمير عليه ليس بحقيقي التأنيث، فسوّج ذلك تذكير ضميره. قال الزجاج: "وإنما قيل (قريب) لأن الرحمة والغفران في معنى واحدة وكذلك كل تأنيث ليس بحقيقي" (١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: ١٧).

قال الزجاج: "إنما جاز (قريب) لأن تأنيث الساعة غير حقيقي" (٢).

٣ - قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مَنفُطِرٌ بِهِ﴾ (الزلزال: ١٨).

قال الفراء: "وأما قوله: ﴿السَّمَاءُ مَنفُطِرٌ بِهِ﴾ فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين، فلما لم يكن فيها هاء مما يدل على التأنيث ذكر فعلها" (٣).

٤ - قول طفيل الغنوي:

فَهِىَ أَحْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ \*\*\* وَالْعَيْنُ بِالْإِغْدِ الْخَارِيَّ مَكْحُولُ

ذكر الضمير العائد من الوصف الواقع خبراً، والمبتدأ مؤنث، والذي سوّج ذلك هو تجرد المؤنث من العلامة، فكان التذكير هنا حلاً على اللفظ لتجرده من علامة التأنيث. قال الفراء: "والعرب ربما ذكّرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامة التأنيث، قال الفراء:

(١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٤٤/٢. وينظر الزحخشري: الكشف ١٠٧/٢، والجوهري: الصحاح (قرب).

(٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٦/٤.

(٣) الفراء: معاني القرآن، ١٢٧/١.

أنشدني بعضهم :

فَهِيَ أَخْوَى مِنَ الرَّبْعِيِّ خَاذِلَةٌ \*\*\* وَالْعَيْنُ بِالْإِثْمِ الْحَارِيَّ مَكْحُولُ  
ولم يقل: مكحولة، والعين أنشئ لليلة التي أنباتك بها<sup>(١)</sup>.

٥- قول الشاعر:

فَلَا مُؤَنَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا \*\*\* وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ يُبْقَلُهَا

كان حق الكلام أن يؤنث الضمير العائد من الفعل (أبقل) لتأنيث ما يعود عليه وهو الأرض، ولكنه لاحظ أن تأنيث الأرض غير حقيقي فذكر. قال أبو البركات الأنباري: "والأرض التي تظللها السماء مؤنثة قال الله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَمَا طَحَاها﴾".

فأما قول الشاعر:

فَلَا مُؤَنَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا \*\*\* وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ يُبْقَلُهَا

فإنما قال: (أبقل) بالتذكير لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمزلة غير مؤنث، وهذا النحو يجيء في الشعر خاصة فلا يدل على التذكير<sup>(٢)</sup>.

٦- قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

كَمْ مِنْ جِرَابٍ عَظِيمٍ جَنَّتْ تَحْمَلُهُ \*\* وَدُهْنٌ رَجَحُهَا يَغْطِي عَلَى الثَّقَلِ

قال الفراء: " والرياح كلها إناث، قال أنشدني بعض بني أسد:

كَمْ مِنْ جِرَابٍ عَظِيمٍ جَنَّتْ تَحْمَلُهُ \*\*\* وَدُهْنٌ رَجَحُهَا يَغْطِي عَلَى الثَّقَلِ

قال أنشدني عدة من بني أسد، كلهم يقولون: يَغْطِي، فيذكرونه، وكأنهم اجترأوا على ذلك إذ كانت الريح ليس فيها هاء<sup>(٤)</sup>.

٧- قول الأعشى:

أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَسِفًا كَأَنَّمَا \*\*\* يَضُمُّ إِلَى كَشْحِهِ كَفًا مَخْضِبًا

قال ابن الأنباري: "قال الفراء: ذكر (مخضباً) لأنه وجده ليست فيه الهاء، والعرب، تجترء على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه الهاء"<sup>(٥)</sup>.

— إن مما يجدر بنا في هذا المقام — ما دمنّا أتينا على المؤنث المجازي — أن نتطرق إلى درس الأقدمين له في

(١) الفراء: معاني القرآن ١/١٢٧، ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٨٣ وينظر أبو حيان: الارتشاف، ٣/١١١٢،

(٢) أبو البركات الأنباري: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٦٤، وينظر الفراء، المعاني ١/١٢٧، ابن: ابن يعيش: شرح المفصل ٩٥/٥، خالد الأزهرى: التصريح ١/٢٧٨.

(٣) الفراء: المذكر والمؤنث ٩٧، وابن الأنباري المذكر والمؤنث ٢١٤، والثقل تغير الراجعة

(٤) الفراء المذكر والمؤنث ٩٧، وينظر ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢١٥/١

(٥) ابن الأنباري: المذكر والمؤنث ٢٧٩، وينظر الفراء: المذكر والمؤنث ٨١ ومعاني القرآن، ١/١٢٧.

قضية من أبرز قضايا المؤنث المجازي في الدرس النحوي ولها صلة كبيرة بما نحن بصدد من دراسة أحوال الضمير مع مفسره .

وهي قضية الفعل مع الفاعل المجازي التأنيث هل يعتد بتأنيثه فيؤنث له الفعل أم لا ؟  
للفعل مع المؤنث المجازي حالتان : فإما أن يتقدم عليه أو يتأخر عنه فإن تقدم الفعل على الفاعل المجازي التأنيث ، فالقول فيه جواز تذكره وتأنيثه التأنيث حملاً على المعنى المؤنث والتذكير لكون التأنيث غير حقيقي<sup>(١)</sup> مع ترجيح أحدهما على الآخر بحسب اختلاف أحوال الفعل مع الفاعل ، إن كان ثَمَّ فصل بينهما أولاً ، ثم إن كان الفصل بإلا أو غيرها<sup>(٢)</sup> . ونحن هنا لسنا معنيين بهذه الحالة ؛ لأن علاقة الفعل بفاعله الظاهر ليست من مواطن عود الضمير في شيء .

وإنما الذي يعيننا هو تأخر الفعل عن المؤنث المجازي ، بحيث يكون خيراً عنه من نحو قولنا : الشمس طلعت ، لأن الفعل حينئذٍ يتحمل ضميراً يعود على ذلك المؤنث . وقد درسه النحاة في باب الفاعل ، وحكموا فيه بوجوب تأنيث الفعل ومنعوا تذكره . علل لذلك - من علل منهم - بالعلل التالية :

#### ١- وجوب المطابقة بين المبتدأ والخبر في الجنس :

يقول ابن الشجري : (( وإنما امتنع قولك : الشمس طلع ؛ لامتناع قولك الشمس طالع ، ووجه امتناع هذا أن الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في تذكره وتأنيثه وتوحيده وتقنيته وجمعه ، من حيث كان الخبر المفرد هو المخبر عنه فلما وقع فعل موقع فاعل لحقته التاء وجوباً كما لحقت اسم الفاعل<sup>(٣)</sup> ))

٢- شدة اتصال الفعل بالفاعل المضمر وكونهما كالكلمة الواحدة مع شدة خفاء الضمير المتصل مرفوعاً :

قال السهيلي : " كما أنه إذا تأخر الفعل عن الفاعل وجب ثبوت التاء فيهما جميعاً - في - المؤنث الحقيقي والمجازي - تقول : المرأة حضرت ، كما تقول : الصبيحة أخذتم والنخلة طالت وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمراً فيه متصلاً به اتصال الجزء بالكل ، فلم يكن بد من ثبوت التاء لفرط الاتصال .

وإذا تقدم الفعل متصلاً بفاعله الظاهر ، فليس مؤخر الاتصال كهو مع المضمر ؛ لأن الفاعل الظاهر كلمة والفعل كلمة أخرى ، والفاعل المضمر ، والفعل كلمة واحدة ، فكان حذف (التاء) في

(١) ينظر المرد : للقطب ١٤٤/٢ ، ٣٤٩ ، ٥٩/٤ ، وابن يعيش شرح المفصل ٩٣/٥-٩٤ كـب شرح الألفية باب الفاعل .

(٢) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٩٣/٥-٩٤ ، ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٥٩٧/٢ ، الرضي : شرح الكافية ٣٤١/٣ ، كـب شرح الألفية باب الفاعل

(٣) ابن الشجري : الأمالي ٤٢٨/٢

قامت هند ، وطالت النخلة أقرب إلى الجواز منه في قولك : النخلة طالت<sup>(١)</sup>  
وقال الرضي : " وإنما لزم العلامة - الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي - لخفاء الضمير  
الم متصل مرفوعاً وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وإن كان منفصلاً فهو كالظاهر ،  
لإستقلاله بنفسه<sup>(٢)</sup>

٣- قطع توهم أن يكون الفعل مسنداً إلى شيء من سبب ذلك المؤنث منتظر:  
قال ابن يعيش : "فإن أسند إلى مضمير مؤنث نحو : الدار التهدمت ، وموعظة جاءت ، لم يكن بدّ  
من إلحاق التاء ، ذلك لأن الراجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه ؛ لئلا يتوهم أن الفعل  
مسند إلى شيء من سببه ، فينظر ذلك الفاعل فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع التوهم<sup>(٣)</sup>"

٤- أن الضمير يرد الشيء إلى أصله ، والأصل تأنيث الفعل إن كان الفاعل مؤنثاً:  
يقول الأندلسي : " إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند  
إلى ظاهره ؛ لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير يرد الشيء إلى أصله ، فوجب ألا تحذف العلامة ؛  
لأن ذلك خلاف مقتضاه<sup>(٤)</sup>"

هذا بما أجمع عليه جمهور النحاة ، وقد خالفهم في ذلك من الكوفيين الفراء وابن الأنباري ،  
حيث أجازا تذكير الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي على قبح.  
قال الفراء : " فإن قال قائل : رأيت الفعل إذا جاء بعد المصادر المؤنثة ، أيجوز تذكيره بعد  
الأسماء كما جاز قبلها؟ قلت : ذلك قبيح ، وهو جائز ، وإنما قبح ؛ لأن الفعل إذا أتى بعد الاسم كان  
فيه مكني من الاسم ، فاستقبحوا أن يضمروا مذكراً قبله مؤنث ، والذين استجازوا ذلك قالوا : يذهب  
به إلى المعنى ، وهو في التقديم والتأخير سواء<sup>(٥)</sup> وردد قوله هذا ابن الأنباري<sup>(٦)</sup>  
كما خالف ابن كيسان بالقول بجواز تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً حسناً كما لو كان الفعل  
مقديماً .

قال ابن مالك : " والتزموا إلحاق التاء إن كان الفاعل مضمراً ، ولو كان مجازي التأنيث ، نحو:  
الشمس طلعت ، ولا يجوز : " الشمس طلعت " إلا في الشعر ، ولا يجوز مثل هذا في غير الشعر إلا عند  
ابن كيسان<sup>(٧)</sup>

(١) السهيلي : نتائج الفكر ، ١٣٠

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٤٢

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٩٤/٥ وينظر خالد الأزهرى ٢٧٧/١

(٤) السيوطي : الأشباه والنظائر ١/٤٨٧

(٥) الفراء للمعاني ١/١٢٨

(٦) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٢٠

(٧) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٩٦/٢-٩٧-٥٩٧ ، وينظر البغدادي : خزانة الأدب ، ١/٦٤

ومذهب ابن كيسان وإن كان يشهد لما قدمنا الحديث فيه من عود الضمير مذكرا على المؤنث المجازي . إلا أنه شاذ ولو لم يكن له من الشذوذ إلا تفرد له لكن كافيا للحكم بشذوذه هذا فضلا عن مخالفته للأصل الموجب مطابقة الضمير لمفسره في الجنس ، وإن كنا لا نستطيع القول إن مخالفة الأصل وحدها ترقى به إلى درجة الرفض ؛ لأننا رأينا الكثير مما خالف الأصل ، وكان وجهها مستساغا ، ولكن مذهب ابن كيسان هذا مما زاد توهينه - فضلا عن مخالفة الأصل - هو رأي الفرد فهذا ما يجعلنا نطرح رأيه ، ولا يمكن قبوله إلا على مذهب بعيد من التوسع ، ولا نعدو القول فيما ورد من ذلك بأنه لكون من تصرفات العربية - وما أكثرها - نحفظها وليس لنا أن نبني عليها .

## الفصل الثاني

عود الضمير بمراعاة اللفظ تارة

ومراعاة المعنى تارة أخرى

هذا فصل نرجي القول فيه عن الضمير عائداً في حالة من التذبذب بين مراعاة اللفظ تارة ومراعاة المعنى أخرى وهي حالة تعتري الضمير إذا ما قُدر له أن يكون مفسرهُ من المفردات التي يقصر لفظها عن تأدية معناها ؛ لملازمتها صيغة لفظية واحدة لا تفارقها ، وإن اختلفت المعاني التي تستخدم لها من أفراد وتشبية وجمع وتذكير وتأنيث ، وبذلك يتنازعها جانبان جانب اللفظ الذي جبلت عليه ، وجانب المعنى الذي أرادها له المتكلم .

وهذه المفردات غالباً ما تكون من الألفاظ المبهمة التي لا يتضح معناها إلا بما تضاف إليه ، أو بما يعود عليها من ضمير ونحوه مثل الموصولات العامة وأسماء الشرط والاستفهام (كل) وكم وكذلك بعض أنواع الجموع كاسم الجمع واسم الجنس الجمعي

والمعنى الجامع لهذه المفردات جميعاً هو جمود اللفظ وافتقاره إلى غيره .

يقول ابن عصفور : " وكذلك أيضاً يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ ومعنى موصولاً كان أو غير موصول <sup>(١)</sup> "

وسنعي في هذا الفصل بتبسيط أحوال الضمير المفسر بأحد هذه الألفاظ هل تلتزم فيه مراعاة اللفظ ، أم مراعاة المعنى أم أنه يجوز فيه المراعاتان : مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى وأيهما الأكثر إذا كان ذلك .

## ١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ (من وما) :

### أ- في العدد :

(من وما) من المشترك الذي يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، وذلك لأنهما من الألفاظ الموغلة في الإهام ، فلشدة إهامهما صح وقوعهما على الواحد والمثنى وعلى الجماعة <sup>(٢)</sup> . فإن استخدمتا للواحد طابق لفظهما معناهما ، وإن استخدمتا لغير الواحد خالف لفظهما معناهما ، وجاز في الضمير العائد عليهما مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فنقول : من قام أخوأي ، ومن قام إخوتي بمراعاة اللفظ ، ونقول : من قاما أخوأي ، ومن قاموا إخوتي بمراعاة المعنى . قال سيويه - في مراعاة المعنى فيهما - : ( هذا باب إجرائهم صلة مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة " اللذين " وإذا عنيت جميعاً كصلة اللذين .

فمن ذلك قوله عز وجل " ﴿ وَمَهْمُ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ ﴾

قال الشاعر حين عني الاثنين وهو الفرزدق :

تَعَالَى فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي \*\*\* نَكُنْ مَثَلُ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ <sup>(٣)</sup>

(١) ابن عصفور : شرح الحمل ١/١٩٠ .

(٢) ينظر الفارسي : البدايات ٢٤٩-٢٥٠ ، وابن الشجري : الأمالي ٣٩٢/٢ .

(٣) سيويه ٤١٥/٢ ، المبرد : المتعصب ٢/٢٤٩-٢٥٢/٣ ، والكامل ١/٤٧٨ ، وابن السراج الأصول ٢/٣٦٩ ، وابن جني :

الخصائص ٤٢١/٢ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٤/١٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١/٢١٢-٢١٣ وغيرها .



ومما جاء بمراعاة اللفظ في القرآن الكريم قول الحق تعالى : ﴿ أَفَمِنْ اتَّبَعَ رِضْوَانُ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَهُ جَهَنَّمُ وَتَسَّ الْمَصِيرُ ﴾ (النور ٢٤)

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بِفَايْتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا ﴾ (النجم ١٥٧)

وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَىٰ وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ ﴾ (يونس ٤٣)

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ ﴿١﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ (الحج ٢٠٢-٢٠٣)

ومما روعي فيه المعنى :

قول الله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمْعَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾

(يونس ٤٢)

وقوله سبحانه : ﴿ وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَغْوُصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَفِظِينَ ﴾ (الأنبياء ٨٢)

وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَنْ يَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ

وُجُوهِهِمْ عَمِيًَّا وَبِكُمًّا وَصَمًّا مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا ﴾ (النور ٢٧)

ومنه في غير القرآن قول امرئ القيس :<sup>(١)</sup>

ألمَا بَسَلِمَىٰ عَنْكُمَا إِنْ عَرَضْتُمَا \*\*\* وَقَوْلَا لَهَا عَوْجِي عَلَىٰ مِنْ تَخْلُقُوا

ومنه والمعنى مثني قول الفرزدق :<sup>(٢)</sup>

تَعَشْ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي \*\*\* نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبَ يَصْطَحِبَانِ

ويصدق على ( من وما ) هذا الحكم — أعني جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى — سواء كانتا موصولتين أو شرطيتين أو استفهاميتين .

تقول في الشرط : من تكرم أكرمه ، بمراعاة اللفظ .

ومن تكرم أكرمه ، وأكرمه بمراعاة المعنى .

(١) ابن الأثيري : المذكر والمؤنث ٦٦٥ وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٥/٢ ، والتذيل ١٠٨/٣ .

(٢) ديوانه ٣٢٩/٢ ، الكامل ٤٧٨/١ ، وابن الشجري : الأملاني ٦٦/٣ .

ونقول في الاستفهام : من جاءك ؟ سواء كان المراد واحداً أو اثنين أو جماعة ، مراعاة للفظ (من) .  
ومن جاءك ؟ مراعاة لمعنى التثنية ، ومن جاءوك ؟ مراعاة لمعنى الجمع .  
والأولى والأقوى مراعاة اللفظ فيهما<sup>(١)</sup> . ويشهد لقوته كثرة ما جاء في القرآن مراعى فيه اللفظ .<sup>(٢)</sup>  
وعلى الرضي كثرة مراعاة اللفظ بأن اللفظ أقرب من المعنى إلى ما حمل عليهما لكونه وصلة إلى المعنى ،  
قال : ( فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما — عن من وما — من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر  
وأغلب ، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذ هو وصلة إلى  
المعنى ) .<sup>(٣)</sup>

وتكون مراعاة اللفظ أولى من مراعاة المعنى شريطة ألا تؤدي إلى لبس أو قبح ، وألا يعضد  
مراعاة المعنى سابق<sup>(٤)</sup> ، فإن اختل أحد هذه الشروط كانت مراعاة المعنى أولى وقد تجب .  
فمثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى لبس ، قولنا : جاء من سافر ، ونحن نريد اثنين أو أكثر ،  
فهذا تجب فيه مراعاة المعنى مخافة اللبس ، ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى قبح : من هو محسن  
أخواك ، ومن هو محسن إخوتك . فهذا في غاية القبح ، لأنه يؤدي إلى المخالفة بين المبتدأ والخبر في  
العدد . فتجب فيه مراعاة المعنى لإزالة القبح ، فنقول : من هما محسنان أخواك ، ومن هم محسنون  
إخوتك .

ومثال ما عضد المعنى فيه سابق : من إخوتك من يحسنون إليك . فمثل هذا تكون مراعاة المعنى فيه أولى  
من مراعاة اللفظ .

قال ابن مالك ( من وما في اللفظ مفردان مذكران ، فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ فيما اتصل  
بهما وما أشبههما أولى ، ما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته ، أو يلزم بمراعاة اللفظ لبس أو قبح  
فيجب مراعاة المعنى مطلقاً ) .<sup>(٥)</sup>

وإذا تعددت الضمائر العائدة عليهما جاز فيها الجمع بين مراعاة اللفظ والمعنى ، ثم إن الأكثر  
والأحسن البدء بمراعاة اللفظ . قال الرضي : ( ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى ،  
كان إذا اجتمع المراعئتان تقدم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ) .<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ابن جني : الخصائص ٣١٧/٣ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٣/٤ ، وابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١ ، وابن مالك : شرح  
التسهيل ٢١٢/١ ، الرضي : شرح الكافية ٥٦/٣ ، وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٤/٢ ، والتذيل ١٠٨/٣ ، والسيوطي : الجمع  
٢٩٩/١ .

(٢) ينظر الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج ١ ص ٢٨٦ وما بعدها .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٥٦/٣ .

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٢/١ ، والرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ ، وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٥/٢ ، والتذيل ١٠٩/٣  
والسيوطي : الجمع ٣٠٠/١ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٢/١ .

(٦) الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ ، وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١ ، وأبو حيان : الارتشاف ١٠٢٦/٢ ، والتذيل ١١٠/٣ .

وعلى ذلك السيوطي : بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة هما أولى ، وبأن اللفظ متقدم على المعنى لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الأسبق<sup>(١)</sup>

وقد كان تقدم مراعاة اللفظ هو الشائع المستفيض فيما جمع فيه بين المراعاتين في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup> نحو قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مِنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١١٢:٤٨)

وقوله سبحانه: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّا بِدِينَارٍ لَّا يُوَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بَأْنَهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُورِ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾

(١٧ ص ٧٥)

وقوله : ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١١:٦٤)

وقوله : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلًّا آيَةً لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُخْبِرُونَكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا

أَسْطِيزِرَ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٢٥:٢٥)

ومنه في الشعر قول الشاعر: (٣)

هيا أم عمرو من يكن عقر داره \*\* جواء عدي يأكل الحشرات

ويسود من لفتح السموم جيئه \*\* ويعر وإن كانوا ذوي نكرات

فيبدأ بمراعاة اللفظ في ( يأكل ويسود ويعر ، ثم راعي المعنى في " كانوا " ) .

أما البدء بمراعاة المعنى ففيه خلاف :

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر ٤١٨/١ .

(٢) ينظر الشيخ عضية : دراسات لأسلوب القرآن ٢ ج ٣ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ..

(٣) الفراء : المعاني ١١١/٢ ، والجواء : الراسع من الأودية ، وهو موضع بالصمان في نجد ، ونكرات : جمع "نكرة" وهو اسم من الإيتكار يراد به استتكار ما لا يرافقهم وذلك من سمات القدرة والخفيظة .

نقل أبو حيان<sup>(١)</sup> عن السرياني أن البصريين يميزونه مطلقاً ، فيحيزون : جاءني من أكرمهم وله عليّ حق ، جواز : جاءني من أكرمته ، ولهم عليّ حق وعن أبي علي الشلوبين<sup>(٢)</sup> والأندلسي<sup>(٣)</sup> أنهم يميزونه بشرط الفصل بين المراعيتين نحو : جاءني من أكرمهم ابتغاء وجه الله ، وله عليّ حق .

وكذلك اختلف النقل عن الكوفيين فنُسب إليهم إجازة ذلك إن فصل بين المراعيتين<sup>(٤)</sup> . ونسب إليهم الشلوبين المنع مطلقاً<sup>(٥)</sup> ، ونُسب إلى السرياني نسب المنع مطلقاً إلى بعضهم<sup>(٦)</sup> .

وأجاز الرضي تقدم مراعاة المعنى ولكن على ضعف<sup>(٧)</sup> ولعله القول الأقرب إلى الصواب والاعتدال نظير ما حكموا به من أن البدء بمراعاة اللفظ أحسن وأقوى ، ولم يثبت عن أحد منهم إيجابه ، فيقابل ذلك أن يكون البدء بمراعاة المعنى أضعف ليس إلا .

**\*\*** لكن لماذا اختلفوا في تقدم مراعاة المعنى على اللفظ كل هذا الخلاف في حين لم يثبت عنهم في تقدم مراعاة اللفظ على المعنى إلا قول واحد ؟

إنما كان ذلك منهم ؛ لأن تقدم مراعاة المعنى على اللفظ تؤدي بهم إلى الرجوع من المعنى إلى اللفظ وفيه بعد ، لأنه رجوع من القوي إلى الضعيف ، بخلاف الرجوع إليه بعد اللفظ فإنه لا يبعد ، لأنه رجوع إلى الأقوى ، ولذلك يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً لكون المعنى عملة المفسر والموضح ، ولا يعتبر اللفظ بعد اعتبار المعنى إلا قليلاً ، لأنه يكون إلياساً بعد البيان<sup>(٨)</sup> ، ولقلته تفاه ابن خالويه عن كلام العرب — إلا فيما استثناه — فحكم بأنه (ليس في كلام العرب ولا في شيء من العربية : ما رجع من معناه إلى لفظه إلا في حرف واحد استخرجه ابن مجاهد من القرآن وهو قوله تعالى : ﴿ ومن يؤمن بالله ﴾ فوحد ( يؤمن ) وذكره على لفظ ( من ) وكذلك ﴿ يدخله جنات ﴾ ثم قال ﴿ خالدين فيها أبدا ﴾ فجمع "خالدين" على معنى " من " ثم قال ﴿ قد أحسن الله له مهنراً ﴾ فرجع بعد الجمع إلى التوحيد ، ومن المذكر إلى المؤنث ومن لفظه إلى معناه<sup>(٩)</sup>

(١) في التذييل ١١١/٣ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢ .

(٢) ينظر أبو حيان : التذييل ١١١/٣ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢ .

(٣) ينظر الدلاوي : نتائج التحصيل ج ١ مج ٢ ص ٧٧٧ .

(٤) ينظر أبو حيان : التذييل ١١٠/٣ - ١١١ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢ .

(٥) ينظر أبو حيان : التذييل ١١١/٣ ، والارتشاف ١٠٢٧/٢ .

(٦) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٨/٣ .

(٧) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٨/٣ .

(٨) ينظر : أبو البقاء الكفوي : الكليات ٢١٨/٢ والصبان حاشيته على الأخوين ١٥٣/١ .

(٩) ابن خالويه : ليس في كلام العرب ٢١٩ .

وعده ابن جني اتكنا وتراجعا ، قال : ( واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ ..... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه اتكنا وتراجع ) .<sup>(١)</sup>

ونقل ابن يعيش عن الكوفيين منعه ، قال ( وقال بعض الكوفيين إذا حمل على المعنى لم يجز أن يرد إلى اللفظ ، وإذا حمل على اللفظ جاز حمله على المعنى ) .<sup>(٢)</sup>

بينما نسب صاحب البسيط المنع إلى النحاة بإجماع ، وذكر ما استخرجه ابن مجاهد<sup>(٣)</sup> وكما يقول أبو حيان عن ابن خالويه : ( وكثيرا ما يقول في كتاب ( ليس ) : ليس كذا " ثم يوجد في كلام العرب فدل على أن استقراره ليس بنام "<sup>(٤)</sup> فقد وجد في العربية وفي كلام العرب ما رجع من معناه إلى لفظه غير ما ذكره ، ومنه في القرآن الكريم ،

قول الحق تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّاسُ مَنِ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ

عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾ وإذا تلى عليه ءايتنا ولى مستكبرا كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقرا فبشيرة بعداب ألیم ﴿ (٥٠:٧٠) .

أفرد الضمير في ( يشتري ، ليضل ، ويتخذها ) ثم جمع ( أولئك ، لهم ) ثم أفرد في ( عليه ، ولى ، مستكبرا ، يسمعها ، أذنيه ، فيشيره ) .

ومنه أيضا قوله سبحانه : ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾ وأنهم ليصدونهم عن السبيل ويحسبون أنهم مهتدون ﴿ (٥١:٣٧) حتى إذا جاءنا قال يليت يبنى

وبينتك بعد المشرقين فبئس القرين ﴿ (٥٢:٣٨) .

أفرد في ( يعش ، نقیض ، له ) ثم جمع في ( ليصدونهم ، يحسون أنهم مهتدون ) ثم أفرد في ( جاءنا ) . أما ما جاء منه في كلام العرب ، فقول الشاعر:<sup>(٥)</sup>

ولست ممن يكع أو يستكينون \*\*\* إذا كافحته خيل الأعادي .

فقد أفرد ( يكع ) ثم جمع في ( يستكينون ) ثم أفرد في ( كافحته ) .

(١) ابن جني : الخصائص ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ١٤/٤ .

(٣) ينظر : أبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٧/٢ ، والتذيل ١١٦/٣ .

(٤) أبو حيان : التذيل ٦٧/٣ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١٢٤/١ ، وأبو حيان : التذيل ١١٦/٣ ، والسليبي : شفاء العليل ٢٣٨/١ .

ومنه — والمعنى مثني — قول الشاعر: <sup>(١)</sup>

أخو الذئب يعوي والغراب و من يكن \*\*\* شريك به تطمع نفسه كل مطمع  
حيث أفرد الضمير في ( يكن ) ثم ثني في ( شريكه ) ثم عاود الإفراد في ( تطمع نفسه ) قال ابن جني :  
( أودع ضمير " من " في " يكن " على لفظ الإفراد وهو اسمها ، وجاء بـ " شريكه " خيرا لـ " يكن " على معنى التثنية ، فكأنه قال : وأي اثنين كانا شريكه طمعت أنفسهما كل مطمع ، على هذا اللفظ أنشدناه أبو علي ، وحكى المذهب فيه عن الكسائي ، أعني : عود التثنية على لفظ " من " إلا أنه عاود لفظ الواحد بعد أن حمل على التثنية بقوله : تطمع نفسه ولم يقل " تطمع أنفسهما ) <sup>(٢)</sup>

**حكم الجمع بين مراعاة اللفظ والمعنى إذا كان الضمير العائد على ( من وما ) مخبرا عنه بما بعده :-**

قدما حكم مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير العائد على ( من وما ) ولم يكن الضمير إذ ذاك مخبرا عنه بما بعده ، فإذا كان الضمير العائد عليهما مخبرا عنه بما بعده ، فلا يخلو من أن يكون الإخبار عنه بفعل أو بمشتق . فإن أخبر عنه بفعل لم يميز الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى ، ووجب مراعاة أحدهما ، فنقول : من كان يقوم أخواك ، ومن كانا يقومان أخواك ، ولا يجوز : من كان يقومان أخواك ، ولا من كانا يقوم أخواك .

ومن كان يقوم إخوتك ، ومن كانوا يقومون إخوتك ، ولا يجوز من كان يقومون إخوتك ، ولا من كانوا يقوم إخوتك .

أما إن أخبر عنه باسم مشتق ، فيجوز أن يجمع بين المراعيتين ، فنقول : من كان محسنين أخواك ، ومن كانا محسنا أخواك ، ومن كان محسنين إخوتك ، ومن كانوا محسنا إخوتك. <sup>(٣)</sup>

ومنع ابن السراج الجمع بين المراعيتين سواء كان الخبر فعلا أم مشتقا ، قال : (وتقول : من كان قائما إخوتك ، ومن كان يقوم إخوتك ، ترد ما في " كان " على لفظ " من " وتوحد ، فإذا وحدت اسم " كان " لم يميز أن يكون خبرها إلا واحدا ، فإذا قلت : من كانوا ، قلت : قياما ويقومون ، ولا يجوز من كان يقومون إخوتك <sup>(٤)</sup> . وقال : " وقبح أن تقول : من يحسن ويسميون إخوتك لخلطك المعنى باللفظ في حال واحدة " <sup>(٥)</sup> واحتج عليه أبو حيان بالآية الكريمة : ﴿وقالوا لن

يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصري﴾ <sup>(٦)</sup>

(١) ابن جني : الخصائص ٤٢٥/٢ ، والمختص ١٨٠/٢ .

(٢) ابن جني : الخصائص ٤٢٥/٢ ، وينظر المختص ١٨٠/٢ .

(٣) ينظر أبو حيان : التذيل ١١١/٣ والارتشاف ١٠٢٧/٢ .

(٤) ابن السراج : الأصول ٣٥٨/٢ .

(٥) المصدر السابق ٣٤٧/٢

وبقول الشاعر: (١)

\*\*\* وأيقظ من كان منكم نياما .....

#### ب- في الجنس:

لأن ( من وما ) من المشترك فهما تقعان على المذكر والمؤنث بلفظ واحد هو لفظ التذكير ، فإن أريد بهما المذكر فقد وافق لفظهما معناهما ، وإن أريد بهما المؤنث فقد خالف لفظهما معناهما ، وجاز في الضمير العائد عليهما مراعاة اللفظ للمذكر أو مراعاة المعنى للمؤنث .  
فنقول على مراعاة اللفظ : من قام هند . ومن جاءك من النساء ؟ ومن تكرم منهن أكرمهن .  
ونقول على مراعاة المعنى : من قامت هند . ومن جاءتك ؟ ومن تكرم منهن أكرمها .  
ومن شواهد مراعاة المعنى في ( من ) قراءة عمرو بن فائد الأسواري ، ورويت عن يعقوب (٢) : ﴿ ينسأء

النبى من يأت منكناً ﴾ (الدرر ٢٠٠).

ومنه قول بعض العرب ( من كانت أمك (٣) ، و ( ما جاءت حاجتك (٤) ) .  
والأقوى والأكثر في العربية مراعاة اللفظ ، ما لم يعضد المعنى سابق فتختار مراعاته ، أو تؤدي مراعاة اللفظ إلى لبس أو قبح فتحجب مراعاة المعنى . فمثال ما عضد المعنى فيه سابق وكان المختار مراعاته ، قول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكِنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ (الدرر ٢٠١) .  
وقول جرير العود (٥) .

وإن من النسوان من هي روضة \*\*\* تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقول الآخر (٦)

فمنهن من تسقى يعذب مبرد \*\*\* نقاخ ، فتلكم عند ذلك قرت

ومنهن من تسقى بأخضر آجن \*\*\* أجاج ، ولولا خشية الله قرت

فسبق ( منكن ) مقو لقوله ( وتعمل ) بالثناء مراعاة للمعنى ، كما أن ( منهن ) مقو لمراعاة المعنى في قوله ( تسقى ) و ( من النسوان ) مقو لمراعاة المعنى في قوله " هي روضة "

(١) أبو حيان : التذييل ١١٢/٣ ، والبحر ٥٢٠/١ .

(٢) ينظر ابن جني : المحصب ١٧٩/٢ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٥١/١ ، ٤١٥/٢ .

(٤) سيبويه : الكتاب ٥٠/٢ ، والأخفش : المعاني ١٩٠/١ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٣/١ ، وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٦/٢ ، والتذييل ١٠٩/٣ ، وتصوح البقل : إذا يبس أعلاه وفيه ندوة

(٦) أبو حيان : التذييل ١٠٩/٣ ، والنقاع : الماء البارد العذب الصافي الخالص ، والآجن : الماء المتغير اللون والطعم .

قال الرضي : ( وإن تقدم على المحمول على ( من وما ) من احتمالات ما يعضد المعنى ، اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهن من أحبها ، فهو أولى من قولك : أحبه ، لتقدم لفظة " منهن " فلهذا لم يختلف القراء في تذكير : ( ومن يقتن منك ) و ( من يأت بفاحشة )<sup>(١)</sup> بخلاف قوله تعالى : ( وتعمل صالحاً ) لأنه جاء بعد قوله ( ممكن ) وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : ( نوقها أجرها... )<sup>(٢)</sup> »

ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى لبس : لقيت من أحبها ، فهذا ونحوه تجب فيه مراعاة المعنى مخافة اللبس .

وأجاز الرضي مع وجود القرينة مراعاة اللفظ<sup>(٣)</sup> ، وعليه يجوز أن يقال : لقيت من أحبه من النسوان .

ومثال ما أدت فيه مراعاة اللفظ إلى قبح : من هي حمراء أمتك ، ومن هي محسنة أمتك ، فهذا ونحوه لا تجوز فيه مراعاة اللفظ لقبح الإخبار عن المذكر بمؤنث .

وفرق ابن السراج بين " من هي حمراء أمتك " و " من هي محسنة أمتك " فأوجب مراعاة المعنى في الأول ، وأجاز في الثاني المراعاتين . وعلل ذلك بأن التقارب اللفظي بين بنائي المذكر والمؤنث في نحو : محسن ومحسنة سهّل جعل أحدهما مكان الآخر ، بخلاف أحمر وحمراء ، قال : ( ويجوز أن تقول : من محسن جاريتك ، لأنك تقول : محسن ومحسنة ، كما تقول : ضرب وضربت ، فليس بين محسن ومحسنة في اللفظ والبناء إلا الهاء ، وأحمر وحمراء ليس كذلك ، للمذكر لفظ وبناء غير بناء المؤنث ، وهذا مجاز والأصل غيره ، وهو في الفعل عربي حسن ، تقول : من أحسن جاريتك ومن أحسنت جاريتك ، كل عربي فصيح ، لست تحتاج أن تضمّر " هو " ولا " هي " ، فإذا قلت : ( من ) محسن جاريتك ، فكأنك قلت : من هو محسن جاريتك ، فأكدت تذكير ( من ) بـ ( هو ) ( فإن أتى ) بعد ذلك بمؤنث فهو قبيح إذا أظهرت ( هو ) وهو مع الحذف أحسن<sup>(٤)</sup> »

وعلل ابن مالك مذهب ابن السراج هذا ، بقوله : ( والذي حمل ابن السراج على جواز : من هي محسن أمتك ، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة ، بخلاف أحمر ، فإن إجرأ مثله على مؤنث لم يقع ، فلذلك اتفق على منع : من أحمر أمتك )<sup>(٥)</sup> »

(١) لبس كلام الرضي على إطلاقه ، إذ قد اختلف في تذكير الفعلين وقرأ في الشواذ بالتأنيث ، ينظر ابن جني : المحجب ١٧٩/٢ وأبو

حيان : البحر ٢٨٨/٧ ، والعكبري : التبيان ١٠٥٦/٢

(٢) الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ .

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ .

(٤) ابن السراج : الأصول ٣٤٢/٢ - ٣٤٣ .

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٤/١ .



ويجوز مع تعدد الضمائر الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، والأكثر تقدّم مراعاة اللفظ<sup>(١)</sup>، ومما جاء على هذا الوجه ، قوله سبحانه ﴿يُنَسِّئُ النَّبِيَّ مِنْ يَأْتِ مِنْكَ بِفَحْشَةٍ مَبِينَةٍ يَضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ (الزّوب ٢٠).

— حيث راعى لفظ (من) فذكر (يأت) ثم راعى معناها فأنت الضمير في (لها) ومثله قوله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا نَّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ (الزّوب ٢١).

ولو عضد المعنى بعد مراعاة اللفظ تعين — عند ابن مالك — مراعاة المعنى ، قال : ( فلو عضد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى ، ولذلك قرأ : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ﴾

(الزّوب ٢١)  
بالتأنيث الخمسة غير حمزة والكسائي ، لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق " من يقنت منكن " (٢)  
وليس لابن مالك أن يقول بذلك ، مع نصه على القراءة المخالفة — وهي من القراءات السبعية — ومع ما ذهب هو إليه أولاً من أنه إذا عضد المعنى بسابق اختيرت مراعاته ولم يجب<sup>(٣)</sup> .  
وقد نسب السيرافي إلى الكوفيين القول بمثل ما قال ابن مالك ، قال : ( قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا﴾ (الزّوب ٢١)

فذكر " يقنت " على لفظ " من " وأنت " تعمل " على معناها ، ولو ذكرهما على اللفظ أو أثنهما على المعنى لجاز .  
وبعض الكوفيين يزعم أنه لا يجوز تذكير الثاني ، لأنه قد ظهر تأنيث المعنى بقوله " منكن " وهذا غلط ، لأننا إنما نرده إلى لفظ " من " (٤)

فوجود عاضد المعنى إذن لا يعدو كونه مرجحاً لمراعاته ولا يمتنع معه مراعاة اللفظ. (٥)  
أما تقدّم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ فعلى الخلاف المتقدم بيانه<sup>(٦)</sup>، نقول : من قامت وقعد هند ، بتقدّم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ دون فصل على مذهب البصريين<sup>(٧)</sup> ، وعلى مذهب

(١) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٩/١ ، وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٢٧/٢ والتذيل ١١٠/٣ والسيرطي الطبع ٣٠٠/١ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٤/١ .

(٣) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢١٣/١ .

(٤) السيرافي : شرح كتاب سيويه ٣٨٥/٢ .

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية ٥٧/٣ .

(٦) ينظر ص ١١٩

الكوفيين فيما عزاه إليهم الشلوليين<sup>(١)</sup>، ونقول: من قامت من مجلسها وقعد هند ، بتقدم مراعاة المعنى مع الفصل على مذهب الكوفيين<sup>(٢)</sup>، وعلى مذهب البصريين فيما عزاه إليهم الشلوليين<sup>(٣)</sup> والأندلسي<sup>(٤)</sup>

هذا كله إذا لم يكن الضمير العائد خيراً عنه بما بعده ، فإن كان خيراً عنه بما بعده فالقول فيه على التفصيل الذي ذكره أبو حيان على النحو التالي :

**أولاً : إن كان الخبر فعلاً :** وجبت إما مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى ، ولم يجر الجمع بينهما ، فنقول : من كان يقوم هند ، بمراعاة اللفظ . ومن كانت تقوم هند ، بمراعاة المعنى .

ولا يجوز : من كان تقوم هند ، ولا : من كانت تقوم هند.<sup>(٥)</sup>

**ثانياً : أن كان الخبر مشتقاً :** ففيه التفصيل الآتي :-

أ — إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالهاء ، ويرجع إلى مادة واحدة ، نحو : محسن ومحسنة ، فهذا يجوز فيه الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى عند الكوفيين وكثير من البصريين وصححه أبو حيان.<sup>(٦)</sup>

نقول : من كان محسنة أمك . ومن كانت محسناً أمك .

ب — إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالصيغة ويرجع إلى مادة واحدة نحو : أحمر وحمراء ، فإن أدت مراعاة المعنى إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس ، فالمنسوب إلى الكسائي منع الجمع بين المراعيتين ، وإلى الفراء إجازته .

قال أبو حيان : ( ... هذا إذا كان من الصفات المفصول بين مذكرها ومؤنثها بالهاء ، فإن كان من غيرها فإما أن تكون صفة المذكر والمؤنث من لفظ واحد أو لا ، إن كانت من لفظ واحد ، وأدى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث أو العكس ، لم يجره الكسائي ، وأجازه الفراء ، فنقول : " من كانت حمراء جاريتك " على المعنى ، و " من كان حمراء جاريتك " الاسم على اللفظ والخير على المعنى ، ولا يميز الكسائي " من كانت من النساء أحمر جاريتك " ولا " من كان أحمر جاريتك " والفراء يميزه لاتفاق الصفتين في الحروف الأصول كاتفاق قائم وقائمة في ذلك ، وصحح مذهب الفراء بعض أصحابنا<sup>(٧)</sup> )

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣ والدلاي : نتائج التحصيل ج ١ مج ٢ ص ٧٧٧.

(٢) المصادر السابقة .

(٣) ينظر الدلاي : نتائج التحصيل ج ١ مج ٢ ص ٧٧٧.

(٤) المصادر السابقة .

(٥) ينظر الدلاي : نتائج التحصيل ج ١ مج ٢ ص ٧٧٧.

(٦) ينظر أبو حيان الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣.

(٧) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٧/٢ والتذييل ١١١/٣.

(٨) أبو حيان : التذييل ١١٢/٣ ، وينظر : الارتشاف ١٠٢٨/٢ ، والأبدي : شرح الجزولية ٤٦٥.

ج — إن كان المشتق مما يفرق بين مذكره ومؤنثه بالصيغة ولا يرجع إلى مادة واحدة نحو: شيخ وعجوز ، فقد اختلف النقل عن الكسائي والفراء في جواز الجمع بين مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .  
قال أبو حيان : ( وإن لم يرجع — أي المشتق — إلى مادة واحدة ، وأدّى الحمل إلى جعل صفة المذكر للمؤنث والعكس ، فقال بعض أصحابنا : لا يجوز ذلك عند الكسائي ولا الفراء ، ولا أحد من البصريين ، وقال بعض أصحابنا منع الكسائي والفراء الحمل على لفظ المذكر ، فيقولان : من كان عجزاً جاريتك ، ولا يميزان : من كان شيخاً جاريتك ، ولا يميزان : من كان غلاماً جاريتك إلا على لغة من قال شيخة وغلامه ، والأحسن عند الفراء : من كان عجزاً جاريتك ، ومن كانت أمة جاريتك ، ولا يستحسن : من كان شيخاً جاريتك ، ولا : من كان غلاماً جاريتك ؛ لأن شيخة وغلامه قليل في كلامهم ، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك ، لأنهم أطلقوا ولم يفتصلوا )<sup>(١)</sup> .

— وما كان لـ ( من وما ) أن تختص بجواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في الضمير العائد عليهما ، وقد شاركهما في علة جريان هذا الحكم عليهما ، الكثير مما كان له لفظ ومعنى ، بأن استعمل مفرداً مذكراً في اللفظ وكان معناه مخالفاً للفظه ، بأن عني به المثنى أو الجمع أو المؤنث ، فكل ما كتلت هذه حاله جاز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، قال ابن عصفور : ( واعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحمل على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد ، وعلى المعنى فيثنى أو يجمع )<sup>(٢)</sup> .

ومن أجل ذلك كان استدراك أبي حيان على ابن مالك في تخصيصه مراعاة اللفظ والمعنى — " من وما " قال : ( تخصيصه هذا الحكم — جواز مراعاة اللفظ والمعنى — من الموصولات بـ " من " و " ما " ليس بجيد ، لأن غيرهما من الموصولات مما يستعمل مفرداً مذكراً يشرّكهما فيه ، فالأحسن أن يقال : وما كان من الموصولات مفرداً مذكراً في اللفظ ، وكان معناه مخالفاً للفظه وذلك هو " من " و " ما " و " ذا " بعد " من " و " ما " في الاستفهام و " أي " في الأفضح و " ذو " و " ذات " في الأفضح و " آل " )<sup>(٣)</sup> .

٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ ( ذا ) بعد من وما :  
تجرد " ذا " من معنى الإشارة لتستعمل موصولاً اسمياً بمنزلة ( من وما ) ، فيراد بها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، وذلك إذا أتت في سياق ( من وما ) الاستفهاميتين ، نحو : من ذا حضر معك ؟ بمعنى : من الذي حضر معك ؟ وماذا اشتريت ؟ بمعنى : ما الذي اشتريته ؟ .  
قال ابن مالك في الألفية :

ومثل ما ( ذا ) بعد ما استفهام \*\*\* أو من ....

(١) أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٨/٢ ، وينظر : التذيل ١١٢/٣ — ١١٣ ، والأبدي : شرح الجولية ٤٦٥ — ٤٦٦ .

(٢) ابن عصفور : شرح الجمل ١٨٨/١ ، وينظر الأشموني : شرح الأشموني على الألفية ١٢٢/١ ، وعwald الأزهري : التصريح ١٤٠/١ .

(٣) أبو حيان : التذيل والتكميل ١٠٧/٣ ، وينظر الارتشاف ١٠٢٤/٢ .

قال ابن عقيل - شارحا قول ابن مالك - ( يعني أن " ذا " اختصت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة ، وتكون مثل " ما " في أنها تستعمل بلفظ واحد : للمذكر والمؤنث ، مفردا أو جموعا ، فنقول : " من ذا عندك " و " ماذا عندك " سواء كان ما عنده مفردا مذكرا أو غيره ، وشرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقه بـ " ما " أو " من " الاستفهاميتين ، نحو : من ذا جاءك ، وماذا فعلت ؟<sup>(١)</sup>

وعليه فإن الضمير العائد عليه يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فنقول : من ذا حضر معك؟ بإفراد العائد سواء أردنا واحدا أم مثنى أم جمعا ، مراعاة للفظ .  
ومن ذا حضرا معك ؟ مراعاة لمعنى التثنية .  
ومن ذا حضروا معك ؟ مراعاة لمعنى الجمع .

وليس جعل " ذا " موصولا مع " من " بمثلته مع " ما " ، فقد اتفقوا على جواز جعله موصولا مع " ما " الاستفهامية . واختلفوا فيه بعد " من " ، هل يكون موصولا أم لا ؟  
فأجازه ابن عصفور<sup>(٢)</sup> ، وابن مالك<sup>(٣)</sup> وابن أبي الربيع<sup>(٤)</sup> . والرضي<sup>(٥)</sup> ونسب المنع إلى سيويه<sup>(٦)</sup>  
قال ابن العليج : ( وقيل : لا تكون " ذا " موصولة مع " من " ، لأن " من " تخص من يعقل ، فليس فيها إيهام كما في " ما " ، وإنما صارت بالرد إلى الاستفهام في غاية الإيهام ، فأخرجت " ذا " من التخصيص إلى الإيهام وجذبتها إلى معناها ، ولا كذلك " من " لتخصيصها ، فلذلك لا تستعمل استعمالها ، وإنما تستعمل حيث قال سيويه : ( وأكثر ما تستعمل في الإنكار على معنى : ما أحد خيرا منك - كما تقول : من ذا أرفع من الخليفة )<sup>(٧)</sup>

## ٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ (ذو) و(ذات) الطائفتين الموصولتين :

تستعمل (ذو) موصولة في لغة طيء وفيها عدة لغات :

١- أن تكون مبنية على السكون للواحد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، قال ابن السراج : ( وطيء تقول : هذا ذو قال ذاك ، يريدون الذي قال ذلك ، ومررت بذو قال ذاك ، في كل وجه في الجمع ، ... " فذو " يكون في كل حال رفعا ، ويكون موحدا في التثنية والجمع من المذكر والمؤنث )<sup>(٨)</sup>

(١) ابن عقيل : شرح الألفية ١٤٤/١ - ١٤٥ وينظر ابن الشجري : الأمالي ٤٥/٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٩٦/١ .

(٢) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٦٨/١ - ١٧٨ .

(٣) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٩٦/١ .

(٤) ينظر ابن أبي الربيع : البسيط ١٩٦/١ .

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية : ٦٤/٣ .

(٦) ينظر : أبو علي الفارسي : إيضاح الشعر ٤٢٤ ،

(٧) ابن العليم : البسيط ٣٥٠/١ - ٣٥٦ نقلا عن التذيل وينظر سيويه ٦٢/٢ .

(٨) ابن السراج : الأصول ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ ، وينظر : الأزهرى : التهذيب ٤٥/١٥ - وابن يعيش : شرح المفصل ١٤٧/٣ ، وابن مالك :

شرح الكافية الشافية ٣٧٣/١ .

٢- أن تكون معربة إعراب (ذي) بمعنى صاحب ، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد قال ابن هشام : ( وإذا لم يكن "ذو" بمعنى صاحب كان بمعنى "الذي" ، وكان مبنيا على سكون الواو. وهي لغة طي على أن منهم من يجريها بجري التي بمعنى صاحب فيعرها بالواو والألف والياء<sup>(١)</sup> )

٣- أن تكون "ذو" مبنية للمذكر الواحد والمثنى والجمع ، و " ذات " مبنية للمؤنث الواحد والمثنى والجمع .

قال ابن الشجري : ( ... أن منهم من يقيم مقام الذي : ذو ، ومقام التي : ذات ، وهي لغة طي ، يقولون : زيد ذو قام ، وهند ذات قامت ، بمعنى : التي قامت ..... و "ذو" موحدة على كل حال ، في الثنية والجمع ، وكذلك "ذات" موحدة مضمومة في كل حال<sup>(٢)</sup> )  
والصميم العائد على (ذو) و (ذات) في لغاتها المختلفة تجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، كحاله عائدا على ( من وما ) ، كما نص على ذلك أبو حيان آتفا . فنقول على لغة البناء :  
هؤلاء الزيدون ذو قاموا وقام — ورأيت الزيدون ذو قاموا وقام — ومررت بالزيدين ذو قاموا وقام، وهؤلاء الزيدان ذو قاما وقام — رأيت الزيدين ذو قاما وقام — ومررت بالزيدين ذو قاما وقام  
هؤلاء المؤمنات ذو قمن وقامت — رأيت المؤمنات ذو قمن وقامت — مررت بالمؤمنات ذو قمن وقامت — وهاتان المؤمنتان ذو قامتا وقامت — ورأيت المؤمنتين ذو قامتا وقامت — ومررت بالمؤمنتين ذو قامتا وقامت.

#### وعلى لغة الإعراب :-

ورأيت الزيدين ذا قاموا وقام — ومررت بالزيدين ذي قاموا وقام — رأيت الزيدين ذا قاما وقام ومررت بالزيدين ذي قاما وقام .  
ورأيت المؤمنات ذا قمن وقامت — ومررت بالمؤمنات ذي قمن وقامت — ورأيت المؤمنتين ذا قامتا وقامت . ومررت بالمؤمنتين ذي قامتا وقامت .

#### وعلى اللغة الثالثة :

وهؤلاء المؤمنات ذات قمن وقامت — رأيت المؤمنات ذات قمن وقامت — مررت بالمؤمنات ذات قمن وقامت — وهاتان المؤمنتان ذات قامتا وقامت — رأيت المؤمنتين ذات قامتا وقامت — مررت بالمؤمنتين ذات قامتا وقامت .

ويبدو أن مراعاة المعنى فيها أكثر وأشهر من مراعاة اللفظ ، يتضح ذلك من التزام أكثر النحاة التمثيل لهما بمراعاة المعنى دون اللفظ ، فهذا الصيمري يقول : ( وأما " ذو " فإنها في لغة طي بمترلة "

(١) ابن هشام : شرح السذور ٤٠ ، وينظر ابن جني : المحصب ١٤٢/١ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢٧٠/١ - ٢٧٥ .

(٢) ابن الشجري : الأمالي ٥٤/٣ .

الذي " ، توصل بالفعل ، وتوصف به ، ولا تثني ولا تجمع ، ولا تعرب ، وتقول : أنا ذو قلت ذلك، ونحن ذو قلنا ذلك، وهما ذو قالنا ذلك ، وهم ذو قالوا ذلك، ورأيت زيداً ذو قال ذلك ، ومررت بزيد ذو قال ذلك (١) ، وكذلك التزم ابن يعيش<sup>(٢)</sup> والرضي<sup>(٣)</sup> التمثيل بمراعاة المعنى .

#### ٤- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفترَب (أل) الموصولة :

أختلف في (أل) الموصولة ، أحرف هي أم اسم ؟

فمذهب الجمهور أنها اسم ، ومذهب جماعة من النحاة — منهم المازني وأبو علي الشلوين — أنها حرف . ولكل على دعواه أدلة واحتجاجات ، تمسك عنها لئلا نخوض فيما لا يعنيننا في هذا الموضوع.<sup>(٤)</sup> وإنما الذي يعيننا أن (أل) الموصولة على اعتبار أنها اسم ، فإنها تؤدي معنى الذي وفروعه ، فيراد بها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وتلزمهما الصلة ، ولا بد في الصلة من عائد عليها .

فهل يجوز في الضمير العائد من صلتها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كما هو حال كل ما خالف لفظه معناه ، أم أنه تلتزم فيه إحدى المراعيتين ؟ .

إذا راعينا أن كل ما خالف لفظه معناه جاز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كان الضمير العائد على (أل) الموصولة مما تجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، إلا أن النحاة استثنوا من ذلك (أل) الموصولة فأوجبوا في ضميرها اعتبار المعنى ، قال الأخنوني :  
( ويلزم في ضمير (أل) اعتبار المعنى ، نحو الضارب ، والضاربة ، والضاربين والضاربات )<sup>(٥)</sup> وعللوا ذلك بخفاء موصوليتها .

قال الخضري : ( ويجري الوجهان — مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى — في كل ما خالف لفظه معناه كأسماء الشرط والاستفهام ، إلا (أل) الموصولة فإعاعي معناها فقط لخفاء موصوليتها<sup>(٦)</sup> وجوز أبو حيان<sup>(٧)</sup> مراعاة لفظها ما لم تقع خبراً ولا نعتاً .

(١) الصموي : التبصرة ٥٢٠/١ .

(٢) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٤٧/٣ .

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٢/٣ .

(٤) ينظر تفصيل الخلاف في ذلك في ابن برهان : شرح اللع ٥٨٧/٢ / ابن عصفور : شرح الجمل ١٧٨/١ - ١٧٩ ، وابن مالك :

شرح التسهيل ٢٠٠/١ وما بعدها ، وأبو حيان : الارتشاف ١٠١٣/٢ والتذيل ٩٠٩/٣ وما بعدها ، والأخنوني : شرح الألفية

١٥٦/١ وما بعدها .

(٥) الأخنوني : شرح الألفية ١٥٧/١ .

(٦) الخضري : حاشيته على شرح ابن عقيل ١٠٥/١ ، وينظر الرضي : شرح الكافية ٥٨/٣ .

(٧) ينظر : أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٤/٢ ، والتذيل ١٠٧/٣ .

فقول — على مذهب الجمهور — :

جاء الضاربه زيدٌ للمفرد

جاء الضارهما زيدٌ للمثنى

جاء الضارهم زيدٌ للجمع

ونقول — على مذهب أبي حيان — :

للمفرد : جاء الضاربه زيد

وللمثنى : جاء الضاربه زيد مراعاة للفظ ، والضارهما زيد مراعاة للمعنى

وللجمع : جاء الضاربه زيد مراعاة للفظ ، والضارهم زيد مراعاة للمعنى .

#### ٥- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ (الذي) :

تأتي " الذي " بمعنى الذين ، وتكون حيتض من المشترك الذي له لفظ ومعنى ، فيسلك بها مسلك " من وما " في الضمير العائد عليها ، فإما أن يفرد مراعاةً للفظها أو يجمع مراعاةً لمعناها ، يقول ابن يعيش : ( ويجوز أن يكون " الذي " واحداً ويؤدي عن الجمع ، فإن عاد الضمير بلفظ الواحد فنظراً إلى اللفظ ، وإن عاد بلفظ الجمع فبالحمل على المعنى على حدّ " من " ومثله قوله تعالى : ﴿والذي

جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ (١٣٣)

وقال سبحانه : ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ

وَتَرَكَهُمْ فِي ظِلْمَةٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ (١٧٤)

فعاد الضمير مرةً بلفظ الواحد ومرةً بلفظ الجمع حملاً على المعنى<sup>(١)</sup>.

والقول بكون (الذي) من المشترك هو قول الأعفش<sup>(٢)</sup> ، ووافقه الفارسي<sup>(٣)</sup> فيما نقل عنه أبو

حيان<sup>(٤)</sup> والزخشي<sup>(٥)</sup> ، وابن الشجري<sup>(٦)</sup> ، وابن يعيش كما رأينا في نصه السابق

واشترط المبرد إفادتها ذلك بأن تتضمن معنى الجزاء ، فقال : ( فإذا كانت في معنى الجزاء جاز أن تفرد لها وأنت تريد الجماعة ، كما يكون " من " و " ما " ، قال الله عز وجل :

﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ فهذا لكل من فعل ، ولذلك قال : ﴿أولئك هم المتقون﴾<sup>(٧)</sup>

(١) ابن يعيش : شرح الفصل ١٥٦/٣ .

(٢) ينظر : الأعفش : المعاني ١٩٢/١ - ٢٠٩ ، ٦٧٢/٢ وأبو حيان : الإرتشاف ١٠٠٤/٢ والبحر ٧٤/١ .

(٣) ينظر : أبو حيان : البحر ٤٧/١ .

(٤) ينظر : الزخشي : الكشف ٨٠/١ .

(٥) ينظر : ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣ .

(٦) المبرد : المقضب ١٩٦/٣ .

وأضاف ابن مالك إلى ذلك الشرط شرطاً آخر ، وهو أن ، تتضمن معنى الجنس ، قال في نظم الكافية :  
 وموضع ( الذين ) يكثر ( الذي ) \*\* إن كان مفهوم الجزاء به احتذى  
 أو كان مقصوداً به الجنس \*\*\* .....

ومثل للمتضمنة معنى الجزاء بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمَتَّقُونَ ﴾ (سورة ٢٣)

وللمتضمنة معنى الجنس بقوله تعالى : ﴿ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾

(سورة ٢٧٥)

وكذلك نص ابن جني على أن ( الذي ) التي يراد بها الجمع هي التي يقصد بها الجنس ، قال في توجيه قراءة هرمز : ﴿ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ (سورة ٢٣)

— : ( ينبغي أن تكون " التي " هنا جنساً ، فيعود الضمير عليه على معناه دون لفظه ، كما قال سبحانه : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾ ثم قال : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ فهذا على مذهب الجنسية<sup>(١)</sup> )

ويبدو أن اشتراط تضمن ( الذي ) التي تقع موقع ( الذين ) معنى الجزاء والجنس مراد حتى عند أولئك الذين لم ينصوا عليه ، يتضح ذلك مما مثلوا به ، فهم لم يخرجوا عن الأمثلة التي ذكرها المراد وابن جني وابن مالك فلم يشيروا إلى هذا المعنى في ( الذي ) إلا عند حديثهم عن الآيتين الممثل بهما .  
 وبذلك يكون قول ابن مالك : ( وإذا لم يقصد بالذي تخصيص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على معنى " من " )<sup>(٢)</sup> هو المعول عليه في صحة وقوع " الذي " موقع " الذين " لأنه إذا فقد التخصيص كان مبهماً ، وكان إبهامه علة لحمله على " من " .<sup>(٣)</sup>

ومما يحتمل أن تكون ( الذي ) فيه بمعنى ( الذين ) ، قول الحق سبحانه : ﴿ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ

كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأُولَدًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ

كَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخَضِعْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ (سورة ١١)

، لذلك روعي المعنى في الضمير ( خاضوا ) .

(١) ابن جني : الخصب ١/ ١٨٥ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ١٩١ .

(٣) ينظر : البغدادي : الخزانة ٦/ ٢٦٠ .



وقيل : إن ( الذي ) فيه صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : وخضتم كخوضهم الذي خاضوا ، أو كالخوض الذي خاضوه.<sup>(١)</sup>

وقيل : أحرى الموصول الاسمي مجرى الحرفي فأول مع ما بعده بمصدر والتقدير : وخضتم كخوضهم.<sup>(٢)</sup>  
أما الرضي فلم يحمل شيئا من ذلك على أن ( الذي ) فيه معنى ( الذين ) ففي مذهبه لا تكون ( الذي ) بمعنى ( الذين ) ، بل هي إذ ذاك صفة لموصوف مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ، يقول في مثل ذلك : — ( ... ) ويجوز في هذا أن يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى ... كقوله تعالى : — ﴿ كمثل الذي استوقد نارا ﴾ فحمل على اللفظ ، أي : الجمع الذي استوقد نارا ، ثم قال : "بنورهم" فحمل على المعنى ..... وكذا قوله تعالى :

﴿ والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون ﴾ وهذا كثير ، أعني ذكر ( الذي ) مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى.<sup>(٣)</sup>

وكذلك أنكر أبو حيان حمل ( الذي ) على ( من ) في وقوعها على الجمع ، قال : ( لو كان أي الذي — مثل ( من ) على ما ذهب إليه الأخفش لجاز أن يكون أيضا للمثنى ، فيعود عليه الضمير مثنى ، فنقول : جاءني الذي ضربا زيدا ، وهو غير مسموع<sup>(٤)</sup> ، لذلك لم يعدها فيما استدركه على ابن مالك مما تجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى .  
— أما إن وقع ( الذي ) موقع ( الذين ) فيما قصد به مخضض ، فإنها تكون محذوفة النون تخفيفا ، وليست من المشترك .

وشاهده قول الأشهب بن ربيعة:<sup>(٥)</sup>

وإن الذي حانت بقلج دماؤهم \*\*\* هم القوم كل القوم يا أم خالد

قال سيبويه — رحمه الله — تعليقا على قول الشاعر :

الحافظو عورة العشيرة لا \*\*\* يأتهم من ورائنا نطف

قال : ( لم يحذف النون بالإضافة ، ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين ، حيث طال الكلام ، وكان الاسم الأول متناه الاسم الآخر... لأن معناه الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل في شيء ، كما أن الذين فعلوا مع صلته بمنزلة اسم ،

(١) ينظر : الفراء : المعاني ٤٤٦/١ ، ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٨٨/١ .

(٢) ينظر : ابن السراج : الأصول ٣٥٤/٢ ، وابن مالك : شرح الكافية ٢٧٦/١-٢٦٨ ، ابن هشام : أوضح المسالك ١٣٧/١-١٣٨ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣ .

(٤) أبو حيان : التذيل ٣٠/٣-٣١ ، وينظر : البحر ٧٧/١ .

(٥) سيبويه : الكتاب ١٨٧/١ ، المبرد : المقتنب ١٤٦/٤ ، ابن جني : المحصب ١٨٥/١ ، البقاعي : الخزانة ٢٥/٦ .

وقال أشهب بن رميلة :

وإن الذي ..... البيت (١)

وتخفيف ( الذين ) بحذف نونها مختلف فيه على أقوال :

- ١- أنه ضرورة شرعية ، وهو مذهب ابن مالك في " شرح التسهيل".<sup>(٢)</sup>
- ٢- أنه قليل وهو مذهب الرضي<sup>(٣)</sup> ، وابن مالك في " شرح الكافية"<sup>(٤)</sup>
- ٣- أنه جائز مطلقاً ، وهو مذهب ابن عصفور<sup>(٥)</sup> ، وابن أبي الربيع<sup>(٦)</sup>
- ٤- أنه لغة وهو مذهب ابن الشجري<sup>(٧)</sup> ونسبها البغدادي<sup>(٨)</sup> - عن شراح التسهيل - إلى بني الحارث بن كعب ، وبعض بني ربيعة .

وعند ابن جني يحتل البيت المذهبين : حذف النون من ( الذين ) ، واعتقاد مذهب الجنسية في (الذي) فتنبو مناب ( الذين )<sup>(٩)</sup> .

وعند الرضي إما أن تكون ( الذي ) مخففة من ( الذين ) ، أو تكون صفة لموصوف محذوف مفرد اللفظ مجموع المعنى ، أي : وإن الجمع الذي ، وإن الجيش الذي<sup>(١٠)</sup> ونظير هذا البيت قول الرازي<sup>(١١)</sup> :

يارب عَسَى لا تبارك في أحد \*\*\* في قائم منهم ولا فيمن قعد  
إلا الذي قاموا بأطراف المسد

#### ٦- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر ( كل ) :

##### أ. في العدد ( كل المضافة إلى مثنى ومجموع )

كل مفردة اللفظ أبداً ، وتكتسب معناها مما تضاف إليه وهي إما أن تضاف لفظاً ومعنى ، أو معني لا لفظاً ، وباختلاف حالتي إضافتها يختلف حكم الضمير العائد عليها .  
لذلك فنصل القول فيها على النحو التالي :

(١) سيبويه : الكتاب ١٨٦/١-١٨٧ ، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٥/٣-١٥٦ .

(٢) ينظر : ابن مالك : شرح التسهيل ١٩٢/١ .

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣ .

(٤) ينظر : ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٢٦١/١ .

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١٧١/١ .

(٦) ينظر : ابن أبي الربيع : البسيط ١٠٧/٢ .

(٧) ينظر : ابن الشجري : الأمالي ٥٧/٣ .

(٨) ينظر : البغدادي : الخزانة ١٥/٦ .

(٩) ينظر : ابن جني المحتسب ١٨٥/١ .

(١٠) ينظر : الرضي : شرح الكافية ٢٠/٣ وينظر : الشلوبين : شرح المقدمة الجوزية ٦٠٤/٢ .

(١١) ابن عصفور : شرح الجمل ١٧٢/١ ، أبو حيان : التذيل ٣٠/٣ ، والبحر ٧٧/١ .

أولاً : كلُّ المضافة لفظاً ومعنى :

أ. المضافة إلى نكرة :

إذا كان الضمير مفسراً بكل مضافة إلى نكرة مفردة أو مشاة أو مجموعة ، فإنه يعاد موافقاً لها  
أضيفت إليه ( كل ) ، أي مراعاة معناها لا لفظها ، فيفرد إن كانت مضافة إلى مفرد ، إن مذكراً  
فمذكر نحو قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ﴾ (١٠٢) وكنقول كعب: (١)

كُلُّ ابْنِ أَيْمَى وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ \*\*\* يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَدْبَاءَ مَحْمُولُ  
وإن مؤنثاً فمؤنث ، نحو قوله تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ (٢٢٥)

و ﴿كل نفس بما كسبت رهينة﴾ (٢٢٨)

ويشئ إن كانت مضافة إلى مثنى ، كقول الفرزدق: (٢)

وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ — وإن هُما \*\*\* تعاطى القنا قوماهما — أخوان

ويجمع إن أضيفت إلى جمع ، ومثاله في جمع المذكر قوله تعالى : ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾

(المؤمنون ١٠٢)

وقول لبيد: (٣)

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ \*\*\* دُونِهِمْ تُصَفَّرُ مِنْهَا الْأَنْمَالُ

وفي جمع المؤنث قول قيس بن ذريح: (٤)

وَكُلُّ مُلِمَّاتِ الدَّهْورِ وَجَدَتْهَا \*\* سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْحَطَبِ

يقول ابن مالك — في وجوب اعتبار المعنى في كل المضافة إلى نكرة — :

( وإن أضيف " كل " إلى نكرة تعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير وأخبار وغير ذلك ، فنقول : كل  
رجلين أتياك فأكرمهما ، وكل رجال أتوك فأكرمهم ، وكل امرأة أتتك فأكرمها" (٥)

وعند الفراء وابن هشام لا يتعين إفراد الضمير العائد إلى كل المضافة إلى نكرة مفردة بل يراعى  
قصد المتكلم ، فإن قصد بكل الجمع — أي نسبة الحكم إلى الجميع — جمع الضمير جوازاً وعلى قلته  
عند الفراء ، ووجوباً عند ابن هشام .

(١) ابن هشام : شرح قصيدة كعب ٢٧.

(٢) ديوانه ٣٢٩/٢.

(٣) شرح ديوان لبيد ١٣١.

(٤) ثعلب : مجالس ثعلب ٢٣٨/١.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ١٨١٩/٤.

يقول الفراء — تعليقاً على قوله تعالى : ﴿يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ

عميق﴾ (١٣٧) : ( يأتين ، فعل النوق وقد قرئت " يأتون " يذهب إلى الركبان ، ولو قال : وعلى كل ضامر تأتي يجعله فعلاً موحداً ، لأن " كل " أضيفت إلى واحدة ، وقليل في كلام العرب أن يقولوا : مررت على كُـلِّ رجلٍ قاتمين وهو صواب .... وإنما جاز الجمع في أحد وفي كل رجل لأن تأويلهما قد يكون في النية موحداً وجمعاً ، فإذا كان "أحد" و " كل " متفرقة من اثنين لم يجوز إلا توحيد فعلهما<sup>(١)</sup> )

ويقول ابن هشام : ( واعلم أن لفظ " كل " حكمه الأفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ... وهذا الذي ذكرناه من وجوب مراعاة المعنى مع النكرتف نصّ عليه ابن مالك وردّه أبو حيان بقول عنترة<sup>(٢)</sup> )

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ \*\*\* فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

فقال " تركن " ولم يقل تركت ، فدل على جواز " كل رجل قائم وقائمون " ، والذي يظهر لي خلاف قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الأفراد ، نحو : ( كل رجل يشبعه رغيف ) أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ، فإن المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول : ( جاد عليّ كُـلُّ مُحَسِّنٍ فَأَغْنَانِي أَوْ فَأَغْنُونِي ) بحسب المعنى الذي تريده<sup>(٣)</sup>

ونسبة ابن هشام القول بجواز مراعاة لفظ ( كل ) المضافة إلى نكرة إلى أبي حيان واعتراضه على ابن مالك ببيت عنترة ، فيه نظر لأن أبا حيان نصّ على ما نصّ عليه ابن مالك وأورد بيت عنترة شاهداً على ما جاء مخالفاً لما نصّ عليه وبين وجه القياس فيه ، قال : ( وإذا أضيف " كل " إلى نكية ، تعين اعتبار المعنى في الضمير وغيره ، نقول : كُـلُّ رَجُلٍ أَتَاكَ مُكْرَمٌ ، وكُـلُّ رَجُلَيْنِ أَتَاكَ مُكْرَمَانِ ، وكُـلُّ رَجَالٍ أَتَوْكَ مُكْرَمُونَ ، وكُـلُّ امْرَأَةٍ أَتَتْكَ مُكْرَمَةٌ ، وكُـلُّ امْرَأَتَيْنِ أَتَاكَ مَكْرَمَتَانِ ، وكُـلُّ نِسَاءٍ أَتَيْنَكَ مَكْرَمَاتٌ ، فأما قول الشاعر وهو عنترة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٌ \*\*\* فَتَرَكَنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

فقياسه : فتركت ، كما قال تعالى : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) الفراء : المعاني ٢/ ٢٢٤.

(٢) الشنتمري : اشعار الشعراء الستة الجاهليين ١١٣/٢.

(٣) ام هشام : المعنى ١٩٦/١ - ١٩٨.

(٤) أبو حيان : الارتشاف : ٤/ ١٨١.

## ب- المضافة إلى معرفة :

إذا أضيفت ( كل ) إلى معرفة لفظاً ومعنى فالتأنيب في لسان العرب — كما يقرر أبو حيان — مراعاة اللفظ لا المعنى ، قال : ( ولا تكاد تجد في لسانهم كلهم يقومون ، ولا كلهم قائمات ، وإن كان ذلك يوجد في تمثيل كثير من النحاة )<sup>(١)</sup> ، وعلل ذلك ابن جني بأن إضافتها إلى الجمع أغنت عن أن يجمع العائد .

قال : ( ... ويدل على ذلك وأن حال البعض متصورة في الكل قولك : كل القوم عاقل ، أي كل واحد منهم على انفراده عاقل ، هذا هو الظاهر وهو طريق الحمل على اللفظ ..... ولما قتل : " وكلهم آتية يوم القيامة فردا " فجاء بلفظ الجماعة مضافاً ، استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر ، وتقول — على اللفظ — : كل نسائك قائم ، ويجوز قائمة أفراداً على اللفظ أيضاً ، وقائمات على المعنى البتة .<sup>(٢)</sup>

وقال في المحتسب : ( فإن كانت — أي كل — مضافة إلى الجماعة أتى الخبر عنها مفرداً كقوله تعالى : ﴿ وكلهم آتية يوم القيامة فردا ﴾ وذلك أن أحد علمي الجمع كاف عندهم من صاحبه )<sup>(٣)</sup> . وتعليل ذلك عند السهيلي أن مراعاة اللفظ تقتضي أن يكون العائد مفرداً ، وفي ذلك تنبيه على الأصل في إضافة " كل " وهو أن تضاف إلى اسم منكور شائع في الجنس ، من حيث كانت " كل " مقتضية الإحاطة .

قال : ( وأما كونه " كل " مضافاً غير تأكيد فتحقه أن يكون مضافاً إلى اسم منكور شائع في الجنس من حيث اقتضى الإحاطة ، فإن أضفته إلى جملة معرفة كقولك : كل إخوانك ذاهب ، قبح إلا في الابتداء ، لأنه إذا كان مبتدأ في هذا الموطن كان خبره بلفظ الأفراد تنبيهاً على أن أصله أن يضاف إلى نكرة ، لأن النكرة شائعة في الجنس ، وهو إنما يطلب جنساً يحيط به ، فكأنما تقول : كل واحد من إخوانك ذاهب ، فيدل أفراد الخبر على المعنى الذي هو الأصل وهو إضافته إلى اسم مفرد نكرة ، فلماذا لم يجعله مبتدأ أو أضفته إلى جملة معرفة كقولك : رأيت كل إخوانك ، وضربت كل القوم ، لم يكن في الحسن بمثلة ما قبله ، لأنك لم تضفه إلى جنس ، ولا معك في الكلام خبر مفرد يدل على إضافته إلى جنس كما كان في قولهم : كلهم ذاهب ، وكل القوم عاقل )<sup>(٤)</sup> . ونص ابن هشام على وجوب مراعاة اللفظ ولم يعلل .

(١) أبو حيان : الارشاد : ١٨١٩/٤ .

(٢) ابن جني : الخصائص ٣/٣٣٧-٣٣٩ .

(٣) ابن جني : المحاسب ١٤٦/٢ .

(٤) السهيلي : نتائج الفكر ٢١٦ .

قال : ( وإن كانت " كل " مضافة إلى معرفة فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو : كُلُّهم قائم أو قائمون ، وقد اجتمعنا في قوله تعالى : ﴿ إِن كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ ﴿١﴾ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٢﴾ وَكُلَّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿٣﴾ (ص ١٩٣-١٩٤) والصواب : أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفرداً مذكراً على لفظها ، نحو : " وكلهم آتية يوم القيامة ... " الآية .... وأما " لقد أحصاهم " فجملة أحجب بها القسم ، وليست خبراً عن " كل " وضميرها راجع لـ " من " لا لكل و " من " معناها الجمع. <sup>(١)</sup>

وينصُّ الفراء وابنُ مالك على جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في ( كُلِّ ) المضافة إلى معرفة. يقول الفراء : ( وكذلك فافعل بـ " كلنا " و " كلا " و " كل " إذا أضفتهم إلى معرفة ، وجاء الفعل بعدهن فاجمع ووحدهن من التوحيد قوله : ﴿ وَكُلَّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾ (ص ١٩٥) ومن الجمع : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَهُ دَاخِرِينَ ﴾ (ص ٨٧) و " أتوه مثله " — وهو كثير في القرآن وسائر الكلام. <sup>(٢)</sup>

ويقول ابن مالك : ( فإذا أضيف — كل — إلى معرفة لفظاً أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ . فمن اعتبار المعنى قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ أَتَوَهُ دَاخِرِينَ ﴾ (ص ٨٧) .

ومن اعتبار اللفظ قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴾ (ص ١٩٥) <sup>(٣)</sup>

#### ثانياً : كل المفردة ( المقطوعة عن الإضافة ) :

تمَّ عرض للكلام في حكم العائد على كل المفردة ابن جني والسهيلي وابن مالك وأبو حيان وابن هشام ، أما ابن جني والسهيلي فقد ذهبا إلى أن الضمير يعاد إلى ( كُلِّ ) التي هذه حالها بمراعاة المعنى أي مجموعاً ، وعُلِّل ذلك ابنُ جني بأن جمع الضمير العائد عليها من الخبر ونحوه جعل عوضاً مما فاتها من الإضافة إلى جمع .

قال : ( وإعلم أن مفاد الاستعمال في " كل " أنها إذا كانت مفردة أخبر عنها بالجميع ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِيكَ لَاسِبُونَ ﴾ و ﴿ كُلٌّ لَهُ قَاتُونَ ﴾ و ﴿ وَكُلُّ أَتَوَهُ دَاخِرِينَ ﴾ قراءة الكافة. <sup>(٤)</sup>

(١) ابن هشام : المغني ١٩٩/١-٢٠٠.

(٢) الفراء : المعاني ١٤٢/٢.

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٥٤/٣.

(٤) ابن جني : الختص ١٤٦/٢.

وقال : ( فأما قوله تعالى : " وكل أتوه داخرين " وكل له قانتون " فمحمول على المعنى دون اللفظ ، وكأنه إنما حمل عليه هنا لأن كلاً فيه غير مضافة فلما لم تضاف إلى جماعة عوَّض من ذلك ذكر الجماعة في الخير ، ألا ترى أنه لو قال : " وكل له قانت " لم يكن فيه لفظ الجمع البتة )<sup>(١)</sup> وشبه السهيلي (كُلّ) هذه باسم الجمع ، من حيث دلالتها على الجمع مع إفراد لفظها وتلك علة وجوب جمع العائد عليها .

قال : ( وأما الفصل الثالث — من فصول الكلام في " كل " — وهو أن تكون مقطوعة عن الإضافة مفردة مخيراً عنها ، فحقها أن تكون ابتداءً ويكون خبرها جمعاً ..... وإنما وجب أن يكون خبرها جمعاً لأنها اسم في معنى الجمع ، فنقول : كُِّلُّ ذاهبون ، إذا تقدم ذكر قوم ، لأنك معتمد في المعنى عليهم ، إن كنت مخيراً عن كل فصارت بمنزلة قولك : الرهط ذاهبون والنفرة منطلقون ، لأن الرهط والنفرة اسمان مفردان ولكنهما في معنى الجمع )<sup>(٢)</sup> وذهب ابن مالك وأبو حيان إلى جواز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

يقول ابن مالك : ( فإذا أضيف — كل — إلى معرفة لفظاً أو نية جاز اعتبار المعنى واعتبار اللفظ )<sup>(٣)</sup> ويقول أبو حيان : ( وإن أضيفت كل إلى معرفة معنى لا لفظاً — جاز مراعاة اللفظ كقوله تعالى : ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾<sup>(٤)</sup> . ومراعاة المعنى كقوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ ﴾<sup>(٥)</sup> )

ولا شك أن مذهب ابن مالك وأبي حيان أوجه وأعدل لكثرة الشواهد القرآنية التي عاد الضمير فيها على كل المفردة بمراعاة لفظها ،

قوله تعالى ﴿ ءَامِنَ الرُّسُولَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامِنٌ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ ﴾<sup>(٦)</sup> (البقرة ٢٨٥)

﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> (النساء ٨٤) ، و﴿ قُلْ كُلٌّ مَتْرَبَصٌ فَمَتْرَبُصُوا ﴾

(طه ١٣٥)

﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ ﴾<sup>(٨)</sup> (الطور ٤١)

(١) ابن جني : المحجب ١٤٦/٢ .

(٢) السهيلي : نتائج الفكر ٢١٨ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣ .

(٤) أبو حيان : الارتشاف ١٨٢٠/٤ .

و ﴿إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَبَ الرَّسُلَ﴾ (ص ١١٤) ، و ﴿وَالطَّيْرَ مُحْشَوْرَةً كُلٌّ لَهُ أَوَابٌ﴾

(ص ١١٩)

، وغيرها من الآيات التي تعارض ما ذهب إليه ابن جني والسهيلي ، وقد تنبه السهيلي إلى بعضها وحاول توجيهه بما يعنيه من الاعتراض .

قال : ( فإن قيل : فقد ورد في القرآن موضعان أفرد فيهما الخبر عن " كل " وهي غير مضافة إلى شيء بعدها ، وهما قوله تعالى : ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ و ﴿كُلْ كَذَبَ الرسل﴾ ، ولم يقل : كذبوا ؟

فالجواب : أنه في هاتين الآيتين قرينة تقتضي تخصيص المعنى بهذا اللفظ دون غيره ، أما قوله تعالى : ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ فلأن قبلها ذكر فريقين مختلفين ، وذكر مؤمنين وظالمين ، فلو قال : " كل يعملون " وجمعهم في الإخبار عنهم لبطل معنى الاختلاف ، فكان لفظ الإفراد أدل على المراد ، كأن يقول : ( كل فريق يعمل على شاكلته ) .

وأما قوله تعالى : ﴿وَكُلْ كَذَبَ الرسل﴾ فلأنه ذكر قرونا وأما ، وختم ذكرهم بذكر قوم تبع ، فلو قال : " كل كذبوا " ، و " كل " إذا أفردت إنما تعتمد على أقرب المذكورين إليها ، فكان يذهب الوهم إلى الإخبار عن قوم تبع خاصة أنهم كذبوا الرسل . فلما قال : " كل كذب " علم أنه يريد كل قرن منهم كذب ، لأن إفراد الخبر عن " كل " حيث وقع إنما يدل على هذا المعنى كما تقدم ، ومثله قوله تعالى : ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ...﴾<sup>(١)</sup>

ولئن استطاع السهيلي أن يفصل من بعض هذه الشواهد ، إلا أنه يبقى عليه الكثير ، مما لا يسعنا معه إلا القول بما قال ابن مالك وأبو حيان .

أما ابن هشام فيقرر في هذا الشأن ما يلي : ( والصواب أن المقدّر يكون مفردا نكرة ، فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعا معروفا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيه على حال المحذوف فيهما ، فالأول نحو " كل يعمل على شاكلته " ، " كل آمن بالله " ، " كل قد علم صلاته وتسبيحه " إذ التقدير : كل أحد - والثاني نحو : " كل له قاتنون " ، " كل في فلك يسبحون " ، " وكل أتوه داخرين " ، " وكل كانوا ظالمين " أي كلهم<sup>(٢)</sup> .

(١) السهيلي : نتائج الفكر ٢١٩ .

(٢) ابن هشام : المغني ٢٠٠/١ .



**ب- في الجنس ( كل المضافة إلى مؤنث ) :**

إذا أضيفت ( كل ) إلى مؤنث، كان معناها التأنيث فخالف معناها لفظها المذكر أبداً<sup>(١)</sup> وساغ في الضمير العائد عليها إما مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى بحسب ما تضاف إليه .

فإن أضيفت إلى مؤنث نكرة ، وجبت مراعاة المعنى في الضمير العائد عليها في الجنس . نص عليه ابن مالك<sup>(٢)</sup> وأبو حيان<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> ، ومن شواهد : قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كَلَّاءَ آيَةٍ ﴾

﴿ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ (الأنعام ١٢٥) و﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ (الأنعام ١٦٤)

وقوله سبحانه : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ﴾ (يونس ٥٤)

، وقوله عز وجل : ﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجَنْدِلٍ عَنِ نَفْسِهَا ﴾ (الفتح ١١١)

وقوله تبارك وتعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَا ذِيْقَةِ الْمَوْتِ ﴾ (الأنبياء ٣٥) ، العنكبوت ٥٧ ، وقوله تعالى :

﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ (الستر ٢٨)

ومنه في كلام العرب قول عترة :

جادت عليه كل عين ثرة \*\*\* فتركن كل حديقة كالدهرم

فقال : ( ثرة ) بالتأنيث مراعاة لمعنى ( كل ) ولو راعى اللفظ لقال : ( ثر ) وقول الآخر<sup>(٥)</sup> :

ولمت عليه كل معصفة \*\*\* هيفاء ليس للبها زبر

ومن أمثالهم : ( كل فتاة بأبيها معجبة )<sup>(٦)</sup>

وإن أضيفت إلى مؤنث معرفة جاز في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، كما نص على ذلك ابن مالك<sup>(٧)</sup>

ومثل له ابن جني بقوله : ( وتقول — على اللفظ — كل نسائك قائم ، ويجوز قائمة ، إفراداً على اللفظ أيضاً ، وقائمات على المعنى البتة )<sup>(٨)</sup>

(١) وحكي عن بعض العرب تأنيث لفظ ( كل ) حكاه عنهم الخليل - رحمه الله - ينظر سيبويه : الكتاب ٤٠٧/٢ .

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣ .

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١٨١٩/٤ .

(٤) ينظر : ابن هشام : المغني ١٩٦/١ .

(٥) الشيخ يس : حاشيته على التصريح ٣٢/٢ ، وابن منظور اللسان ( زبر )

(٦) العسكري : جهرة الأمثال ١٤٢/٢ .

(٧) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٤٥/٣ .

(٨) ابن جني : الخصائص ٣٣٩/٣ .

وقال ابن الأنباري : ( و " كل " إذا أضيفت إلى جمع مؤنث ، كان فيها ثلاثة أوجه : —  
أحدها : أن تذكرهُ للفظ " كل " فتقول " كُلُّ جواريك قائمٌ " ، والوجه الثاني : أن تخرجه على معنى  
" كل " فتقول : كُلُّ جواريك قائمات . والوجه الثالث : أن تقول : كل جواريك قائمة ، على معنى :  
كل واحدة من جواريك قائمة<sup>(١)</sup> )

ومن شواهد مراعاة المعنى المؤنث في الضمير العائد ، قول الشاعر :

وَكُلُّ مِلِّمَاتِ الدُّهُورِ وَجَدَتْهَا \*\*\* سُبُوهُ فُرْقَةُ الْأَحْبَابِ هَيْئَةَ الْحَطَبِ .

#### ٧-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المقسرب (كم) الخبرية :

أ- في العدد (كم المميّزة ، بمفرد أو جمع) :

كم اسم موضوع للكثرة ، مفرد اللفظ ومعناه الجمع ، وكم من المبهمات لعدم دلالتها على  
عدد ولا جنس معين ، فأفقرت إلى ما يزيل إمامها فلزمها التمييز ، وهي إما أن تميز بمفرد أو جمع<sup>(٢)</sup> ،  
وباختلاف حالتي تمييزها يختلف حكم الضمير العائد عليها .

#### أولاً : كم المميّزة بمفرد :

إذا كان تمييز ( كم ) مفرداً جاز في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .  
قال ابن يعيش : ( اعلم أن " كم " اسم مفرد مذكر موضوع للكثرة يعبر به عن كل معدود كثيراً كان  
أو قليلاً ، وسواء في ذلك المذكر والمؤنث ، فقد صار لها معنى ولفظ ، وجرّت في ذلك مجرى " كل " ،  
و " أي " و " من " و " ما " في أن كل واحد منها له لفظ ومعنى ، فلفظه مذكر مفرد ، وفي المعنى يقع  
على المؤنث والتثنية والجمع ، فإذا عاد الضمير إلى " كم " من جملة بعدها جاز أن يعود نظراً إلى اللفظ ،  
وجاز أن يعود حملاً على المعنى ، فتقول : كم رجل جاءك فتفرد الضمير وتذكره حملاً على اللفظ ،  
ولو قلت : جاءك بلفظ التثنية أو جاءوك بلفظ الجمع لجاز أن ترد الضمير تارة إلى اللفظ وتارة إلى  
المعنى<sup>(٣)</sup> )

ومن المراعى فيه المعنى في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا

تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً ﴾ (النجم ٢٦) ، فجمع الضمير في شفاعتهم حملاً على معنى كم<sup>(٤)</sup> .

(١) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٧٠ .

(٢) بناء على ما قرره النحاة من أن (كم) الخبرية مفردة اللفظ بجموعة المعنى ، فإنه يمنع وقوعها على مثنى ، وعلة ذلك أن (كم) موصولة  
للدلالة على التكثر ، والتثنية تنافي ذلك وقد صرح الرضي بمنع عود الضمير على (كم) مثنى سواء كانت خبرية أم استفهامية ، وعلة

بعدم السماع ، ينظر الرضي : شرح الكافية ١٦٤/٣ .

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٢/٤ - ١٣٣ ، وينظر الرضي : شرح الكافية ١٦٤/٣ ، وأبو حيان : الارتشاف ٧٨٦/٢ - ٧٨٧ .

(٤) ينظر الفراء : المعاني ٩٩/٣ والمكبري : التبيان ١١٨٩/٢ .

ومما روعي فيه اللفظ قول عمرو بن معد يكرب: (١)

كم من أخ لي صالح \*\*\* بوائه يبدي لحدا

ومراعاة اللفظ أقيس ، كما نصّ أبو حيان. (٢)

ويجوز الجمع بين المراعاتين على أن تُقدّم مراعاة اللفظ على مراعاة المعنى ، نحو :  
كم صديق زارك فأكرمتهم .

ومثله قول الحق تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتَا أَوْهَمَ

قَابِلُونَ ﴾ (الأعراف : ١٠٤)

. فراعى أولاً اللفظ في " أهلكناها فجاءها " ثم راعى المعنى في " هم قاتلون " .

وإن قُدِّمت مراعاة المعنى لم يجز إلا في كلام متصل نحو : كم صديق زاروك فأكرمته . وإن  
كان الكلام منفصلاً لم يجز عند قوم من النحاة وأجازه أبو حيان (٣) نحو : كم صديق زاروك حباً لك  
فأكرمته .

#### ثانياً : كم الميزة بجمع :

ذكر أبو حيان أن ( كم ) إن ميزت بجمع وجبت مراعاة المعنى في الضمير العائد عليها ، ولم  
تجز مراعاة اللفظ .

قال : ( وإن كان التمييز جمعاً فلا يعود إلا ضمير جمع نحو :

كم ملوك باد جمعهم ..... )

ولا يعود مفرداً ، لا تقول : كم رجال باد (٤)

#### ب- في الجنس ( كم الميزة بمؤنث ) :

إذا ميزت ( كم ) بالمؤنث كان معناها التأنيث وجاز في الضمير العائد عليها إما مراعاة لفظها  
المذكر أو مراعاة معناها المؤنث .

قال أبو حيان : ( وكم لفظها مفرد ومعناها الجمع ، واللفظ يتبع تمييزها في التذكير والتأنيث ، تقول :  
كم رجل لقيته ، وكم امرأة رأيته ) (٥)

(١) الرزوقي : شرح الحماسة ١٧٩/١ .

(٢) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٧٨٦/٢ .

(٣) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٧٨٧/٢ .

(٤) أبو حيان : الارتشاف ٧٨٦-٧٨٧ .

(٥) أبو حيان الارتشاف ٧٨٦/٢ .

كما نص على ذلك ابن يعيش قال : ( وكذلك — أي وكمرعاة المعنى في العدد في ضمير كم — في المؤنث ، تقول : كم امرأة جاءك على اللفظ ، وجاءتك وجاءتك ، وجئتكم على المعنى )<sup>(١)</sup>

ومما جاء بمراعاة المعنى المؤنث في الضمير العائد على ( كم ) ، قوله تعالى : ﴿ كم من فئة

قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله والله مع الصابرين ﴾ (البقرة ٢٤٩)

وقوله سبحانه : ﴿ وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها ﴾ (التقصم ١٠٨)

وإن عضد المعنى بسابق اختيرت مراعاته ، قال الفراء : ( والعرب تقول : كم بيع لك جارية ، فإذا قالوا : كم جارية يبعث لك ، أنثوا ، والفعل في الوجهين جميعا لكم ، إلا أن الفعل لما أتى بعد الجارية ذهب به إلى التأنيث ولو ذكر كان صوابا ، لأن الجارية مفسرة ، ليس الفعل لها )<sup>(٢)</sup>

#### ٨- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ ( أي ) :

أ- في العدد ( أي المضافة إلى مثنى وجمع ) :

إذا استفهم بأي أو اشترط بما لزمته الإضافة ، ومما يضاف إليها تكسب دلالتها العددية ، فإن أضيفت إلى مفرد دلت على الأفراد ، وإن أضيفت إلى مثنى دلت على التثنية ، وإن أضيفت إلى جمع دلت على الجمع . وهي لا تخلو من أن تضاف إلى نكرة أو معرفة ، وباختلاف حالي المضاف إليها تعريفا وتكيرا يختلف حال الضمير العائد عليها .

أولا : أي المضافة إلى نكرة :

إذا أضيفت ( أي ) إلى نكرة وجبت مراعاة المعنى ، فيعود الضمير مطابقا لما تضاف إليه فيفرد إن أضيفت إلى مفرد نحو : أي رجل قام ؟ وأي رجل تكرم أكرمه ، ويثنى أن أضيفت إلى مثنى نحو : أي رجلين قاما ؟ وأي رجلين تكرم أكرهما ، ويجمع إن أضيفت إلى جمع ، نحو : أي رجال قاموا ؟ وأي رجال تكرم أكرمهم .

وفي ذلك يقول ابن مالك ( وهي — أي — فيهما — في الشرط والاستفهام — مع النكرة مجزلة " كل " ..... ولهذا يقال في التنكير : أي رجلين أنثيا ؟ وأي رجال ذهبوا ؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول : كل رجلين أنثيا ، وكل رجال ذهبوا )<sup>(٣)</sup>

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٣/٤

(٢) الفراء : المعاني : ٣٤١/٢

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ٢٢١/١-٢٢٢ ، وينظر شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٣٩٢ وأبو حيان : التذيل ١٤٣/٣

ثانيا : أي المضافة إلى معرفة :

تضاف ( أي ) الاستفهامية والشرطية إلى معرفة بشرط إفهام المعرفة متعدد سواء كان تحقيقا بأن تكون المعرفة بلفظ التثنية أو الجمع ، نحو : أي الرجلين أحسن ؟ وأي الرجال أحسن ؟ أو تقديرًا بأن تكون بلفظ الأفراد مقصودا أجزاءها نحو : أي زيد أحسن؟ أو أن تكون مكررة بالعطف بالواو نحو: أي وأليك فاعل الخير<sup>(١)</sup>

وأي والحالة هذه يجب في الضمير العائد عليها مراعاة اللفظ فيكون مفردا مذكرا أبدا وإن أضيفت إلى مثنى أو جمع ، فيقال في الاستفهام : أي الرجلين ذهب ؟ وأي الرجال ذهب؟ . وفي الشرط : أي الرجلين تكرم أكرمه ، وأي الرجال تكرم أكرمه . قال ابن مالك : ( وهي فيهما مع النكرة بمثلة كل ، ومع المعرفة بمثلة بعض ..... ويقال في التعريف : أي الرجلين أتى ؟ وأي الرجال ذهب )<sup>(٢)</sup>

ومن شواهد إضافة ( أي ) إلى معرفة مثناة والتزام مراعاة اللفظ ، قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ

الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨١) ،

وقوله سبحانه : ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (الكهف: ١٧٢)

وقوله : ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيرًا﴾ (برم: ١٧٣)

ومن شواهد إضافتها إلى معرفة مجموعة والتزام مراعاة اللفظ قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ

يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيَمَ﴾ (آل عمران: ١٥٤) وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ

يَأْتِيَنِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ﴾ (الهمذ: ٢٣٨) وقوله تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَ

الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ (الشع: ١٠٢)

ب- في الجنس ( أي المضافة إلى مؤنث ) :

بما أن ( أي ) من المشترك ، فإنها تقع على المذكر والمؤنث بلفظ التذكير<sup>(٣)</sup> ، وبذلك تنضوي

تحت ما يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، إن خالف لفظها معناها بأن أضيفت إلى مؤنث ،

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٢٢٠/١-٢٢٢، أبو حيان : التذيل ١٤٥/٣-١٤٦ والسلسلي : شفاء العليل ٢٤٤/١- الشيخ

خالد : شرح التصريح ٤٤/٢ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل : ٢٢١/١-٢٢٢ وينظر أبو حيان : التذيل ١٤٣/٣ .

موصولة كانت أم استفهامية ، أم شرطية ، فإن روعي لفظها جعل العائد عليها مذكراً ، وإن روعي معناها أنت العائد عليها .

ومن صرح بذلك سيبويه ، وأبو حيان ، والسيوطي ، فقالوا بجواز مراعاة لفظ (أي) الموصولة ، وجواز مراعاة معناها في الضمير العائد عليها في الجنس حملاً لها على (من وما) ، ومثل سيبويه لمراعاة المعنى بقول العرب : " أبهن كانت أمك " ، قال : ( ألحق تاء التأنيث لما عني مؤنثاً )<sup>(١)</sup> . وقال السيوطي : ( ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير " من وما " وأل ، وأي ، وذو ، وذات ، وكم وكأين ، لأنها في اللفظ مفردة مذكورة ، فإن عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً )<sup>(٢)</sup> . وكذلك عدّ ابن الأنباري ( أيّاً ) في باب ( ما يحمل الفعل على لفظه فيذكر ، وعلى معناه فيؤنث )<sup>(٣)</sup> ، فقال : ( وأي إذا كانت في معنى تأنيث جاز أن يذكر الفعل للفظها ، وأن يؤنث لتأويلها ، فنقول : أي الجاريتين قام ، وقامت )<sup>(٤)</sup> .

#### ٩- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسّر بـ ( كلا وكلتا ) :

كلا وكلتا مما يلزم الإضافة وشرط ما يضافان إليه أن يكون :  
١- كلمة واحدة ، فلا تضاف إلى كلمتين متفرقتين ، فلا يجوز : كلا زيد وعمرو ، وما جاء منه ضرورة نحو قول الشاعر :<sup>(١)</sup>

كلاً أخي وخليلي واجدي عضداً \*\*\* وساعداً عند إلام الملمات

٢- معرفة ، فلا تضاف إلى نكرة فلا يجوز : كلا رجلين ، وأجازه الكوفيون إذا كانت النكرة مختصة نحو : كلا رجلين عندك محسنان.<sup>(٢)</sup>

٣- دالاً على التثنية إما بالحقيقة والتنصيص نحو كلا الرجلين ، وإما بالحقيقة والاشتراك نحو : كالانا ، فإن (نا) مشتركة بين الإثنين والجماعة ، أو بالجاز نحو : القيام والعود كلا ذلك ممكن ، أي وكلا ما ذكر فـ (ذلك) حقيقة في الواحد وأشير بها إلى التثنية .

وأجاز ابن الأنباري<sup>(٣)</sup> إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان وكلا زيد وكلاك محسنان .

أما دلالاتها العددية فمسألة خلافية مشهورة بين البصريين والكوفيين<sup>(٤)</sup> ذهب البصريون إلى أنها مفردة لفظاً مثناة معني وألفها لام الكلمة كالف عصا ورحا . بينما رأى الكوفيون أنها مثناة لفظاً ومعنى

(١) ويجوز في (أي) تأنيث لفظها مع المؤنث ، حكى ذلك سيبويه في كتابه ٤٠٧/٢ ، والفراء في معانيه ١٤٢/٢-١٤٣ والرضي أيضاً في شرحه لكافية ابن الحاجب ٢٢/٣ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٤١٥/٢ .

(٣) السيوطي : المجمع ٢٩٩/١ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ١٠٢٤/٢ والتذيل ١٠٧/٣ .

(٤) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٦٤ .

(٥) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٦٩ .

وأصلها (كل) فخففت اللام وألفها للتثنية كالألف في (الزبدان والعمران).

وحاول كل من الفريقين أن يتلمس ما يكون حجة له يركن إليها في قوله، فكانت حجج البصريين على مذهبه مايلي:

١- أن الضمير يعود عليها تارة مفرداً مراعاة للفظها وتارة أخرى مثنى مراعاة لمعناها ولو كانت مثناة لفظاً ومعنى لما جاز عود ضمير المفرد عليها؛ لأن موافقة الضمير لمفسره واجبة. ولما كانت (كلا) مثناة من جهة المعنى بالإجماع وجب أن يكون أفرادها من جهة اللفظ ليتوافق الضمير مع مفسره.<sup>(٩)</sup>

٢- إضافتها إلى المثنى نحو: كلا الرجلين، ولو كانت مثناة لفظاً ومعنى لم يجوز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه وذلك ممتنع.<sup>(١٠)</sup>

٣- أمّا إذا أضيفت إلى ظاهر كانت بالألف على كل حال ولو كانت ألفها للتثنية لوجب قلبها ياء في النصب والجر كسائر المثنيات<sup>(١١)</sup>

٤- جواز إمالة ألفها كما في قراءة حمزة والكسائي<sup>(١٢)</sup> وخلف في قوله تعالى: ﴿إِذَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ

الْكِبَرُ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (النساء: ٢٣). وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ إِذْ أَتَتْ

أَكْلَهُمَا﴾ (ص: ٢٣). بإمالة الألف فيهما ولو كانت ألفهما للتثنية لما جازت أمالتهما<sup>(١٣)</sup>

٥- أن (كُلًّا) للإحاطة و(كِلا) لمعنى مخصوص فلا يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر<sup>(١٤)</sup>

٦- أنه لا واحد لها من لفظها، وباب التثنية أن يكون مبنياً على واحد ملفوظ به<sup>(١٥)</sup>

(١) ابن هشام: المغني ٢٠٣/١.

(٢) ينظر أبو حيان الارتشاف ١٨١٤/٤، وابن هشام: المغني ٢٠٣/١-٣٠٤ والأزهري: التصريح ٤٢/٢.

(٣) ينظر أبو حيان: الارتشاف ١٨١٤/٤ وابن هشام: المغني ٢٠٣/١، وابن عقيل: المساعد ٣٤٣/٢.

(٤) ينظر أبو البركات الأنباري الإنصاف ٤٣٩/٢ المسألة (٦٢)، وابن يعيش: شرح المفصل ٥٤/١.

(٥) ينظر الفارسي: إيضاح الشعر ١٤٥، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف ٤٤١/٢ وأسرار العربية ٢٥٥، وابن يعيش: شرح

المفصل ٥٤/١ وابن عصفور: الجمل ٢٧٧/١.

(٦) ينظر الفارسي: إيضاح الشعر ١٤٦ والمسائل البصريات ٨٩٤/٢، والأنباري: الإنصاف ٤٤٨/٢، وابن يعيش: شرح المفصل

٥٤/١، وابن عصفور: شرح الجمل ٢٧٦/١.

(٧) ينظر الأنباري: الإنصاف ٤٤٨/٢-٤٤٩، وأبو حيان: التذييل ٢٥٥/١.

(٨) ينظر البناء: إتحاف البناء: إتحاف فضلاء البشر ٢٨٢.

(٩) ينظر الأنباري: الإنصاف ٤٤٨/٢، والشنقيطي: الدور ١٢٢/١.

(١٠) ينظر الأنباري: الإنصاف ٤٤٩/٢، والشنقيطي: الدرر ١٢٠/١ وابن منظور: اللسان (كلا).

(١١) ابن عصفور: شرح الجمل ٢٧٥/١.

وقد انبرى السهيلي لرد احتجاجات البصريين والانتصار لمذهب الكوفيين بما يجعله سائراً في ركايمهم، فرفض في البدء أن تكون مفردة محتجا بتأكيد المثنى بها ومن حق المؤكد أن يطابق المؤكد في العدد، قال: "... أنها تؤكد للاثنتين، ولا يؤكد الاثنان بواحد، كما لاينعت الاثنان بواحد، وليس لقاتل أن يقول فيها كما في (كل) إنها اسم للجمع؛ لأن الجمع يختلف صوره فيكون مسلماً ومكسراً وأسماء الجمع لا واحد لها كرهط وقوم، ولا يكون للثنية إلا صورة واحدة وحذ واحد، وإذا بطل أن يكون واحداً في معنى الثنية وبطل تأكيد الاثنان بواحد ولم يبق إلا أن يكون "كلاهما" لفظاً مثنى<sup>(١)</sup> أما ما احتج به البصريون من عود الضمير على كلا مفرداً حملاً على لفظها فقد علله بأنه للحمل على معنى: "كل واحد منهما"<sup>(٢)</sup>.

ورداً احتجاجهم بلزومها الألف إذا أضيفت إلى الظاهر بالاستغناء عن قلب الألف ياء في النصب والجر بانقلاب ألف المظهر الذي تضاف إليه قال: "تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمرة خاصة؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت: رأيت كلا أخويك. ولو قلت: رأيت كلي<sup>(٣)</sup> أخويك كنت قد جمعت بين علامتي إعرابي في اسم واحد لأهما لا ينفصلان أبداً..... فإذا أضافوه إلى المضمرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياء؛ لأن المضاف إليه لا يبقى بالياء في نصبه ولا في خفضه، ولكنه أبداً بالألف... فقد زالت العلة التي رفضوها في (كلا أخويك) حين لم يجمع علامتا نصب ولا علامتا خفض في المضمرة"<sup>(٤)</sup>.

أما الكوفيون فاحتجوا لمذهبهم بالسماع والقياس، السماع في قول الشاعر:<sup>(٥)</sup>  
في كَلَّتْ رجليها سَلَامَى واحدة \*\*\* كَلَّتاهما مقرونة بزائده  
فاستدلوا به على أن (كلت) تجع للواحدة و(كلتا) للمثناه.

وأما القياس فانتقال ألفها في النصب والجر ياء عند إضافتها إلى المضمرة نحو: "رأيت الرجلين كليهما و"مررت بالرجلين كليهما" ولو كانت هذه الألف لام الكلمة لم تنقلب كما لم تنقلب في رमित عصاهما ورميت بعصاهما.

وأجيب عن احتجاجهم الأول بأن (كلت) هو (كلتا) إلا أن الألف حذفت اجتزاء بالفتح عنها للضرورة، وما يكون ضرورة لا يجوز أن يجعل حجة. والعرب كما تشيع الحركات فتشأ عنها حروف اللين تقطع حروف المد وتحذفها مجتزئة بالحركات التي قبلها لأنها مجانسة لها ودالة عليها.<sup>(٦)</sup>

(١) السهيلي: نتائج الفكر ٢٢١.

(٢) المصدر السابق: ٢٢١.

(٣) في النص المحقق (كلا) وسبق الكلام يقتضي (كلي).

(٤) السهيلي: نتائج الفكر ٢٢١-٢٢٢.

(٥) الفراء المعاني ١٤٢/٢ ابن الأثيري: المذكر والمؤنث ٦٧٤ البغدادي: الخزانة ١٤٠/١.

(٦) ينظر أبو المركات الأثيري: الإصناف ٤٤٩/٢، والشيخ عبد الحميد: حاشيته على الإصناف ٤٤١/٢.



ورجَّحَ ابنُ عصفور أن تكون (كلت) في البيت محذوفة من (كلتا) وليست بمفرد لها بدلالة المعنى ؛ إذ المعنى: "في كلتا رجليها ولو كانت مفردة كلتا لكان المعنى: إحدى رجليها وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد كلتاها قد قرنت بزائده"<sup>(١)</sup>

ورجَّحَ الرضي أن تكون محذوفة من (كلتا) بدلالة اللفظ ففتح التاء يدل على أنها محذوفة الألف إذ "لو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله: كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفاً لمعنى المثنى"<sup>(٢)</sup> وقد نقل البغدادي والشنقيطي عن أبي حيان قولاً ينفي فيه أن يكون الكوفيون قد احتجوا للتثنية (كللا) بورود السماء بمفرداها. قال: "وما من الكوفيين أحد يقول: كلت واحدة كلتا ولا يدعي أن لكللا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملاً فإن ادَّعاه عليهم مدَّع فهو تشنيع وتفحيش من الخصوم على قول خصومهم"<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد قول أبي حيان عندي ما نصَّ عليه الفراء من أن "كلتا ثنتان لا يفرد واحدتهما"<sup>(٤)</sup> وهذا نص آخر يؤكد ما مضى قال: "فإن قال قائل: إنما استجرت توحيد كلتا؛ لأن الواحد منهما لا يفرد فهل تجيز: الاثنتان قام وتوحد والاثنتان قام إذ لم يفرد له واحد؟ قلت: إن الاثنتين بنيا على واحد، ولم يبن (كلا) على واحد، ألا ترى أن قولك: قام عبد الله كله خطأ وأنتك تجد معنى الاثنتين على واحد كمعنى الثلاثة وزيادات العدد، ولا يجوز إلا أن تقول: الاثنتان قاما والاثنتان قامتا"<sup>(٥)</sup>.

أما قوله: "وقد تفرّد العرب إحدى (كلتا) وهم يذهبون بإفراها إلى أنشيتها، أنشدني بعضهم في كَلَّتْ رِجْلَيْهَا سَلَامِي واحده \*\*\* كلتاها مقرونة بزائده"<sup>(٦)</sup>

فهو نصّ على أن الأفراد لفظي فقط وأن المعنى لا يفارق التثنية .

ويؤكد قول أبي حيان أيضاً قول ابن الأنباري

"وقد أفرد لها بعض الشعراء واحداً ، وهو مما لا يلتفت إليه"<sup>(٧)</sup>

أما احتجاجهم الثاني فقد علل البصريون انقلاب الألف إلى ياء بأمرين :

١- أنها لما لزمّت الإضافة وجر الاسم بعدها أشبهت (لدى وعلى) فلم تقلب ألفها مع الظاهر وقلبت مع المضمّر في حالي النصب والجر فقط ، كحال ما شبهت به فهو لا يكون إلا منصوباً أو مجروراً.

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٢٧٦/١.

(٢) الرضي : شرح الكافية ٩٤/١.

(٣) البغدادي : الخزانة ذ ١٤٣/١ ، الشنقيطي : الدرر .

(٤) الفراء : المعاني ١٤٢/٢.

(٥) الفراء : المعاني ١٤٣/٢.

(٦) الفراء : المعاني ١٤٢/٢.

(٧) ابن الأنباري : المذكر والمؤنث ٦٧٤.

قال سيوبه: (وسألت الخليل عمن قال: رأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك، ثم قال: مررت بكليهما، فقال: جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب؛ لأتألفان ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين فجعل (كلا) بمنزلة لهما حين صار في موضع الجر والنصب، وإنما شبهوا (كلا) في الإضافة بعلى لكثرتهما في كلامهم، ولأتألفا لا يخلوان من الإضافة"<sup>(١)</sup>

٢- أن (كلا) تجاذبا الأفراد والثنية، فجعل لها حظاً من حالة الأفراد، وحظاً من حالة الثنية. فيحكم لفظها حملت على المفرد، وذلك عند إضافتها إلى الظاهر، وجعلت على صورة واحدة بمنزلة المفرد وبحكم معناها حملت على الثني، وذلك عند إضافتها إلى المضمرة فقلت ألفها ياءً في النصب والجر.<sup>(٢)</sup>

وعلى المذهب المشهور في (كلا وكتنا) -مذهب البصريين- تكون كلا وكتنا مما له لفظ ومعنى، فلفظهما الأفراد ومعناها الثنية، فيحوز فيما عاد عليهما مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى، نحو: كلا أخويك محب لك بالأفراد مراعاة اللفظ، وكلا أخويك محبان لك بالثنية مراعاة للمعنى. إلا أن مراعاة اللفظ أكثر من مراعاة المعنى"<sup>(٣)</sup>، "والسبب فيه أنه مع كونه مثنى المعنى يضرب في الأفراد من وجه وهو أنه بمنزلة قولنا كل واحد منهما"<sup>(٤)</sup>.

ومما روعي فيه اللفظ فعاد الضمير على (كلا) مفرداً، قول مزاحم بن الحارث العقيلي:<sup>(٥)</sup>

كَلَانَا يَا زَيْدُ يُحِبُّ لِيلى \*\*\* بَقِيَّ وَفِيكَ مِنْ تَلَى التَّرَابِ

وقول الشاعر:<sup>(٦)</sup>

أَكَاشَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَانَا \*\*\* عَلَى مَسَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ

وقول الأعشى:<sup>(٧)</sup>

كَلَا أَبَوَيْكُمْ كَانَ فِرْعَاؤُكُمْ دَعَامَةً \*\*\* وَلَكُفُّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحَتْ نَاقِصًا

ومثله قول إياس بن مالك:<sup>(٨)</sup>

كَلَا ثَقَلِينَا وَاقِقْ بَغْنِيمِهِ \*\*\* وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرُ

(١) سيوبه: الكتاب ٤١٣/٣ وينظر الفارسي: إيضاح الشعر ١٤٩، وأبو البركات: الإنصاف ٤٥٠/٢.

(٢) ينظر ابن الشجري الأمالي ٢٩٠/١، وأبو البركات: الإنصاف ١٤٩/٢، وابن مالك: شرح التسهيل ٦٧/١.

(٣) ينظر الفارسي: إيضاح الشعر ١٤٦ والجرجاني: المقتصد ٢٠٤/١، وأبو البركات الأنباري: الإنصاف ٤٤٨/٢.

(٤) الجرجاني: المقتصد ١٠٥/١.

(٥) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ٤٤٣/٢.

(٦) المبرد: المقتصد ٢٤١/٣ والفارسي: إيضاح الشعر ١٤٥ ابن الشجري: الأمالي ٢٩١/١، ابن ييش: شرح المفصل ٥٤/١.

(٧) ديوانه ١٩٣، ابن جني: الخصائص ٣٣٨/٣ والفرع: الشريف الرئيس، ودعامة العشرة سيئها.

(٨) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ٤٤٣/٢.



فليس من هذا الباب - أي ليس مما رجع فيه من مراعاة المعنى إلى مراعاة اللفظ - وإن كان قد عاد من بعد التنبيه إلى الأفراد، وذلك أنه لم يقل كلاهما قد أقلعا وأنفه راب، فيكون ما أنكرناه من مراجعة اللفظ بعد المعنى لكنه قد أعاد (كلا) أخرى غير الأولى فعاملها على لفظها، ولم يقبح ذلك؛ لأنه قد فرغ من حديث الأولى، ثم استأنف من بعدها أخرى، ولم يجعل الضميرين عائدين إلى (كلا) واحده وهذا كقولك: مَنْ يقومون أكرمهم، ومن يقعد أضربه فتأتي ب(من) الثانية فتعاملها على ما تحتار مما يجوز مثله<sup>(١)</sup>

ومما يحتمل أن يكون شاهداً للجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى قول الأسود بن يعفر<sup>(٢)</sup>:

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا \*\*\* يُوْفِي الْمَخَارِمَ بِرِقْبَانِ سَوَادِي

فقد راعى اللفظ في (يوفي) ثم راعى المعنى في (بريقان). هذا إن جعل (بريقان) خبراً عن (كلا) أما إن جعل (بريقان) خبراً عن (المنية والحتوف) وما بينهما إما خبراً أولاً أو اعتراضاً فليس من هذا الباب.<sup>(٣)</sup>

وتعين مراعاة اللفظ في (كلا) إن أدت مراعاة المعنى إلى خلل<sup>(٤)</sup> نحو: كلاهما محبٌ للآخر، وكلتا هما مكرومة للآخرى. وضابطه: "أَنْ يُنسَبَ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا حُكْمُ الْآخَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى ثَلَاثٍ"<sup>(٥)</sup>

ومن شواهد قول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

كَلَانَا غَيُّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ \*\*\* وَنَحْنُ إِذَا قَتِينَا أَشَدُّ تَغَانِيًا

وعلل ابن مالك وجوب مراعاة اللفظ في مثل ذلك بقوله: "ويعين أفراد الخبر في نحو: كلانا كفيل صاحبه لإضافته إلى صاحبه إذ لو ثني الخبر فقيل: كلانا كفيلاً صاحبه؛ لزم الجمع بين تنبيه وإفراد في خبر واحد وفي الأفراد السلامه من ذلك فكان متعيناً ولأن إضافة (كفيل) إلى (صاحب) وهو مضاف إلى ضمير (كلا) بمترلة تنبيهية، فلو ثني لكان ذلك بمترلة تنبيهية مرتين، فلم يجوز ذلك"<sup>(٧)</sup>

(١) ابن جني الخصائص ٤٢٣/٢.

(٢) ابن فارس: الصحاح ٣٥٤، ابن عصفور: شرح الجمل ٢٧٨/١، ابن هشام المغني ٢٠٤/٢.

(٣) ينظر ابن هشام: المغني ٢٠٤/٢.

(٤) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٢٤٦/٣ وابن هشام: المغني ٢٠٤/١.

(٥) الصبان: حاشيته على الأشعري ٧٨/١، وينظر أبو حيان: الارتشاف ١٨١٤/٤.

(٦) أبو حيان: الارتشاف ١٨١٣/٤، وابن هشام: المغني ٢٠٤/١ وأوضح المسالك ١٣٨/٣.

(٧) ابن مالك: شرح التسهيل ٢٤٦/٣.

# ١٠- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ (اسم الجمع) :-

اسم الجمع هو ما ليس له واحد من لفظه ، وليس على وزن خاص بالجمع أو غالب فيها كـ (قوم) و (رَهْط) و (نفر) ، وأوله واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع كـ (رَكْب) بالنسبة لـ (راكب) و (صَحْب) بالنسبة لـ (صاحب).<sup>(١)</sup>

وقد أجمع النحاة على أن هذا الضرب من الأسماء مفردٌ ، ولم يخرج على هذا الإجماع إلا الفراء والأخفش فيما كان له أحاد من تركيبه كجمال وياقر وراكب حيث عدّاه من الجمع .  
قال الرضي :- "وعند الفراء : كلُّ ماله واحدٌ من تركيبه سواء كان اسم جمع كياقر وركب ، أو اسم جنس كتمر ، وروم فهو جمع"<sup>(٢)</sup>

وقال :- "وقال الأخفش : كلُّ ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْل واحد اسم فاعل كصَحْب وشَرَب في صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل ، فعلى هذا القول تصبّر لفظ الواحد ، ثم تجمع جمع السلامة ، فنقول في تصغير ركب وسفر : رويكبون ، وسويغفرون ، وقول الشاعر :  
\* رَدُّ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

وقد اجتهد جمع من النحاة في رد قول الفراء والأخفش ، منهم الرضي في قوله السالف ، وقبله ابن يعيش الذي رجّح خلاف ما ذهبوا إليه لعدة أمور :  
١- تصغيره على لفظه و لو كان جمعاً لصغّر على لفظ الواحد ، وقد ورد السماع بما يؤيد ذلك ، قال أحيحة بن الجلاح:<sup>(٤)</sup>

\* أَخْشَى رُكْبًا أَوْ رُجَيْلًا عَادِيًا

وقال الآخر<sup>(٥)</sup> :

أَيْنَ رُكْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ

قال ابن يعيش "وهذا نصٌ في محل التراع ، إذ لو كان جمعا مكسرا لُرِدَّ الى الواحد ، فأما قول أبي الحسن رويكبون ، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه ، والمسموع غيره"<sup>(٦)</sup>  
٢- إن هذه الأسماء مذكّرة حيث يقال : هو الركب ، وهذا السفر ، ولو كانت جمعا مكسرا لأُنْتُت<sup>(٧)</sup> .  
٣- عدم اطراد ذلك فيما كان مثله إذ لا يقال في جالس جُلّس ولا في كاتب كَتَب<sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر عبد الغني الدقر : معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ٣٩ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣/٣٦٧ .

(٣) الرضي : شرح الشافية ٢/٢٠٢ ، وينظر شرح الكافية ٣/٣٦٧ ، والصميري : التبصرة ٢/٦٧٩ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥/٧٧ .

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/٧٧ ، الرضي : شرح الشافية ٢/٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٥) ابن الشجري : الأمالي ٢/٤٩٤ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٥/٧٧ .

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/٧٧ .

(٧) المصدر السابق ٥/٧٧ .

(٨) المصدر السابق ٥/٧٧-٧٨ .

٤- أن فعلاً لا يكون جمعا مكسرا لفاعل ، ذاك لأنَّ فعلاً أخفُّ من بناء فاعل وحق جمع المكسر أن يزيد على لفظ الواحد<sup>(١)</sup>

وبناء على ما تقدم ثبت أنَّ هذا النوع اسم مفردٌ دالٌّ على الجمع وليس جمعا على الحقيقة ، وبناءً على هذا الثابت فإن الضمير العائد عليه يكون مما يتجاذبه جانباً اللفظ والمعنى ، فيعود باعتبار أحد هذين الجانبين .

ولتفصيل ذلك لابد من مراعاة أن اسم الجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام وباختلاف هذه الأقسام تختلف حالات عود الضمير عليه .

#### ١- اسم الجمع للمذكر العاقل :

نصَّ سيبويه على عود الضمير على اسم الجمع للمذكر العاقل بمراعاة المعنى ، ممثلاً له بلفظ القوم ، استطراداً لحديثه عن أسماء القبائل والأحياء قال (وإن شئت قلت : هؤلاء تميم وأسد ؛ لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد وقيم ، فكما أثبت اسم الجميع ها هنا أثبت هنالك اسم المؤنث يعنى في هذه تميم وأسد ، فإن قلت : لم لم يقولوا : هذا تميم ؟ فيكون اللفظ كلفظه إذا لم يرد معنى الإضافة حين تقول : جاءت القرية ، تريد : أهلها ، فلا تهم أرادوا أن يفصلوا بين الإضافة وبين أفرادهم الرجل ، فكهوا الالتباس .

ومثل هذا ( القوم ) وهو واحد في اللفظ وصفته تجرى على المعنى ، لانتقول " القوم ذاهباً " .<sup>(٢)</sup> وقد أجاز الرضي في الضمير الذى يفسره اسم جمع لمذكر عاقل ثلاثة أوجه :

أحدها : بمراعاة اللفظ في العدد والجنس ، فيعاد بلفظ الافراد والتذكير ، نحو : الركب مضى .  
ثانيها : بمراعاة اللفظ في العدد والمعنى في الجنس ، فيعاد مفرداً مؤنثاً ، نحو : الركب مضت ، جماعلي معنى الجماعة .

ثالثها : بمراعاة المعنى في العدد والجنس فيكون بلفظ الجمع ، نحو : الركب مضوا .  
قال : " أما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والغنم والخيل فحالها : كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب ..... فهو كاسم الجنس نحو : مضى الركب ومضت الركب . والركب مضى ومضت ومضوا " .<sup>(٣)</sup>

ومن شواهد مراعاة اللفظ في الضمير العائد على اسم الجمع للمذكر العاقل ، قول الله تعالى

ذكره : ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴾ (ص ٥٩)

(١) المصدر السابق ٥/ ٧٧ .

(٢) سيبويه : الكتاب ٣/ ٢٤٧ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٣/ ٣٤٥ .

وقوله سبحانه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرُونَ﴾ (النور ٥٤)

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَا مُلْأَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهَبًا﴾ (الحج ٥٨)  
قال الزمخشري: "والحرس: اسم مفرد في معنى الحراس، كالخدم في معنى الخدام ولذلك وصف بشديد، ولو ذهب إلى معناه ل قيل: شداداً" (١)  
ومنه في كلا مهم: قول الاعشى: (٢)

وَدَعَّ هُرَيْرَةً إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَجِلٌ \*\*\* وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعَا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وقول الشنفرى (٣):

فَعَبْتُ غَشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّهَا \*\*\* مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أَحَاطَةِ مُجِبِلٍ

أما مراعاة المعنى فعليه جاء قول الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ

وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران ١٠٤)

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنْ حَزَبَ اللَّهُ هُمْ الْغُلَبُونَ﴾

(المائدة ٥٦)

وقوله ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (الأعراف ٩٩)

وقوله سبحانه: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾ (الكهف ٤٣)

قال العكبري: "ينصرونه محمول على المعنى لأن الفئة ناس ولو كان (تنصره) لكان على اللفظ" (٤)

وقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبَّحَةٌ وَاحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (يس ٥٣)

ومنه في الشعر: قول السليك بن السلوك: (٥)

وما يُدْرِيكَ مَا فَقَّرِي إِلَيْهِ \*\*\* إِذَا مَا الرِّكْبُ فِي نَهَبٍ أَغَارُوا

(١) الزمخشري: الكشاف ٦١٢/٤.

(٢) ديوانه ١٧.

(٣) الرضي: شرح الكافية ٣/٣٦٦، ٣٤٥، والبغدادى: الخزانة ٧/٤١٩-٦/٨.

(٤) العكبري: التبيان ٨٤٩/٢.

(٥) ديوانه ٧٣ وابن منظور: اللسان (ركب).

وقول لبيد : (١)

عَرِيَتْ ، وكان بها الجميع فأبكروا \*\*\* منها ففُودِرَ نُؤْيُها ونُهاها

وقوله أيضا (٢)

في جميع حَافِطِي عَوْرَاتِهِم \*\*\* لا يَهُمُّونَ بِإِدْعَاءِ الشَّلَلِ

ومنه أيضا ما حكاه ثعلب من أن العرب تقول : يألبها القوم كفؤا عنا ، وكُفَّ عنا على اللفظ

وعلى المعنى. (٣)

## ٢- اسم الجمع للمؤنث العاقل:

يعاد الضمير على اسم الجمع المؤنث بوجهين جائزين في العربية ، أحدهما يراعى فيه اللفظ والآخر

يراعى فيه المعنى .

ومن أشار الى ذلك ابن عصفور وابن مالك ضمنا ، ولم ينصا على أنه حكم خاص باسم

الجمع للمؤنث العاقل .

فابن عصفور قد ذكره في ( باب ما يذكر ويؤنث ) ، ممثلا بلفظة ( نساء ) لجمع التكسير المؤنث ، قال :

" فإن كان - أي جمع التكسير - مؤنثا فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحو قولك

النساء قمن ، وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة " (٤)

أما ابن مالك فقد ذكره في باب ( المضمَر ) عندما تحدث عن ضمير العاقلات عموما ، وجعل

عوده بمراعاة المعنى أولى من مراعاة اللفظ .

واستشهد له بقوله صلى الله عليه وسلم : - " استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عوان بينكم " (٥)

ومن شواهد في الشعر قول الشاعر : (٦)

ولو أن ما في بطنه بين نسوة \*\*\* حبلن وما كانت قَوَاعِدُ عَقْرَا

## ٣- اسم الجمع لغير العاقل :

ما ورد عن النحاة بهذا الشأن شيء مقتضب ، ليس مستقرا لكل ما في العربية بل نستطيع

القول أنهم لم يذكروا شيئا في ذلك علما ما ورد عن اثنين من المتأخرين منهم .

(١) ديوانه ٢١٠ ، ابن منظور : اللسان (جمع).

(٢) ابن منظور اللسان (جمع) والادعاء : الهيج والتغير ، والشلل : الطرد . وشلل الابل : إذا طردتها ، أي أهدم إذا فرعوا لا ينفرون

إلهم ولكن يجمعونها ويقتلون دونها لغيرهم .

(٣) ابن منظور : اللسان (فوم).

(٤) ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٥/٢ وينظر المقرب ٣٠٣/١.

(٥) رياض الصالحين ، (باب الوصية بالنساء) ٥٩ ، النووي : رياض الصالحين ، باب الوصية بالنساء ص ١٤٢.

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٣٩٥/١



الأول : ابن عصفور الذي قال بإفراء و تأنيث الضمير العائد على اسم الجمع لغير العاقل أي بمراعاة اللفظ في العدد ومراعاة الاستعمال العربي في الجنس .

قال : " فإن كان - أي اسم الجمع - لما لا يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك : الإبل حلبتها <sup>(١)</sup>"

و الثاني : الرضي الذي حكم لهذا الضمير . بمثل ما يحكم للضمير العائد على جمع التكسير ، أي أنه يفرد مراعاة للفظ ويجمع مراعاة للمعنى .

قال : " وأما اسم الجمع فيعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم فحالها كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير <sup>(٢)</sup>"

ويستقراء الشواهد نجد فيها ما يتماشى مع الحكمين السابقين .

فيعود الضمير مفردا مؤنثا كقوله تعالى : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنْ

النِّسَاءِ وَالْبَيْنِ وَالْقَنْطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ  
وَأَلَّا نَعْمَ وَالْحَرثَ ذَلِكَ مَتْنَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حِسَابُ الْمُنَابِ ﴾

(آل عمران ١٤)

وقوله تعالى : ﴿ وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ وَأَوَّابٌ ﴾ (ص ١١٩)

وقول الشاعر : <sup>(٣)</sup>

فصبحت والطير لم تكلم \*\*\* جارية حفت بسيل مفعم

وقول الآخر : <sup>(٤)</sup>

والإبل لا تصلح في البستان \*\*\* وحتن الإبل إلى الأوطان

أو يعود مجموعا مؤنثا بمراعاة المعنى في العدد ومراعاة الاستعمال في الجنس .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ ﴾

(النحل ٧٩)

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٥/٢ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٣٤٥/٣ .

(٣) ابن منظور شرح اللسان (كلم)

(٤) ابن الأثيري : المذكر والمؤنث ٥٥٥ .

وقال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ يَرْوُونَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفًّا وَيَقْبِضْنَ مَا يَمْسُكُهُنَّ إِلَّا  
الرَّحْمَنُ﴾ (الملك ١١٦)

وقد يغني اسم الجمع فيكون لفظه مثنى ومعناه الجمع: فإذا أُعيد عليه ضمير جاز فيه مراعاة اللفظ  
ومراعاة المعنى.

فإن روعي لفظه ثنائي الضمير وعليه قول الحق تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فُتُتَيْنِ التَّيْتَانِ﴾  
(آل عمران ١١٣)

وقوله سبحانه: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ  
فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (آل عمران ١٢٢)

وإن روعي معناه كان الضمير العائد عليه بلفظ الجمع، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا

إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (الشع ٥٥)

وقد جمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

أَقْتَتَلُوا فَأْصَلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَفُتِنَاهُمَا لَعَلَّ تَبْغِي  
حَتَّى تَفْجَأَ إِلَى أُمِّهِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأْصَلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسَمُوا أَنْ اللَّه  
تَحِبُّ الْمَقْسُطِينَ﴾ (الحجرات ١٠٩)

#### ١١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المُفسَّر بـ (اسم الجنس الجمعي):

اسم الجنس الجمعي: هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا ، وذلك بأن يكون الواحد  
بالتاء ، واللفظ الدال على الجمع بغير تاء مثل : ( كَلِمٌ وكَلِمَةٌ ) و( شَجَرٌ وشَجَرَةٌ ) ، وقد يفرق بينه  
وبين واحده بالياء نحو : ( رومٌ وروميٌّ ) و( زنجٌ وزنجيٌّ ) ، ويطلق على القليل والكثير<sup>(١)</sup>.

١- ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء:

لم يفصح أكثر النحويين عن كيفية عود الضمير على هذا الضرب من الأسماء ، وإنما كان نصيبه  
من اهتمامهم الاختلاف حول دلالة لفظه العددية أمفرد هو أم جمع ؟

(١) ينظر عبد الغني الدقر : معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ٤٠-٤١.

فكان أن قال البصريون بإفراده لفظاً وجمعه معنى ، نقل ذلك عنهم ابن يعيش ، قال : " اعلم أن هذا الضرب من الأسماء التي يميز فيها الواحد بالتاء ، من نحو : شعيرة وشعير ، وتمرّة وتمر ، إنما هو عندنا اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد ، وليس يتكسر على الحقيقة ، وإن استفيد منه الكثرة ، لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ إنما هي من مدلوله ، إذ كان دالاً على الجنس ، والجنس يفيد الكثرة. " (١)

وفي مقابل المذهب البصري نجد المذهب الكوفي الذاهب أربابه إلى أنه جمع تكسير لامفرد . قال ابن يعيش : " والكوفيون يزعمون أنه جمع كسر عليه الواحد. " (٢) وانتصر البصريون لمذهبهم وردوا مذهب الكوفيين بما يلي :

١- تصغيره على لفظه كحال المفردات ، وخلاف الجموع التي ترد عند إرادة تصغيرها إلى المفرد ثم تصغر وتجمع بالألف والتاء. (٣)

٢- النسب إليه على لفظه كما ينسب إلى المفرد ، ولو كان جمعاً لرد إلى الواحد ثم نسب إليه . (٤)

٣- عدم وجود فرق بينه وبين واحد لا بالحركة ولا بالحرف وشأن الجمع أن يفرق بينه وبين واحد (٥) ولئلا يعترض على هذا القول بوجود التاء قال ابن يعيش وأما التاء فبمترلة اسم ضم إلى اسم فلا يدل سقوطها على التكسير. (٦)

٤- وصفه بالواحد المذكور ، ولو كان جمعاً لوصف بالجمع وإن ورد وصفه بالجمع من نحو قوله تعالى :

﴿ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ (سورة ١٢) ، فإن ذلك على معنى الجنس الذي يدل على العموم

والكثرة ، والحمل على المعنى كثير ، فلا يدل ذلك على جمعه.

٥- وقوعه على الواحد والمثنى والجمع بلفظه. (٧)

وبعد التسليم بمذهب البصريين في عد هذا الضرب من الأسماء مفرداً ، فإنه يكون مما له لفظ

ومعنى ، فهل يراعى ذلك في الضمير العائد عليه ؟

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ ، وينظر سيويه : الكتاب ٥٨٢/٣ - ٥٨٣ ، والمبرد : المقتضب ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ ، وابن السراج :

الأصول ٤٤٤/٢ - ٤٤٤ ، والصيمري : التبصرة ٦٥٥/٢ - ٦٥٦ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ ، وينظر الرضى : شرح الشافية ١٩٤/٢ .

(٣) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ ، والرضى : شرح الكافية ٣٦٧/٣ ، وشرح الشافية ١٩٥/٢ .

(٤) ينظر الرضى : شرح الكافية ٣٦٧/٣ .

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ .

(٦) ابن يعيش : شرح المفصل ٧١/٥ .

(٧) ينظر الرضى : شرح الكافية ٣٦٧/٣ وشرح الشافية ١٩٥/٢ .

لنستطلع القليل الوارد عن النحاة بهذا الشأن ، بماذا حكموا للضمير العائد على اسم الجنس  
الجمعي المفروق بينه وبين واحدة بالتاء ؟

قال ابن عصفور " فإن عاد -أى الضمير - على مجموع ٠٠٠٠ فإن كان اسم جنس فيعود الضمير  
عليه مفردا مثل قولك : الشجر قطعته والتين أكلتها <sup>(١)</sup>

فكما يتضح من كلامه أنه يراعى اللفظ في العدد دون الجنس في عود الضمير عليه ، وورد في  
القرآن الكريم ما يؤكد قوله هذا من نحو قول الله تعالى : ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ

دَانِيَةٌ﴾ (النمل ١٠٩) ، وقوله تعالى : ﴿وَنَخْلٌ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ (الشراء ١٤٨)

وقوله تعالى : ﴿لَا كُلُّونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ﴾ (البطون ٥٢-٥٣) ،

، وقوله تعالى : ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ (الحاقة ١٠٧)

وأجاز الرضى في هذا الضمير ثلاثة أوجه:

أحدها - مراعاة اللفظ في العدد والجنس . فيعود . الضمير مفرداً مذكراً .

والآخر - مراعاة اللفظ في العدد دون الجنس فيعود الضمير مفرداً مؤنثاً .

والثالث - مراعاة المعنى في العدد والجنس فيعود الضمير جمعاً مؤنثاً .

قال : " وأما اسم الجنس فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ،

ولا يتمتع إجراء ضميره مجرى جمع التكسير ، نحو : انقعر النخل وانقعرت النخل ، والنخل انقعر

وانقعرت وانقعرن <sup>(٢)</sup>

فهو يذهب في أحد أقواله الى ما ذهب اليه ابن عصفور ، ويتجاوزوه الى قولين آخرين ، ورد

الاستعمال العربي بما يؤيدهما .

فمماورد بمراعاة اللفظ في العدد والجنس ، قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَنَاتِ

وَالْأَرْضِ وَآخِثِلَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ

وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٥/٢ .

(٢) الرضى : شرح الكافية ٣٤٥/٣ .

دَابَّةٌ وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِينَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَتَى لِقَوْمٍ  
يَعْقِلُونَ ﴿البقرة ١٦٤﴾

وقوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ وَخَرَفُواْ أَلْكَمَ عَنْ مَّوَاضِعِهِ﴾ (النساء ١٥٤)

وقوله تعالى: ﴿خَرَجْ مِنْهُ حَبَا مَتْرَا كِبَا﴾ (الأنعام ١١٩)

وقوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ  
تُسِيمُونَ﴾ (الحل ١٠)

وقوله: ﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بَجْدَعِ النَّخْلَةِ تَسْقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾ (مريم ٢٥)

وقوله تعالى ذكره: ﴿وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذَّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ﴾ (الحج ٧٢)

وقوله سبحانه: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيْضٌ مُّكْنُونٌ﴾ (الصافات ٤٦)

وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَّرْكُومٌ﴾ (الطور ٤٤)

وقوله تعالى: ﴿خُشْعًا أَبْصَرَهُمْ تَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ﴾

(القدر ٧٧)

وقوله: ﴿كَأَمْثِلِ اللَّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ (الواقعة ٢٢)

وقوله سبحانه: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثورًا﴾

(الإنسان ١٩)

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ (القارعة ٤٤)

ومما ورد بمراجعة المعنى في العدد والجنس قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ

سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (البقرة ٢٢٩)

، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾ (الأعراف ٥٧).

وقوله تعالى: ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ (الرعد ١٢).

وقوله تعالى: ﴿مَتَكِينٍ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضِرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حَسَانٍ﴾ (الرحمن ٧٦).

وقوله سبحانه: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ (ق ١٠).

وكما يلحظ فإن مراعاة اللفظ في العدد والجنس هو الشائع في الاستعمال القرآني وعليه فإن مقتضى الفصاحة أن يعود الضمير على اسم الجنس الجمعي المفروق بينه وبين واحده بالتاء بمراعاة اللفظ في العدد والجنس.

٢- ما يفرق بينه وبين واحده بالياء:

لم تصرح كتب النحاة بوجود خلاف حول دلالة اسم الجنس المفروق بينه وبين واحده بياء النسبة على المفرد إلا ما نسب إلى الفراء من القول بأنه جمع.

قال الرضي: "وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كسر وروم فهو جمع" (١).

وإن كنت أميل إلى الزعم أن الكوفيين عامة يحكمون له بهذا الحكم كما حكموا بذلك لما يفرق بينه وبين واحدة بالتاء، وماعني من الجزم بهذا، هو أن النحاة عندما يذكرون الخلاف بين البصريين والكوفيين في الدلالة العددية لاسم الجنس الجمعي ينصون على ما يفرق بينه وبين واحده بالياء ولا يعرضون لما يفرق بينه وبين واحده بالياء.

وسواء كان القول بجمعية هذا الاسم للفراء وحده أم للكوفيين عامة، فالراجح أنه مفرد اللفظ.

وعليه فإنه يكون ماله لفظ ومعنى، فهل يراعى في الضمير العائد عليه لفظه تمشياً مع سنن العربية

في اعتدادها باللفظ ومراعاته أكثر من اعتدادها بالمعنى، أم أن مراعاة المعنى فيه متأتية واردة.

قال الفارسي: "وقياس هذا- أي اسم الجنس المفروق بينه وبين واحده بالياء أن يجر في التذكير والتأنيث كما جاء في البقر والجراد" (٢).

يستفاد من قوله هذا أنه يعامل معاملة اسم الجنس الجمعي المفروق بينه وبين واحده بالتاء في

عود الضمير عليه.

(١) الرضي: شرح الكافية ٣٦٧/٢.

(٢) أبو علي الفارسي: التكملة ٣٧٠.

وقد اعترض أبو حيان على المساواة بينهما، من حيث أن الروم والزنج وما أشبههما عقلاء، فتعامل معاملة جمع التكسير للعقلاء مثل رجال، ومثل هذا لا يجري فيه التذكير، إذ لا يقال: الرجال قام، بينما المفروق بينه وبين واحده بالتاء يجوز فيه أن نقول: الرطب طاب، والتمر أزهي، ومن هنا كان الفرق بينهما، فكان إعتراض أبي حيان على الفارسي.

قال: "قال الفارسي: وقياس هذا- أي سم الجنس- أن يجزى فيه التذكير والتأنيث على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة، وليس ما قاله على إطلاقه، للروم والزنج وما أشبههما لأنهم<sup>(١)</sup> عقلاء فهم كرجال وعبيد، ونقول: غلبت الروم، وذلك اليهود، ونقول: قامت الرجال وهى الرجال، ولا نقول: هو الرجال إلا نادراً ونقول التمر أزهي، والرطب طاب، ولا نقول: الروم كفر ولا اليهود ذل، كما لا نقول الرجال قام..... وكذلك الروم واليهود، نقول: كفروا وذلوا، وقد نقول: الروم كفرت، كما نقول: "الرجال قامت وهو قليل، وهو في اليهود والجوس يجوز جوازاً حسناً كثيراً"<sup>(٢)</sup>

وعليه فإن الضمير يعود على اسم الجنس الجمعي المفروق بينه وبين واحده بالياء بوجهين جائزين عربية.

أحدهما: يكون بمراعاة اللفظ في العدد ومراعاة المعنى في الجنس فيفرد ويؤنث مراعاة لمعنى الجماعة، فنقول: الروم ذلت وهزمت، واليهود هى البائسة والآخر: يكون بمراعاة اللفظ في الجنس ومراعاة المعنى في العدد، فنقول: الروم ذلوا وهزموا، واليهود هم البائسون.

وعلى هذا الوجه جاء الاستعمال القرآني، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾

غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا ﴿(المائدة: ٦٤)﴾

وقال عز وجل: ﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾ ﴿في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم﴾

سَيَغْلِبُونَ ﴿(الروم: ١٠٢-١٠٣)﴾

وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقَ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿(الذاريات: ٥٦)﴾

(١) في النص الخفق (أهم) ولعله خطأ مطبعي.

(٢) أبو حيان: الارتشاف ١/٤٠٤.

### ١٢-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(المعرف بالجنسية):

إذا كان مفسر الضمير مدخولاً لأل الجنسية، وهى (أل) التعريف الداخلة على النكرة المفردة لتعريف الجنس جميعه لا الواحد منه ،جاز في الضمير العائد إما الأفراد مراعاة للفظ أو الجمع مراعاة للمعنى والأكثر مراعاة اللفظ قال ابن مالك : " فلوا صفه أي لوصف مصحوب (أل ) الجنسية مراعاة اللفظ ، أو مراعاة المعنى ، إلا أن مراعاة اللفظ أكثر" (١)

ومن شواهد مراعاة المعنى فيه قوله تعالى : ﴿أَوِ الْطِفْلَ الَّذِينَ لَمِيزْتُهُمُ بِطَوَافِئِهِمْ وَمِنْ مَتَرَانِهِمْ﴾

عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴿النور ٣١﴾

وما حُكي عن العرب من قولهم (٢) : ذَهَبَ بِهِ الدِّينَارُ الْحُمْرُ ، والدَّرْهَمُ الْبَيْضُ وقول مزاحم العقيلي: (٣)

لَظْلٌ رَهْنِيًّا خَاشِعَ الطَّرْفِ حَطَّةٌ \*\*\* تَخْلُبُ جَدْوَى وَالْكَلَامَ الطَّرَائِفُ

### ١٣-مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(المصدر):

المصدر من الألفاظ التي تصدق على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد ، فقد يطلق ويراد به الواحد فيكون حينها مفرداً في اللفظ والمعنى ، وقد يطلق ويراد به الاثنين فهو مفرد لفظاً مثنى معنى، كما أنه يطلق مراداً به الجمع وحينئذ يكون مفرداً لفظاً مجموعاً معنى.

وفي الحالتين اللتين يخالف فيهما لفظه معناه يكون عود الضمير عليه بوجهين :

فإما أن يراعى فيه اللفظ فيفرد له الضمير نحو: هما ضيفى المكرم، وهم ضيفى المكرم

أو يراعى فيه المعنى فيثنى الضمير أو يجمع نحو : هما ضيفى المكرمان، وهم ضيفى المكرمون.

وقد جاء الاستعمال القرآني فيما هذا شأنه بمراعاة المعنى قال تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ

الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمَحْرَابَ ﴿٦٠﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا

تَخَفْ ﴿ص ٢١-٢٢﴾

(١) ابن مالك : شرح الكافية الشافية ٣٢٣/١ وينظر شرح التسهيل ٢٥٨/١-٢٥٩.

(٢) ابن جني : الخصائص ٢٦/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ٢٥٩/٢ ، والرضى : شرح الكافية ٢٣٧/٣ ، وابن منظور : اللسان (كلم)

(٣) ابن جني : الخصائص ٢٥/١ ، وابن منظور : اللسان (كلم).



وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرُمِينَ﴾ ❶ إذ دخلوا عليه

فقالوا سَلَامًا ❷ (الذريات ٥٢٥-٥٢٤) بضمير الجمع إلى آخر القصة.

وجاء منه في الشعر قول لبليد<sup>(١)</sup>:

وَحَصَمٌ يَعْدُونَ الذُّحُولَ كَانَهُمْ \*\*\* قُرُومٌ غِيَارَى كُلِّ أَزْهَرٍ مُصْتَبِ

وقول ثعلب بن صُعير المازني<sup>(٢)</sup>:

لَوْ بَخَصَمٌ قَدْ شَهِدَتْ أَلَدَهُ \*\*\* تَعْلَى صُدُورُهُمْ بِهَيْئِ هَاتِرِ

ووقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

وَحَصَمٌ غَضَابٍ يَنْقُضُونَ لِحَاهِمُ \*\*\* كَنْقَضِ الْبَرَادِينِ الْعَرَابِ الْمَخَالِبَا

وقول سنان الفحل<sup>(٤)</sup>:

وَقَبْلَكَ رَبُّ خَصَمٍ تَمَاوَا \*\*\* عَلَيَّ فَمَا هَلِغْتُ وَلَا دَعَوْتُ

وَلَكِنِّي نَصَبْتُ لَهُمْ جَبِينِي \*\*\* وَأَلَّةَ فَارِسٍ حَتَّى قَرَيْتُ

وقول الآخر<sup>(٥)</sup>:

فَمَنْ لِلضَّيْفِ إِذَا جَاءُوا طَرِيقًا \*\*\* وَغُلَقَتْ الْبُيُوتُ فَلَا هِشَامَا

أما مراعاة اللفظ فقليل وبها جاء قول امرئ القيس<sup>(٦)</sup>:

أَلَا رَبُّ خَصَمٍ فِيكَ أَلَوَى رَدْدُهُ \*\*\* نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرَ مُؤَكَّلِ

وإن كان المصدر بلفظ المثني ، فيجوز في الضمير العائد عليه مراعاة لفظه ومعناه أيضاً فإن روعي لفظه

كان الضمير بلفظ التثنية

وجاء عليه قول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

وَضَيْفَانِ جَاءَا مِنْ قَرِيبٍ قَقْرَبًا \*\*\* عَلَى فَرْشٍ حَتَّى اطْمَأَنَّا كِلَاهُمَا.

(١) أبو عبيدة : الجاز ١٨٠/٢ وابن منظور : اللسان خصم ، والذحول : جمع ذحل وهو الثأر ، وقروم : جمع قرم وهو الفحل الذي يترك من الركوب والعمل .

(٢) ابن منظور : اللسان (خصم).

(٣) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١٦٥/١٥.

(٤) التبريزي : شرح ديوان الحماسة ٧٣/٢ ، عمالوا : تفاعلوا وهو من قرلهم : هر ملئ بكذا ، والمعنى تألبوا علي وتعاونوا ، وأللة الفارس : حربته ، وقربت : جمعت الماء في الخوض .

(٥) ابن الأثيري المذكر والمؤنت ٢٣٨.

(٦) ديوانه ٤٧ ، والألوى : الشديد الخصوصية ، .

(٧) ابن الأثيري : المذكر والمؤنت ٢٣٩.

وإن روعي معناه كان الضمير بلفظ الجمع . وعليه قوله تعالى : ﴿ هَذَا خَصَمَانِ

أَخْتَصِمُوا فِي رِهِم فَأَلْزَمْنَا الْكُفْرَ أَفْهُمْ قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴾ (الحج ١٧)

#### مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بالمضافين إلى متضمنيهما :

إذا أضيف المتنى إلى اثنين ، وكان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو كالجزم ، كإضافة اثنين مما في الجسد منه شيء واحد لا ينفصل نحو : الوجه والرأس والبطن والظهر والقلب واللسان والأنف إلى متضمنيهما ، ففي المضاف ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون المضاف بلفظ التثنية ، وهذا هو الأصل وظاهر اللفظ ، وجاء عليه قول أبي ذؤيب<sup>(١)</sup> :

فَتَخَالَسَا نَفْسَيْهِمَا بِتَوَافِدٍ \*\*\* كَتَوَافِدِ الْعَبْرِ الَّتِي لَا تُرْقِعُ

وقول الفرزدق :<sup>(٢)</sup>

بِمَا فِي فَوَادِيْنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَى \*\*\* فَبِئْرٍ مِنْهَا ضُفُوفُ الْمَسْقَفِ

وقوله أيضاً :<sup>(٣)</sup>

هَمَا نَفْثَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا \*\*\* عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رَجَامِ

وقول الآخر :<sup>(٤)</sup>

نَدُودٌ بِذِكْرِ اللَّهِ عَنَّا مِنَ السَّدَا \*\*\* إِذَا كَانَ قَلْبَانَا بِنَا يَجْفَانِ

وقال سيبويه : ( وزعم يونس أنهم يقولون : ضربت رأسيهما )<sup>(٥)</sup>.

الثاني : أن يكون المتنى المضاف بلفظ الإفراد .

وفي هذا يقول ابن الشجري : ( وربما استغنوا في هذا النحو بواحد ، لأن إضافة العضو إلى اثنين تنبئ عن المراد )<sup>(٦)</sup>.

(١) ديوان الهذليين ق ١ ص ٢٠ والسكري : شرح أشعار الهذليين ٤٠/١ ، وابن الشجري : الأمالي ١٦/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٧/١ ، وشواهد التوضيح ٦١.

(٢) ديوانه ٢٥/٢ ، والمهناض : الذي انكسر بعد الجبر فلا يكاد يندمل ، والمسقف : مربوط عليه عشب الجبال أي العبدان التي تربط على الكسر .

(٣) ديوانه ٢١٥/٢ ، ونفثا : ألقيا على لسان ، النابج : عين به من يتعرض للسب والمحو من الشعراء ، والرجام : المدافعة .

(٤) أبو حيان : التذييل ٧٠/٢ ، والدلاوي : نتائج التحصيل ج ١ ص ٤٨٨.

(٥) سيبويه : الكتاب ٢٢٢/٣.

(٦) ابن الشجري : الأمالي ١٦/١ وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٦/٤ - ١٥٧ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٦/١ ، والرضي :

شرح الكافية ٣٦٠/٣.

وعليه جاءت قراءة الحسن ومجاهد<sup>(١)</sup> : ﴿فَبَدَّتْ لهما سوء تهما﴾ (طه ١٢١)

وقول الفرزدق:<sup>(٢)</sup>

كانه وجه تركين قد غضبا \*\*\* مستهدف لطعان غير تذيب

والثالث : أن يكون المثنى المضاف بلفظ الجمع .

وعليه جاء قوله تعالى : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ (التوبة ١٠٤)

، وترجم له سيبويه — ( هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع ) فقال : ( وهو أن يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء مفرد من صاحبه ، وذلك قولك : ما أحسن رؤوسهما ، وأحسن عوالبهما ، وقال عز وجل : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾ والسارق

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما﴾ (المائدة ٣٨)

وقال : ( وسألت الخليل — رحمه الله — عن : ما أحسن وجوههما ، فقال : لأن الاثنين جمع ، وهذا بمثلة قول الاثنين : نحن فعلنا ذاك ، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء )<sup>(٣)</sup> .

وإنما استجازوا الخروج عن الأصل الذي هو التثنية إلى الإفراد والجمع ، لأن تثنية المضاف إليه تُعلم السامع ضرورة أن الأول وفقه في العدة<sup>(٤)</sup> .  
وليست هذه الأوجه على درجة واحدة من الفصاحة .

فأعلاها فصاحة ما كان بلفظ الجمع ، قال ابن الشجري : ( والجمع في هذا ونحوه هو الوجه )<sup>(٥)</sup> .

وقال البغدادي : ( والجمع في هذا الباب هو الجيد المختار وبه نزل القرآن العظيم )<sup>(٦)</sup> . واستحسنوا الجمع على التثنية — التي هي أصل — لاستقبالهم تثنيتين في متلاصقين هما المضاف والمضاف إليه فجمعوا الأول كراهة هذا الاستقبال ، قال ابن الشجري : ( فجمعوا الأول كراهة أن يأتوا بتثنيتين متلاصقتين في مضاف ومضاف إليه ، والمتضافان يجريان مجرى الاسم الواحد فلما كرهوا أن يقولوا :

(١) ابن جني : الختص ٢٤٣/١ ، والبناء : الإتحاف ٢٢٢ .

(٢) الفراء : المعاني ٣٠٨/١ ، وابن الشجري ١٧/١ ، وابن عصفور : شرح الجمل ٤٤٤/٢ .

(٣) سيبويه : الكتاب ٤٨/٢ .

(٤) ينظر ابن الشجري : الأمالي ١٨/١ ، والبغدادي : الخزانة ٥٠٢/٧ .

(٥) ابن الشجري : الأمالي ١٦/١ .

(٦) البغدادي : الخزانة ٧٠٥/٧ ، وينظر الصميري : التبصرة ٦٨٤-٦٨٣/٢ .

ما أحسن وجهي الرجلين ، فيكونوا كأفم قد جمعوا في اسم واحد بين تثنيتين ، غيروا لفظ التثنية الأولى بلفظ الجمع ، إذ العلم محيط بأنه لا يكون للاثنتين أكثر من وجهين ، فلما أمنوا اللبس في وضع الوجوه موضع الوجهين استعملوا أسهل اللفظين<sup>(١)</sup>.

واستحسنوا الجمع على الأفراد ( لما بين التثنية والجمع من التقارب ، من حيث كانت التثنية عدداً تركب من ضم واحد إلى واحد ، وأول الجمع وهو الثلاثة تركب من ضم واحد إلى اثنين )<sup>(٢)</sup>.  
ثم ما كان بلفظ المثني ، قال ابن عصفور : ( ويجوز وضع صيغة الجمع للاثنتين بقياس إذا كان كل واحد منهما بعض شيء ، وكان مفرداً من صاحبه .... ويجوز أيضاً التثنية ، ودون ذلك في الحسن وضع المفرد موضعهما )<sup>(٣)</sup>.

وعند ابن مالك والرضي الأفراد مقدم على التثنية .

قال ابن مالك : ( ... فلفظ الجمع أولى به من لفظ الأفراد ، ولفظ الأفراد أولى من لفظ التثنية .... وكان الأفراد أولى من التثنية ، لأنه أحق منها والمراد به حاصل ، إذ لا يذهب وهم في نحو : أكلت رأس شاتين ، إلى أن معنى الأفراد مقصود )<sup>(٤)</sup> ، وفي موضع آخر علل تقدم الأفراد على التثنية لسوروده في الشر والنظم وفي الحديث في حين لم ترد التثنية في غير الشعر<sup>(٥)</sup>.

ولم يذكر سيبويه الأفراد ولم يمثل له<sup>(٦)</sup>.

وهو عند ابن عصفور موقوف على السماع<sup>(٧)</sup>.

وعند ابن الضائع ضرورة<sup>(٨)</sup> .

وفي الوجهين الذين يكون فيهما المضاف بلفظ الجمع والأفراد ، يكون مما خالف لفظه معناه إذ لفظه الجمع أو الأفراد ومعناه التثنية ، فيجوز في الضمير العائد عليه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى . نصّ على ذلك ابن مالك والرضي .

قال الرضي : ( والضمير الراجع إلى كل ما ذكر مما لفظه يخالف معناه ، يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى ، نحو : نفوسكما أعجبني ، وأعجبني )<sup>(٩)</sup>.

(١) ابن الشجري : الأمالي ١٨/١ ، وينظر ابن السراج : الأصول ٣٤/٣ ، وابن يعيش : شرح المفصل ١٥٥/٤ .

(٢) ابن الشجري : الأمالي ١٧/١-١٨ .

(٣) ابن عصفور : المقرب ١٢٨/٢ .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٦/١ وينظر الرضي : شرح الكافية ٣٦٠/٣ .

(٥) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ١٧٨٧/٤-١٧٨٨ .

(٦) ينظر سيبويه : الكتاب ٦٢١/٣-٦٢٣ .

(٧) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤٤٤/٢ .

(٨) ينظر أبو حيان : التنزيل ٦٩/٢ ، والذلاحي : نتائج التحصيل ج ١ ص ٤٨٧ .

(٩) الرضي : شرح الكافية ٣٦١/٣ وينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٦/١-١٠٨ .

فمثال ما روعي فيه اللفظ ، قول الشاعر : <sup>(١)</sup>

خليلي لا تهلك نفوسكما أسي \*\*\* فإن لها فيما به دهيت أسا  
فقال ( لها ) و ( دهيت ) ، لأنه راعى اللفظ ، ولو راعى المعنى لقال : لهما ودهيتا .  
ومثله قول لقيط بن مرة الأسدي : <sup>(٢)</sup>

فلولا رجائي أن تنوبا وما أرى \*\*\* عقولكما إلا بعيدا ذهابا .  
فراعى اللفظ في ( ذهابا ) ولو راعى المعنى لقال ( ذاهبهما ) .  
أما ما روعي فيه المعنى ، فنحو قول عنترة : <sup>(٣)</sup>

متى ما تلقني فردين ترجف \*\*\* روائف إليتيك وتستطارا  
قال ابن الشجري : ( فالألف على هذا ضمير عائد على الروائف ، وعاد إليها وهي جمع ضمير تنثية ،  
لأنها من الجموع الواقعة في مواقع التنثية ، نحو قولك : وجوه الرجلين ، فعاد الضمير على معناها دون  
لفظها ، إذ المعنى رانفتا إليتيك ) <sup>(٤)</sup> .  
وقول الفرزدق : <sup>(٥)</sup>

رأوا جبلا دق الجبال إذا التقت \*\*\* رؤوس كبيريهن ينتطحان  
حيث أعاد ضمير المثني في ( ينتطحان ) على الجمع ( رؤوس كبيريهن ) مراعاة لمعناها .  
ومثله أيضا قول الشاعر : <sup>(٦)</sup>

قلوبكما يغشاهما الأمن عادة \*\*\* إذا منكما الأبطال يغشاهم الدعر

---

(١) ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١ ، وأبو حيان : التذيل ٧٩/٢ ، والاسي : الحزن ، والأسا : جمع أسوة وهي ما يتأسى به الحزين ، أي يتعزى به .

(٢) ابن الشجري : الأمالي ٤٩٦/٢

(٣) ديوانه ٢٣٤ وابن الشجري : الأمالي ٢٩/١ ، والروائف : بمعنى الرانفتين وهما طرفا الأكتفين وتستطارا تستخف وتكاد تطير .

(٤) ابن الشجري : الأمالي ٢٩/١ .

(٥) ديوانه ٣٣٢/٢ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١ ، وأبو حيان : التذيل ٧٨/٢ .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١٠٨/١ ، وأبو حيان : التذيل ٧٧/٢ ، والدمايني : تعليق الفرائد ٢٩٣ .

# الفصل الثالث

تأخير المفسر وتقليمه

## تأخير المفسر وتقديمه

### توطئة :

عندما اهتدى النحاة إلى تأصيل المسائل ، كان من الأصول التي قرروها بحق ضمير الغائب أنه لا بدّ له من مفسر يتقدمه ، ليكون خلفا عما فاتته من مقارنة المشاهدة التي تفسّر ضمير الحاضر من متكلم ومخاطب .

يقول أبو حيان : (ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسّرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فعبار عن المشاهدة؛ فأحتج إلى ما يفسّره، وأصل المفسّر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدما<sup>(١)</sup>) والذي دعاهم إلى تقديم المفسّر هو مراعاة الإجماع في الضمير فالضمير مبهم في ذاته نكرة فاذا ذكر ولم يتقدمه ما يفسّره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسّره .

يقول الرضي : " وإنما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسّر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لابنفسه بل بسبب ما يعود عليه . فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسّره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به ، حتى يأتي مفسره بعده ، وتكرره خلاف وضعه<sup>(٢)</sup>"

وقد روعي في أحوال الضمير مع مفسّره تأخيراً وتقدماً رتبة المفسّر . فشرط المفسر أن يكون متقدما لفظاً أو رتبة . نحو : ضرب زيدٌ غلامه ، فالضمير في (غلامه) عائد على زيد وهو متقدم لفظاً ورتبة أما اللفظ فظاهر وأما الرتبة فلأن رتبة الفاعل قبل المفعول .

ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا

عِبَادِي الصَّالِحُونَ﴾ (الأنبياء ١٠٥)

فالضمير في (يرثها) عائد على الارض، وهي متقدمة لفظاً ورتبة إذ رتبة اسم أن قبل خبرها .

وقوله تعالى : ﴿وَيَوْمَ يَعِضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾ (الفرقان ٢٧) ، فالضمير في (يديه) عائد على

الظالم وهو متقدم لفظاً ورتبة، لأن رتبة الفاعل قبل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر .

وإذا كان لا بدّ لكل قاعدة من استثناء، فإن الاستثناء في هذه القاعدة أدّى إلى أن ينفصل عن الأصل المقرر عدة حالات ، يفقد الضمير في كل منها المفسّر المتقدم لفظاً ورتبة ، على أحد الأوجه التالية :

(١) أبو حيان : التذييل والتكميل ٢/٢٥٢ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠٦ ، وينظر الدماميني : تعليق الفرائد ٢/١٠٦ .

١ - أن يتقدم لفظه ويتأخر رتبته ، فيكون التقدم اللفظي كافيا في صحة عود الضمير ، نحو قوله

تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٢٤)

فالضمير في (ربه) عائد على (إبراهيم) وهو متأخر الرتبة ، واكتفى بتقدمه لفظا، ومثله قوله تعالى:

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾ (مائدة: ٥٢)

وقد أطبق النحاة على صحة الاستغناء بالتقدم اللفظي في عود الضمير من غير خلاف ، إلا ما ذكره الرضي من أن الكسائي فرّق بين أن يكون العامل فعلا أو شبهه، فأجاز نحو : زيدا غلامه ضارب ، ومنع : زيدا غلامه ضرب .

يقول الرضي " وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر عنه ، بخلاف اسم الفاعل ، فإن طلبه له بالمشاهدة " (١)

وقال في موضع آخر - ناسبا المنع الى الكوفيين عموما - " ومنع الكوفيون نحو : زيدا غلامه ضرب ، لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه ، أحدها بالنظر إلى (غلامه) ، لأنه من تمام خبره ، والثاني بالنظر إلى (ضرب) لأنه معموله ، والثالث بالنظر إلى فاعل (ضرب) لأنه مفعوله ، بقي الضمير المتصل بغلامه كأنه لا مفسر له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف : زيدا ضرب غلامه ، فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية ، وأجازه البصرية وهو الحق ، اكتفاء بالتقدم اللفظي " . (٢)

٢ - أن يتأخر لفظه وتتقدم رتبته . وهنا يلحظ العدول عن الأصل إلى درجة يكاد يعاود الضمير معها إهامه ؛ لوجوده بلا مفسر يتقدمه ، لولا اعتدادهم برتبة المفسر المتأخر لفظا فهو لتقدم رتبته متقدم معنى وإن تأخر لفظه .

ولتقدم المفسر في الرتبة دون اللفظ صور منها :

أ - أن يعود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل المؤخر نحو : ضرب غلامه زيدا .  
وكقول الأعشى ميمون: (٣)

كناطح صخرة يوما ليؤهنيها \*\*\* فلم يضرها وأوهى قرنة الوعل

(١) الرضي: غرر الكافية ١/ ٢٦٢ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٣٣٨ .

(٣) ديوانه ٢٠ .



وقول جرير: <sup>(١)</sup>

نالَ الخلافةَ إذْ كانتْ له قَدْرًا \*\*\* كما أتى ربُّه موسى على قَدْرِ

وقد عبر عن هذه الصورة ابن مالك في الفيته بقوله :

\* وشاع نحو: "خاف ربُّه عمر" \*

ويقول الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - يرحمه الله - : "ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قومٌ دون قوم، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه، وهذا الضمير - وإن عاد على متأخر في اللفظ - عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبه الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه". <sup>(٢)</sup>

وفسروا سبق مرتبة الفاعل مرتبة المفعول ، بأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فهما متصلان تقديراً وإن فصل بينهما بالمفعول .

يقول ابن مالك : "الفاعل والفعل كجزأي كلمة . . فالأصل أن يكونا غير مفصولين بمفعول، ولاغيره، وليس المفعول من الفعل بتلك المتزلة، بل هو فضلة؛ لذلك جاز تقديمه والاستغناء عنه لفظاً، والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل، فإن اتصل بالفعل فهو منوي التأخير، والفاعل منوي الاتصال إذا أحر، فلذلك حَسُنَ تقديم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل نحو : خاف ربُّه عمر" <sup>(٣)</sup>

وإذا كان الضمير عائداً لا إلى الفاعل بل إلى ما اتصل به نحو ضرب غلامها جارُ هند ، فنقل ابن عقيل أن فيه خلافاً ، وأن الصحيح جوازه قال : " فلوا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل ، فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل؟ في ذلك خلاف ، وذلك نحو : " ضرب غلامها جارُ هند " فمن أجازها - وهو الصحيح - وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم، لأن المتصل بالمتقدم متقدم". <sup>(٤)</sup>

ب - أن يعود الضمير من الخبر المقدم الى المبتدأ المؤخر نحو : في داره زيد ، فالضمير وإن عاد على متأخر في اللفظ إلا أنه متقدم رتبة إذ رتبة المبتدأ قبل الخبر .

قال الرضي - شارحاً قول ابن الحاجب : " وأصل المبتدأ التقديم ومن ثمَّ جاز في داره زيد " - قوله : " من ثم " أي ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إن قيل : لم جازت - وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: زيد في داره، فالعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديراً". <sup>(٥)</sup>

(١) ديوانه ٢١١.

(٢) محمد محي الدين عبد الحميد : عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك " حاشية الشيخ على أوضاع المسالك " ١٢٥/٢.

(٣) ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٤/٢ - ٥٨٥ ، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧٥/١ والرضي : شرح الكافية ١٨٧/١ - ١٨٨.

(٤) ابن عقيل : شرح الألفية ٤٤٧/١.

(٥) الرضي : شرح الكافية ٢٣٠/١ وينظر ابن مالك : شرح التسهيل ٣٠٠/١.

واقضى المبتدأ تقدم الرتبة على الخبر من حيث كان "محكوما عليه ، ولابد من وجوده قبل الحكم ،  
فقصده في اللفظ أيضا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه".<sup>(١)</sup>

أما إذا عاد الضمير المتصل بالخبر على المضاف إلى المبتدأ فإن في المسألة خلافا ، نسب ابن مالك  
إلى الأخفش إجازة تقدم الضمير على عائده المضاف إلى المبتدأ سواء كان المضاف صالحا للحذف  
نحو: في داره قيام زيد ، أو لم يصلح نحو: في دارها عبد هند ، ووافقه القول ؛ لأنه إذا كان المضاف في  
تقدير التقديم كان المضاف إليه مثله ، لأهمما كالشيء الواحد .

قال : "وأجاز الأخفش تقدم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ وسوَّى في ذلك  
بين الصالح للحذف ، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو : في داره قيام زيد ، وبين ما يصلح لذلك نحو : في  
دارها عبد هند ، ويقول أقول ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد . فإذا كان المضاف مقسدا  
التقدم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا معه ، إلا أن تقدم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل ،  
ومنه قول العرب : في أكفانه درج الميت ، وقال الشاعر :

بمَسَاعَاتِهِ هَؤُلَاءِ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ \*\*\* فَنَفْسُكَ صُنْ عَنْ غَيْهَا تَكُنْ نَاجِيَا"<sup>(٢)</sup>

ونقل أبو حيان المنع عن الكوفيين في المسألتين ، ونسب الجواز إلى البصريين عموما لا إلى  
الأخفش وحده كما ذكر ابن مالك ؟

قال : "وما ذكر المصنف من أن الأخفش أجاز المسألتين هو قول البصريين ، وذكره جواز ذلك  
منسوبا إلى الأخفش يوهم أن غيره من البصريين يخالفه ، وليس كذلك ومنع الكوفيون  
المسألتين".<sup>(٣)</sup>

وذكر ابن السراج علة منع الكوفيين ، فيما كان المضاف فيه صالحا للحذف نحو: في داره قيام  
زيد .

قال : "ولا يجوز عندهم : " في داره قيام زيد " ، وهذا الذي لم يميزوه هو كما قالوا من قبل أي إذا  
قلت : " قيام زيد " فقيام مبتدأ ، ويجوز أن يسقط ( زيد ) فيتم الاسم ، فهو بمنزلة ما ليس في الكلام ؛ لأنه  
من حشو الاسم وليس بالاسم ، وإنما أجزت : " قيام زيد في داره " استغناء بذكر ( زيد ) ولو قلت :  
قيام زيد في دار ، تم الكلام ولم يضطر فيه إلى إضمار ، فإذا جاء الضمير والكلام غير مضطر إليه كان  
بمنزلة ما لم يذكر ، فإذا كان الضمير مؤخرأ بهذه الصفة فهو في التقديم أبعد".<sup>(٤)</sup>

ج - أن يعود الضمير من المفعول الثاني المقدم على المفعول الأول المؤخر نحو : أعطيت درهمه زيدا .

(١) الرضي: شرح الكافية ٢٢٩/١ .

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ٣٠٠/١ .

(٣) أبو حيان : التنزيل ٣٤٥/٣ .

(٤) ابن السراج : الأصول في النحو ٢٣٩/٢ .

يقول الرضي: " وكذا نقول : بحسن : أعطيت درهمه زيدا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الشلطي، وإن تأخر عنه لكونه فاعلا معني"<sup>(١)</sup>

د - أن يعود الضمير مما يتعدي إليه الفعل بحرف جر مقدما على ما يتعدي إليه الفعل بنفسه .

يقول الرضي : " وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدي إليه الفعل بنفسه فمرتبه أقدم مما يتعدي إليه الفعل بحرف الجر، ظاهراً نحو : قتلت بأخيه زيدا ، أو مقدراً نحو : اخترت قومه زيدا ، أي من قومه"<sup>(٢)</sup>

وتأخر المفسر في ذلك كله تبيحه الرتبة ، لأنه وإن تأخر لفظاً فهو متقدم معنى لتقدم رتبته .

يقول الرضي : " والتقدم المعنوي أن لا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه ، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب ، كمعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة " كضرب غلامه زيد" ، ومعنى الابتداء المقتضي كون المبتدأ قبل الخبر، نحو : " في داره زيد " ، ومعنى المفعول الأول المقتضي تقدمه على الثاني ، نحو : أعطيت درهمه زيدا ، وكذا نحو : ضربت في داره زيد"<sup>(٣)</sup>

وقد كان وعي النحاة الرتبة وتحويلهم عليها في إجازة تأخير المفسر أشد ما يكون وضوحاً في معالجة قضايا التقديم والتأخير بين الفاعل والمفعول المتصل أحدهما بضمير يعود على الآخر ، فانتبهوا إلى إجازة تأخير المفسر عن الضمير، إذا كان الضمير مكتملاً معمولا فعل أو شبهه ، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، نحو : ضرب غلامه زيدٌ وغلامه ضرب زيد ، ومثله قولهم ، : " شئ تنووب الحلبة"<sup>(٤)</sup> وفي بيته يؤتى الحكم"<sup>(٥)</sup> ومثله قول الشاعر:<sup>(٦)</sup>

رأيه يحمد الذي ألف الحزَّ      \*\*\*      مَ وَيَشْقَى بِسَعْيِهِ الْمَغْرُورُ

وضرب غلام أخيه زيدٌ وغلام أخيه ضرب زيدٌ ، ومثله قول الشاعر:<sup>(٧)</sup>

شَرُّ يَوْمَيْهَا وَأَغْوَاهُ هَـا      \*\*\*      رَكِبْتَ عَتْرَ بَحْدَجٍ جَمَلًا

وما أراد أخذ زيد ، ومثله قول الشاعر:<sup>(٨)</sup>

مَا شَاءَ أَكْشَأُ رَيْيَ وَالَّذِي هُوَ كَمَ      \*\*\*      يَشَأُ فَلَسْتُ تَرَاهُ نَاشِئًا أَبَدًا

واسمُ الفاعل يجري مجرى الفعل في هذا نحو : ضاربٌ غلامه زيدٌ ، وغلامه ضاربٌ زيدٌ ، وضارب غلام أخيه زيد ، وغلام أخيه ضاربٌ زيدٌ .

(١) الرضي : شرح الكافية ١/١٨٩ .

(٢) المصدر السابق ١/١٨٩ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٢/٤٠٤ وينظر ابن عصفور شرح الجمل ١٥٢-١٦ .

(٤) العسكري : جهرة الأمثال ١/٥٤١ .

(٥) العسكري : جهرة الأمثال ٢/١٠١ .

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/١٥٤ ، وابن عقيل : المساعد ١/٤٣٧ .

(٧) ابن منظور : اللسان (عز) ، والحدج : مركب من مراكب النساء ، وعز : اسم امرأة من طُسم .

(٨) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/١٥٤ .

وقد عرض لهذه المسألة ( تقدم الحال على الفعل العامل فيها ) الأنباري في (الانصاف) مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ودحض حجة الكوفيين بأن الضمير وإن تقدم في اللفظ إلا أنه مؤخر في الرتبة . لذلك جاز تقديمه مقدرا فيه التأخير قال : "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم " إنما لم يجوز تقدم الحال لأنه يؤدي إلى تقدم المضمّر على المظهر " قلنا : هذا فاسد، وذلك لأنه وإن كان مقدما في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير ، وإذا كان مؤخرا في التقدير جاز فيه التقدم ،

قال الله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى ﴾ (٢٦٧)

فالضمير في ( نفسه ) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخرا في اللفظ ، الا أنه لما كان في تقدير التأخير جاز التقدم ، قال زهير

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاتِهِ هَرَمًا \*\*\* يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالتَّدَى خُلُقًا

ويلخص أبو حيان الخلافات بين البصريين والكوفيين فيما مضى بقوله : " فأتضح بهذا مذهب الكوفيين أن مثل : غلامه ضرب زيد ، يجوز عندهم ، ومثل : شئ تَووب الحلبة ، وما أراد أخذ زيد لا يجوز عندهم ، وهو خلاف ما ذكر المصنف - ابن مالك - عنهم إذ سَوَّى بين المسألتين في المنع عنهم " (١).

فالهاء في (علاته) تعود إلى ( هرم ) لأنه في تقدير التقدم؛ لأن التقدير : من يلق يومًا هَرَمًا على علاته، فلما كان (هرما) في تقدير التقدم والضمير في تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا، ومن كلامهم " في أكفانه لَفُ الميت " ومن أمثالهم " في بيته يوتى الحكم " . . . . فالضمير في ( في بيته ) يعود إلى الحكم وقد تقدم عليه ، وهذا كثير في كلامهم " (٢)

ويلخص ابو حيان الخلافات بين البصريين والكوفيين فيما مضى بقوله : " فلتضح بهذا مذهب الكوفيين أن مثل : غلامه ضرب زيد ، يجوز عندهم ، ومثل : شئ تَووب الحلبة ، وما أراد أخذ زيد لا يجوز عندهم ، وهو خلاف ما ذكر المصنف - ابن مالك عنهم إذ سَوَّى بين المسألتين في المنع عنهم " (٣)

(١) أبو حيان : التذييل ٢/٢٦٤.

(٢) الأنباري : الانصاف ١/٢٥١-٢٥٢.

(٣) أبو حيان : التذييل ٢/٢٦٤.

### تأخير المفسر لفظا ورتبة "عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة" :

إن تأخير المفسر لفظا ورتبة لا يجوز ؛ لأن مما يأبونه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ولا يجيزون ذلك إلا في مسائل مستتنة خارجة عن القياس ، قالوا فيها إن المفسر وإن لم يتقدم لفظا ولا رتبة إلا أنه متقدم حكما بالنظر إلى الأصل في ضمير الغائب وهو أنه لا بد له من مفسر يتقدمه .  
يقول الرضي : "والتقدم الحكمي : أن يكون المفسر مؤخرا لفظا ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير ، فنقول : إنه وإن لم يتقدم لفظا ولا معنى إلا أنه في حكم المتقدم نظرا إلى وضع ضمير الغائب ، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه ؛ لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه ، فإذا ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي مفسره بعده" (١) .

ولا يكون التقدم الحكمي للمفسر مجوزا لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في كل حال ، إذ رأيناهم منعوا كثيرا من التراكيب لعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة ولم يلتفتوا إلى التقدم الحكمي ، وإنما كان اعتلاهم به في مسائل خاصة . قال ابن السراج : "واعلم أنهم لا يضمرون شيئا قبل ذكره إلا على شريطة التفسير وإنما خصوا به أبوابا بعينها ، وحق المضمّر أن يكون بعد المذكور" (٢) .  
وفيما يلي نعرض للمسائل التي يتأخر فيها المفسر لفظا ورتبة وهي المسائل المسماة بـ "مسائل الإضمار على شريطة التفسير" .

(١) الرضي : شرح الكافية ٤٠٥/٢ - ٤٠٦ .

(٢) ابن السراج : الأصول ١١٤/١ .

## المسألة الأولى

### الضمير المتصل بالفاعل اللقدم عائدا على المفعول المؤخر:

اتصال ضمير المفعول بالفاعل مقدما نحو : ضرب غلامه زيدا مسألة خلافية مشهورة بين الجمهور وجماعة من النحاة. مذهب الجمهور فيها المنع ، والجواز مذهب جماعة من النحاة منهم الأخفش وأبو عبد الله الطوال ، وابن مالك ، ونسبه الرضي إلى المبرد أيضا.<sup>(١)</sup>

وعلة المنع عند الجمهور عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، إذ المفعول الذي يعود الضمير عليه متأخر في اللفظ ، وفي الرتبة لأن رتبة المفعول بعد الفاعل . يقول ابن السراج : " .. فلو قدمت . فقلت : "ضرب غلامه زيدا"<sup>(٢)</sup> تريد : ضرب زيدا غلامه لم يجر ، لأنك قدمت المضمير على الظاهر في اللفظ والمرتبة ؛ لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول ، فإذا كان في موضعه ، وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه ، إنما تنوي بما كان في غير موضعه"<sup>(٣)</sup>

أما المجوزون فلم يروا فيه عودا على متأخر لفظا ورتبة ، وما ذاك إلا لاختلاف مفهوم الرتبة لديهم عن مفهوم الجمهور ، فهم لا يقيسون رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل باقتضاء الفعل لكل منهما ، بل بموقعهما منه موالاة له أو انفصالا عنه ، والموقع وإن كان يقتضي الفاعل مواليا للفعل ، إلا أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل في فصيح الكلام حتى ضاهاه في استحقاق الموقع فما كان للفاعل بحق الأصل ، أصبح للمفعول بحق كثرة تقدمه على الفاعل والشيء إذا وقع موقع الشيء أخذ حكمه . فاتصال الفاعل حيثئذ بضمير المفعول المتأخر لا يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو مما عاد فيه الضمير على متأخر لفظا ومتقدم رتبة ، فيكون نظير : ضرب غلامه زيد .

يقول ابن جني : " وأجمعوا على أن ليس بجائز " ضرب غلامه زيدا " لتقدم المضمير على مظهره لفظا ومعنى وقالوا في قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم \*\*\* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل ، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

" جزى ربه عني عدي بن حاتم "

عائدة (عدي) خلافا على الجماعة .

(١) ينظر : الرضي : شرح الكافية ٤٠٧/٢ والذي في المبرد خلافه ، فهو على مذهب الجمهور في المنع ينظر : المقتضب ١٠٢/٤ .

(٢) في النص الحق ضرب غلامه زيدا وخطؤه بين .

(٣) ابن السراج : الأصول ٢٣٨/٢ ، وينظر ابن الشجري : الأمالي ١٥٢/١ ، المبرد المقتضب ١٠٣/٤ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٦/١ .

وابن عصفور : شرح الجمل ١٤٢/٢ وابن الربيع : البسيط ٢٧٧/١ .

فإن قيل : ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقدم والمفعول رتبته التأخر ، فقد وقع كل منهما الموقع الذي هو أولى به ، فليس لك أن تعتقد في الفاعل وقد وقع مقدماً أن موضعه التأخر ، وإنما المأخوذ به في ذلك أن يعتقد في الفاعل إذا وقع مؤخراً أن موضعه التقدم فإذا وقع مقدماً فقد أخذ مأخذه ورسب به قدمه وإذا كان ذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظاً ومعنى وهذا ما لا يجوز القياس.

قيل : الأمر وإن كان ظاهره ما تقول ، فإن هنا طريقاً آخر يسوغك غيره ذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبيهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال : إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه - وإن كان تقدم الفاعل أكثر - وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً ... ، والأمر في كثرة تقدم المفعول على الفاعل في القرآن الكريم وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقدم المفعول على الفاعل كان الموضع له ، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقدم ، فعلى ذلك كأنه قال : جزي عدي بن حاتم ربه ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قلّره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك ، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ، ولا يحفّ عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تشبهه ... وهذا يدل على تمكن الفروع عندهم حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها وجعلته عطية منها لها فكذلك أيضاً يصير تقدم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل<sup>(١)</sup>

أما ابن مالك فقد علل الجواز بأن الفاعل والمفعول لما كانا سواء في اقتضاء الفعل المتعدي لهما ، وعدم استغنائه عنهما ، لم يعد هناك ما يستدعي التفريق بينهما في التقديم والتأخير ، فكانا في الرتبة سواء فكما أنه يجوز تقدم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل فكذلك ينبغي أن يجوز تقدم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول .

قال : "والأصل فيه - أي في المفعول - إذا ذكر أن يفصل بالفاعل ، فإن اتصل بالفعل فهو منوي التأخير ، والفاعل منوي الاتصال إذا أخر ، فلذلك حسن تقدم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل ، ولم يحسن تقدم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول ، نحو : زان نوره الشجر ، ومع كونه لا يحسن فليس ممنوعاً وفقاً لأبي الفتح ؛ لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول ، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل فإذا أفتتح كلام بفعل ، ووليه مضاف إلى ضمير ، علم أن صاحب الضمير فاعل " إن كان المضاف منصوباً ، ومفعول " إن كان المضاف مرفوعاً ، فلا ضرر في تقدم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل ، وكلاهما وارد عن العرب " .<sup>(٢)</sup>

واحتج له بعدة أمور :

(١) ابن جني الخصائص ٢٩٥-٢٩٩ ، ونظر أبو حيان : التنزيل ٢٦٥/٢ ، والشيخ محمد محي الدين : عدة السالك ١٢٧/٢ .

(٢) ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٤/٢ - ٥٨٦ .

١- بأن جوازه أسهل من جواز إعمال الثاني في باب التنازع على رأي البصريين وهو مود إلى ما اتصلوا منه هنا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

قال: "ولأن جواز نحو: ضرب غلامه زيداً ، أسهل من جواز : ضربوني وضربت الزيدين .. لأن مفسر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها والمعطوف ومعموله أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل ؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً ، وقد يجب وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فيلزم من أجاز ضربوني وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز : ضرب غلامه زيداً لما ذكرناه"<sup>(١)</sup>.

ومثل ذلك احتج الرضي لتأنيده الجواز ، قال: "وقد جوز الأخفش وتبعه ابن جني نحو: ضرب غلامه زيداً ، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل.... والأولى تجويز ما ذهب إليه لكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا"<sup>(٢)</sup>.

وقال في موضع آخر " وما أجازته المبرد<sup>(٣)</sup> والأخفش من نحو : ضرب غلامه زيداً ، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية ؛ لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع"<sup>(٤)</sup>.

٢- وبأن جوازه أسهل أيضاً من جواز "ضربته زيداً" إذ فيه ما في "ضرب غلامه زيداً" من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، بل المتأخر الذي يعود الضمير عليه في "ضربته زيداً" لازم للتأخير بخلاف المتأخر في: "ضرب غلامه زيداً" .

قال: " وكذلك يلزم - إجازة المسألة - من أجاز إبدال ظاهر من مضمير لا مفسر له غيره نحو : ضربته زيداً ، واللهم صل عليه العروف الرحيم ؛ لأن البذل تابع ، والتابع مؤخر بالرتبة ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره"<sup>(٥)</sup>.

واعترض عليه أبو حيان بأنه لا إجماع في جواز ما احتج به من "ضربته زيداً" وأن الجواز مذهب الأخفش وغيره لا يميزه"<sup>(٦)</sup>.

(١) ابن مالك شرح التسهيل ١٦١/١-١٦٢.

(٢) الرضي : شرح الكافية ١٨٨/١-١٨٩.

(٣) قد بينا فيما سبق أن نسبة إجازة هذه المسألة إلى المبرد مخالفة لما نص عليه في المنتضب ، وقد ذكر ذلك الشيخ محمد عظيمه - رحمه

الله - في فهرسة المنتضب ، في المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المنتضب ما يعارضها ٢٢٤/٤.

(٤) المصدر السابق: ٤٠٧/٢.

(٥) ابن مالك شرح التسهيل ١٦٢/١.

(٦) ينظر أبو حيان : التذليل والتكميل ، ٢٢٦/٢.



ويبدو أن شدة ترصد أبي حيان لابن مالك أوقعت في السهو هذه المرة ، ففيه الإجماع على جواز "ضربته زيدا" ونسبته إلى الأخفش وحده ليس بصحيح ؛ لأن أحدا لم ينقل اختلافهم في جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب ، بل الخلاف الذي ذكره إنما هو في الإبدال من ضمير المتكلم ، والمخاطب وقد أجازهم الجمهور بشروط وأجازة الأخفش والكوفيين مطلقاً . قال ابن هشام: "ولا يبدل مضمر من ظاهر نحو رأيت زيدا إياه .. ويجوز عكسه مطلقاً إن كان الضمير لغائب .. أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدل بعض .. أو بدل اشتغال .. أو بدل كل مفيد للإحاطة .

ويمتنع إن لم يبد ، خلافاً للأخفش ، فإنه أجاز "رأيتك زيدا" ورأيتي عمراً...<sup>(١)</sup> وقال ابن عيش: "... واعلم أن المضمرات كلها لك أن تبدل منها ، "إلا ضمير المتكلم والمخاطب" فلا يحسن البديل من كل واحد ، منهما عند أكثر النحويين ... وقد أجاز ذلك أبو الحسن الأخفش".<sup>(٢)</sup>

٣- كما احتج له أيضاً بسماعه عن العرب في الأبيات التالية :  
قول حسان بن ثابت: <sup>(٣)</sup>

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً \*\*\* من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً  
وقول الآخر: <sup>(٤)</sup>

كسا جلته ذا الحلم أثواب سودد \*\*\* ورقي كداه ذا الندى في ذرا المنجد  
وقول الآخر: <sup>(٥)</sup>

لما رأى طليبه مصعباً دعووا \*\*\* وكاد- لو ساعد المقدور- ينتصر  
وقول أبي جندب الهذلي: <sup>(٦)</sup>

ألا ليت شعري هل يلومن قومه \*\*\* زهيراً على ما جر من كل جانب

(١) ابن هشام أوضح المسالك ٣/٣٦٠-٣٦١.

(٢) ابن عيش : شرح المفصل ٧٠/٣ وينظر: التحاس إعراب القرآن ٥٨/٢ ابن الشجري : الأمالي ٩٣/٢ وابن عصفور : شرح الجمل ٢٨٩/١-٢٩٠ والرضي : شرح الكافية ٣٩١/٢ ، وابن أبي الربيع : البسيط ٣٩٥/١ ، البغدادى : الخزانة ١٩٠/٥ وعبارات النحاة في غاية الوضوح في الدلالة على أن الخلاف إنما هو في ضمير المتكلم والمخاطب ، ولا خلاف في ضمير الغائب .

(٣) ديوانه ٢٣٩ ابن مالك : شرح التسهيل ١٦١/١ ، والرضي : شرح الكافية ٥٨٦/٢ وابن هشام : المغني ٤٩٢٨ وابن عقيل شرح الألفية ٤٤٩/١.

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦١/١ ، شرح الكافية ٥٨٧/٢ ، وابن هشام المغني ٤٩٢/٢ ، وابن عقيل : شرح الألفية ٤٤٩/١ ، والأشعري : شرح الألفية ٥٩/٢ السيوطي الطمع ٢٢/١.

(٥) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦١/١ ، أبو حيان : التذكرة ٣٦٤.

(٦) ديوان الهذليين ٨٧/٣ ، ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٦/١ ، شرح الكافية ٥٧٨/٢ ، رضي : شرح الكافية ١٨٩/١ ، البغدادى : الخزانة ٢٨٥/١.

وقول سليك بن سعد: (١)

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ \*\*\* وَحَسَنَ فَعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنْمَارُ

وقول الآخر: (٢)

وَمَا تَفَعَّتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِحاً \*\*\* جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سَبْوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول السفاح بن بكير: (٣)

لَمَّا عَصَا أَصْحَابُهُ مُضْعَباً \*\*\* أَذَى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعٍ

وقول النابغة: (٤)

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ \*\*\* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْغَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ  
فهذه الأبيات كلها مما تأخر فيه المسرّ لفظاً ورتبة لما كان مفعولاً مؤخراً ومفسرهُ ضميراً متصلاً  
بالفاعل المتقدم وليس ثمة إمكانية لأن ينوى بالتأخر التقديم لوقوعه في موقعه الأصلي .

وقد تأوّل المانعون بعضها بأن الضمير ليس عائداً على المفعول المتأخر بل هو يعود على محذوف  
دلّ عليه الفعل المتقدم فيكون من باب: "من كذب كان شراً له" ، أي الكذب . ومما صرّحوا فيه بهذا  
التأويل .

قول الشاعر :

"جَزَى رَبُّهُ عَنِّي حَاتِمٌ"

قال ابن الشجري : (فأما قول الآخر):

"جَزَى رَبُّهُ ..... الْبَيْت"

فقد تأوّلوه عن إعادة الهاء إلى المصدر الذي دلّ عليه (جَزَى) فقدروه : جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ (٥)  
وهو تأويل بعيد ، وإذا استقام في هذا البيت - لما كان للجزء ربٌّ يختص به - فإنه لا يستقيم  
في بقية الشواهد التي يصعب إقامتها على هذا المعنى .

ومن ذلك ما ذكره ابن عصفور من استحالة تنفيذ هذا التأويل في قول الشاعر : لما عصى  
أصحابه مضعباً .

(١) ابن الشجري الأمالي ١٥٢/١ ، وابن مالك : شرح التسهيل ١٦١/١ وشرح الكافية ٥٧٨/٢ ، وابن عقيل : شرح الألفية ٤٥١/١ .

(٢) ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٦/٢ ، الأصمعي : شرح الألفية ٥٩/٢ .

(٣) ابن عصفور شرح الجمل ١٤/٢ ، الرضي : شرح الكافية ١٧٩/١ وأبو حيان : التذيل والتكميل ٤٦٢/٢ ، البغدادي : الخزانة ٢٨٣/١ .

(٤) ابن جني : الخصائص ٢٥٩/١ ، وابن الشجري : الأمالي ١٥٣/١ ، وابن يعيش : شرح المفصل ٧٩/١ ، وابن عصفور : شرح

الجمل ١٤/٢ ، الرضي : شرح الكافية ١٨٨/١ ، والشيخ خالد : التصريح ٢٨٣/١ ، البغدادي : الخزانة ٢٧٣/١ .

(٥) ابن الشجري : الأمالي ١٥٣/١ ، وينظر ابن يعيش : شرح المفصل ٧٦/١ وابن عصفور شرح الجمل ١٤/٢ ، الرضي : شرح الكافية ١٨٩/١ .

قال : " ولا يجوز أن يعود الضمير على العصيان لأن التقدير يكون إذ ذاك : لما عصى أصحابُ العصيان مصعباً ، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معروفون كما للجزاء ربٌ يختصُّ به " (١)  
ولنا أن نقيس بقية الشواهد على كلام ابن عصفور هذا لنرى ما يتأتى فيه هذا التأويل ومالا يتأتى؟

فما دام التأويل فيه بهذا البعد ، وإنكاره ليس بمستطاع مع كثرة ما ورد منه عن العرب ، فإن الأمر يقتضي أن يُرى في المسألة برأي الأخصش وتابعيه ، خصوصاً أن مذهبهم له وجه قائم من العريضة على ما تقدم من أن المفعول لكثرة تقدمه على الفاعل جعل كالأصل ، والاكتفاء بتقدم المفعول في الشعور لإشعار الفعل المتعدي به ، وما دام كذلك ، فإنه حريُّ بالقبول وتخطئته يجب ألا تكون . إذ " ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العريضة قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط " (٢)

وللشيخ الجليل محمد محي الدين عبد الحميد - يرحمه الله - هذه المقولة يدعم بها تأييده لمذهب الأخصش ومن رأى رأيه يقول : " ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأمة على ما ذهبوا إليه ، وإن كان الجمهور على خلافه لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها " (٣)

أما إذا كان الضمير المتصل بالفاعل عائداً على ما أضيف إلى المفعول ، نحو : ضرب علامُها جارَ هندٍ ، فإن المسألة حيثئذ تمتنع ، لأن الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة ، وليس الفعل مقتضياً لذلك المتأخر ، كاقترائه له في " ضرب غلامه زيداً " وفرقوا بين المسألتين بأن الجواز من حق ما كان فيه المتصل بالضمير ، وما يعود الضمير إليه مشتركين في العامل .

يقول السيوطي : " وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحبُ الضمير في عامله بخلاف نحو : ضرب غلامُها جارَ هندٍ ، فلا يجوز إجماعاً ؛ لأن هنداً لم تشارك غلامها في العامل ، لأنه مرفوع بضرب ، وهي مجرورة بالإضافة ، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به ؛ لأن الفعل المتعدي يدلُّ بمحرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به فيتأكد المنع " (٤)

وعدم الاشتراك في العامل بين ما اتصل بالضمير وما عاد الضمير إليه كان علة أيضاً لمنع تقدم المبتدأ المتصل بضمير يعود إلى شيء في الخبر من نحو " في الدار صاحبُها " يقول ابن عقيل : " وقد جرى الخلاف في جواز " ضرب غلامه زيداً " مع أن الضمير فيه عائداً على متأخر لفظاً ورتبة ولم يجر خلاف - فيما أعلم - في منع صاحبُها في الدار " فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر فليتأمل! والفرق بينهما أن ما عاد

(١) ابن عصفور : شرح الجمل ١٤/٢ - ١٥.

(٢) ابن جني : الخصب ٢٣٦/١.

(٣) الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٥٢/١.

(٤) السيوطي : ٢٢٠/١ وينظر ابن مالك : شرح الكافية ٥٨٨/٢ وشرح التسهيل ١٦٢/١ ، وأوب حيان : الارتشاف ٩٤١/١٢.

عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة "ضرب غلامه زيداً" بخلاف مسألة "في الدار صاحبها" فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه مختلف".<sup>(١)</sup>

وعندما علل الرضي لامتناع "صاحبها في الدار" بأن ما اتصل بالضمير أصله التقديم ، وما عاد الضمير عليه أصله التأخير ، فلو قدم المتصل بالضمير لعاد الضمير على متأخر لا ينوي به التقديم ، فيكون مما عاد فيه الضمير على متأخر لفظاً ورتبة عند ذلك تذكر الخلاف الذي في "ضرب غلامه زيداً" ورأى أن مَنْ جَوَّزَ هذه المسألة - ينبغي أن يجوز "صاحبها في الدار" من باب أولى ؛ لأن ما اتصل بالضمير مبتدأ وما عاد عليه الضمير خبر وطلب المبتدأ لخبره أشد من طلب الفعل للمفعول .

قال : "قوله" : وامتنع صاحبها في الدار " امتناع هذه أيضاً معلل بكون أصل المبتدأ التقديم ، فيكون الضمير في "صاحبها" راجعاً إلى الدار المؤخر عن صاحبها ، لفظاً وأصلاً . فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز ، ومن جَوَّزَ ثمة ، " ضرب غلامه زيداً " ، ينبغي أن يجوز هذا ؛ لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول بل أشد".<sup>(٢)</sup>

ويزيد على الرضي أن المبتدأ وإن كان طلبه للخبر أشد من طلب الفعل للمفعول ، إلا أنه يطلبه متأخراً من حيث كان الخبر حكماً والحكم في مرتبة متأخرة عن المحكوم عليه ، ومن ثَمَّ فإن كثرة التقديم لما عاد الضمير عليه ، والتي كانت مسوغاً للجواز في (ضرب غلامه زيداً) إن حصلت في الخبر لم تجعله مظنة التقديم .

ثم إن المبتدأ وإن كان وجوده مشعراً بالخبر إلا أن ما عاد الضمير عليه هنا ليس هو الخبر بل ملابسه .

يقول الشيخ محمد محي الدين - في سياق التفريق بين المسألتين - : "وأيضاً فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيراً في سعة الكلام حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقديم بخلاف الخبر فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحياناً - لا يتصور أحد أن رتبته التقديم ؛ لكونه حكماً ، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة ، وأيضاً فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعاً يشعران بالمفعول ، فكان المفعول كالمقدم ، بخلاف الخبر المتصل بمبتدأه ضمير يعود على ملابسه ، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلبس الخبر الذي هو مرجع الضمير".<sup>(٣)</sup>

(١) ابن عقيل : شرح الألفية ٢٢٥/١-٢٢٦ وينظر الصبان : حاشيته على الأعرابي ٢١٣/١ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٢٣٠/١ .

(٣) محمد محي الدين منحة الجليل ٢٢٦/١ .

## المسألة الثانية

### ضمير الشأن

من المسائل التي تخولف فيها الأصل بتأخير المفسر لفظاً ورتبة "ضمير الشأن" وحقيقة هذا الضمير : أنه ضميرٌ غائب يأتي صدر الجملة خبرية دالاً على قصد التكلم استعظام السامع حديثه . قال الفارقي : "وإنما دعا إلى هذا شدة احتفائهم بالحديث أو تعظيمهم له فأضمره قبل الذكر تنبيهاً للسامع وعطفاً على استماعه".<sup>(١)</sup>

تسميته : ولهذا الضمير تسميات متعددة فهو عند البصريين ضمير الشأن والأمر والحديث والخبر إذا كان مذكراً وضمير القصة إذا كان مؤنثاً ويسميه الكوفيون ضمير المجهول لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرًا إلى أن يفسر . فلا يدرى عندهم على ماذا يعود . يقول الدماميني : "وتسمية البصريين أولى لأنهم سموه بمنعاه والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه".<sup>(٢)</sup>

مفسره : يُفسر ضمير الشأن بجملة ، يقدرون من معناها اسمًا يكون مفسرًا لذلك الضمير حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن ذلك الضمير .

يقول الرضي : "وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً: هو الأمر مقبل، كأنه - المخاطب - سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الأمر فسأل : ما الشأن؟ فقيل: هو الأمر مقبل، أي : الشأن هذا فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل، اكتفى في التفسير بخبر الضمير الذي يتبعه بلا فصل، لأنه معينٌ للمسئول عنه ومبينٌ له".<sup>(٣)</sup>

وأجاز الكوفيون تفسيره بالمفرد، فيجيزون نحو "ظنته قائماً زيداً" قالوا : إن الهاء ضمير الشئ، وقام مفعول ثانٍ وزيد فاعل وقام ومرفوعه مفسر ضمير الشأن .

وقد ردّ قولهم غير واحدٍ من النحاة؛ لكونه لا وجه له من القياس ولعدم ورود السماع بمثله . قال ابن السراج : "والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائمُ النصب، فيقولون : ظنته قائماً زيداً ، ولا أعرف لذلك وجهًا في القياس ولا السماع من العرب".<sup>(٤)</sup>

وقال أبو علي الفارسي - تأسيساً على قول ابن السراج السابق - : "وكذلك عندي هذا؛ لأن هذا إنما يفسر بالجملة، فاسم الفاعل فيه لا يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون خبر ابتداءٍ مقدماً أو اسم فاعلٍ معمولاً ، ولا يجوز انتصاب خبر المبتدأ، وكذلك لا يجوز انتصاب اسم الفاعل المعمل عمل الفعل، لأنَّ

(١) الفارقي : الإيضاح ٢٨٢ ينظر ابن مالك : شرح التهليل ١٦٣/١ وشرح الكافية ٢٣٣/١ ، أبو حيان : التذيل ٢٧١/٢ ، السيوطي

: الجمع : ٢٣١/١ الفرائد الجديدة ١٤٨/١ .

(٢) الدماميني : تعليق الفرائد ٢٠/٢ .

(٣) الرضي : شرح الكافية ٤٦٤/٢ - ٤٦٥ .

(٤) ابن السراج : الأصول ١٨٣/١ .

الظنَّ إنما يعمل في موضع الجملة دون لفظها ولا يكون أن يعمل في لفظها وموضعها، فإن جعلته على غير هذين الوجهين فقد فسرته بغير الجملة".<sup>(١)</sup>

ورُدَّ أيضًا بأنه إن سمع فلا يتعين فيه ضمير الشأن لجواز أن يكون (زيد) مبتدأ مؤخر و"ظنته قائمًا" خبر مقدم، فالضمير على ذلك هو الرابط للجملة الخبر بالمبتدأ.

قال ابن مالك: "وأما تجويزهم نحو: ظنته قائمًا زيدٌ على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضًا؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخر، وكون ظنتت ومفعوليها خبراً مقدماً، وذلك مفوَّت للغرض الذي لأجله جئ بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم".<sup>(٢)</sup>

ونقل عن الأخصف إجازته ما أجازته الكوفيون في ذلك.<sup>(٣)</sup>

وأجاز الكوفيون أيضًا تفسير ضمير الشأن بالمفرد في نحو: كان قائمًا زيدٌ، ففي كان عندهم ضمير المجهول وقائمًا خبر كان و زيد مرفوع بقام.<sup>(٤)</sup> وهو عند البصريين تقدم خبر كان على اسمها ليس إلا، وهذا الذي أجازوه إنما ألجأهم إليه منعهم أن يكون المذكوران بعد كان اسمها وخبرها، وقُدِّم أحدهما على الآخر، لما يعتقدونه في ضمير الرفع من أنه لا يتقدم على ما يعود عليه وإن كان في غير موضعه.

قال ابن عصفور: "وأما أهل الكوفة فلا يجيزون: كان قائمًا زيدٌ، ولا قائمًا كان زيدٌ على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون قائمًا خبراً مقدماً؛ لأن ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلاً... ولكنهم أجازوا تقدم (قائمًا) على (زيد) على أن يكون (قائمًا) خبر كلن و (زيد) مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن، ولا يثنى قائمًا لرفعه الظاهر. هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه، وهو باطل عندنا؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يفسر إلا بجملة، والاسم الرفع للظاهر هنا ليس بجملة... وكذلك أجاز الكسائي أن تقول: قائمًا كان زيدٌ، على أن يكون قائمًا خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر، وزيد مرفوع به، وفي كان ضمير الأمر والشأن"<sup>(٥)</sup>

ويترتب على رفعهم الظاهر بالمشق في المسألتين السابقتين - ظنته قائمًا زيدٌ، وكان قائمًا زيدٌ - تراكم أخرى كلها يقدرون فيها ضمير الشأن مفسرًا بالمفرد. من هذه التراكمات: ظنته قائمًا الزيدان، ظنته قائمًا الزيدون، كان قائمًا الزيدان، كان قائمًا الزيدون.

(١) أبو علي الفارسي: البصريات ٤٣٣/١-٤٣٤.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٤/١، وينظر أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢، التذيل ٢٧٥/٢، ابن هشام: المغني ٤٩٠/٢.

(٣) ينظر أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢، ابن هشام: المغني ٤٩٠/٢، ابن عقيل: المساعد ١١٥/١.

(٤) ينظر أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢، التذيل ٢٧٥/٢.

(٥) ابن عصفور: شرح الجمل ٣٩٤/١.

قال الرضي: "وأجاز الفراء أن يفسر ضمير الشأن ، أيضاً، مفرد مؤول بالجملة نحو : كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان أو الزيدون، على أن "قائماً" في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به.

وكذا أجاز نحو : ظنته قائماً زيد أو الزيدان أو الزيدون، وكذا: ليس بقائم أخواك وما هو بذهب الزيدان".<sup>(١)</sup>

وواضح أنه لا يمكننا حمل "ظنته قائماً الزيدان أو الزيدون" على ما حمل عليه ابن مالك، "ظنته قائماً زيد"، من أن المرفوع مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبر لعدم صحة تقدير الكلام بـ "الزيدان ظنته قائماً أو الزيدون ظنته قائماً".

وكذلك لا يصح حمل (كان قائماً الزيدان أو الزيدون) على ما حمل عليه البصريون (كان قائماً زيد) من أن اسم كان قد تقدم على خبرها؛ لفساد أن نقول : كان الزيدان قائم، أو كان الزيدون قائم. وبذلك يتضح أن تعقيب الدماميني على تخريج ابن مالك "ظنته قائماً زيد" بقوله : "تخريج خاص بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه عند الكوفيين فمن مثلها عندهم : ظنته قائماً الزيدان أو الزيدون"<sup>(٢)</sup> تعقيب في محله، والمسألة عند الكوفيين ليست مقصورة على هذا التركيب، وإذا كانت أغلب الكتب التي تنقل خلاف الكوفيين في ذلك تخص ذلك التركيب فاجتزأ به عن غيره لا حصراً للمسألة فيه، وإلا فإنه لا يشك في أن التراكيب المتقدمة التي يقدر فيها الكوفيون ضمير الشأن مفسراً بالمفرد معلومة لدى النحاة ولا يتصور جهلهم بها، وإنما الذي دعاهم إلى الاختصار على ذلك المثال هو أنهم أرادوه من قبيل التمثيل والتدليل، ولم يقصدوا أن المسألة مقصورة عليه، كما ظن الدلائي عندما قال : "إنما فرض الكوفية والأخفش المسألة في خصوص هذا التركيب فهي عندهم مقصورة عليه كما صرحوا به".<sup>(٣)</sup> ثم حاول أن يقصر ما عدا ذلك التركيب على الفراء وحده، مستدلاً بنص الرضي السابق. ولا مشاحة في أن ما ينسب إلى الفراء أو الكسائي - وقد نسب إليه ابن عصفور وأبو حيان ما نسبته الرضي للفراء<sup>(٤)</sup> - ينسب قطعاً إلى الكوفيين، لأن الفراء والكسائي علمان على النحو الكوفي، وذكرهما مشعر بالمذهب الكوفي.

وشرط الجملة المفسرة لضمير الشأن:

١- أن تكون خبرية : فلا تكون الطلبية ولا الإنشائية مفسرة له من حيث كانت الطلبية والإنشائية لا تحتملان التفعيم الذي يراد من الإتيان بضمير الشأن.

وعليه لا يصح أن يقال : هو اضرب زيداً ، ولا هو والله لأفعلن كذا.<sup>(٥)</sup>

(١) الرضي : شرح الكافية ٤٦٥/٢.

(٢) الدماميني : تعليق الفراء ١٢٣/٢.

(٣) الدلائي : نتائج التحصيل مج ٢ ج ١ ص ٦٤١.

(٤) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٤/١ ، وأبو حيان : الارتشاف ٩٤٨/٢ ، والتذييل ٢٧٥/٢.

(٥) ينظر ابن عقيل : المساعد ١١٥/١ ، السلسلي : شفاء العليل ٢٠٤/١.

٢- أن يكون مصرحاً بجزءها: فلا يجوز حذف بعض الجملة التي تفسر ضمير الشأن لما في الحذف من منافاة للأصل الذي من أجله جئ بضمير الشأن، فهو إما جئ به دلالة على التفخيم والاعتناء بالحدث عنه، والحذف مناف للاعتناء، فناسب ألا يحذف من جملة التفسير شيء<sup>(١)</sup>.  
وخالف الكوفيون في ذلك أيضاً، فأجازوا الحذف من الجملة المفسرة، فيجوز عندهم: إنه ضرب وإنه قام، وإنه ضربت، وإمّا قامت.

قال الرضي: "وليس لهم به شاهد".<sup>(٢)</sup>

وقال ابن هشام: "وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل".<sup>(٣)</sup>  
ورده البصريون للدفاع الحاصل بين أول الكلام وآخره، فابتدأوه بضمير الشأن يدل على أنه معتنى فيه بالحدث عنه، واختتمه بحذف ما لا بد منه (فاعل) يدل على عدم الاعتناء فتناقضا. يقول ابن مالك: "فهذا يعلم أن ما أجازوه الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالحدث عنه واختتمه بحذف ما لا بد منه".<sup>(٤)</sup>

٣- ألا تقدم هي ولا شيء منها على الضمير: وذلك لأن تقدم الجملة المفسرة أو شيء منها على الضمير مفوت للغرض من ضمير الشأن، فهذا الضمير إمام قصد به تعظيم وتفخيم شأن ما سيتلوه بذكر الشيء أولاً مبهما حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسر، فيكون ذلك أوقع في نفس السامع. وتقدم شيء من مفسره عليه يزيل الإمام المقصود منه، فتنتقض فائدة الإتيان به.<sup>(٥)</sup>

ولذلك خطيء يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حينما حكم بتقدم جزء من جملة التفسير على ضمير الشأن في قول الفرزدق:<sup>(٦)</sup>

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا \*\*\* تميما بجوف الشام أم متساكر

على رواية رفع "ابن المراغة" مع رفع "سكران"، فقال: إن كان شأنية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وقد تقدم جزء من هذه الجملة على الضمير.

(١) ينظر ابن مالك شرح التسهيل ١٦٣/١، أبو حيان: التذيل ٢٧٤/٢، السلسلي: شفاء العليل ٢٠٤/١، السيروطي: الجمع ٢٣٠/١.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٤٦٦/٢.

(٣) ابن هشام: المغني ٤٩٠/٢.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٤/١، وينظر أبو حيان: التذيل ٢٧٥/٢ ابن عقيل: المساعد ١١٥/١، الدماميني: تعليق الفرائد ١٢٣/٢.

(٥) ينظر الرضي: شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٦) سيويه: الكتاب ٤٩/١ والبغدادى: الخزائن ٢٩٠/٩.



قال ابن هشام : " .... لا يجوز للجملة المفسرة له - لضمير الشأن - أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السرياني - إذ قال في قوله :

أسكران كان ابن المراغة .... البيت.

فيم رفع سكران وابن المراغة، إن كان شأنيّة وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة والأشهر في إنشاءه نصب سكران، ورفع ابن المراغة، فارتفاع متساكر على أنه خبرٌ هو محذوف، ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها<sup>(١)</sup>.

٤- ألما لا تحتاج إلى رابط:

الأصل في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على رابطٍ يربطها بالمبتدأ، وخصت الجملة دون المفرد بالاحتياج إلى الرابط ؛ لأن الجملة في الأصل كلام مستقل، والأصل فيها الاستئناف، فهي إن لم يوجد الرابط كانت أجنبية من المبتدأ ولا يصحُّ الإخبارُ بها عنه، ووجود الرابط مشعر بخروجها عن أصلها وتعيينها للمبتدأ<sup>(٢)</sup>.

ورما استغنت جملة الخبر عن الرابط وذلك إذا كانت هي المبتدأ نفسه في المعنى، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإن تكن إياه معنىً اكفى \* بها كنطقي الله حسبي وكفى

أي أن اتحاد المبتدأ وجملة الخبر في المعنى كافٍ في ربط الجملة بما هي خبر عنه، ومغن عن الرابط. وقد عدَّ ابنُ هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة عد منها "كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى"<sup>(٣)</sup>

وفسروا كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى بأنها الواقعة خبراً عن مبتدأ مفرد مدلوله جملة<sup>(٤)</sup>. والجملة المفسرة لضمير الشأن لم تحتج إلى رابط من حيث كانت مفسرة لذلك الضمير والمفسر عـين المفسر، فالرابط بينهما هو اتحاد معناهما. ولا رابط أقوى من اتحادهما.

قال ابن مالك: "والجملة المخبر بها إن كانت نفس المبتدأ في المعنى فحكمها في الاستغناء عن ذكر يرجع إلى المبتدأ حكم المفرد الجامد ولأجل ذلك لم يفتقر ضمير الشأن إلى ما يرجع إليه من الجملة المخبر عنه بها"<sup>(٥)</sup>.

(١) ابن هشام : المغني ٤٩٠/٢ ، وينظر أبو حيان : الارتشاف ٩٤٧/٢ ، السيوطي : الجمع ٢٣٠/١ ، البغدادي : الخزانة ٢٩٢/٩ .

(٢) ينظر ابن يعيش شرح المفصل ٨٨-٨٩ ، الرضي : شرح الكافية ٢٣٨/١ ابن القيم : بدائع الفوائد ٣/٣٨ ، ابن خلدون : حاشيته على شرح المكودي ٨٣/١ .

(٣) ابن هشام : المغني ٥٠٢/٢ .

(٤) ينظر أبو حيان : الارتشاف ١١٥/٣ ، الصبان : حاشيته على شرح الأثموني ١٩٧/١ ، يس : حاشيته على التصريح ١٦٢/١ .

(٥) ابن مالك : شرح الكافية ٣٤٤-٣٤٣/١ ، وينظر ابن جني : الخصب ٢٩/٢-٣٠ .

## أحكامه:

١-الإفراد : ضمير الشأن ملازم للإفراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فُسِّرَ بجدتين أو أحاديث ، قال أبو حيان "وإفراد هذا الضمير لازم، فتقول: إنه أخوك قائمان، وإنه إخوتك ذاهبان".<sup>(١)</sup>

ولزم الإفراد من قبل أنه كناية عن مفرد وهو الشأن الذي قصدوا به مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد لأنه نسبة الحكم للمحكوم عليه.

قال ابن مالك: " ولا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعاً لأنه كناية عن الشأن في التذكير، وعن القصة في التأنيث - وهما مفردان، فوجب إفراد ما هو كناية عنهما".<sup>(٢)</sup>

وقال أبو حيان: "إنما كان واجب الإفراد، لأنه ضميرٌ مفسرٌ مضمون الجملة، ومضمون الجملة هو شيء مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لانتية فيه ولا جمع".<sup>(٣)</sup>

وعليه فإن الضمير يكون بلفظ المفرد مع المفرد والمثنى والجمع، فيقال: إنه أخوك منطلق، وإنه أخوك منطلقان. وإنه أختاك منطقتان، إنه إخوتك منطلقون، وإنه أخواتك منطلقات، التقدير في ذلك كله: إنه الأمر والشأن.

## ٢-التذكير:

الأصل في ضمير الشأن أن يكون مذكرًا، من حيث كانت شهرته أنه كناية عن الأمر والشأن، وهما مذكران، فلذلك يذكر حتى مع المؤنث "وتقول: ظنته هند قائمة، فتذكر لأنك تريد الأمر والخير، وظنته تقوم هند"<sup>(٤)</sup>

ولكن تذكره ليس بلازم كلزوم إفراده، إذ يفارق التذكير إلى التأنيث، بل قد يرجح تأنيثه على تذكره، باختلاف أحوال الجملة بعده، وبإختلاف مذاهب النحاة، ولهم في ذلك اختلافات:

فالبحريون أطلقوا فأجازوا كل الاحتمالات الممكنة فالمذكر يُذكر له الضمير ويؤنث، والمؤنث كذلك، فيصح على مذهبهم أن يقال: هو زيد قائم، وهي زيد قائم، وهي هند قائمة، وهو هند قائم، ومع ذلك كله هم يستحسنون المشاكلة أي التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

قال أبو حيان: "وذكر أصحابنا أن هذا الضمير يكون مذكرًا ومؤنثًا سواء كان بعده مذكرًا أم مؤنثًا نحو: هو زيد قائم، وهو هند قائمة، وهي زيد قائم، وإن كان المستحسن التذكير مع التذكير والتأنيث مع التأنيث، هذا مذهب أهل البصرة".<sup>(٥)</sup>

(١) أبو حيان: الارتشاف ٩٤٣/٢، وينظر الفراء: المعاني ٣٦١/١، وابن هشام: المغني ٤٩١/٢.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٤/١ وينظر بن عيش: شرح المفصل ١١٤/٣.

(٣) أبو حيان: التذيل ٢٧٦/٢- وينظر ابن عقيل: المساعد ١١٥/١.

(٤) ابن السراج: الأصول ١٨٢/١-١٨٣.

(٥) أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢، وينظر التذيل ٢٧٨/٢.

وما ردّ مما أجازوه بعدم السماع جعلوا إجازته قياساً، وهو تأنيث الضمير مع المذكر قال ابن السراج: "ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم، تريد القصة، ولا أعلمه مسموعاً عن العرب".<sup>(١)</sup>

ويقول الرضي: "وتأنيثه - وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً - قياس، لأن ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع".<sup>(٢)</sup>

أما الكوفيون فإنهم يوجبون التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث، ولا يجوز عندهم تأنيث ضمير المذكر، ولا تذكير ضمير المؤنث.

فيجيزون: هو زيد قائم، وهي هند قائمة - ولا يجيزون: هي زيد قائم ولا هو هند قائمة. قال أبو حيان: "وذهب الكوفيون إلى أن المخبر عنه إن كان مذكراً فالضمير مذكر، وإن كان مؤنثاً، فالضمير مؤنث، فتقول: كان زيد قائم، وكانت هند قائمة، للمشكلة، ولا يجوز عندهم: كانت زيد قائم، ولا كان هند قائمة".<sup>(٣)</sup>

وإنها لمفارقة عجيبة أن يطلق البصريون وهم من هم في التشدد وتقييد المسائل، في حين يقيد الكوفيون وهم من هم في الإطلاق والتساهل!

فالمجهود فيما اختلف فيه الفريقان من مسائل الإجازة والمنع أن الكوفيين هم المحيرون غالباً والبصريون هم المانعون.

فيما ذا أجاب البصريون الكوفيين عما اختلفوا معهم فيه؟

ما وقع فيه المنع من الكوفيين - وقد أجاز به البصريون - من تذكير الضمير والمخبر عنه مؤنث، أو تأنيثه والمخبر عنه مذكر، وجهه البصريون قياساً، واستدلوا له سماعاً.

فتأنيث الضمير مع المذكر وجه قياسيته أن التأنيث على إرادة القصة، والقصة تونث وهي والشأن بمعنى واحد.

واستدلوا له سماعاً بقراءة ابن عامر<sup>(٤)</sup>: "أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل الشعراء ١٩٧، بتأنيث الفعل (تكن) ورفع (آية) وتوجيه القراءة على أن في (تكن) ضمير القصة اسمها، و(آية) خير مقدم لمبتدأ مؤخر منسبك من أن والفعل بعدها وهو مذكر وهجلة المبتدأ والخبر في محل رفع خير تكن، والتقدير: أو لم تكن علم علماء بني إسرائيل آية لهم. فأنت الضمير والمخبر عنه مذكر.

ولا ينافي في الاستدلال بهذه القراءة باحتمال القراءة توجيه آخر وهو أن (آية) اسم (تكن) والمصدر المنسبك (أن يعلمه) خبرها، فهذا توجيه ضعيف؛ لأن فيه الإخبار عن النكرة (آية) بالمعرفة

(١) ابن السراج: الأصول ١٨٣/١.

(٢) الرضي: شرح الكافية ٤٦٧/٢، وينظر ابن يعيش: شرح المفصل ١١٦/٣، ١٠١/٧.

(٣) أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢-٩٤٩، وينظر التذيل ٢٧٨/٢، ابن عصفور: شرح الجمل ٤١١/١ السيوطي: الجمع ٢٣٤/١.

(٤) ابن الجوزي: النشر في القراءات العشر ٣٣٦/٢، البناء: تحاف فضلا البشر ٣٣٤.

وهي (أن يعلمه) لأن أن وما بعدها محكوم له بحكم أعرف المعارف، والإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرورة من أقبح الضرورات، فما دام أن التوجيه الآخر ليس له ما يمنعه من القياس، فالحمل عليه إذاً أولى؛ لأن الضرورة لا يحمل عليها ما وجد إلى غيرها سبيل. وعليه فإن السماع يكون أيضاً قد ورد بمحض مذهب الكوفيين المانع تأنيث ضمير الشأن مع المذكر<sup>(١)</sup>

هذا وإن كنا قد قدمنا اعتذار ابن السراج والرضي عن السماع في ذلك، فهذا ما ثبت عنهما، ولا يمنع أن يكون غيرهما قد اهتدى إلى الاستدلال له سماعاً بذلك التوجيه في تلك القراءة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

أما تذكير ضمير المؤنث، فقد وجهوه قياساً بمثل ما وجهوه به تأنيث الضمير مع المذكر من أن الشأن والقصة بمعنى واحد. فلا مانع من أن يجعل أحدهما مكان الآخر سواء كان المخير عنه مذكراً أم مؤنثاً.

واستدلوا له في سماعاً بقول العرب: "إنه أمة الله ذاهبة"<sup>(٢)</sup> حيث ذكر الضمير والخبر عنه مؤنث. ونقول أن الكوفيين يمنعون تذكير الضمير مع المؤنث. غير عاين بما نسبته إليهم ابن السراج من إجازة مثل ذلك<sup>(٣)</sup>، لأنها نسبة تفرّد بها دون غيره، والذي انعقد عليه الإجماع أن الكوفيين لا يميزون سوى التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث.

فرمّا توهّم عليهم ابن السراج هذا القول لما رآه قولاً لإمامهم الفراء. فظن أنهم يرون ما يرى. وكنا لا نرى ضيراً في ألا يفرق بين الكوفيين والفراء، فما يُنسب إليه ينسب إليهم من حيث كانوا له تبعاً، لولا أن التفريق في هذه المسألة متوجّب لأن كل من ذكر مخالفة الكوفيين للبصريين في قضية التذكير والتأنيث في ضمير الشأن نسب إليهم وجوب التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث<sup>(٤)</sup>. وللفراء نصٌ صريحٌ يخالف فيه الكوفيين بجواز تذكير الضمير مع المؤنث، قال: "... فتذكر الهاء وتوحدّها، ولا يجوز تشنيهاً ولا جمعاً مع جمع ولا غيره، وتأنيثها مع المؤنث وتذكيرها مع المؤنث جائز، فتقول: إنها ذاهبة جاريتك، وإنه ذاهبة جاريتك"<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر ابن عصفور: ابن يعيش: شرح المصطلح ١١٦/٣-١١٧، شرح الجمل ٤١١/١، ابن أبي الربيع: البسيط ٤٦٦/٢، وأبو حيان: التذيل ٢٧٨/٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٤٧/١.

(٣) ينظر ابن السراج: الأصول ١٨٣/١.

(٤) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٤١١/١، أبو حيان: الارتشاف ٩٤٨/٢-٩٤٩، التذيل ٢٧٨/٢، ابن عقيل: المساعد ١١٦/١، الدماميني: تعليق الفرائد ١٢٤/٢، السيوطي: الجمع ٢٣٤/١.

(٥) الفراء: المعاني ٣٦١/١.

فكان الأجدد بابن السراج أن يميز بين الكوفيين والفراء فيما علم تمايزهما فيه، ولعل ابن الدّهان كان أدقّ منه عبارة، عندما قال: "وبعض الكوفيين يذكر مع المذكر والمؤنث، ويؤنث مع المؤنث، ولا يؤنث مع المذكر".<sup>(١)</sup>

فالفراء فقط من الكوفيين هو من أجاز مع المؤنث التأنيث والتذكير. والفراء تغريعات أخرى - تبعة فيها ابن مالك - تجاوز بها الإجمال في مذهبي البصريين والكوفيين إلى تفصيلات أخرى على النحو التالي:

١- إذا كانت الجملة المفسّرة اسمية متضمنة مذكراً ومؤنثاً شَبَّه أحدهما بالآخر:  
أ- إذا شَبَّه المذكر بمؤنث، نحو: إنه شمس وجهك.

فالوجه تذكير الضمير ولا يجوز تأنيثه، فلا يصحُّ أن يقال: إنها شمس وجهك.  
ب- إذا شَبَّه المؤنث بمذكر نحو: إنها أسد جاريتك، فيجوز في الضمير التذكير والتأنيث فيقال: إنه أسد جاريتك وإنها أسد جاريتك.

قال الفراء: "وتقول في مسألتين يستدلُّ بهما على غيرهما: إنها أسد جاريتك، فأنت لأن الأسد فعل للجارية، ولو جعلت الجارية فعلاً للأسد ولثله من المذكر لم يميز إلا تذكير الهاء، وكذلك كُلُّ اسم مذكر شَبَّهته بمؤنث فذكر فيه الهاء، وكلُّ مؤنث شَبَّهته بمذكر ففيه تذكير الهاء وتأنيثها"<sup>(٢)</sup>  
ورجَّح ابن مالك فيما جاز فيه الوجهان التأنيث على اعتبار القصة، لأن الشأن، والقصة بمعنى واحد، وفي التأنيث مشاكله تحسَّن اللفظ.<sup>(٣)</sup>

٢- إذا كانت الجملة المفسّرة فعلية:

أ- إذا كان الفعل مذكراً سواء كان تذكيره واجباً أم جائزاً، فإن تذكير الضمير واجب، نحو: إنه قام زيد، وإنه طال صلاتك.

ب- إذا كان الفعل مؤنثاً، جاز في الضمير التأنيث والتذكير، نحو: إنَّه قامت هند وإنَّها قامت هند  
قال أبو حيان: "وقال الفراء: تدخل الهاء مع (إنَّ) دلالة على الفعل بعدها، فإذا قالوا: إنه قام زيد، دلُّوا بالهاء على أنَّ الفعل بعدها لمذكر، وإذا قالوا: إنَّها قامت هند، دلُّوا على أنه لمؤنث، فإذا كان بعدها فعل مذكر لم يميز إلا التذكير، وإذا كان فعل مؤنث جاز التذكير والتأنيث، نحو: إنه قامت هند، وإنَّها قامت هند، وإن كان بعدها فعل مذكر لم يميز فيه التأنيث نحو: إنه قام الهندات، وإنه جلس جواريك، ولا يجوز إنَّها".<sup>(٤)</sup>

(١) أبو حيان: التذيل ٢٧٩/٢.

(٢) الفراء: المعاني ٣٦٢/١.

(٣) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٤/١-١٦٥، وشرح الكافية ٢٣٧/١-٢٣٨.

(٤) أبو حيان: الارتشاف ٩٤٩/٢، وينظر الفراء ٣٦٢/١.

ورجح ابن مالك أيضا فيما جاز فيه الوجهان التأنيث لحصول المشاكلة به ، مع كون المعنى لا يختلف إذ القصة والشأن واحد<sup>(١)</sup> . واستشهد له بقوله تعلل: ﴿فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ (الفتح ٤٦٠) .  
وبقول أبي خراش: <sup>(٢)</sup>

على أنها تعفو الكلام وإنما  
والتذكير مع ذلك لا يمتنع ، كما قال أبو طالب: <sup>(٣)</sup>  
ولا يكن لحم غريض فإنه  
وكما قال الآخر: <sup>(٤)</sup>

تخلت له نفسي النصيحة إنه  
عند الشدائد تذهب الأحقاد  
٣- إذا كانت الجملة ظرفية:

أ- إذا كان الظرف مسندا إلى مذكر نحو : إنه عندك زيد ، وجب في الضمير التذكير ولم يجوز التأنيث  
ب- إذا كان الظرف مسندا إلى مؤنث ، نحو : إنه عندك جارية ، جاز في الضمير التذكير والتأنيث ، إنه عندك جارية ، وإنما عندك جارية .  
قال الفراء: "وإذا رأيت الاسم مرفوعا بالخال مثل عندك وفوقك وفيها ، فأنت ، وذكر في المؤنث ، ولا تؤنث في المذكر ؛ وذلك أن الصفة لا يقدر فيها على التأنيث كما يقدر في قام جارتك ، على أن تقول : قامت جارتك ، فلذلك كان في الصفات الإجراء على الأصل"<sup>(٥)</sup>  
وجماع القول فيما يرجح تأنيثه على تذكيره من ضمير الشأن قول ابن مالك: "وإن تضمنت الجملة المفسرة لهذا الضمير مؤنثا غير فضلة ولا كفضلة كان تأنيثه باعتبار القصة مختارا لا واجبا"<sup>(٦)</sup> .  
فإن كان المؤنث في الجملة فضلة أو كفضلة لم يكثر تأنيثه .  
ومثل للفضلة بقوله : "إنه زيد حب هند"

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٤/١-١٦٥ وشرح الكافية ٢٣٧/١-٢٣٨ .

(٢) ديوان المهذلين ٢ ص ٥٨ ابن يعيش : شرح المفصل ١١٧/٣ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٥/١ وشرح الكافية ٢٣٨/١ ، أبو حيان : التذيل ٢٧٦/٢ ، ابن عقيل للمساعد ١١٥/١ ، والغريسي : اللحم الطري والغرائر جمع غرارة وهي العدل يكون فيها الدقيق كالحنطة وغيرها .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٥/١ ، أبو حيان : التذيل ٢٧٧/٢ ، الدلاي : نتائج التحصيل مج ٢ ج ١ ص ٢٤٤ .

(٥) الفراء : المعاني ٣٦٢/١ . وينظر ابن مالك : شرح الكافية ٢٣٨/١ .

(٦) ابن مالك : شرح الكافية ٢٣٨/١ .

ويقول الشاعر: (١)

أَلَا إِنَّهُ مَنْ يُلْغِ عَاقِبَةَ الْهَوَى \*\*\* مُطِيعٌ دَوَاعِيهِ يُؤَيِّسُ بَهَوَانِ

فلم يكثر بتأنيث المؤنثين (هند - عاقبة) لكونهما فضلة، فلا تأثير لهما في تأنيث الضمير.

ومثل لما هو كالفضلة بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنْ لَهُ وَجْهٌ﴾ (٢٤: ص)

"فذكر تعالى الضمير مع اشتغال الجملة على (جهنم) وهي مؤنثة، لأنها في حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربّه مجرماً، فجزأوه جهنم" (٣) فمثل ذلك يرجح فيه التذكير وهو المسموع، والتأنيث جائز ولكنه ليس المختار (٣)، قال الرضي: "وذلك لأن الضمير مقصود مهم، فلا يراعى مطابقته للفضلات" (٤) والفرق بين الحكمين السابقين لضمير الشأن، هو أن أحدهما - وهو الإفراد - لازم فلا يتأتى فيه تنئية ولا جمع بخلاف التذكير فإنه لا يلزم، إذ يجوز فيه التأنيث على ما سبق بيانه، وقد علل الفراء لذلك بأن ضمير الشأن في هذين الحكمين مشبه بالفعل. فكما أن الفعل يلزم الإفراد ولا تلحقه علامة تنئية ولا جمع مع الفاعل المثنى والمجموع فكذلك هذا الضمير. وكما أن الفعل تلحقه علامة التأنيث مع الفاعل المؤنث - كذلك حال ضمير الشأن.

قال: "فإن قلت: كيف جاز التأنيث مع الأنثى، ولم تجز التنئية مع الاثنين؟ قلت: لأن العرب إنما ذهبوا إلى تأنيث الفعل وتذكيره، فلما جاز ﴿وأخذ الذين ظلموا الصبيحة﴾، و (أخذت) جاز التأنيث، والتذكير، ولما لم يجز: قاما أخواك، ولا قاموا قومك لم يجز تنئيتها ولا جمعها.

فإن قلت: أتمييز تنئيتها في قول من قال: ذهبوا أخواك؟ قلت: لا، من قبل أن الفعل واحد، والألف التي فيها كأنها تدل على صاحبي الفعل، والواو في الجمع تدل على أصحاب الفعل، فلم يستقم أن يكسب عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبداً، لأن الذي فيه من الزيادات أسماء" (٥)

٣ - أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

قال ابن السراج: "واعلم أن الهاء التي تسمى المجهولة في قولك: إنه قام بكر، وفي كل موضع تستعمل فيه، فهي موحدة لا ينسب عليها، ولا تكون منها حال منصوبة ولا توكيد" (٦) لأن المقصود بهذا الضمير الإيهام وغرض التابع الإيضاح (٧)

(١) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٥/١ أبو حيان: الارتشاف ٩٥٠/٢ التذيل ٢٧٧/٢، السلسلي: شفاء العليل ٢٠٤/١، الدلاي: نتائج التحصيل ج ٢ ص ٦٤٤.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٥/١.

(٣) ينظر ابن مالك: شرح الكافية ٢٣٨/١، والرضي: شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٤) الرضي: شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٥) الفراء: المعاني ٣٦٢-٣٦١/١.

(٦) ابن السراج: الأصول ٢٥٧/١.

(٧) ينظر الكفوي: الكليات ١٣٣/٣.

## إعرابه:

يعرب ضمير الشأن حسب مقتضى العامل المسلط عليه، ولا يتسلط عليه من العوامل إلا الابتداء أو أحد نواسخه، فيأتي ضمير الشأن مبتدئاً أو معمولاً لأحد نواسخ الابتداء، وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل.

ويأتي بارزاً في حالتين:

الحالة الأولى: منفصلاً مرفوعاً، ويكون ذلك في موضعين:

الأول: يكون فيه ضمير الشأن مبتدئاً:

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١٠٠)

وقول علقمة الفحل: (١)

قَدْ أَذْبَرَ الْعَرُّ عَنْهَا فَهُوَ شَامِلُهَا \*\*\* من ناصع القَطْرِ الصَّرْفِ تَذْسِيمُ

وأكثر النحويين على جواز وقوع ضمير الشأن مبتدئاً. (٢)

أما الفراء فقد نصَّ على منع وقوع ضمير الشأن مبتدئاً، قال في آية سورة الإخلاص: "وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال: هو عماد مثل قوله: { إنه أنا الله } فجعل (أحد) مرفوعاً بالله، وجعل هو بمنزلة الهاء في (إنه)، ولا يكون العماد مستأنفاً حتى يكون قبله إن أو بعض أخواتها أو كان أو الظن". (٣)

ونراه في موضع آخر يميز وقوع ضمير الشأن مبتدئاً، ولكن يضع له ضابطاً محددًا وهو: أن يكون الموضع يطلب الاسم، ووقوع الاسم به أليق من أن يقع به مشتقاً أو فعلاً، فإن لم يوجد ذلك الاسم جعل مكانه ضمير الشأن.

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥)

"وإن شئت جعلت (هو) عماداً ورفعت الإخراج محرم فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن لأنه ناصب، وفي (كان) و(ليس) لأهما يرفعان - وفي (إن) وأخواتها لأهن ينصبن، ولا ينبغي للسوا - وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تحفض - أن يكون لها عماد، قلت: لم يوضع العماد على أن يكون لنصب أو رفع أو خفض، وإنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت السوا في موضوع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد، كقولك: أتيت زيداً وأبوه قائم، فبيح أن تقول: أتيت

(١) الشنتمزي: أشعار الستة الجاهليين ١٥١/١.

(٢) بنظر الفارسي: الخليات ٢٤٧ - والجرجاني: الملقد ٤١٩/١.

(٣) الفراء: المعاني ٢٩٩/٣.



زيداً وقائم أبوه ، وأتيت زيداً ويقوم أبوه ؛ لأن الواو تطلب الأب فلما بدأت بالفعل وإنما تطلب الواو الاسم أدخلوا لها (هو) لأنه اسم . قال الفراء : سمعت بعض العرب يقول : كان مرة وهو ينفع الناس أحسابهم . وأنشدني :

فأبلغ أبا يحي إذا ما لقيته \*\*\* على العيس في أباطها عرق ييس  
 بأن السلمي الذي بضريئة \*\*\* أمير الحمى قد باع حقي بن عيس  
 بثوب ودينار وشاة ودرهم \*\*\* فهل هو مرفوع بما ها هنا رأس

فجعل مع (هل) العماد وهي لا ترفع ولا تنصب ؛ لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً<sup>(١)</sup>  
 الثاني: يكون ضمير الشأن فيه اسماً لما :

ومثلاً له يقول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

وما هو من يأسو الكلوم وتلقى \*\*\* به نائبات الدهر كالدائم البخل

فـ (هو) اسم ما والجملة بعده في محل نصب على الخبرية .

قال أبو حيان : "وقال في البسيط: اختلفوا في (ما) إذا عملت هل يلحقها ضمير الأمر والشأن أولاً؟ وقلل فيه: وأما إضمار الشأن فليل يحوز على جهة الانفصال، فتقول: ما هو زيد قائم، ويجوز دخول إلا كما في الخير، ولكنه لا بد من تقدم إلا على الجملة، فتقول: ما هو إلا زيد قائم. لأن معناه : ما الحديث إلا هذا".<sup>(٣)</sup>

وواضح من قول أبي حيان السابق أن (ما) لا يكون ضمير الشأن معها إلا منفصلاً، ولا يكون مقدرًا فيها، ويؤيد ذلك أن من عدّ الموضع التي يأتي فيها ضمير الشأن قسمها إلى مواضع يكون فيها بلوزاً وأخرى مستتراً، وجعل يجيء مع (ما) من مواضع بروزه، وبروزه معها بلا شك لا يكون إلا على جهة الانفصال.<sup>(٤)</sup> وصرح بعضهم بمنع تقديره معها من حيث كانت (ما) حرفاً والحروف لا تتحمل الإضمال. [وسياقي معنا مزيد بيان في ذلك في موضع قريب]، ولم أعثر - فيما توافرت عليه من كتب - على خلاف في ذلك يجوز المخالفون. موجهه إضمار الشأن مع ما مقدرًا فلعل الخلاف الذي نقله أبو حيان والدلائي عن صاحب البسيط هو على تقدير أن ثمة من يجوز إضمار الشأن مع (ما) مقدرًا، وإن لم يوجد من قال به. فالأنسب إذن أن نجعل ذلك الخلاف خلافاً في ما ذاقنا فيصح إضمار الشأن معها ظاهراً ولا يصح مقدرًا.

(١) السابق ٥٠/١-٥١.

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٦/٢ ، أبو حيان : التذيل ٢٨١/٢ ، ابن عقيل : المساعد ١١٥/١ - السلسلي : شفاء العليل ٢٠٥/١ ، الدماميني : تعليق الفرائد ١٢٥/٢ " السيوطي : الجمع ٢٣٠/١ .

(٣) أبو حيان : التذيل ٢٨١/٢ ، وينظر الارتشاف ٩٥٠/٢ ، الدلائي : نتائج التحصيل مج ٢ ج ١ ص ٦٤٦ .

(٤) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٦/١ ، ابن عقيل : المساعد ١١٥/١ ، السلسلي : شفاء العليل ٢٥/١ الدماميني : تعليق ١٢٥/٢ ، السيوطي : الجمع ٢٣٠/١ .

الحالة الثانية : متصلاً منصوباً:

ويكون ذلك في موضعين أيضاً:

الأول : في باب إنَّ:

قال الجرجاني: "اعلم أن ضمير الأمر والشأن يدخلُ عليه كُلُّ ما يدخلُ على المبتدأ والخبر من العوامل، تقول : إنه زيدٌ منطلق، فتكون الهاء ضمير الأمر والشأن، وتكون الجملة في موضع رفع لأنها خبر إن". (١)

وشواهد:

قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبِّهُ مَجْرٍ مَا فَإِنْ لَهُ جَهَنَّمُ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾

(طه ٧٤)

وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ (الحج ١١٩)

"وقد تضرر القصة - في إنَّ - لأن كلَّ كلام فهو أمرٌ وقصةٌ وحديثٌ". (٢)

وعليه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى إِلَّا بَصَرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾

(الحج ٤٦)

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِنْ تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ

أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ﴾ (هـن ١١٦)

وقد ذكر سيويه إضمار الشأن في إنَّ، قال: "ومما يضرر لأنه يفسرُه ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب: إِنَّهُ كَرَامٌ قَوْمُكَ، وإِنَّهُ ذَاهِبَةٌ أَمْتُكَ، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء، كانه في التقدير - وإن كان لا يتكلم به قال: إنَّ الأمر ذاهبة أمتك وفاعلة فلانة فصار هذا الكلام كُلُّهُ خيراً للأمر وكذلك ما بعد هذا في موضع خبره". (٣)

قال أبو حيان: "وهو - إضمار الشأن - مسموعٌ في إنَّ وأنَّ ويحتاج دخولها في أخواتها إلى سماع" (٤)

الثاني : في باب ظن:

من المواضع التي يبرز فيها ضمير الشأن منصوباً بحبيته في باب ظن "تقول: ظننته زيدٌ قائمٌ، تريد ظننت

الأمر والخبر" (٥)

(١) الجرجاني: المعتمد ٤٦٥/١، وينظر ابن السراج: الأصول ٢٣٢/١ والصميري: التبصرة ٢٠٦/١.

(٢) الصميري: التبصرة ٢٠٦/١.

(٣) سيويه: الكتاب ١٧٦/٢.

(٤) أبو حيان: الارتشاف ٩٥٠/٢.

(٥) ابن السراج: الأصول ١٨٢/١.

ويكون ضمير الشأن المفعول الأول "لظن" وجملة، "زيد قائم" في موضع نصب مفعول ثانٍ ومن شواهد في كتب النحاة قول الشاعر: (١)

عَلِمْتُهُ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ \*\*\* فَكُنْ مُحِقًّا تَتَلَّ مَا شِئْتَ مِنْ ظَفَرٍ

ويستتر ضمير الشأن مرفوعاً في موضعين.

### الأول : في باب كان :

ويستدل على استتار ضمير الشأن في هذا الباب بانعدام تأثير الناسخ في الجملة، نحو قولنا : كان زيد قائم.

قال ابن أبي الربيع: "ومجى جاءت - كان - أولاً فلم تعمل ، ففيها ضمير الأمر والشأن" (٢) وقال: "وكذلك إذا وقع بعدها مبتدأ أو خبر ولم يؤثر فيهما (كان) نحو : كان زيد قائم ففيها أيضاً ضمير الأمر والشأن". (٣)

وأشهر إضماره في هذا الباب في (كان وليس) دون أخواتهما لذا خصَّهما النحاة بالذكر. يلحظ ذلك عند سيويه، فقد جاء ضمن عنوانات كتابه العنوان التالي: "هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إن" (٤)

ومما يمكن أن يكون شاهداً على ما نقول، قول الصميري: "واعلم أنهم يضمرون في (كان) و (ليس) الأمر والشأن والحديث، فيقولون: كان زيد منطلق، وليس عمرو ذاهب على معنى كان الأمر زيد منطلق، وليس الحديث عمرو ذاهب... فإذا قلت: ليس زيد خارجاً فالضمير اسم ليس، وقولك: "زيد خارج" خبره، وكذلك كان زيد منطلق" الضمير في (كان) اسمها، و (زيد منطلق) خبرها ، لأن قولك : زيد منطلق، حديث وخبر". (٥)

وعليه جاءت الشواهد التالية:

قول العجير السلولي: (٦)

إِذَا مِتُّ كَأَنَّ النَّاسَ صِنْفَانِ شَابِتٌ \*\*\* وَأَخْرَفْتُ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ.

ففي (كان) ضمير الأمر والشأن، والناس صنفان، جملة في موضع الخبر، ولو لم يضمّر لقال (صنفين).

(١) الرضي : شرح الكافية ٤٦٧/٢.

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٤٧٠/٢.

(٣) ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٥/٢ ونظر ابن عصفور : شرح الجمل ٤١١/١ والرضي : شرح الكافية ١٩٠/٤.

(٤) سيويه : الكتاب ٦٩/١.

(٥) الصميري : التبصرة ١٩٢/١.

(٦) سيويه : الكتاب ٧١/١، ابن الشجري : الأمالي ١١٦/٣، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/١، ١٠٠/٧، ابن مالك : شرح

التسهيل ١٦٦/١، ابن أبي الربيع : التبسيط ٦٩٦/٢ ، ٤٦٠، ٧٤٠، الأشعري : شرح اللية ٢٣٩/١.

وقول الآخر: (١)

فَلَا أَتْبَأَنَّ أَنْ وَجْهَكَ شَائِعٌ \*\*\* خُمُوشٌ وَإِنْ كَانَ الْحَمِيمُ حَمِيمٌ

قال الجرجاني - تعليقاً على هذا البيت - : "اعلم أن في كان ضمير الأمر، ألا تراه رفع الجزئين، ولو لم يكن فيه ضمير الأمر لوجب أن يرفع الحميم الأول به، وإذا ارتفع أحد الجزئين بكان، لم يكن في الثاني إلا النصب، فلما لم ينصب فيقول: وإن كان الحميم حميمًا، علمت أن في كان ضميرًا هو اسمه، وأن قوله: الحميم حميم جملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب بأنها خير كان، كقولك: كان زيدٌ منطلق". (٢)

ومثله أيضًا قول الآخر: (٣)

أَيُّنَ سَمِيَّةٌ دَمَعُ الْعَيْنِ مَسْرُوفٌ \*\*\* لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ الْيَوْمِ مَعْرُوفٌ

ومنه أيضًا ما حكى سيويه من قوله: "كان أنت خيرٌ منه". (٤)

ففي كان ضمير الشأن اسمها، وجملة (أنت خيرٌ منه) في موضع نصب.

وشاهده في ليس، قول هشام أخي ذي الرمة: (٥)

هِيَ الشَّقَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا \*\*\* وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولٌ

فاسم ليس ضمير الشأن مقدراً، والجملة بعده في موضع نصب الخبر، ولو لا تقدير ضمير الشأن لنصب (مبدول).

وكما يضمير الشأن في كان وليس يضمير في باقي أخواتهما طرداً للباب

قال ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذكرت في (كان) من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلها، فتقول: ليس زيدٌ قائمٌ... وكذلك تقول: أصبح عمروٌ قائمٌ، وأمسى محمدٌ شاخصٌ - فضمير الأمر والشأن جاز فيها كلها؛ لأنها كلها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وكذلك تقول: ما أنفك زيدٌ عالمٌ". (٦)

ومثل هذا التركيب - أعني رفع الاسمين بعد كان وأخواتها - مختلف فيه من أوجه: فالجمهور على جوازه على ما تقدم من تقدير ضمير الشأن اسماً للناسخ والجملة بعده خبر "ونقل عن الفراء إنكاره". (٧) وأحج عليه بوروده في كلامهم على نحو ما تقدم.

(١) أبو علي الفارسي: الخليات ٢٥٦، الجرجاني المقتضب ٤٢٤/١، ابن الشجري: الأمالي ١١٦/٣، ابن أبي الربيع: البسيط ٧٤٠/٢.

(٢) الجرجاني: المقتضب ٤٢٤/١.

(٣) أبو حيان: التنزيل ٢٨٣/٢.

(٤) سيويه: الكتاب ٧١/١.

(٥) سيويه: الكتاب ب ١٤٧، ٧١/١، والمبرد: المقتضب ١٠/٤، والأعلم: النكت ٢٠٩/١.

(٦) ابن أبي الربيع: البسيط ٧٠٠، ٧٤٨/٢.

(٧) نقل ذلك عنه أبو حيان في: الارتشاف ٩٥١/٢، التنزيل ٢٨٢/٢، منهج السالك ٥٩، والسيوطي في الجمع ٦٤/٢.

وخالف الكسائي الجمهور في تقدير ضمير الشأن، وذهب إلى أن الناسخ في ذلك ملغي، ولم يضمم فيه شيء. قال أبو حيان: "ذهب الكسائي إلى أنه إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين كانت ملغاة لا عمل لها".<sup>(١)</sup> ووافقة ابن الطراوة. جاء في البسيط: "و ادعى ابن الطراوة أنك إذا قلت: كان زيد قائم، فكان هنا ملغاة، وحمله على هذا أنه لم يفهم ضمير الأمر والشأن".<sup>(٢)</sup> والذي حمل الجمهور على تقدير ضمير الشأن في ذلك هو أنهم لا يجيزون الغاء كان متقدمة ويوجبون اعمالها كما أن (ظن) إذا تقدمت لا تلغى.<sup>(٣)</sup>

### الثاني : في باب كاد :

اختلفوا في إضمار الشأن في أفعال المقاربة والصحيح جوازه، استدلالا بقوله تعالى: ﴿من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريقين منهم﴾<sup>(٤)</sup> ، بياء الغيبة في (يزيغ) وهي قراءة حمزة وحفص.<sup>(٥)</sup> فني كاد ضمير الشأن اسمها، و (قلوب) مرتفع بـ (يزيغ) وجملة (يزيغ قلوب) جملة في موضع نصب خبرا لكاد. ولا يجوز - على هذه القراءة - أن تجعل (قلوب) اسما لكاد، و (يزيغ) الخبر، لأن التقدير حينئذ يكون: "كاد قلوب فريق منهم يزيغ" ولا يصح إسناد (يزيغ) إلى ضمير القلوب بالياء.<sup>(٦)</sup> وجوزه سيبويه<sup>(٧)</sup> مستدلا بالآية نفسها ولكن على قراءة من قرأ: "من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم" بالياء في (تزيغ) وهي قراءة بقية السبعة. وهذه القراءة تحتل إضمار الشأن في (كاد) وليس يتعين إذ يحتل أن يكون قلوب اسم كاد و (تزيغ) خبرا مقدما ، ولا يتنع هذا التقدير كما امتنع في قراءة حمزة وحفص، لأن الفعل هنا مؤنث. فيصح اسناده إلى ضمير القلوب. قال صاحب الاتحاف: "واختلف في (كاد تزيغ) فحفص وحمزة بالياء على التذكير، واسم كاد حينئذ ضمير الشأن و (قلوب) مرفوع بـ (تزيغ) والجملة نصب خبرا لها، وافقهما الأعمش والباقون بالتأنيث وعليها فيحتمل التوجيه المذكور، ويحتمل أن يكون (قلوب) اسم كاد و (تزيغ) خبرا مقدما ، لأن الفعل مؤنث. وإنما قدر هذا الإعراب لأن الفعل إذا دخل عليه الفعل قدر اسم بينهما".<sup>(٨)</sup>

(١) أبو حيان : منتهج السالك ٥٩ وينظر السيوطي : الجمع ٦٤/٢.

(٢) ابن أبي الربيع : البسيط ٧٤٠/٢، وينظر أبو حيان : التذيل ٢٨٣/٢، منتهج السالك ٥٩، السيوطي الجمع ٦٥/٢.

(٣) ينظر البسيط ٧٤٠/٢.

(٤) ابن الجوزي : النشر ٢٨١/٢، البناء : الإتحاف ٢٤٥.

(٥) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢١٨/٤، أبو حيان : التذيل ٢٨٢/٢.

(٦) ينظر سيبويه : الكتاب ٧١/١.

(٧) البناء : الإتحاف ٢٤٥ وينظر الرضي : شرح الكافية ٢١٨/٤ الدمامي : تعليق الفرائد ٣٠٧/٣.

ونقل أبو حيان عن سيبويه إحالة إضمار الشأن في كاد، ونص على أنه استدلل بقراءة: "من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم.." بياء الغيبة في (يزيغ)<sup>(١)</sup>.

والذي نسبناه إلى سيبويه هو الثابت في نسخة كتابة التي بين أيدينا، قال: "ومثله أي مثل الاضمار في كان وليس - : "كاد يزيغ قلوب فريق منهم" وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم يزيغ"<sup>(٢)</sup>.

والقراءة التي استدلل بها سيبويه - رحمه الله - وإن كانت تحتل وجهين على ما تقدم، إلا أن تقدير ضمير الشأن فيها أجود من التقدير الآخر، لأنه على التقدير الآخر جعل ما يعمل فيه الأول يلي الآخر وهذا لا يحسن<sup>(٣)</sup>.

وكما لم يُشتهر إضمار الشأن في باب (كان) إلا فيها وفي (ليس) دون باقي أخواتها، كذلك في هذا الباب لم يشتهر إضمار الشأن إلا في (كاد).

قال الرضي: "وليس مشهور إضمار الشأن من أفعال المقاربة إلا في (كاد) وفي الأفعال الناقصة إلا في (كان) و (ليس)"<sup>(٤)</sup>.

وما تقدم من مواضع ضمير الشأن هي ما علم اتفاقهم عليه، وإن كان فيه من خلاف فلا يلزم اعتباره لكونه لا يعدو أن يكون خلاف فرد.

ولضمير الشأن مواضع أخرى غير ما تقدم في بعض المسائل الخلافية أو في بعض التراكمات المخالفة للأصل يلجأ فيها إلى تقدير ضمير الشأن على ضرب من التأويل.

ومن هذه المواضع :

١ - أن يكون الضمير اسماً لكان إذا وليها معمول خيرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور: إبلاء كان معمول خيرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون على الجواز، والبصريون بمنعون، وعلّة خلافهم هذا هو اختلافهم في معمول المعمول، هل يعد معمولاً للعامل الأصلي أم لا؟

فالذي عليه الكوفيون أن معمول المعمول معمول للعامل الأصلي، والذي عليه البصريون خلاف ذلك فمعمول المعمول لديهم أجنبي من العامل الأصلي. وبناءً على ما يرى كل فريق من صلة معمول المعمول بالعامل الأصلي يكون المنع والجواز.

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٩٥١/٢، ونقل مثل ذلك عن صاحب البسيط في التذيل ٢٨٣/٢.

(٢) سيبويه : الكتاب ٧١/١ وينظر النحاس : إعراب القرآن ٢٣٩/٢.

(٣) ينظر ابن يعيش : شرح المفصل ١١٦/٣.

(٤) الرضي : شرح الكافية ٢١٨/٤.

فأجاز الكوفيون أن يلي كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار وبحرور، لأنهم لا يعدونه أجنبيًا منها، ومنع البصريون أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها، لأنه أجنبي منهن، وإيلاؤه إياهن يلزم الفصل بين العامل الذي هو كان أو إحدى أخواتها والمعمول الذي هو الاسم والخبر بالأجنبي الذي هو معمول الخبر.

فعلى مذهب الكوفيين لنا أن نقول: كان طعامك زيدًا آكلًا، وهو ممتنع عند البصريين قال المبرد: "وتقول: كان غلامه زيدًا ضاربًا، فهو على وجه خطأ وعلى وجه صواب، فأما الوجه الفاسد فإن تجعل (زيدًا) مرتفعًا بـ (كان) وتجعل (الغلام)، منتصبًا بضارب، فتكون قد فصلت بين كان واسمها وخبرها بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر، وإنما هو مفعول مفعولها، وكذلك لو قلت: كلنت زيدًا الحمى تأخذ"<sup>(١)</sup>.

والبصريون ليسوا في المنع سواء، فمنهم من منع ذلك مطلقًا، ومنهم من فرق بين أن يتقدم المعمول على الاسم مع الخبر أو أن يتقدم وحده؛ فإن تقدم المعمول على الاسم مع الخبر جازت المسئلة - نحو: "كان طعامك آكلًا زيدًا" وإن تقدم وحده لم يجز، نحو: "كان طعامك زيدًا آكلًا" والتفريق بين المسألتين بهذه المسئلة مذهب لأبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup> وابن عصفور<sup>(٤)</sup> ونسبه ابن مالك إلى ابن بابشاذ<sup>(٥)</sup>.

وحجته فيما أجازوه أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فكان الذي يلي كان هو الخبر.

قال ابن عصفور: "وإن قدمته - أي معمول الخبر - مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لإيلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك نحو قولك: كان طعامك آكلًا زيدًا، والذي يميز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذا أوليتها الخبر وهو الصحيح"<sup>(٦)</sup>. وسيبويه ممن لا يفرق في المنع، قال: "لو قلت: كانت زيدًا الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز وكان قبيحًا"<sup>(٧)</sup>.

(١) المبرد: المقضب ٩٨/٤ - ٩٩ وينظر ابن السراج: الأصول ٨٦/١.

(٢) أبو علي الفارسي: الإيضاح ١/٢٠ وينظر الأشموني، شرح الألفية ٢٣٧/١، الأزهرى: التصريح ١٨٩/١.

(٣) ينظر الأشموني شرح الألفية ٢٣٧/١، الأزهرى: التصريح ١٨٩/١، وقد نسب إليه السيوطي في الجمع ٩٢/٢ موافقة الكوفيين وهي نسبة غريبة مخالفة لما نص عليه في الأصول ٨٦/١ فضلاً عن مخالفتها لما اشتهر عنه.

(٤) ابن عصفور شرح الجمل ١٣٩٢/١.

(٥) ابن مالك شرح الكافية الشافية ٤٠٣/١.

(٦) ابن عصفور: شرح الجمل ٣٩٣/١ وينظر التصريح ١٨٩/١ هذا وإن كان ابن عصفور في هذا الموضع قد أيد هذا المذهب إلا أنه في موضع آخر خالف فمنع ما أجاز هنا، قال في المقرب: "وإن قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو بحروراً أو غير ذلك، فإن كان ظرفاً بحروراً جاز، وإن كان غير ذلك فلا يخلو أن يكون قبل الخبر أو بعده، فإن قبله لم يجز نحو قولك: كان طعامك آكلًا زيدًا" ٩٧/١.

(٧) سيبويه: الكتاب ٧٠/١.

وإن وقع في بعض الكلام ما ظاهره إيلاء كان معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجرور، تأوله جمهور البصريين الذين بمنع مطلقاً على أن في (كان) ضمير الشأن مستتراً اسماً لها.  
قال المرد: "والوجه الذي يصح فيه - أي في "كان غلامه زيداً ضارباً" - أن تضمير في (كلان) الخبر أو الحديث، أو ما أشبهه على شريطه التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له، فيكون مثل الهاء التي تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع فلا يظهر - فيضمير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر" (١)  
ووافق ابن مالك البصريين فقال:

ولا يلي العامل معمولُ الخبر \*\*\* إلا إذا ظرفاً أتى أو حرف جر  
ومضمرة الشأن اسم انو إن وقع \*\*\* موهوم ما استبان أنه امتنع

ومما تأوله البصريون هذا التأويل، قول حميد الأرقط: (٢)

فأصبحوا والتوى علي معرّسهم \*\*\* وليس كل النوى تلقي المساكين

فظاهر هذا البيت أنه مثل: "كان طعامك آكلًا زيدًا" في إيلاء الفعل الناسخ معمول خبره مع تقدم الخبر على الاسم. والكوفيون يعربونه على أن (كل النوى) مفعول مقدم لـ (تلقى) وجملة (تلقى) في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها، و (المساكين) اسم ليس متأخر عن الخبر.  
وبه استدل من أجاز من البصريين إيلاء الناسخ معمول الخبر مع تقدم الخبر على الاسم، والمائعون منهم يقدرون في (ليس) ضمير الشأن محذوفاً اسمها، و (كل النوى) مفعول مقدم، لـ (تلقى) و (تلقى، المساكين) جملة في موضع نصب خبر ليس. والتقدير: ليس هو: أي الشأن كل النوى تلقى المساكين، فالذي ولي (ليس) هو اسمها وليس معمول خبرها (٣) وهذا البيت يروى بأربع روايات:

"وليس كل النوى تلقي المساكين"

"وليس كل النوى تلقى المساكين"

"وليس كل النوى يلقى المساكين"

"وليس كل النوى تلقى المساكين"

ورواية: "وليس كل النوى تلقي المساكين" هي الرواية التي يستشهد بها الكوفيون على جواز إيلاء كان وأخواتها معمول خبرهن المتقدم مع الخبر على الاسم، على ما تقدم بيانه.

وأكثر كتب النحو التي تعرض للمسألة تأتي بالبيت على رواية "وليس كل النوى يلقى المساكين" (٤).

فيتأتى لأصحابها الاعتراض على الكوفيين - مقدرين أن الكوفيين يستشهدون بما على جعل (كل

(١) المرد: المقتضب ٩٩/٤ - ١٠٠.

(٢) سيبويه: الكتاب ١٤٧/١، المرد: المقتضب ١٠٠/٤ ابن عقيل: شرح الألفية ٢٦٣/١ والأخوي: شرح الألفية ٢٣٩/١.

(٣) ينظر سيبويه: الكتاب ٧٠/١ والمرد المقتضب ١٠٠/٤.

(٤) ينظر ابن السراج: الأصول ٨٦/١، الصيمري: التبصرة ١٩٣/١، والنحاس: شرح إيات سيبويه ٧٠ والأعلم: النكت ٢٠٨/١،

وابن السيد: الحلل في إصلاح الخلل ١٧٢، ابن مالك: شرح التسهيل ٣٦٧/١ وشرح الكافية ٤٠٧/١ - والبغدادى: الخزانة

٢٧٢/٩.



النوى) معمولاً للخير (يلقي) والمساكين اسم ليس - من جهة أخرى غير الفصل، وهي أن جعل  
المساكين اسماً لليس و (يلقي) الخير يوجب أن يقال: (يلقون) أو (تلقي) لإسناده إلى ضمير المساكين، ثم  
إن (يلقي) مهياً للعمل في المساكين، وليس ثمة ما يوجب قطعه عنه وتأثيره في غيره<sup>(١)</sup>  
وكما تقدم فليست هذه الرواية هي التي يستشهد بها الكوفيون.  
وليس على هذه الرواية مسندة إلى ضمير الشأن عند البصريين والكوفيين و (كل النوى)  
معمول الخير، وجملة، يلقي المساكين، في محل نصب خير ليس.  
ومما يتأوله البصريون على نحو ما سبق، قول الفرزدق: <sup>(٢)</sup>

قنافذ هذا جون حول يوقم \*\*\* بما كان إياهم عطية عودا

فعلى مذهب الكوفيين يكون معمول خير كان وهو (إياهم) تقدم على اسمها وهو (عطية) مع  
تأخير الخير وهو جملة (عودا) فيكون معمول الخير قد ولي (كان).  
والبصريون يتأولون ضمير الشأن في (كان) يجعلونه اسماً لها، والجملة بعدها خير، فلا فصل بين  
كان ومعمولها.

واعترض ابن عصفور هذا التقدير بأن الخير الفعلي لا يتقدم المبتدأ، فكذا معموله<sup>(٣)</sup> ورد  
اعتراضه بأن المانع من تقدم الخير الفعلي خشية التباس الاسمية بالفعلية، وذلك مأمون مع تقدم المعمول.  
وقال البصريون في قوله:

قنافذ هذا جون حول .... البيت

إن (عطية) مبتدأ (إياهم) مفعول (عود) والجملة خير كان، واسمها ضمير الشأن، وقد خفيت هذه  
النكتة على ابن عصفور فقال: هربوا من مخذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها -  
فوقعوا في مخذور آخر، وهو تقدم معمول الخير حيث لا يتقدم خير المبتدأ وقد بينا أن امتناع تقدم الخير  
في ذلك لمعنى مفقود في تقدم معموله<sup>(٤)</sup>.  
وللبصريين في البيت تأويلات أخرى:

١- أن (كان) زائدة و (ما) اسم موصول مجرور المحل بالباء، وجملة المبتدأ والخير لا محل لها صلة  
الموصول.<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر ابن مالك : شرح الكافية ٤٠٨/١، وابن أبي الربيع : البسيط ٧٠٧/٢.

(٢) المراد : المقتضب ١٠١/٤ - ابن السيد : إصلاح الخلل ١٧٢، ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٣/١، ابن مالك : شرح التسهيل

٣٦٧/١، وشرح الكافية ٤٠٧/١ - الرضي : شرح الكافية ٢٠٧/٤، ابن هشام : المغني ٦١٠/٢، السيرطي : الجمع ٩٢/٢

وك "كتب شرح الألفية" كان وأحوالها

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ٣٩٣/٧.

(٤) ابن هشام : المغني ٦١٠/٢ - ٦١١ وينظر المراد : المقتضب ١٠١/٤، والبغدادي : الخزانة ٢٣٨/٩، ٢٧٢.

(٥) ينظر ابن السيد : إصلاح الخلل ١٧٢ "ابن مالك : شرح التسهيل ٣٦٨/١ - الرضي : شرح الكافية ٢٠٦/٤.

٢- إن اسم (كان) ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خير كان ، وجملة كان ومعمولها لا محل لها صلة ، والعائد مخلوف تقديره: بما كان عطية عودهموه<sup>(١)</sup>.

٣- وقيل التقديم في ذلك ضرورة - تحفظ ولا يقاس عليها. <sup>(٢)</sup>

والقول بالضرورة متعين عند البصريين في قول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

باتت فؤادي ذاتُ الحَالِ سَالِبَةٌ \*\*\* فَالْعَيْشُ إِنْ حُمِّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ.

وقول الآخر: <sup>(٤)</sup>

لئن كان سلمى الشيبُ بالصدِّ مغرباً \*\*\* لقد هوَ السلوان عنها التحلُّمُ  
فلا يجوز في البيتين دعوى زيادة الناسخ، ولا إضمار الشأن لظهور نصب الخير (سالبة، ومغرباً)، وضمير الشأن لا يجزئ عنه بالمفرد كما تقدم.

إيلاء (ما) المشبهة بـ (ليس) معمول الخير:

يحتم علينا المقام أن نخرج على (ما) المشبهة بليس أو ما الحجازية، هل تكون بمثلة (ليس) في هذه المسألة أم لا؟

أي: هل يجوز أن يليها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا مجرور، ويقدر ضمير الشأن فيها كما كان الحال في ليس؟

إن ذلك غير جائز في (ما)، والتفريق بين (ما) و (ليس) في ذلك عائد إلى الفرق بينهما من حيث كانت إحداها فعلاً والأخرى حرفاً. فجاز تقدير ضمير الشأن في (ليس) إن وليها معمول خبرها، لأنها فعل <sup>(٥)</sup>. ومُنْع تقديره في (ما) لأنها حرف، والحروف لا تتحمل الإضمار.

وعليه فلا يصح على مذهب البصريين أن يقال: ما طعامك زيداً أكلاً على تقدير ضمير الشأن في (ما) اسمًا لها، والجملة بعد خبر.

قال سيبويه:

"ولا يجوز ذا - أي إضمار الشأن - في ما في لغة أهل الحجاز؛ لأنه لا يكون فيه إضمار. ولا يجوز أن تقول: ما زيداً عبدُ الله ضارباً - وما زيداً أنا قاتلاً؛ لأنه لا يستقيم كما لم يستقيم في (كان وليس) أن تقدّم ما يعمل فيه الآخر" <sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣٦٨/١ وشرح الكافية ٤٠٣/١، ابن هشام: أوضح المسالك ٢٥١/١ الشموني: شرح الألفية

٢٣٨/١، الأزهري: التصريح ١٩٠/١.

(٢)

(٣)

(٤)

(٥) القول بفعلية (ليس) مذهب الجمهور. وذهب أبو علي الفارسي. في أحد قوله - وأبو بكر بن شقير في أحد قوله - إلى أنها حرف ينظر الحلبيات ٢١٠-٢٢٦، وابن عقيل: شرح الألفية ٢٤٤/١.

(٦) سيبويه الكتاب ٧١/١.

وقال أبو علي الفارسي - مفرقا بين (ليس) و (ما) في هذه المسألة - : "وكذلك لو قلت: ليس طعامك زيد بأكل - وليس طعامك زيد أكلا لم يجوز؛ لما تقدم من أنه لا يفصل بين الفاعل وفعله بالأجنبي، فإن أضمرت - أي الشأن - في ليس جازت المسألة، ولا يجوز مع ما لأنها ليست بفعل فيضمم فيها - ألا ترى أنك تقول: زيد ليس منطلقا، ولا تقول: عمرو ما منطلقا".<sup>(١)</sup>

## ٢- أن يكون اسما لأن وكان المخففتين:

من المواضع التي يقدر فيها ضمير الشأن أن يكون اسما لـ (أن) و (كان) المخففتين على مذهب من يقول بإعمالهما بعد التخفيف<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب للجمهور حيث أوجبا إعمالهما وفرقا بينهما وبين ما أثروا فيه الإهمال غالبا وهي (إن) المكسورة من عدة أوجه. يتبين في كل منها فرق يوجب إعمالهما ويجوز الغاء المكسورة، وأوجه الفرق هذه منها ما كان قبل التخفيف، ومنها ما كان حادثا بعد التخفيف. فالفرق الذي بعد التخفيف من وجهين هما:

١ - أن (أن) و (كان) إذا خففتا لم يزل موجب إعمالهما وهو الاختصاص بالأسماء، ولم تدخل على الأفعال، وفصلهم بينهما وبين الفعل إذا وليهما بـ (السين أو سوف أو قد، أو لا) دليل على دوام الاختصاص فيهما إذ لو كانتا من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزما الفصل.<sup>(٣)</sup>

أما المكسورة فإنها إذا خففت تدخل على الأفعال الناسخة بلا فصل، فجاز فيها الإلغاء لزوال الاختصاص.

٢ - أن (إن) المكسورة إذا خففت أشبهت (إن) النافية وهي غير عاملة في لغة عامة العرب، ولم يعملها إلا أهل العالية.<sup>(٤)</sup>

و (أن) المفتوحة إذا خففت أشبهت (أن) المصدرية وهي عاملة في لغة العرب عامة. فحملت كل منهما على ما أشبهت. و (كان) في ذلك مثل (أن) لتركبها منها ومن كاف التشبيه. والفرق الذي بعد التخفيف من وجهين أيضا.

١ - أن (أن) المفتوحة تطلب ما تعمل فيه من جهتين: إحداهما جهة الاختصاص والأخرى جهة وصلبتها بمعمولها، أما المكسورة فإنها لا تطلب ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص. فأوجبا بعد التخفيف الإعمال في المفتوحة وجوزوه في المكسورة، ليكون ذلك فرقا بينهما يوازي الفرق بينهما في شدة طلبهما لما بعدهما. ولما كانت "كان" مركبة من أن والكاف عوملت معاملة. <sup>(٥)</sup>

(١) أبو علي الفارسي: الإيضاح ١٢٢ وينظر المرجاني: المقتصد ٤٣٧/١.

(٢) في مسألة الخلاف في إعمال (أن) - (كان) ينظر: الرماني: الجنى الثاني ٢١٩، وأبو حيان: الارتشاف ٢٧٨، ٢٧٩، ابن هشام:

الغني ٣١/١، السيوطي: الجمع ١٨٤، ١٨٧/٢.

(٣) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٤٣٦/١ - ٤٣٧، المقرب ١٣/١، السيوطي: الجمع ١٨٥/٢.

(٤) ينظر: أبو حيان: الارتشاف ١٢٠٨/٣، خالد الأزهري: التصريح ٢٠١/١.

(٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧٣/٨، وابن مالك: شرح الكافية ٤٩٥/١.

٢ - ان (أَنَّ) المفتوحة أشد شبهاً بالفعل حيث يشبه لفظها لفظ الماضي والأمر نحو: (عَضَّ)، أما المكسورة فلا تشبه إلا الأمر نحو: (جَدَّ)، فقوي موجب إعمال المفتوحة، لقوة شبهها بالفعل، وضعف موجب إعمال المكسورة، فأثر فيها الإلغاء.<sup>(١)</sup>

وعلى القول بوجوب إعمالها اشترطوا أن يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً. ومن شواهد

تقدير ضمير الشأن اسماً لأن المفتوحة، قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُجُوهُمْ أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ١٠)

فإن هي المخففة من الثقلية، والتقدير: أنه الحمد لله، على أن الضمير للشأن وقوله تعالى:

﴿فَإِذْ مَوْذَنُ بَيْنَهُمْ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (الأعراف: ٤٤)

في قراءة نافع وأبي عمرو ويعقوب وعاصم<sup>(٢)</sup>، بتخفيف (أَنَّ) ورفع (لعنة) فإن مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة "لعنة الله على الظالمين" خيرها، والتقدير: أنه (أي) الشأن،

لعنة الله على الظالمين وقوله تعالى: ﴿وَالْخَنَازِئَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ (الطور: ١٠٩)

في قراءة يعقوب والحسن<sup>(٣)</sup>: بإسكان (أَنَّ) ورفع غضب مع فتح الضاد.

وكقول الأعشى:<sup>(٤)</sup>

في فتية كسيوف الهند قد عليموا \*\*\* أن هالك كل من يخفى ويتبع

فإن مخففة من الثقلية واسمها ضمير الشأن محذوف وجملة (هالك كل من يخفى ويتبع) في

موضع الخبر.

قال ابن الحاجب: "والذي يدل على ذلك - أي على تقدير ضمير الشأن مع أن المخففة - أن العرب تقصده قول الشاعر:

أن هالك كل من يخفى..... البيت

فلو لا أن الضمير مقدر لم يستقم تقدم الخبر هنا، فالذي سوغ التقدم كونها جملة واقعة خبراً

... وإن زعم زاعم أن التقدم إنما جاز لبطلان عمل (أَنَّ) فصار مبتدأ وخبراً، والمبتدأ والخبر يسوغ

(١) ينظر ابن مالك: شرح الكافية ٤٩٥/١، الأشموني: شرح الألفية ٢٩١/١.

(٢) ابن الجوزي: النشر ٢٦٩/٢، البناء: الانحاف ٢٢٤.

(٣) ابن الجوزي: النشر ٣٣٠/٢، البناء: الانحاف ٣٢٢.

(٤) الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، ٤٥٤، ١٦٤، المنتضب ١٠/٣، الأصول ٣٩/١، المسائل المشورة ٢٢٨، أمالي ابن الشجري

١٥٦/٣، ١٧٧/٢.

التقدم فيه فهو باطل بامتناع (أن منطلق لزيد) فدل ذلك على أنهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقدم الخبر ما يعتبرونه مع التشديد<sup>(١)</sup>.  
وشواهد تقديره مع كأن:

قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَبْ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس: ٢٤)  
وقول الشاعر:<sup>(٢)</sup>

وَصَدْرُ مَشْرِقِ النُّحْرِ      \*\*\*      كَأَن ثُدْيَاهُ حَقَانُ

على رواية الرفع في (ثدياه) على أنه مبتدأ، و(حقان) الخبر، والجملة من المبتدأ والخبر خبر (كأن) واسمها ضمير الشأن محذوف - والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

والذي اشترط في (أن) المخففة أن يكون اسمها ضمير الشأن هو ابن الحاجب، قال: "وإعمال المفتوحة في الملفوظ بعدها ضرورة، يلزم تقدير اسمها ضمير شأن محذوف"<sup>(٣)</sup>

وصرح ابن مالك وأبو حيان بعدم لزوم ذلك لأن ضمير الشأن خارج عن القياس لا يحمل الكلام عليه ما وجد إلى غيره سبيل، فمضى أمكن الحمل على غيره كان أولى. قال ابن مالك: "وتخفف أن فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا في الضرورة... ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميراً، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم. بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى"<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح الألبدي رأي ابن الحاجب، من حيث كانوا يوجبون حذف اسم أن المخففة والحذف أليق بضمير الشأن منه بغيره.

قال: "وحذف ضمير الأمر أجود من حذف ضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب؛ لأنك إذا حذفست ضمير الأمر بقيت الجملة بأسرها التي هي تفسير الضمير، وإذا حذفست ضمير الإنسان حذفست جزءاً من الجملة - ولم يبق ما يقوم مقامه"<sup>(٥)</sup>.

ولا يعد ابن الحاجب مخالفاً فيما ذهب إليه من القول بأن اسم (أن) المخففة يجب أن يكون ضمير الشأن؛ فقد جاء قوله على ما كان الأكثر والأشيع في اسم (أن) إذا خففت وهو أن يكون ضمير الشأن، ولا يمنع ذلك أنه يميز أن يكون ضميراً آخر غير ضمير الشأن. ومثل ذلك ليس بمستبعد حتى أن

(١) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل ١٨٨/٢-١٨٩.

(٢) الكتاب ١٣٥/٢، أمالي ابن الشعري ٣٦٢/١ وشرح المفصل ٨٢/٨، ابن مالك: شرح التسهيل ٤٥/٢، الدماميني: تعليق الفرائد ٧٥/٤.

(٣) ابن الحاجب: الإيضاح ١٨٨/٢، وينظر الشيخ خالد: التصريح ٢٣٢/١، الصبان: حاشية على الأئمنون ٢٩٠/١.

(٤) ابن مالك: شرح التسهيل ٤٠/٢-٤١، وينظر أبو حيان، الارتشاف ١٢٧٥/٣.

(٥) الألبدي: شرح الجرولية ١٠٢٤.

سبويه قد وقع في كلامه ما يفيد مرة أنه يجب أن يكون اسم (أن) ضمير الشأن حيث قال بعد بيت الأعشى السابق - : "فهذا يريد معنى الهاء ولا تخفف (أن) إلا عليه"<sup>(١)</sup>

فالذي يقع على هذا القول لسبويه يظن أنه لا يميز إلا ضمير الشأن. بينما الحقيقة ليست كذلك لأن وجدانه في موضع آخر يقول: "لا تخففها - أي أن - في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلا وانت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم"<sup>(٢)</sup>.  
فقوله (مضمراً) أعم من أن يكون ضمير الشأن فقط.

ويؤيد ذلك تقديره (ضمير) المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ قد

صدقت الرؤيا ﴿الصفات ١٠٤: ١٠٥﴾

قال: "كأنه قال جل وعز: ناديناك أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم"<sup>(٣)</sup>

فالقول الأول لسبويه جاء بمراعاة الكثير الغالب والثاني قاله عندما رأى أن ليس ثمة ما يمنع من أن يقدر غير ضمير الشأن. وقد فعل مثل فعلته ابنُ الشجري فقال: "والوجه الثاني من وجهي إعمال (أن): أنك تعملها في مقدر، وهو ضمير الشأن، وتوقع بعدها الجملة خبراً عنها، كقولك: علمت أن زيداً قائم ... التقدير: أنه زيد قائم ... ومثله: "وناديناك أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا" التقدير: أنه قد صدقت الرؤيا، أو أنك قد صدقت الرؤيا"<sup>(٤)</sup>

فنخصيصه إعمالها في ضمير الشأن مقدراً قد يفهم منه بعضهم أنه لا يميز تقدير غيره، وهو لم يرد ذلك إنما أراد أن الغالب أن يكون ضمير الشأن، لذلك لم يجد حرجاً في أن يجوز تقدير غيره كما فعل في الآية ووقع في مثل ذلك ابن عصفور في اسم (كأن) المخففة فذكر مرة أنه لا يكون إلا ضمير الشأن. وأخرى أنه يكون مضمراً من غير تخصيص له بضمير الشأن.<sup>(٥)</sup>

٣- أن يكون مفعولاً أولاً لأفعال القلوب المتوهم إلغاؤها متقدمة:<sup>(٦)</sup>

الإلغاء مصطلح شاع في كتب النحو، وأصبح علماً على أفعال القلوب، فهو لا يقع في غيرها، واختصاصها بالإلغاء قصد به التنبيه على الأصل فيها وهو ألا تعمل لكونها داخلية على المبتدأ والخبر، وما

(١) سبويه: الكتاب ٧٤/٣.

(٢) سبويه: الكتاب ١٦٣/٣ - ١٦٤.

(٣) سبويه: الكتاب ١٦٣/٣.

(٤) ابن الشجري: الأمالي ١٥٥/٣.

(٥) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٤٣٦/١ - ٤٣٧.

(٦) تنظر المسألة في ابن يعيش: شرح المفصل ٨٤/٧ وابن مالك: شرح الكافية ٥٥٦/٢، وشرح التسهيل ٨٥/٢ ابن عصفور: شرح الجمل ٣١٤/١، المقرب ١١٧/١، الرضي: شرح الكافية ١٥٥/٤، ابن أبي الربيع: البسيط ٤٣٥/١ أبو حيان: الارتشاف ٢١٠٦/٤، السيوطي: الجمع ٢٢٧/٢ وغيرها.

يدخل على الجمل من العوامل إنما يكون معموله مضمون الجملة لا الجملة، مثل: قال: إني عبد الله، فـ (إني عبد الله) لم تؤثر قال في لفظها شيئاً وإنما حولتها إلى جملة مقوله أو محكية بالقول، ومثلها: قرأت الحمد لله، فتأثير (قرأت) في الجملة بعدها إنما هو في مضمونها ومعناها، من حيث أصبحت جملة مقروءة ولم ينفذ تأثير الفعل إلى لفظها.

هذا إضافة إلى كون هذه الأفعال لا تنفذ من الفاعل إلى المفعول، أي ليس لها تأثير حسي كمثّل (ضرب - ذهب، أكل) وإنما هي أشياء تمحس في النفس؛ فلنفقدها التأثير الحسي ضعف عملها فكان الإلغاء فيها أثراً من آثار ضعفها. <sup>(١)</sup>

ومفاد الإلغاء: إبطال عمل هذه الأفعال لفظاً ومحلاً لغير مانع إذا توسطت أو تأخرت نحو: زيدٌ ظننت قائماً، وزيدٌ قائمٌ ظننت.

وهذا مذهب البصريين أي أن أفعال القلوب لا تلغى إلا متوسطة أو متأخرة. وخالف الكوفيون فذهبوا إلى جواز الغاء المتقدمة، فيصح عندهم، أن يقال: ظننت زيداً قائماً برفع الجزعين.

ومنع البصريين الغاء المتقدم تمشياً مع ما عليه لغة العرب عموماً من إعمال الفعل متى تقدم.

والتقدم في أفعال القلوب له صورتان:

❖ فإما أن تكون متقدمة متصدرة.

❖ أو أن تكون متقدمة غير متصدرة.

وتقدمها مع التصدر هو الذي يوجب لها الإعمال من حيث كان إتيان المتكلم بها متقدمة مشعراً بقصد إياها واعتمادها عليها وفي إلغائها منافاة للقصد <sup>(٢)</sup>، ومن حيث كان الغاؤها مؤدياً إلى ارتفاع ما بعدها بالابتداء، والابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف وأقوى منه العامل اللفظي وقد وجد بوجود الفعل القلبي متقدماً فينبغي أن يغلب اللفظي المعنوي غلبة القوي الضعيف. <sup>(٣)</sup>

أما إذا كانت متقدمة غير متصدرة، وذلك بأن تتقدم على معموليها، ويسبقها شيء نحو: متى تظن زيداً متطلقاً.

فالذي يفهم من كلام سيبويه أن الإلغاء قبيح ولكن قبحه أقل من قبح إلغاء المتقدمة المتصدرة.

قال: "فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحاً لا يجوز البتة، كما ضعف: أظن زيدٌ ذاهبٌ وهو في متى وأين أحسن إذا قلت: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ ومتى تظن عمرو منطلقٌ لأن قبله كلاماً" <sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر ابن بعيش: شرح المفصل ٨٤/٧، ابن عصفور: شرح الجمل ٣١٥/١، الرضي: شرح الكافية ١٥٧/٤.

(٢) ينظر الصميري: البصرة ١١٣/١.

(٣) ينظر الرضي: شرح الكافية ١٥٦/٤.

(٤) سيبويه: الكتاب ١٢٤/١.

وفضَّلَ غيرهُ فقال: إن جعل السابق للفعل من صلته فالإعمال واجب؛ لأن السابق معمول للفعل، وتقدم المعمول مشعر بتقدم العامل، فكأن الفعل في الحقيقة متصدر.

وإن جعل السابق من صلة الخبر جاز الإلغاء؛ لأن تقدم معمول الخبر كتقدم الخبر، فكأن الفعل متوسط. والإلغاء مع ذلك ضعيف.<sup>(١)</sup>

والإعمال أجود.<sup>(٢)</sup>

وقيل: واجب لأن العبرة في التقدم بوقوع الفعل قبل المفعولين وإن سبقة شيء غيرهما.<sup>(٣)</sup>

وكما أسلفنا فإن تجويز الغاء المتقدمة مذهب للكوفيين<sup>(٤)</sup> جرياً على عادتهم في التمسك بكل ما ورد والبناء عليه، وقد نبوا مذهبهم في جواز الغاء أفعال القلوب المتقدمة تمسكاً بقول زهير:<sup>(٥)</sup>

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذْثُو مَوَدَّتْهَا \*\*\* وَمَا إِخَالُ لَدُنْيَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

وقول الآخر:<sup>(٦)</sup>

كَذَاكَ أَذِيتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \*\*\* أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

والبصريون لا يسلمون بظاهر البيتين، ويتأولونهما على أحد الأوجه الثلاثة التالية:

١- أن الفعل عامل لفظاً ومحلاً ومفعوله الأول ضمير شأن مخوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان

والتقدير: وما إخاله (أي الأمر والشأن) لدينا منك تنوِيلُ

ولبي وجدته (أي الأمر والشأن) ملاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ.<sup>(٧)</sup>

٢- أن الفعل عامل في المحل دون اللفظ، لتعليقه بلام الابتداء المقدرة، و الأصل: "للدنيا" وملاك<sup>(٨)</sup>

وتقدير تعليق الفعل بلام الابتداء المحذوفة ضرورة مذهب سيبويه.<sup>(٩)</sup>

٣- أن الفعل ملغى، وسبب الإلغاء أنه لم يقع في أول الكلام وذلك مما سهل الغاء فقد سبق العامل بمحل النافية وبآتي، فهو نظير: متى ظننت زيدا قائماً.<sup>(١٠)</sup>

(١) ينظر الرضي: الكافية ١٥٧/٤.

(٢) ينظر ابن مالك: شرح الكافية ٢٨/٢.

(٣) ينظر الصبان: حاشيته على شرح الأشموني ٢٨/٢.

(٤) ووافقهم الأخفش وأبو بكر اليربدي وابن الطراوة الارتشاف ٢١٠٨/٤ ومنهج السالك ٩٤ وشفاء العليل ٣٩٧/١.

(٥) ديوانه ص ٩، ابن مالك: شرح التسهيل ٨٦/٢ وشرح الكافية ٥٥٧/٢ الرضي: شرح الكافية ١٥٧/٤، ابن هشام: أوضح المسالك

٦٧/٢، وابن عقيل: شرح الألفية ٣٩٧/١، والسبوطي: الجمع ٢٢٩/٢ البغدادي: الخزانة ١٤٥/٩ وغيرها.

(٦) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٣١٤/١، المقرب ١١٧/١، الأشموني: شرح الألفية ٢٩/٢ خالد الأزهري: التصريح ٢٥٨/١،

الدمامي: تعليق الفرائد ١٦٠/٤ البغدادي: الخزانة ١٤١/٩ وغيرها.

(٧) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٨٦/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٦٨-٦٩.

(٨) ينظر ابن عقيل: شرح الألفية ٣٩٩/١ ابن هشام: أوضح المسالك ٦٨/٢.

(٩) ينظر الرضي: شرح الكافية ١٥٧/٤، الدمامي: تعليق الفرائد ١٦١/٤.

(١٠) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٣١٥/١، ابن مالك: شرح الكافية ٥٠٧/٢، ابن هشام: أوضح المسالك ٦٨/٢.



ويلجأ أيضاً إلى تقدير ضمير الشأن اسماً لأن أو إحدى أخواتها فيما إذا دخلت احداهن على ما ليس من حقها أن تدخل عليه كدخولها على أسماء الشرط أو على الأفعال؛ إذ ليس من المعهود في النسق العربي أن تباشر الحروف الناسخة أسماء الشرط أو الأفعال.

أما امتناع مباشرتها للأفعال فلأن الواقع بعدها يكون مخبراً عنه، والإخبار إنما يكون عن الأسماء لا الأفعال، ثم إنها مشبهة بالفعل فلا يجوز أن يليها، كما لا يجوز أن يلي الفعل الفعل.

وأما امتناع مباشرتها لأسماء الشرط فلاها لا يعمل فيها ما قبلها، فلا يصح دخول شيء عليها، فإن سبقت بأن أو غيرها من النواسخ غادرها معنى الجزء فلم تجزم الفعلين، نحو: إن من يأتيني أتتبه، وتكون حينئذ موصولة، ولا يجازيها إلا أن يشغل الناسخ بما يعمل فيه من ضمير الشأن أو غيره من الضمائر، نحو: إنه من يأتيني آتته.

لذلك يؤول ما ورد من لسان العرب وظاهره أن (إن) أو إحدى أخواتها مباشرة للأفعال أو لأسماء الشرط بأن فيها ضمير الشأن مخدوفاً ضرورة اسماً لها، وما بعدها من جملة الجزء أو الجملة الفعلية خير لها.

فمن شواهد مع الفعل:

قول عدي بن زيد: <sup>(١)</sup>

فليت دَقَّتْ لهم عَنِّي ساعة      \*\*\*      فَبِتْنَا عَلَيَّ مَا خِيلْتَ نَاعَمِي بِالِ  
وقول الراعي: <sup>(٢)</sup>

فلو أَنَّ حَقَّ اليوم منكم إقامة      \*\*\*      وإن كان سرح قد مضى فتسرَّعا  
ومن شواهد مع أسماء الجزاء:

قول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

إن من يدخل الكنيسة يوماً      \*\*\*      يَلْقَى فيها جَاذِرًا وِطَاءً  
ومثله قول الأعشى: <sup>(٤)</sup>

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسًّا      \*\*\*      نَ أَلَمَ وَأَعَصَهَ فِي الْخُطُوبِ

(١) ابن الشجري: الأمالي ١/٢٨١، ابن عصفور: ضرائر الشعر ١٨، ابن هشام: المغني ١/٢٨٩ وغيرها.

(٢) سيبويه: الكتاب ٣/٧٣ والشتري: النكت ١/٧٣٧ ابن مالك: شرح التسهيل ٢/١٤ ابن عصفور: الضرائر ١٧٩ وغيرها.

(٣) ابن الشجري: الأمالي ٢/١٩، ابن يعيش: شرح المفصل ٣/١١٥، ابن عصفور: المقرب ١/١٠٩، والضرائر ١٧٨ وشرح الجمل

١/٤٤٢، والسيوطي: الجمع ٢/١٦٤ وغيرها.

(٤) ديوانه ٨٤ وروايته: "إن من يلقي في بني .. ولا شاهد فيها، أما الرواية المذكورة فهي رواية النحوين وهي سيبويه: الكتاب

٣/٧٢، الشجري: النكت ١/٧٣٧، ابن الشجري: الأمالي ٢/١٨، وابن عصفور: شرح الجمل ١/٤٢٧، ٤٤٢،

والضرائر ١٧٨، الرضي: شرح الكافية ٤/٣٧٥، البغدادى: الخزانة ١٠/٤٧٤ وغيرها.

وقول أمية بن أبي الصلت: <sup>(١)</sup>

ولكنَّ مَنْ لا يلقُ أمراً ينوبه

\*\*\*

بعدته يَزلُّ به وهو أعزل

قال سيبويه: "هذا باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمثلة الذي، وذلك قولك: إنَّ مَنْ يأتيني آتيه، وكان من يأتيني آتيه، وليس من يأتيني آتيه، وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان وإنَّ، ولم يسغ ذلك أن تدع كان وأشباهه معلقة لا تعملها في شيء، فلما أعملت هـ ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه، ألا ترى أنك لو جئت بأنَّ ومتى تريد إنَّ وإنَّ متى، كان محلاً، فهذا دليل على أن الجزاء لا ينبغي أن يكون هاهنا بمن وما وأي، فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت؛ فمن ذلك قولك، إنه من يأتينا نأته، وقال جل وعز ﴿إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ (طه: ٧٤).... وقد جاء في الشعر إنَّ من يأتيني آته قال الأعشى:

إنَّ مَنْ لَام ..... البيت

وقال أمية:

ولكنَّ من يلق ..... البيت

فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء وأراد إنه ولكنه، كما قال الراعي:

فلو أن حق اليوم: ..... البيت

أراد: فلو أنه حق اليوم، ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالاً<sup>(٢)</sup>

ما قدمنا من مواضع إعراب ضمير الشأن، كان بناءً على ما أجمع عليه المتقدمون من أن ضمير الشأن اسم يحكم على موضعه بالإعراب حسب العامل، وتجعل الجملة بعده متممة لمقتضى ذلك العامل. وقد خالف في ذلك ابن الطراوة فأنكر ضمير الشأن زاعماً حرفيه، مدعياً أنه لم يثبت به سماع؛ لأن العرب لم تذكر قط الأمر بهذا اللفظ في هذا المعرض، فلم ينقل عنهم قوله: كان الأمر زيداً قائماً ولا: إن الشأن زيد ضاحك. واحتج في إنكاره أيضاً بالتناقض الحاصل في جعلهم جملة المبتدأ والخبر تفسيراً للضمير وخبراً عن الناسخ، والخبر والمفسر - في زعمه - يتضادان من حيث كان شرط المفسر أن يكون معلوماً وشرط الخبر أن يكون مجهولاً، فقد جعلوا الشيء الواحد معلوماً مجهولاً.. ووجه ما ذكروه من مسائل ضمير الشأن على نحو يختلف عما رأوه، فعد الهاء التي في نحو: "إنه أمة الله ذاهية" حرفاً كف (إن) عن العمل كما كفتها (ما) في نحو: إنما زيد قائم. وعد الناسخ التي لم يظهر لها

(١) ديوانه ٢٥٠، سيبويه: الكتاب ٣/٧٣، ابن الشجري: الأمالي ٢/١٩، الأنباري: الإنصاف ١/١٨١ "ابن هشام: المغني ٢٩٢/١

وغيرها.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣/٧١-٧٣.

عمل في الجملة ملغاة ، كإلغاء ظننت حملا لها عليها: لأنها فرع عليها في العمل، فالقياس يقتضي حملها حملا فتكون ملغاة.

وقد أجابوا على دعواه بعدم السماع وأنهم لم يصرحوا بالأمر والشأن في هذا المعرض. بأنهم لا يقصدون بضمير الأمر والشأن أنه هو المحذوف، وإنما هو تحويم منهم على المعنى بتقريب.<sup>(١)</sup> وعلى دعوى التناقض أنهم لم يريدوا بقولهم إن الخبر مجهول أنه لا يفهم معناه إذ لا يخبر عن معلوم بما لا يعقل ولا يفهم معناه، إنما يريدون أنه مجهول في نسبته إلى المبتدأ فيكونه معلوما صح كونه مفسرا ويكونه مجهول النسبة صح كونه خيرا.<sup>(٢)</sup>

وردوا قوله: إن الهاء كافة ، بأنه لا نظير له لأن العرب لم تجعل الأسماء كافة وإنما استقر هذا للحروف نحو إنما، و (إن) مع (ما) ، والهاء لم تثبت لديهم حرفا إلا ضميرا.<sup>(٣)</sup> وأما إلغاء النواسخ إذا لم يظهر لها عمل، فردوه بأنه لم يثبت ذلك فيها كما لم يثبت عنهم إلغاء فعل متقدم، وإنما ألغيت ظن متوسطة أو متأخرة. ورده أبو حيان بأن مذهبهم في (ظننت) مذهب الكوفيين من أنها تلغى متصدرة.<sup>(٤)</sup>

وقد ارتضى أبو حيان مذهب ابن الطراوة من أن ما دعوه ضمير شأن إنما هو حرف.

قال: "وأقول: اتحاد المفهوم في: كان زيد قائم وكان زيد قائما ، وإن زيدا قائم، وإن زيد قائم دليل على صحة مذهب ابن الطراوة، ولو كان على ما قدروا للزم أن تكون الجملة بتقدير مفرد مصدر حتى يصح المعنى ويصح كونها خيرا عن ذلك المضمّر، فيكون التقدير: كان الأمر قيام زيد، وإن الأمر قيام زيد ، والجملة التي لم تصدر بحرف مصدري، ولا أضيفت إلى ظرف زمان، لا تقدر بالمصدر".<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر أبو حيان التذيل والتكميل ٢/٢٧٣ ، والدلاهي نتائج التحصيل حج ٢ ج ١ ٦٣٩.

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر ابن أبي الربيع : البسيط ٧٥٨/٢ وأبو حيان التذيل ٢/٢٧٢.

(٤) ينظر أبو حيان ، التذيل ٢/٢٧٣-٢٧٤ ، والدلاهي : نتائج التحصيل حج ٢ ج ١ ٦٤٠.

(٥) أبو حيان : التذيل ٢/٢٧٤.

## المسألة الثالثة

### الضمير المجرور برب المفسر بنكرة

من المسائل التي استثنت في عود الضمير على متأخر لفظا ورتبه أن يكون الضمير مجرورا برب نحو قولهم : ( ربه رجلا ) ويقصد بهذا الضمير من جهة المعنى ما يقصد بالضمير في مسائل الإضمار على شريطة التفسير عموما من إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه بالكناية عن الاسم قبل جري ذكره لتستشرف النفس العثور على المراد به ثم يفسرونه فيكون ذلك أوقع في النفس .  
وهذا الضمير يلزم التفسير بنكرة منصوبة .

ويلزم- عند البصريين - الأفراد والتذكير مهما اختلفت أحوال مفسره <sup>(١)</sup> ، فيقال: ربه رجلا ، وره امرأة ، وره رجلين ، وره امرأتين ، وره رجالا ، وره نساء .  
وعلى الرضي وجوب الأفراد والتذكير في هذا الضمير بأن الضمير المفرد المذكر ما لم يتقدمه ما يعود عليه - أشد إيهاما من غيره ؛ لأنه لا يستفاد منه إذا كان إلا معنى (شئ) ، وشئ بالغ من الإيهام ما يجعله صالحا للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، ثم إن تننيته وجمعه وتأنيته تزيل جزءا من إيهامه لتخصصه بإفادة معنى الثنية والجمع والتأنيث وفي ذلك منافاة لتمام الغرض من هذا الضمير إذ الغرض منه الإيهام ، فكل ما كان أوغل فيه كان أولى. <sup>(٢)</sup>

ومن شواهد هذا الضمير :

قول الشاعر : <sup>(٣)</sup>

واه رأيت وشيكا صدع أعظمه \*\* وره عطا أنقذت من عطبه

وقول الآخر : <sup>(٤)</sup>

ره امرأ بك نال أمنع عزة \*\* وغنى بعيد خصاصة وهوان

وشاهده مع المفسر المجموع قول الشاعر : <sup>(٥)</sup>

ره فتية دعوت إلى ما \*\* يورث الجد دائبا فأجابوا

- وحكي عن الكوفيين إجازة مطابقة هذا الضمير لمفسره <sup>(٦)</sup> فيقال : ربه رجلا وربما امرأة ، ورههما رجلين وامرأتين ، ورههم رجالا ، ورههن نساء

(١) ينظر ابن السراج : الأصول ٤١٩/١ ، ابن يعيش شرح المفصل ٢٨/٨ ، وابن عصفور شرح الجمل ٥٠٤/١ ، وابن مالك : شرح

الكافية ٧٩٤/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٤/٣ ، الرمانى : الجنى الثاني ٤٩٩ ، السيوطي الجمع ١٧٩/٤

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٤٨-٢٤٧/٤

(٣) ابن مالك شرح التسهيل ١٦٢/١ ، شرح الكافية ٧٩٤/٢ ، أبو حيان : الارتشاف ١٧٤ ٧/٤ والسيوطي : الجمع ١٨٠/٤ .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، السيوطي : الجمع ١٧٩/٤

(٥) ابن مالك شرح التسهيل ١٨٤/٣ ، أبو حيان : الارتشاف ١٧٤ ٧/٤ ، خالد الأزهري : التصريح ٤/٢ ، ابن هشام : المغني ٤٩١/٢ .

(٦) ينظر ابن السراج : الأصول ٤٢٢/١ وابن عقيل : المساعد ٢٩٠/٢ - ٢٩١

قال ابن عصفور : "وذلك عندنا لا يجوز ؛ لأن العرب استغنت بثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن (وذر) و(ودع)" (١)

وجعل ابن مالك الأفراد والتذكير أشهر من المطابقة. (٢)

ولم يستبعد الرضي ما ذهب إليه الكوفيون؛ لورود مثله في كلام العرب ، في أساليب أخرى منازرة لهذا الأسلوب ، وقد طابق فيها الضمير مفسره (٣) ، من نحو قولهم في التعجب : ياله رجلا ، ويالها قصة ، ويلمها خطئة ، وما أحسنها فعلة ، ويالك ليلا (٤) ومنه قول امرئ القيس : (٥)

فيالك من ليل كأن نجومه \*\* بكل مغار الفتل شدت ييذبل

وقول ذي الرمة: (٦)

ويلمها روحة والريح معصفة \*\* والغيث مرتجز والليل مقترب

فالضمير في هذه الأمثلة قد طابق مفسره فوجه الرضي مذهب الكوفيين في إجازة مطابقة هذا الضمير المحرور برب لمفسره بأنه حمل على الضمير في هذه الأساليب لمشابهته له في المعنى.

(١) ابن عصفور شرح الجمل ٥٠٤/١ ، وينظر المقرب ٢٠٠/١

(٢) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٨٤/٣ - وشرح الكافية ٧٩٤/٢

(٣) نظير الرضي : شرح الكافية ٢٤٨/٤

(٤) السابق ٥٩/٢

(٥) ديوانه ٤٩ ، والرضي : شرح الكافية ٦٠/٢٥ .

(٦) ديوانه ١٢٩/١ .

## المسألة الرابعة

### الضمير الرفوع بنعم وبئس القسر بنكرة

يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة - استثناء - إذا كان فاعلا لنعم أو بئس أو أحد الأفعال في باهما مميزا بنكرة نحو : نعم رجلا زيد ، ففاعل نعم في هذا التركيب - على مذهب الجمهور <sup>(١)</sup> - مضمّر يعود على النكرة بعده .

١- ويلزم هذا الضمير الأفراد سواء كان مفسره مفردا أم مثنى أم مجموعا . <sup>(٢)</sup>  
فيقال : نعم رجلا زيد ، نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجلا الزيدون ، ونعم أو نعمت امرأة هند ، ونعم أو نعمت امرأتين الهندان ، ونعم أو نعمت نساء الهندات .

والتزامهم التوحيد في هذا الضمير مع اختلاف دلالة مفسره العديدة علوه بالعلل التالية:  
أ- الاستغناء بدلالة المفسر (التمييز) مثنى ومجموعا ، على تثنية الضمير وجمعه ، وهم كثيرا ما يلجأون إلى الاختصار والاقتصاد في تراكيبيهم وفي مفرداتهم بالاستغناء عن بعض منها ما أغناهم المقام .  
وقد علل هذه العلة سيبويه <sup>(٣)</sup> والمبرد <sup>(٤)</sup> ، وابن عصفور <sup>(٥)</sup>

يقول سيبويه : " وأعلم أنك لاتظهر علامة المضميرين في (نعم) ، لا تقول نعموا رجلا يكتفون بالذي يفسره ، كما قالوا : مررت بكل ، وقال الله عز وجل : ﴿وَكُلْ أَتَوْهُمُ خَيْرِينَ﴾ (القل ٥٧) .  
فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف كما ألزموا نعم وبئس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم " <sup>(٦)</sup> .

ب- جود نعم وبئس مما يجعلهما تنافيان مع التصرف بكافة صوره . وإلى ذلك ذهب الصيمري والرضي <sup>(٧)</sup> : قال الصيمري : " وتقول زيد نعم رجلا ، الزيدان نعم رجلين ، والزيدون نعم رجلا ولا يجوز أن تقول نعموا ولا نعموا لأنه فعل غير متصرف " <sup>(٨)</sup> .

ج- مراعاة البعد المعنوي للضمير في مسائل الإضمار على شريطة التفسير - وهذا الضمير أحدها - وهو أنه يؤتى به للإيهام تعظيما وتفخيما ، ومن تمام إيهامه أن يكون مفردا مذكرا ، لأنه والحالة

(١) ينظر أبو حيان : الارتشاف ٤/٢٠٤٨ ، والتذييل والتكميل ٢/٢٦٧ ابن هشام : المغني ٢/٤٨٩ وخالف الكسائي والفراء فذهبا إلى أنه لا ضمير في (نعم) وأن الرفوع بعدها فاعلها .

(٢) ينظر سيبويه ٢/١٧٩ ، والمبرد المختضب ٢/١٤٧ ، وابن السراج : الأصول ١/١١٧ ، والصيمري التبصرة ١/٢٧٦ ،

(٣) ينظر سيبويه الكتاب ٢/١٧٩

(٤) ينظر المبرد : المختضب ٢/١٤٧

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١/٦٠٦ والمقرب ١/٦٨

(٦) سيبويه : الكتاب ٢/١٧٩

(٧) الرضي ٤/٢٤٧ .

(٨) الصيمري : التبصرة ١/٢٧٦ .

هذه يستغرقه الإجماع فلا يفهم منه إلا معنى شئ ، وشئ يصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فيصح تمييزه بأحدها .

قال الرضي : "والعلة الثانية- من علي أفراد هذا الضمير- : أن الضمير المفرد المذكر أشد إجماعاً من غيره؛ لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما يعود عليه إلا معنى (شئ) ، و(شئ) يصلح للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، ولو ثبته وجمعه وأنته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والقصد بهذا الضمير الإجماع فما كان أو غل فيه كان أولى".<sup>(١)</sup>

وعند الرضي أفراد هذا الضمير وتذكيره غالب وليس لازماً<sup>(٢)</sup> وأجاز بعض الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقاً للتمييز : قال أبو حيان : (وأجاز قوم من الكوفيين تثنيته وجمعه مطابقاً للتمييز تقول : أخواك نعماً رجلين ، وقومك نعموا رجالاً)<sup>(٣)</sup> وحكى ذلك الكسائي عن بعض العرب<sup>(٤)</sup> والأخفش عن بعض بني أسد.<sup>(٥)</sup>

٢- إذا كان مفسر هذا الضمير مؤثماً جاز إلحاق التاء الفعل وتركها؛ إجراء للضمير مجرى الظاهر فيقال: نعمت امرأة هند ، نعم امرأة هند ، وقال ابن الريع: لا يجوز إلحاق التاء (نعم) و(يس) استغناء بتأنيث المفسر"<sup>(٦)</sup>

٣- وهذا الضمير يلزمه التفسير بنكرة منصوبة نص عليه سيويه<sup>(٧)</sup> والمبرد<sup>(٨)</sup>، وعند ابن مالك<sup>(٩)</sup> وابن عصفور<sup>(١٠)</sup> والرضي<sup>(١١)</sup> التفسير غالب لا لازم إذ قد يحذف كما في الحديث الشريف (( من توضع يوم الجمعة فيها ونعمت ))<sup>(١٢)</sup> أي فبالسنة أخذ ونعمت السنة سنة ، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به.

٤- ومن أحكام هذا الضمير أنه لا يجوز أن يتبع بشئ من أنواع التوابع ، لأنه من شدة إجماعه كالمعلوم فينبغي أن يتوجه الاهتمام إلى تبيينه وتمييزه لأنه الأهم في بيان المقصود<sup>(١٣)</sup> وقد سمع : نعم هم قوما أنتم ، على أن (هم) تؤكد لفاعل (نعم) المستتر وهو شاذ عند الجمهور<sup>(١٤)</sup>.

(١) الرضي : شرح الكافية ٢٤٧/٤-٢٤٨

(٢) السابق ٢٤٧/٤

(٣) أبو حيان : الإرتشاف ٢٠٢/٤ ونظر ابن السراج : الأصول ١١٨/١

(٤) ينظر بحالي ثعلب ٢٧٣/١ وأبو علي الفارسي : المسائل البصريات ١/٤٢٣ ، وابن الشجري : الأمالي ٣٩٠/٢

(٥) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٦٠٦/١ وأبو حيان الإرتشاف ٢٠٥٢/٤

(٦) ينظر أبو حيان : الإرتشاف ٢٠٥٠/٤ ، والدمايني : تعليق الفوائد ١٧٢/٧

(٧) ينظر سيويه : الكتاب ٧٦/٢

(٨) ينظر المبرد : المقتضب ١٣٩/٢

(٩) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٤/٣ وشرح الكافية ١١٠٦/٢

(١٠) ينظر ابن عصفور : شرح الجمل ٦٠٢/١ والمقرب ٦٦/١

(١١) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٤٩/٤

(١٢) الأمام أحمد : المسند ٢٢/٥ الحديث ٢٠١٩٨

(١٣) ينظر سيويه : الكتاب ١٧٨/٢ ، والرضي : شرح الكافية ٢٤٩/٤

(١٤) ينظر أبو حيان : الإرتشاف ٢٠٤٩/٤ والدمايني : تعليق الفوائد ١٧١/٧ والسيوطي : الجمع ٣٤/٥

## المسألة الخامسة

### الضمير المرفوع بأول المتنازعين العمل ثانيهما

من الأبواب التي خرجوا فيها على القياس فاستجازوا الإضمار قبل الذكر ، باب التنازع ، وحقيقتة : أن يتقدم عاملان فأكثر ويتأخر عنهما معمول فأكثر ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو : قام وقعد زيد<sup>(١)</sup> . والذي أدى بهم إلى دعوى التنازع في هذه الحالة رفضهم اجتماع مؤثرين على أثر واحد ، أي الرغبة في التزام توحيد العمل<sup>(٢)</sup> . ومع وجود العاملين حكموا بأنهما يتنازعان على المعمول بعدهما كل يطلبه معمولاً له . واتفقوا على جواز إعمال أي منهما ، ولكنهم اختلفوا في أولاهما بالعمل . فذهب الكوفيون إلى أن إعمال الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى ، ولكل من الفريقين احتجاجاته النقلية والقياسية ليس هذا مقام ذكرها لذا نضرب الذكر عنها صفحاً ولترجع في مظانها<sup>(٣)</sup> .

ويختلف طلب العاملين المعمول من جهة المعنى على النحو التالي :

فإذا أن يطلباه على جهة الفاعلية نحو : لقيني وأكرمني زيد .

أو أن يطلباه على جهة المفعولية نحو : لقيت وأكرمت زيداً .

أو يطلبه الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو : لقيني وأكرمت زيداً

أو يطلبه الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو : أكرمت وأكرمني زيد .

وفي الحالتين اللتين يطلب فيهما الأول المعمول فاعلاً يقع - على اختيار البصريين - الإضمار قبل الذكر ، وهم يرتكبون هذا المخطو - أي الإضمار قبل الذكر - تفادياً لمخطو آخر أشنع منه وهو حذف الفاعل إن لم يضمروا ، والقول بحذف الفاعل مذهب الكسائي<sup>(٤)</sup> ارتضاه لما أبي الإضمار قبل الذكر ، وقد عيب عليه هذا المذهب إذ حذف الفاعل غير معهود في كلامهم ولا معتقد في مذاهبهم لاستحالة أن يخلو فعل من فاعل بينما تقلد الضمير على شريطة التفسير مجمع على جوازه فيما مضى من المسائل وفيما سيتلو ، فلجوازه في باب التنازع أسوة بتلك المسائل قياساً<sup>(٥)</sup> مع ثبوته سماعاً .

(١) ينظر محمد عبد الله جبر : الضمائر في اللغة العربية ١٨٨

(٢) ينظر ابن الأثيري : الإيضاح ٨٣/١ - ١٣٩٦ ، وابن عصفور : شرح الجمل ٦١٣/١ - ٦١٥ وابن مالك : شرح التسهيل

١٦٧/٢ - ١٧١

(٣) ينظر الرضي : شرح الكافية ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، وأبو حيان : منتهج السالك ١٣٣

(٤) ينظر الصيمري : البصرة والتذكرة ١٥٠/١ ، ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ١٦٤/١ ، ابن يعيش : شرح المفصل ٧٧/١ ،

وابن هشام : شرح الملحمة البدرية ٩١/٢



قال المبرد : (تقول - إذا سئلت - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟ فإن الجواب : قام وقعد أخواك ، أردت قام أخواك وقعدا، فإن أعملت الثاني، قلت : قاما وقعد أخواك . فإن قيل لك : ما بالك أضمرت في قاما الأخوين من قبل أن تذكرهما والإضمار لا يكون قبل المذكور؟ فإنما جاز الإضمار هاهنا من قبل أن الأخوين ارتفعا بقعد فخلا(قام) من الفاعل ومحال أن يخلو فعل من فاعل فأضمرت فيه ليصح الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل وأضمر على شريطة التفسير وتفسير المضمر أخواك وما يضم على شريطة التفسير أكثر من ذلك".<sup>(١)</sup>

ويظهر أثر الخلاف بين البصريين والكسائي في التثنية والجمع ، فعلى مذهب البصريين ، نقول في التثنية : ضرباني وضربت الزيدين ، وضربتني وضربت الهنديين ، وفي الجمع ضربوني وضربت الزيدين ، وضربني وضربت الهندات .

وعلى مذهب الكسائي نقول : ضربني وضربت زيدا ، وفي التثنية ضربني وضربت الزيدتين وفي الجمع : ضربني وضربت الزيدتين بتوحيد الفعل الأول على كل حال لخلوه من الضمير.<sup>(٢)</sup>

وقد أجاز سيبويه على قبح توحيد الفعل المهمل نحو : ضربني وضربت قومك ولكن ليس على حذف الفاعل كما يرى الكسائي بل على وضع الواحد موضع الجمع كأنك قلت : ضربني من ثم وضربت قومك.

قال : "فإن قلت ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح ، أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : هو أحسن الفتیان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله ، ولا بد من هذا؛ لأنه لا يخلو الفعل من مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء كأنك قلت إذا مثلته : ضربني من ثم وضربت قومك"<sup>(٣)</sup>

أما إذا كان أول التنازعين المعمل ثانيهما يطلب المعمول منصوبا فإن البصريين يوجبون حذفه<sup>(٤)</sup> لئلا يلزم من ذكره إضمار قبل الذكر وليس ثمة ضرورة تدعو إليه إذ حذف المفعول جائز لكونه فضله قال سيبويه : (وإنما قلت ضربت وضربني قومك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل)<sup>(٥)</sup> ولا يجوز إضمار المفعول قبل الذكر إلا في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:<sup>(٦)</sup>

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب \*\* جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

(١) المبرد : المقتضب ٧٧/٤ ، وينظر سيبويه ٧٩/١

(٢) ينظر أبو حيان الارتشاف ٢١٤٣/٤

(٣) سيبويه : الكتاب ٧٩/١ - ٨٠

(٤) ما لم يكن مما لا يجوز حذفه أصلا كأحد مفعولي ظننت وبابه أو أوقع حذفه في ليس فللحاجة فيه ثلاثة مذاهب ١- إضماره قبل الذكر

٢- إضماره مؤخرا ٣- حذفه اختصارا

(٥) سيبويه الكتاب ٧٩/١ وينظر : الجرجاني المقتصد ٣٣٧/١ - ٣٣٨

(٦) ابن مالك : شرح التسهيل ١٧١/٢ ، وابن هشام : أوضح المسالك ٢٠٣/٢

حيث أعمل الثاني في (صاحب) وأضمر لـ (ترضيه) مفعوله قبل الذكر ضرورة .  
وقول الآخر: <sup>(١)</sup>

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِي \*\* هَم إِذَا خَفَّ السَّقَطُ —————

فأعمل في القطين (خف) وأضمر لـ (أبكي) مفعوله قبل الذكر ضرورة لأنه فضلة فلا يتحمل له الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة إليه .  
أما شواهد إضماره مرفوعاً ففي قول الشاعر: <sup>(٢)</sup>

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَحْيَاءُ إِنِّي \*\* لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُنْهَمِلُ  
وقول الآخر: <sup>(٣)</sup>

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْغُرْبَا \*\* أَزْمَانُ كُنْتُ مَنُوطًا فِي هَوَى وَصْبَا  
ومثله قول الآخر: <sup>(٤)</sup>

هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَايَاتِ إِلَى \*\* أَنْ هَبَيْتُ وَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ أَهَالِي  
ومنه: <sup>(٥)</sup>

خَالَفَانِي وَلَمْ أُخَالَفْ خَلِيلِي \*\* يَ فَلَا خَيْرَ فِي خِلَافِ الْخَلِيلِ

فالواو في (جفوني) والنون في (هويني) ي والالف في (خالفاني) كلها ضمائر تعود على متأخر لفظاً رتبة وهي على التوالي (الأحلاء - الخرد - الغايات - خليلي) واستسغ ذلك استثناءً، لما كان الضمير مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما .

(١) ابن عصفور: شرح الجمل ٦١٦/١ ، والمقرب ٢٥١/١ وأبو حيان: تذكرة النحاة ٣٥١ وخف: رجل والقطين: جمع قاطن وهو الساكن .

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٧٠/٢ ، وابن عقيل: المساعد ١١٤/١ ، ٤٥٨ ، والأخوئي: شرح الألفية ١٠٤/٣ وابن هشام المغني ٤٨٩/٢ ، والدماسيني: تعليق الفرائد ١١٨/٢

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل ١٧٠/٢ أبو حيان: التذكرة ٣٥٩ وخطره الأول في السيوطي المجمع ١٤٠/٥

(٤) ابن مالك: شرح الكافية ٦٤٥/٢ والأخوئي: شرح الألفية ١٠٤/٢

(٥) ابن مالك: شرح التسهيل ١٧٠/٢ ، والسيوطي: المجمع ١٤٠/٥

## المسألة السادسة

### الضمير المبذل منه مفسره

ويعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة إذا أبدل منه الظاهر وليس له مفسر غيره نحو: رأيته زيدا ، ومررت به زيد ، فالمفسر في هذه الحالة متأخر لفظا ورتبة أما لفظا فظاهر وأما رتبة فلائنه بدل والبدل تابع والتابع رتبته التأخير عن متبوعه.

وقد نقل ابن عصفور<sup>(١)</sup> وأبو حيان<sup>(٢)</sup> وابن هشام<sup>(٣)</sup> والسيوطي<sup>(٤)</sup> أن في المسألة خلافا أجازها الأخفش ومنعها غيره ، ودعوى. الخلاف في هذه المسألة دعوى بلا دليل لأن المسألة كما هو ظاهرها لا تعدو كونها إبدال ظاهر من ضمير الغائب وقد أجمعوا على أنه يجوز إبدال الظاهر من ضمير الغائب مطلقا ولم يرد في ذلك أي خلاف ، وخلاف الأخفش المشهور إنما هو في الإبدال من ضمير الحاضر ، فالجمهور على أنه لا يبدل من ضمير الحاضر بدل كل إلا بشرط إفادة معنى الإحاطة والأخفش يميزه دون اشتراط فيجيز: رأيته زيدا ، رأيته عمرا.<sup>(٥)</sup>

وأولئك الذين نقلوا أن في المسألة خلافا لم يشرروا إليه إلا عند عد المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وفي باب البدل نجدهم ينصون على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب دون ذكر لخلاف في ذلك<sup>(٦)</sup> وكأنهم يرون أن إبدال الظاهر من الضمير لا يعني بالضرورة أنه يعود عليه ولنا أن تتساءل إذا قيل: رأيته زيدا ، أو مررت به زيد فعلام يعود الضمير في الجملتين؟ هذا وقد نسب ابن هشام المنع إلى سيبويه نقلا عن ابن عصفور<sup>(٧)</sup> وابن عصفور - فيما له من كتب بين أيدينا - لم ينقل عن سيبويه شيئا بهذا الشأن، فضلا عن أن سيبويه لم يمنع وقد أشار في أكثر من موضع في كتابه إلى إبدال الظاهر من الضمير فنراه مثلا يقول: ( وإذا قلت: ضربوني وضربتهم قومك جعلت القوم بدلا من (هم) لأن الفعل لا بد له من فاعل والفاعل هاهنا جماعة وضمير الجماعة الواو).<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ١٢/٢

(٢) ينظر أبو حيان الارتشاف ٩٤٦/٢ والتذيل والتكميل ٢٦٦/٢ ، ٢٦٨

(٣) ينظر ابن هشام: المغني ٤٩٢/٢

(٤) ينظر السيوطي: الجمع ٦٦/١

(٥) ينظر ابن هشام: أوضح المسالك ٣٦١/٣

(٦) ينظر ابن عصفور: شرح الجمل ٢٨٩/١ ، وأبو حيان: الارتشاف ١٩٦٥/٤ ، وابن هشام أوضح المسالك ٣٦٠/٣

(٧) ينظر ابن هشام: المغني ٤٩٢/٢

(٨) سيبويه: الكتاب ٧٩/١

وفي موضع آخر يقول : (وزعم الخليل أنه يقول : مررت به المسكين ، على البدل وفيه معنى الترحم ، وبدله كبذل : مررت به أخيك وقال :

فَأَصْبَحْتُ بِقَرَقَرَى كَوَانَسَا \*\* فَلَا قَلَمُهُ أَنْ يَسْنَامَ الْبَائِسَا<sup>(١)</sup>

ويقول في موضع ثالث : (( وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع ، ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبداً إلا المسكين ، يحمله على الفعل وإن قال ضرباني قال المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل ، وكذلك مررت به المسكين ، يحمل الرفع على الرفع والجر على الجر والنصب على النصب ))<sup>(٢)</sup>.

وإن في نصي سيبويه الآخرين ما يذكرنا بمسألتين هامتين من مسائل العربية ولكل منهما صلة وثيقة بما نحن بصده .

#### أولاهما - نعت الضمير :

الضمير في العربية مما لا ينعت ولا ينعت به .

أما أنه لا ينعت به ، فلأنه أخص الأسماء وحق النعت أن يكون تعريفه أقل من تعريف المنعوت ، فلما كان أعرف الأسماء لم يجز أن يكون تابعاً لما هو أنقص منه تعريفاً<sup>(٣)</sup> فضلاً عن أنه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته<sup>(٤)</sup>.

وأما منع نعته فلأن النعت تعريف وتبين للمنعوت ، والضمير مستغن عن التبيين والتوضيح من حيث إنه أعرف المعارف ومن حيث إنه لا يضمّر إلا بعد أن يعرف فاستغنى عن النعت<sup>(٥)</sup>. وقد خالف الكسائي الجمهور فأجاز نعت ضمير الغائب إذا كان النعت ملحقاً أو ضم أو ترحم

<sup>(٦)</sup> فتح قوله تعالى ﴿وَالنَّهْكَمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (البقرة: ١٦٣)

يجعل (الرحمن) نعتاً للضمير (هو) ونحو ما حكى : اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم "الرؤوف" نعت للضمير المحرور .

ومثاله في الترحم والذم : مررت به المسكين ، مررت به الخبيث . والجمهور يحملون مثله على البدل .

(١) السابق ٧٥/٢

(٢) السابق ٧٧/٢

(٣) ينظر الصميري : التبصرة ١٧١/١ ، والرضي : شرح الكافية ٣١٠/٢

(٤) ينظر ابن أبي الربيع : البسيط ٣٢٠/١ ، والسيوطي الممع ١٧٥/٥

(٥) ينظر الصميري : التبصرة ١٧١/١ وابن أبي الربيع : البسيط ٢٠/١

(٦) ينظر الفراء : المعاني ٤٧١/١ ، وابن مالك : شرح التهسيل ٣٢١/٣ وابن هشام : المغني ٤٥٥/٢ ، ٤٦٢

## ثانيهما : توحيد الفعل مع الفاعل المثني والمجموع :

مذهب جمهور العرب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثني أو مجموع جُرِدَ من علامة التنثية والجمع وكان كحالهِ إذا أسند إلى المفرد فتقول : قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول : قام زيد ، وقامت الهندان ، وقامت الهندات ، كما تقول : قامت هندٌ ، ولا يقال قاما الزيدان ، ولا قاموا الزيدون ، ولا قامتا الهندان ولا قمن الهندات . ومذهب طائفة من العرب إلحاق الفعل المسند للظاهر علامة تدل على التنثية والجمع إن كان فاعله كذلك فيقولون : قاما الزيدان ، وقامتا الهندان ، وقاموا الزيدون ، وقمن الهندات . وهي اللغة التي اصطلح النحويون على تسميتها بلغة (أكلوني البراغيث) وفي اصطلاح ابن مالك (يتعاقبون فيكم ملائكة) .

وللجمهور في تخريج هذه اللغة ثلاثة أوجه أحدها<sup>(١)</sup> يحمل المسألة على أن تكون من مسائل الإضمار على شريطة التفسير أي مما أُرِخ فيه المفسر لفظاً ورتبة . بأن يعرب الضمير المتصل بالفعل فاعلاً والاسم الظاهر بعد بدلاً منه .

قال السيرافي : (وفي أكلوني البراغيث) ثلاثة أوجه ... الوجه الثالث : أن تكون الواو في (أكلوني) ضميراً على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه ، كقولك (ضربوني وضربت قومك) فتضمّر قبل الذكر على شرط التفسير<sup>(٢)</sup> .

وشواهد تأخير المفسر لفظاً ورتبة لإبداله من الضمير :

١- قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (المائدة ٧١)

٢- قوله تعالى ﴿وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَاهَمُوا﴾ (الأنبياء ٥٠٣)

وذلك على أحد الأوجه الجائزة في توجيه ذلك<sup>(٣)</sup> ، كما بُين في لغة (أكلوني البراغيث) ومثله في الشعر كثيراً جداً ، منه قول الشاعر<sup>(٤)</sup> :

قَدْ أَصْبَحْتُ بَقْرَ قَرَى كَوَانِسا \*\*\* فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسا  
فالضمير المنصوب في (تلمه) عائد على ما أبدل منه وهو (البائسا)

(١) والوجهان الآخران ١- أن هذه العلامات أحرف مؤذنة بثنية الفاعل أو جمعه وليست ضمائر .

٢- أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والفعل المتقدم وما اتصل به اسماً في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خير متقدم .

(٣) السيرافي : شرح كتاب سيبويه ١٩/٢

(٤) ينظر الأخفش : المعاني ٤٧٤/٢ - ٤٧٥ - ٤٧٦ ، ٦٣٢ .

(٥) سيبويه : الكتاب ٧٥/٢ ، والفارقي : الإفضاح ٢٤٨ وقرقى : اسم موضع محصب باليمامة وهو ماء لبني عيس وكس الظبي : دخل

كناسه "بتيه"

وقول الآخر: <sup>(١)</sup>

إِذَا هِيَ لَمْ تَسْتَكَ بِعُودِ أَرَاكِه \*\*\* تُنْخَلْ فَاسْتَكَتْ بِهِ عودِ إِسْجَلِ  
في رواية من جر (عود إسجل) فالضمير المجرور بالباء عائد عليه.

وقول الفرزدق: <sup>(٢)</sup>

وَقَدْ مَاتَ خَيْرَاهُمْ فَلَمْ يُهْلِكْهُمْ \*\*\* عَشِيَّةَ بَانَا رَهْطِ كَعْبٍ وَحَاتِمِ  
فالضمير المجرور في (خيراهم) عائد على ما أبدل منه وهو (رهط كعب وحاتم).

(١) أبو حيان: التذييل ٢/٢٦٨، والسيوطي: الجمع ١/٦٦، والأراك: شجر يُسَنَّاك بفروعه وأصوله، وهو أحسن المساويك،  
والإسجل: شجر أطرافه من أحسن السواك، وتُنْخَلْ: تُخَيَّرُ.

(٢) ديوانه ٢/٢٠٦.

## المسألة السابعة

### الضمير المفسر بخبره

قد عدُّوا من المسائل السبع المستثناة في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة أن يكون الضمير مخبراً عنه فيفسره خبره ، واستدلوا عليه بقوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (هودن ١٣٧)

والذي عدَّ هذا الضمير مفسراً بما بعده غير منوي التأخير هو ابن مالك<sup>(١)</sup> - وتبعه ابن هشام<sup>(٢)</sup> والسيوطي<sup>(٣)</sup> - مستوحياً ذلك من تعليق الزمخشري على الآية الكريمة المستدل بها حيث قال : ( هذا ضمير لا يعلم ما يُعني به إلا بما يتلوه من بيانه ، وأصله : إِنْ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ثُمَّ وَضَعَ (هِيَ) موضع الحياة ؛ لأن الخبر يدل عليها وبينها).<sup>(٤)</sup>

ولم يرتضِ أبو حيان فهم ابن مالك لكلام الزمخشري، ففيما يرى هو أن كلام الزمخشري يفيد أن مفسر هذا الضمير هو سياق الكلام وليس الخبر .

قال : (وليس في كلام الزمخشري ما يدل على ما ذهب إليه المصنف - ابن مالك -؛ لأنه قال : (وضع هي موضع الحياة) فلم يقل (موضع حياتنا الدنيا) الذي هو الخبر وقوله (لأن الخبر يدل عليها وبينها) يعني أن سياق هذا الكلام دلَّ على أن المضمَر هو الحياة).<sup>(٥)</sup>

ودلَّ على فساد فهم ابن مالك من جهة الصناعة بأن الخبر في الآية مضاف لشيء وموصوف بشئ فإذا كان هو مفسر الضمير كان عود الضمير عليه بقيد إضافته وقيد صفته فيكون تقدير الكلام : إِنْ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ، وذلك لا يجوز لعدم إفادة الخبر .

قال : (وأما ما ذهب إليه المصنف من أن (هي) مفسرها هو (حياتنا الدنيا) الذي هو الخبر فهو فاسد ؛ لأنه إذا فسره الخبر ، والخبر مضاف لشيء وموصوف بشئ كان ذلك الضمير عائداً على الخبر بقيد إضافته وقيد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقدير الكلام : إِنْ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامنا العالم إلا غلامنا العالم ، لأنه يؤدي إلى أنه لا يستفاد من الخبر إلا ما يستفاد من المبتدأ وذلك لا يجوز ولذلك منعوا : (رب الدار مالُها وسيدُ الجارية مالُها)<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١٦٣/١

(٢) ينظر ابن هشام : المغني ٤٨٩/٢ ، شرح شذور الذهب ١٣٦

(٣) ينظر السيوطي : الجمع ٦٦/١ ، والأشباه والنظائر ٨٦/٢

(٤) الزمخشري : الكشاف ١٨٢/٣

(٥) أبو حيان : التنزيل والتكميل ٢٧٠/٢

(٦) أبو حيان : التنزيل والتكميل ٢٦٩/٢ - ٢٧٠

وقد نظر الزمخشري للآية الكريمة بمثالين حملهما ابن مالك على مثل ما حمل الآية عليه من تأخير المفسر لفظاً ورتبة لكونه خيراً عن مفسره .

والمثالان هما (هي النفس تتحمل ما حملت) و (هي العرب تقول ما شاءت) ولكنه ضعّف تنظير الزمخشري للآية الكريمة بهذين المثالين لأنه ليس بمعين فيهما الحمل على الآية لإمكان جعل (النفس والعرب) بدلين من الضمير وتتحمل وتقول خيرين.<sup>(١)</sup>

ولم يعلم ابن مالك من يتعقبه على فتح تعقبه الزمخشري فيها هو ذا ابن هشام يقول : (وفي كلام ابن مالك أيضاً ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو كون هي ضمير القصة ، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده).<sup>(٢)</sup>

وختاماً لزاماً علينا أن نسدد القول في بعض جوانب هذه المسائل - مسائل عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وجوباً - فنقول : إن عدّ مسائل الإضمار على شريطة التفسير سبع مسائل لم يكن مسلماً به من الجميع ولم تصل إلى هذه العدة إلا في مرحلة متأخرة على يد ابن مالك ومن تبعه<sup>(٣)</sup> أما قبله وعلى يد غيره فلم تكن لتصل إلى هذا العدد لأن بعضاً منها نوزع فيه بما يمنعه أصلاً أو يخرج عنه حيز الإضمار على شريطة التفسير .

لذا نجد إشارة المتقدمين إلى هذه المسائل لم تتجاوز أربع مواضع منها هي :

ضمير الشأن والضمير المرفوع بنعم وبئس والضمير المرفوع بأول المتنازعين ، والمجرور برب ، وأغفلوا بقية المواضع لأهم لم يكونوا معنيين بالحصص والعدّ وما ذكره من مسائل جاء في مواضع متناثرة وأبواب متفرقة تبعاً لمتن السباق كما هو الحال عند سيويه<sup>(٤)</sup> والمبرد<sup>(٥)</sup> وربما عدّ بعضهم ولكنه لم يستوف سبع المسائل فاقصر على تلك الأربع - وهي أقصى ما أجمع عليه - كما فعل ابن الشجري<sup>(٦)</sup> وابن أبي الربيع<sup>(٧)</sup> وقد يزيد البعض إلى خمس كما فعل ابن عصفور<sup>(٨)</sup> وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، مستنيان الضمير المخبر عنه وضمير المفعول المتصل بالفاعل المقدم .

(١) ينظر ابن مالك : شرح التسهيل ١/٦٣١

(٢) ابن هشام : المغني ٢/٤٨٩ - ٤٩٠

(٣) من تبعه ابن هشام في المغني ٢/٤٨٩ - ٤٩٣ والسيوطي في الأشباه والنظائر ٨٥/٢ - ٨٦

(٤) ذكر مواضع الإضمار على شريطة التفسير في المواضع التالية من كتابه ١/٦٩ - ٧٨، ٧٩ - ١٣٤/٢ ، ١٧٥ - ١٧٦ ، ٧٢/٣

- ٧٣ ، ١٥٣ - ١٥٦

(٥) ذكر مسائل الإضمار على شريطة التفسير في المواضع التالية ٢/١٤٢ - ١٤٤ ، ٦٧/٣ ، ٧٧/٤ ، ٩٩ - ١١٠

(٦) الأمالي ١١٦/٣ - ١١٧

(٧) البسيط : ٣٠٣/١

(٨) الارتشاف ٢/٩٤٥ - ٩٤٦

(٩) الزمخشري : الكشف ٣/١٨٢



وترك هؤلاء ما تركوه من مسائل إما غفلة عنها وعدم تنبه إليها أو لكونها مسائل خلافية  
ويكونون قد رأوا فيها وجهاً آخر يخرجها عن حيز هذه المسائل كمثال ما رأى أبو  
حيان في الضمير المخير عنه أو يخالفون فيها بمنع المسألة أصلاً كما في مسألة (ضمير المفعول المتصل  
بالفاعل المقدم) وقد تقدم ذكر الخلاف فيها . وابن مالك هو الذي ارتقى بها إلى مرحلة التسليم بها  
وعدها من المستثنيات في هذا الباب.

## الفصل الرابع

ذكر المفسر وحذفه

## ذكر المفسر وحذفه

أولاً: (ضرورة المفسر لكل مضمير):

الضمائر يتعورها الخفاء والإهام من حيث إنها " تقع على كل شئ ولا تفصل شيئاً من شيء ، من الموات والحيوان وغيره"<sup>(١)</sup> ومن حيث إنها موضوعة معارف لا بنفسها بل بسبب ما تعود عليه مما يفسرها.<sup>(٢)</sup>

وهذا ما يجعلها جذيرة بما يكشف خفاءها ويزيل إهامها ، ومن ثم قررت العربية في حق الضمائر أنه لا بد لكل ضمير من مفسر.

وكان أن استغنت ضمائر التكلم والخطاب عن المفسر بالحضور والملاحظة التي تقارنها ، من مثول شخص المتكلم أو المخاطب حال إطلاق الضمير ، وبقيت حاجة ضمير الغائب للمفسر قائمة ؛ لفقده قرينة الحضور والملاحظة .

قال ابن مالك: " لما كان ضمير الحاضر مفسراً لملاحظة تقارنه ، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه ، جعلوا تقدم مفسره خلفاً عما فاته من مقارنة المشاهدة".<sup>(٣)</sup>

ويقول الرضي : " وقولك أنا وأنت ليس بكنائية ، لأنه تصريح بالمراد ، وضمير الغائب كناية ؛ إذا هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاھرہ فيه".<sup>(٤)</sup>

وإذا اعتبرنا إهام الضمائر من جهة إطلاقها على من يعقل وما لا يعقل ، فإن ضمائر التكلم والخطاب تكون مستغنية أيضاً عن المفسر من حيث كانت لا تقع إلا ممن وعلى من يعقل ، فلا يتصور خطاب مالا يعقل ولا تكلمه ، بينما ضمائر الغياب يصح إطلاقها على من يعقل وما لا يعقل ، وبهذا رسخت قدمها في الإهام وتأكد حقها في المفسر ، ومفسرها هو الاسم الظاهر الذي يتقدمها ، ويؤدي مهمة التبيين والتفسير لما يعقبه من ضمير ووجود هذا الاسم هام أهمية البيان الذي ترمي إليه العربية في كل أسلوب من أساليبها ؛ إذ لو وجد الضمير بدونه لكان ذلك ضرباً من الإهام والتعمية ، فليس من البيان في شئ أن نقول —مثلاً—: رأيت ، أو رأيتهما ، أو رأيتهما ، أو ما شابه ذلك ، من غير تقدم ذات يهياً بها المخاطب لتقبل الضمير .

قال ابن أبي الربيع : " اعلم أن الاسم لا يضمّر إلا بعد أن يعرف ، ويكون معك ما يفسره ، ويدلُّ على الذي تريده به".<sup>(٥)</sup>

(١) السرياني : شرحه للكتاب ، نقلًا عن حاشية هارون ٧٧/٢ .

(٢) ينظر الرضي : شرح الكافية ٤٠٦/٢ ، الدماميني : تعليق الفرائد ١٠٦/٢ والدلاي : نتائج التحصيل مج ٢ ح ١ ص ٢٦١ .

(٣) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٦/١ وينظر ابن عصفور : شرح الجمل ١١/٢ وأبو حيان : التذيل والتكميل ٢٥٢/٢ والإرتشاف ٩٤١/٢ ، والسيوطي : الجمع ٢٢٧/١ .

(٤) الرضي : شرح الكافية ١٤٨/٣ .

(٥) ابن أبي الربيع : البسيط في شرح الجمل ٣٠٣/١ .

وعلى ذلك يكون وجه الكلام - على أنه " لا إضمار إلا بعد الذكر " فنقول : الله لا إله إلا هو ، وزيد لقيتي ، وهند رأيتها ، وأخوات أكرمتهما ، والقوم انطلقوا ، والنساء برزن .

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ وَفَعْوَى ﴾ (ص ١٢١) . ﴿ وَنَادَى نُوحُ ابْنَهُ ﴾ (هود ٤٢) .

، ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ لَهَا ﴾ (سور ٤٠) ، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا ﴾ (سورة ٥٣٨) ، ﴿ يَتَّبِعُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَتُ مَهْجَرَاتٍ

فَامْتَحَنُوهُنَّ ﴾ (السنحة ١١٠) ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (الأحزاب ٥٦) .

#### ثانيا : المفسر بين الذكر والحذف :

رغم مشروعية وضرورة وجود المفسر إلا أنه قد ارتكب حذفه فيما لا يحصى من الشواهد ، فيوجد الضمير وليس ثمة مفسر يعود عليه .

ولا تظن فقد المفسر إذاك يقدح في نصاعة بيان اللغة أو يخل بمقتضيات وضوحها ، بل حذفه ضرب من البيان تتمثل فيه سعة اللغة وقدرتها على تلوين طرائقها ، فذكر المفسر وإن كان الأصل إلا أنه ليس بضربه لازب ؛ إذ يصح الاستغناء عنه ، وقد استساغت العربية ذلك كثيراً حتى شاع حذف المفسر في كلامهم ، وبلغ من الكثرة ما جعله حرياً بأن يلتفت إليه أهل الشأن والاختصاص - من لغويين ومفسرين ونحاة - يرومون البحث عن علته .

فقد رفقته عين ابن قتيبة في " باب الحذف والاختصار " <sup>(١)</sup> قال : " ومن الاختصار أن تظمّر لغير مذكور " <sup>(٢)</sup> واستشهد له بسبعة شواهد من كلام الله عز وجل ، وخمسة من كلامهم ، كما لم يخطئه نظر مصنف الصاحبي فأشار إليه في (الباب الثاني من الكناية) <sup>(٣)</sup> قال : " وربما كني عن الشيء لم يجر له ذكر " <sup>(٤)</sup> ودلّ عليه بآية واحدة وبيتين من الشعر ، وخصّه تعالى بـ " فصل في الكناية عما لم يجر ذكره من قبل " <sup>(٥)</sup> ذكر فيه علة الحذف بأنها - " توسعاً واقتداراً واختصاراً ثقة بفهم المخاطب " <sup>(٦)</sup> ومثّل له بثلاث آيات وثلاثة آيات .

كما لم يقتصر المفسرون عن ذكره كلما عنت لهم شواهد في القرآن الكريم . فضلاً عن النحاة الذين عتّوا عناية خاصة بذكر علل الحذف ودواعيه لكيلا تردّ قاعدتهم التي توجب مفسراً لكل مضمّر .

(١) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، ٢١٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

(٣) ابن فارس : الصاحبي : ٤٤٠ .

(٤) تعالى : فقه اللغة وسر العربية ص ٢٤٢ .

وليرأب النحاة الصدع الذي قد تحدّثه كثرة الشواهد المعناة من ذكر المفسّر في قاعدة "لا إضمار إلا بعد الذكر" اجتزأوا عن هذه القاعدة بأخرى تقول: "ليس يجوز الإضمار إلا أن يجري له ذكر ، أو دليل بمثله الذكر".<sup>(١)</sup>

فكان الدليل الذي يمثله الذكر هو عامة علة حذف المفسّر فيما حُذف مفسّره .  
فالخذف إذا لا يرتكب هكذا اعتباطاً وبلا مسوّغ ، بل لا بدّ من دليل على المحذوف ،  
والمحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم المفقود به .

### ثالثاً : دواعي حذف المفسّر:

إن قيام الدليل على المفسّر المحذوف هو العلة في حذفه ، والعربية - كما نعلم - عوّلت كثيراً على قيام الدليل على المحذوف في كل ما تقتضيه من حذف ، يقول ابن جني: "وقد حذفست العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة ، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه ، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته".<sup>(٢)</sup>

فقيام الدليل مدعاة للحذف الذي يمثل مظهراً من مظاهر بلاغة اللغة المتمثلة في الاختصار الذي "هو جُلُّ مقصود العرب وعليه مبني أكثر كلامهم"<sup>(٣)</sup> وهو علة وضع الضمير أصلاً ، فكل ما قام الدليل عليه يحذف اختصاراً وثقه بفهم السامع لقيام المعنى في نفسه وتسلّله إلى ذهنه بالأدلة المصاحبة ، فالعلة على هذا معنوية وليس لها ما يوجبها من جهة الصناعة .

يقول ابن الشجري: "إن إضمار الغائب مستعمل في كلام العرب على أربعة أوجه: الأول: عود الضمير إلى مذكور قبله ، كقولك : زيد لقيته ، وهند قامت ، وأخواك أكرمتهما ، وإخوتك انطلقوا ، والنساء برزن ، هذا هو الأصل في ضمير الغيبة- وقال عما نحت بصده من حذف المفسّر - الثالث: رجوع الضمير إلى معلوم قام قوة العلم به ، وارتفاع اللبس فيه بدليل لفظي ، أو معنوي مقام تقدّم الذكر له ، فأضمره اختصاراً أو ثقة بفهم السامع"<sup>(٤)</sup> ويقوم الدليل على المفسّر المحذوف بأحد الأوجه التالية:

### ١- حضور مدلول المفسّر علماً :

كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (قدر ١٠١)

(١) ابن الشجري : الأمالي ٨٩/١ .

(٢) ابن جني : الخصائص ٢٦٢/٢ .

(٣) عبارة السيوطي في الأشباه والنظائر ٦٦/١ .

(٤) ابن الشجري : الأمالي ٩٠/١ وأعاده في ١١٧/٣ ، وينظر ابن أبي الربيع : البسيط ٣٠٤، ٣٠٣/١ ، وابن حيان : التذليل والتكميل

القدرا: إذ يُعلم من الإنزال في ليلة القدر التي هي في رمضان أن المعرل هو القرآن ، مع قوله تعالى:

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ (البقرة ١٨٥) ، ومثله قوله تعالى: ﴿مَا تَرَكَ عَلَى

ظَهَرِهَا مِنْ ذَابَةِ﴾ (نمل ٤٥).

فإن ذكر الدابة مع ذكر "على ظهريها" دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض للعلم أنه إنما تدب الدابة على ظهر الأرض ليس إلا. (١)

ومما يمكن أن يسلك به هذا المسلك قول الشاعر: (٢)

أَبْعَدُ ابْنِ وَهَبٍ ذِي الرَّأْهِ وَالْتَقَى \*\*\* وَمَنْ خَاصَ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ الْمَهَالِكَا  
أُحِبُّ بَقَاءَ أَوْ أَرْجِي سَلَامَةً \*\*\* وَقَدْ قَتَلُوا زَيْدَ بْنَ حَصْنٍ وَمَالِكَا

فقد ذكر الضمير في (قتلوا) وليس ثمة اسم ظاهر يفسره استعناء بعلم السامع أنه يريد مخالفه .  
وقول علقمة عبدة: (٣)

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوَدَعْتَ مَكْتُومٌ \*\*\* أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ  
الضمير في (حبلها) عائد إلى غير مذكور فقد أطلقه دون تقدم ما يفسره لثقتة بأن السامع يعلم أنه يريد محبوبته .

قال المبرد : " قوله : " وقد قتلوا " ولم يذكر أحداً وإنما فعل ذلك لعلم الناس أنه يعني مخالفه وإنما يحتاج الضمير إلى ذكر قبله ليعرف فلو قال رجل : ضربته ، لم يجز ، لأنه لم يذكر أحداً قبل ذكر الهاء ، ولو رأيت قوماً يلتمسون الهلال فقال قائل : هذا هو ، لم يحتج إلى تقدمه الذكر ، لأن المطلوب معلوم " وعلى هذا قال علقمة بن عبدة في افتتاح قصيدته :

هل علمت وما استودعت مكثوم ..... البيت

لأنه قد علم أنه يريد حبيبة له. (٤)

٢- حضور مدلول المفسر حسناً :

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ هِيَ رَأَوْدَتُنِي عَنْ نَفْسِي﴾ (يوسف ٢٦) ، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ

إِحْدَاهُمَا يَنْبَأْتُ أَمْسَتْجَرُهُ﴾ (قصص ٢٦).

(١) ينظر الرضي : شرح الكافية ٤٠/٢ .

(٢) المبرد : الكامل ١١٧٧/٣ .

(٣) الأخفش الأصغر : الاختيارين ٦٣ ، والشتتري : أشعار الشعراء الستة الجاهليين ١٤٩/١ .

(٤) المبرد الكامل ١١٧٧/٣ .

لم يتقدم التصريح بلفظ (زليخاً) و(موسى) لكونهما حاضرين ، فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير عن ذكره لفظاً<sup>(١)</sup>

٣- ذكر ما هو جزء من مدلول المفسر المحذوف:

نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ (الواقعة ٨٢)

وقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ (هامة ٢٦)

ومثله قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ﴾ (التوبة ٣٤)

قال ابن مالك: "ويستغنى أيضاً عن ذكر صاحب الضمير بكونه كلاً وكون المذكور جزءاً فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ

اللَّهِ﴾ (توبة ٣٤)

فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع، حتى كأنه قيل: "والذين يكتُمون أصناف ما يكتُم ولا ينفقونها"<sup>(٢)</sup>  
ومنه قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

وَلَوْ حَلَفْتُ بَيْنَ الصَّفَا أَمْ مَعْمَرٍ \*\*\* وَمَرَّوَيْهَا بِاللَّهِ بَرَّتْ يَمِينُهَا

قال ابن مالك: "فأعاد الضمير إلى مكة لأن الصفا جزء منها، وذكر الجزء مغنى عن ذكر الكل في بعض الكلام".<sup>(٤)</sup>

٤- ذكر ما هو كل للمفسر المحذوف:  
ومنه قول حاتم:<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ١٥٧/١، الدماميني: تعليق الفرائد ١٠٩/٢، السيوطي: الجمع ٢٢٨/١ وقد نازع في الاستشهاد بالآيتين على المفسر المستغنى عنه لحضور مدلوله حساً أبو حيان قال: "تمثيل ابن مالك هذا - أي المفسر المستغنى عنه بحضور مدلوله حساً - بقوله: "هي راودتني عن نفسي" وبما أتت استأجره" ليس بصحيح بل هذا مما تقدم مفسره مصرحاً بأنه لفظاً الارتشاف ٩٤١/٢ وله كلام أطول من هذا في التذييل والتكميل ٢٥٣/٢-٢٥٤.

(٢) ابن مالك: شرح التسهيل ١٥٧/١، وينظر أبو حيان الارتشاف ٩٤٢/٢، التذييل، والتكميل ٢٥٥/٢، والدماميني: الفرائد ١١١/٢، والسيوطي: الجمع ٢٢٨/١.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل ١٥٨/١، أبو حيان التذييل والتكميل ٢٥٥/٢، السلسيلي: شفاء العليل ٢٠٠/١.

(٤) ابن مالك شرح التسهيل ١٥٨/١.

(٥) ديوانه ص ٢١٠.

أَمَاوِيٍّ مَا يُغْنِي الْفَرَاءَ عَنِ الْفَتَى \*\*\* إِذَا حَشَرَجَتْ يَوْمًا وَصَاقَ بِهَا الصَّدْرُ

فأضمر فاعل (حشرجت) مراداً به النفس ولم يجر لها ذكر استغناء بذكر الفتى الذي هو كل لها وهي جزؤه ، وكذلك الضمير في بما .

٥- ذكر متضمن المفسر المحذوف:

وذلك أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر ، بأن يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا

لَهُمْ﴾ (آل عمران ١٨٠)

قال سيبويه : كأنه قال " ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون".<sup>(١)</sup>

ومثله قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (المائدة ١٠٨)

فالضمير (هو) عائد على العدل ولم يجر له ذكر استغناء بدلالة (اعدلوا) عليه لأن الفعل يدل على المصدر والزمان .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفُسْقٌ﴾ (الأنعام ١٢١)

والضمير في (إنه) للأكل الذي يتضمنه (ولا تأكلوا) إذ الفعل يتضمن المصدر والزمان .

وقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ (البقرة ٢٤٥) ، قال الفراء: "كفي عن الفعل

هو وهي في الفعل الذي يجري منه فعل ويفعل كما تقول : قدمت القافلة ففرحت به تريد بقدموها".<sup>(٢)</sup>

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ (الزمر ٥٠٧)

" فالهاء عائد على الشكر ولم يتقدم ذكر الشكر وإنما تقدم ما يقتضيه ، لأن الفعل يقتضي الحدث ، فتشكروا يقتضي الشكر"<sup>(٣)</sup>

ومثله قول العرب: "من كذب كان شراً له"

أضمر في (كان) ضمير الكذب ، ولم يجر له ذكر استغناء بذكر فعله "كذب" ، لأن الفعل يدل على المصدر والزمان.<sup>(٤)</sup>

(١) سيبويه : الكتاب ٣٩١/٢ ، وينظر الفراء : المعاني ١٠٤/١ .

(٢) الفراء : المعاني ٣١٢ .

(٣) ابن أبي الربيع : البسيط ٣٠٣/١ .

(٤) ينظر سيبويه ٣٩١/٢ : المبرد المختضب ١٣٤/٢ ، ٥١/٤ .



ومنها أيضاً قول الشاعر: <sup>(١)</sup>

إذا نُهي السفيه جَرَى إليه

\*\*\* وخَالَفَ والسفيه إلى خِلَافٍ

الضمير في (إليه) عائد إلى السفيه كناه ولم يجر ذكره لكونه مفهوم من لفظ (السفيه) الدال على ذات متصفه بالسفيه.

وقول الآخر: <sup>(٢)</sup>

وإذا سُئِلَ الخَيْرَ فَأَعْلَمَ أَنَّهَا

\*\*\* حُسْنِي تُخَصُّ بِهَا مِنَ الرَّحْمَنِ

أعاد الضمير في (أنها) على المسألة ولم يجر لها ذكر صريح اكتفاءً بدلالة الفعل (سئلت) عليها. وقول الشاعر: <sup>(٣)</sup>

إذا اكْتَحَلْتُ عَيْفِي بِعَيْنِكَ مَسَّهَا

\*\*\* بِخَيْرٍ وَجَلَّى غَمْرَةً مِنْ فَوَادِيَا

أي مَسَّهَا الاكتحال ، فاضمره دون ذكر للدلالة (اكْتَحَلْتُ) عليه.

ومثله قول القطامي :

هُمْ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ الْمُلُوكِ لَهُمْ

\*\*\* وَالْآخِذُونَ بِهِ وَالسَّاسَةُ الْأَوَّلُ

الضمير في (به) عائد إلى الملك وهو غير مذكور ، استغناءً بدلالة (الملوك) عليه . وقول الآخر :

وَمَنْ يَكُ بَادِيَاً وَيَكُنْ أَخَاهُ

\*\*\* أَمَا الضُّحَاكُ يَنْتَسِجُ الشَّمَالَا

الضمير في (أخاه) عائد على البدو ولم يذكر استغناءً بدلالة بادياً عليه .

قال ابن الشجري : "الهاء في قوله أخاه عائد إلى البدو والذي هو ضد الحضر ، ودل على عود الهاء إلى البدو قوله بادياً كما دل السفيه على السفه فاضمره القائل :

إذا هِيَ السفيه ..... البيت

ومثله قول القطامي :

هُمْ الْمُلُوكُ وَأَبْنَاءُ ..... البيت

اراد : الآخِذُونَ بِالْمُلْكِ فاضمره لدلالة الملوك عليه" <sup>(٤)</sup>

ومن الشواهد يتضح أن المفسر يحذف إذا كان مصدراً قد فهم من متضمنه فعلاً أو وصفاً .

(١) الفراء : المعاني ١٠٤/١ ، وابن قتيبة : تأويل القرآن ٢٢٧ ، وابن الأنباري : الإنصاف ١٤٠/١ ، وابن الشجري ١٠٣/١ ، ٥٠٧، ٣٦/٢ ، ٦٦

(٢) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٧/١ ، وأبو حيان : التذيل والتكميل ، ٢٥٤/٢ والسلسيلي : شفاء العليل ٢٠٠/١ .

(٣) ابن عصفور : شرح الجمل ، ١٣/٢ .

(٤) ابن الشجري : الأمالي

يقول أبو حيان " دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة اسم الفاعل ولذلك كثر إضمار المصدر لدلالة الفعل عليه في القرآن ولم تكثر دلالة اسم الفاعل على المصدر وإنما جاء في هذا البيت .  
إذا نهي ..... أو غيره إن وجد" (١)

#### ٦- ذكر مستلزم المفسر المحذوف :

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّهِ إِلَيْهِ

بِإِحْسَنِ ﴾ (البقرة ١٧٨)

الضمير في (إليه) عائد على العافي ، وقد استغني عن ذكره لكونه مستلزماً لـ (عَفَى) فعفى يستلزم عافياً فأغنى ذلك عن ذكره ، وأعيد (الماء) من (إليه) عليه .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَا بُؤْيُوهٍ لِّكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ ﴾ (النساء ١١) ، الضمير في (أبويه) عائد على المورث ، لأنه "لما ساق الكلام قبلُ في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق أن يكون ثُمَّ مَوْرَثٌ فجرى الضمير عليه من حيث المعنى" (٢)

ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (صد ٢٢)

ففاعل (توارت) ضمير الشمس ولم يجر لها ذكر استغناء بذكر العشي في قوله : ﴿ إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ

بِالْعَشِيِّ ﴾ (صد ٢٦) ، والعشي أوله وقت الزوال ، فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة .

وقوله تعالى : ﴿ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ (العدايت ١٠٤) . الضمير في (به) عائد على السوادي ، ولم يذكر استغناء بذكر ما يستلزمه .

قال الفراء: "يريد بالسوادي، ولم يذكره قبل ، وهو جائز ؛ لأن الغبار لا يثار إلا من موضع ، وإن لم يذكر ، وإذا عرف اسم الشيء كُنِيَ عنه وإن لم يجر له ذكر" (٣)  
ومثله قول الشاعر: (٤)

فإِنَّكَ وَالْأَبَيْنَ عُرُوَّةً بَعْدَمَا \*\*\* دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

(١) أبو حيان : البحر ١٢٨/٣ .

(٢) الرضي : شرح الكافية ٤٠٣/٢ ، وينظر ابن الحاجب : الأمالي النحوية ٣٥/١ .

(٣) الفراء : المعاني ٢٨٥/٣ ، وينظر الزركشي البرهان ٢٥/٤ .

(٤) ابن مالك : شرح التسهيل ١٥٧/١ ، وأبو حيان : التذيل والتكميل ، ٢٥٧/٢ ، والسليبي : شفاء العليل ٢٠١/١ .

وَطِيرُ الْمَنَيا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ

\*\*\*

لَكَ لَرَجُلٍ الْخَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى

الْخَادِي يَسْتَلِزِمُ إِبْلًا مَحْدُودَةً ، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِهِنَّ وَأَعَادَ الضَّمِيرَ فِي (فَوْقَهُنَّ) عَلَيْهِنَّ .

٧- ذَكَرَ مَا يَصَاحِبُ الْمَفْسِرَ الْمَحْذُوفَ ذِكْرًا وَاسْتَحْضَارًا :

وَذَلِكَ أَنَّ يَعَادَ الضَّمِيرَ إِلَى غَيْرِ مَذْكُورٍ وَلَكِنْ قَدْ ذَكَرَ مَا يَصَاحِبُهُ وَمَا هُوَ لَهُ نَظِيرٌ بِوَجْهِ مَنْ

الْوَجْهِ ، فَاسْتَدْعَى الْمَحْذُوفَ بِالْمَذْكُورِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْنَاقِهِمْ أَغْلًا فَبِهِي

إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴾ (١٠٨) الضَّمِيرُ (هِيَ) عَائِدٌ عَلَى الْإِيْدِي وَلَمْ تَذَكَرْ اسْتِغْنَاءً بِذَكَرِ

مَا يَصَاحِبُهَا وَهِيَ الْأَعْنَاقُ ، إِذِ الْغُلُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْيَمِينِ وَالْعُنُقِ .

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ : (١)

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

\*\*\*

وَمَا أُدْرِي إِذَا يَمَمْتُ أَرْضًا

ذَكَرَ الْخَيْرَ وَأَعْقَبَهُ بِضَمِيرٍ اثْنَيْنِ مَقْصُودٌ بِمَا الْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَإِنَّمَا اسْتِغْنَى عَنْ ذَكَرِ الشَّرِّ لِذَكَرِ مَا

يَصَاحِبُهُ وَهُوَ الْخَيْرُ .

يَقُولُ الْفَرَاءُ- بِشَأْنِ الْآيَةِ السَّابِقَةِ:- " فَكُنِّي عَنْ هِيَ ، وَهِيَ لِلْإِيمَانِ وَلَمْ تَذَكَرْ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغُلَّ لَا يَكُونُ

إِلَّا بِالْيَمِينِ وَالْعُنُقِ ، جَامِعًا لِلْيَمِينِ وَالْعُنُقِ ، فَيَكْفِي ذَكَرَ أَحَدِهِمَا مِنْ صَاحِبِهِ ، كَمَا قُلْتُ : ﴿ فَمَنْ خَافَ

مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بِهِمْ ﴾ فَضُمَّ الْوَرِثَةُ إِلَى الْوَصِيِّ ، وَلَمْ يَذَكَرُوا ؛ لِأَنَّ الصَّلَحَ إِثْمًا يَقَعُ بَيْنَ

الْوَصِيِّ وَالْوَرِثَةِ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

\*\*\*

وَمَا أُدْرِي إِذَا يَمَمْتُ وَجْهًا

أَمْ الشَّرَّ الَّذِي لَا يَأْتِلِينِي

\*\*\*

أَأَخِيرُ الَّذِي أَنَا ابْتِغِيهِ

فَكُنِّي عَنْ الشَّرِّ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْخَيْرَ وَحْدَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرَّ يَذَكَرُ مَعَ الْخَيْرِ ، وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَيْمَانِهِمْ أَغْلًا فَبِهِي إِلَى الْأَذْقَانِ ﴾ فَكُفْتُ الْإِيمَانَ مِنْ ذَكَرِ الْأَعْنَاقِ فِي حَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ ،

وَكُفْتُ الْأَعْنَاقَ مِنَ الْإِيمَانِ فِي قِرَاءَةِ الْعَامَةِ . (٢)

وَمِثْلُهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ ﴾ (٣١) "

أَيُّ مِنْ عُمُرٍ غَيْرِ الْمُعْمَرِ فَأَعِيدَ الضَّمِيرُ عَلَى غَيْرِ الْعُمُرِ ، لِأَنَّ ذَكَرَ الْعُمُرِ مَذْكُورٌ بِهِ لِقَابِلِهِمَا فَكَانَ مَصَاحِبُهُ

فِي الْاسْتِحْضَارِ الذَّهْنِيِّ " (٣)

(١) الْفَرَاءُ : لِلْعَنَانِ ٣٧٢/٢ ، وَابْنُ مَالِكٍ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ، ١٥٩/١ ، وَابْنُ حَيَّانٍ : التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٢٥٧/٢ .

(٢) الْفَرَاءُ : الْعَنَانِ ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ .

(٣) ابْنُ مَالِكٍ : شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١٥٩/١ .

# الخاتمة

الحمد لله الذي هبنا لنا من أمرنا رشداً ، والصلاة والسلام على مبعوث الهدى ، ومن اقتفى أثره واقتدى

أما بعد

فها قد أسلمتنا مراكب رحلتنا إلى مرفأ الخاتمة ، وما لاشك فيه أن معايشة هذا البحث ، إضافة إلى ما تقتضيه مسطرة المنهج العلمي تحتم على الباحثة أن تدلي عند الختام ببعض الرؤى والملاحظات التي تشكلت لديها خلال رحلتها مه هذا الموضوع .

### أولاً : ملحوظات ونتائج خاصة : وقسمت النتائج الخاصة على فصول البحث

١- **الفصل الأول :** إن أهم ما تجدر الإشارة إليه في هذا الفصل ، أن المباحث التي وزع عليها كانت عند وضع خطة البحث مجرد افتراضات لكل الصور المحتملة ، وتأملنا أن تصدق هذه الافتراضات ، ونجد في واقع اللغة هذه الصور جميعاً ، وبالفعل وجدت ولكنها كانت بنسب متفاوتة ، فلم يكن حجم المادة هو نفسه في كل مبحث بل اختلف من مبحث إلى آخر ، كما اختلفت طبيعة المادة في كل مبحث ، مما اقتضى أن تختلف طريقة عرضها من مبحث إلى آخر ، فبعض المباحث أمكن صياغة محتواها عن طريق دراسة أنواع المفسر ثم المقارنة بينه وبين الضمير العائد وملاحظة الموافقة أو المخالفة بينهما .

وبعض المباحث صُنفت المادة فيها إلى مسائل ، تكون كل مسألة منها هي مظنة المخالفة بين الضمير ومفسره في ذلك المبحث .

وبعض المباحث لم نظفر من مادها إلا بالشاهد القذ الذي لم نستطع أن نبي عليه مسألة ، أو نقيم حوله قضية ، فما كان إلا أن أوردناه بمفرده وجعلناه عامة محتوى المبحث .

وكما سلف فإن اختلاف عرض المادة من مبحث إلى آخر جاء تبعاً لاختلاف طبيعة المادة في كل مبحث تناسباً مع ما رُصد من واقع اللغة .

أما أهم ما أسفرت عنه الدراسة في هذا الفصل فما يلي :

١- أن كل جمع يجوز أن يعود الضمير عليه مفرداً وقد يجب : فالجواز لتأول الجمع بالجماعة ، إذ كل جمع - سالماً كان أو مكسراً ، مذكراً أو مؤنثاً - هو في الحقيقة جماعة وعلى هذا الاعتبار يجوز إفراد الضمير العائد عليه . كما يجوز أيضاً إفراد الضمير العائد على الجمع ، إذا كان الجمع واقعاً في موقع يؤلف وقوع المفرد فيه .

أما الوجوب : ففي مواضع ألزم فيها - على مذهب الجمهور - توحيد الضمير كمثل الضمير المرفوع بنعم بس ، والضمير الجرور برب ، إذا فُسِّرا بالجمع .

٢- يفرد الضمير العائد على المثنى جوازاً : إن كان المثنى من المتلازمين اللذين لا يتصور افتراق أحدهما عن الآخر ، لتتزيلهما منزلة الواحد ، أو كان المثنى من المتعاطفين بالواو ؛ لتتزيلهما منزلة الواحد ، أو لتأويلهما بمعنى مفرد يشملهما ، أو لتغليب أحدهما على الآخر .

**ووجوباً :** إن وقع الضمير في موضع يجب فيه الإفراد ، كأن يكون مجروراً لرَبِّ المميز بكرة ، أو مرفوعاً بنعم وبئس المميزين بكرة منصوبة .

٣- يثنى الضمير العائد على المفرد ، إذا كان ذلك المفرد :

أ- أحد المتلازمين اللذين لا يتصور افتراقهما ، عند بعض النحاة ، وقصر ذلك أبو حيان على السماع .

ب- أحد اسمين عطفاً على بعضهما بأو عند بعض النحاة .

٤- يثنى الضمير العائد على الجمع ، إذا كان ذلك الجمع ناشئاً من عطف اسمين أحدهما مفرد والآخر مثنى أو جمع ، أو كل واحد منهما مثنى أو جمع .

٥- يجمع الضمير العائد على المفرد ، إذا كان ذلك المفرد :

أ- معظماً : والكثير في العربية تعظيم المتكلم والمخاطب ، وتعظيم الغائب قليل ، وإذا كانت الدراسة تركز على ضمير الغائب وتخصه ، فإن المقام استدعى التعرّيج على ضمير المتكلم والمخاطب ؛ لكونهما السبيل إلى الإشارة إلى تعظيم ضمير الغائب

ب- مضافاً إلى جمع : وجواز عود ضمير الجمع على المفرد المضاف إلى جمع تفرد الرضي بالتنبيه إليه ، وأغفله غيره ، رغم كثرة شواهد ، ورغم صحته ، قياساً على ما أجازوه من جواز عود ضمير المذكر على المؤنث المضاف إلى مذكر والعكس إذا تحققت الشروط التي اشترطوها لذلك

٦- يؤنث الضمير العائد على المذكر : إذا كان المذكر المفسّر للضمير محمولاً على معنى مؤنث ، أو مضافاً إلى مؤنث ، وهو بعض من المضاف إليه أو كبعضه .

-ويذكر الضمير العائد على المؤنث : إذا كان المؤنث المفسّر للضمير محمولاً على معنى مذكر موافق ، أو مضافاً إلى مذكر وهو بعض من المضاف إليه أو كبعضه ، أو كان مؤنثاً مجازياً ، وكذلك إذا كان الضمير عائداً من أحد الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث .

ولعلّ كثرة أسباب وعلل تذكير ضمير المؤنث في مقابل قلة علل تأنيث ضمير المذكر تفسّر لنا

قول ابن جني: (( تذكير المؤنث واسع جداً .... لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب ))<sup>(١)</sup>

٢. **الفصل الثاني :** استأثر بجمل مسائل هذا الفصل ، تلك الألفاظ التي تقع على الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً ، كالألفاظ المبهمة وألفاظ المجموع .

وقد كان من أهم نتائج هذا الفصل :

- ١- مراعاة اللفظ في الأسماء الموصولة ، هو الأكثر إلا (أل) الموصولة فإراعى معناها فقط ، وقد أجاز أبو حيان مراعاة لفظها إذا لم تقع خيراً أو نعتاً .
- ٢- مراعاة اللفظ في (كلا وكلتا) أكثر من مراعاة المعنى<sup>(١)</sup>
- ٣- مراعاة المعنى في (كل) أكثر من مراعاة المعنى في (كلا وكلتا) .
- ٤- إذا روعي اللفظ ، جاز بعده مراعاة المعنى ، وإذا روعي المعنى ضعف مراعاة اللفظ بعده .
- ٥- يراعى المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيراً .
- ٦- الأفصح أن يبدأ بمراعاة اللفظ ثم مراعاة المعنى .
- ٧- اشترط الكوفيون الفصل عند الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى .
- ٨- إذا كان الضمير المحمول على اللفظ مخيراً عنه بما بعده وأخبر عنه بفعل لم يجوز الجمع بين مراعاتي اللفظ والمعنى .

### ٣- الفصل الثالث : من أهم ما خلصت إليه الدراسة في هذا الفصل :

أن تقدم المفسر على الضمير هو الأصل ؛ "ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره"<sup>(٢)</sup>

وقسموا التقدم إلى لفظي ومعنوي وحكمي:

**اللفظي** : أن يتقدم المفسر لفظاً ورتبة ، وعليه أكثر الكلام ، أو لفظاً دون رتبة .  
**المعنوي** : أن يتأخر المفسر لفظاً وتقدم رتبته ، فيكون المفسر متقدماً لمقتضى معنوي ، ولهذا التقدم عدة صور هي :

- أ- معنى الفاعلية المقتضى تقدم الفاعل على المفعول رتبة .
  - ب- معنى الابتداء المقتضى تقدم المبتدأ على الخبر رتبة .
  - ج- معنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على المفعول الثاني .
  - د- معنى ما يتعدى إليه الفعل بنفسه المقتضى تقدمه على ما يتعدى إليه الفعل بالحرز .
- الحكمي** : أن يكون المفسر مؤخراً لفظاً ورتبة ، وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير ، وهذا المفسر يعتبر في حكم المتقدم نظراً إلى وضع ضمير الغائب مبهماً محتاجاً إلى مفسر يتقدمه ، وهذا لا يكون إلا في مسائل ((الإضمار على شريطة التفسير)) وهي مسائل خارجة على القياس ، وعددها سبع مسائل:

(١) ينظر ابن الأنباري : الانصاف ٤٤٨/٢ .

(٢) السيوطي : الجمع ٢٢٧/١

١- ضمير المفعول المؤخر المتصل بالفاعل المقدم ، وتقدم الضمير على مفسره المتأخر لفظاً ورتبة في هذه المسألة ممنوع عند جمهور النحويين ، وأجازه الأخفش وأبو عبد الله الطوال وابن جني وابن مالك ،

٢- ضمير الشأن .

٣- الضمير المرفوع بنعم وبئس المفسر بنكرة .

٤- الضمير المجرور برب المميز بنكرة .

٥- الضمير المرفوع بأول المتنازعين المعمل ثانيهما .

٦- الضمير المبديل منه مفسره .

٧- الضمير المخبر عنه مفسره .

وخلاصة هذا الفصل إن عدّ مسائل الإضمار على شريطة التفسير سبع مسائل لم يكن مسلماً به من الجميع ، ولم تصل إلى هذه العدة إلا في مرحلة متأخرة ، على يد ابن مالك ومن تبعه ، أما قبله وعلى يد غيره فلم تكن تصل إلى هذا العدد ، لأن بعضاً منها نوزع فيه بما يمنعه أصلاً أو يخرج به عن حيز هذه المسائل ، ولم يُجمَع إلا على أربع من هذه المسائل هي :

ضمير الشأن - والضمير المرفوع بنعم وبئس - والضمير المرفوع بأول المتنازعين - والضمير المجرور برب .

**في الفصل الرابع :** أهم ما خلصت إليه الدراسة في هذا الفصل :

أن ذكر المفسر شرطٌ لاستقامة الكلام وبيانه ، والأصل أن يكون مصرحاً بلفظه ، وقد يخالف الأصل ، فلا يصح بلفظ المفسر لأحد الأسباب التالية :

١- الاستغناء عنه بحضور مدلوله علماً .

٢- الاستغناء عنه بحضور مدلوله حساً .

٣- الاستغناء عنه بجزئه .

٤- الاستغناء عنه بكله .

٥- الاستغناء عنه بنظيره .

٦- الاستغناء عنه بمصاحبه بوجه ما .



## ثانياً: ملحوظات ونتائج عامة :

إن نظرة عامة في مسائل هذا البحث وقضاياها لتوميء الإيماءات التالية :

١- الحمل على المعنى "غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح" <sup>(١)</sup> هذا ما قاله ابن جني قبل ما ينيف على عشرة قرون ، وهآ نذا اليوم أكاد أوقع أناملي العشرة تصديقاً لهذا القول ، واقتناعاً ولّده الخوض في غمار هذا البحث ، ولبعد هذا الغور ستظل العربية حقلاً خصباً ومرتباً بكرّاً لمزيد من الدراسات الجادة الهادفة إلى تقديم اللغة بصورة راقية محببة تحاكي فطرتها التي فطرت عليها ، بعيداً عن جفاف التعقيد ، وسيطرة القياس والنحو .

٢- "كلام العرب لا يحيط به إلا بني" <sup>(٢)</sup>

أضيف إلى ذلك فأقول : سعة اللغة مع عدم استيفاء السماع في كل ما قالته العرب في أغراضها المختلفة ، يجعل استحالة الإحاطة باللغة أمراً محققاً بالفعل ، وإذا كان الأمر كذلك فلا أقل من أن نحاول - على هدي من شواهدنا - تلمس بعض من أسرارها .

٣- المذهب الكوفي ونزوعه إلى التوسّع في قبول أغلب ما ورد عن العرب هو في نظري أقرب إلى روح اللغة من المذهب البصري الذي بالغ أربابه في التحذير للقاعدة مما أدى بهم إلى الإسراف والمغلالة في التأويلات إلى حدّ الافتراضات غير المقبولة .

(١) ابن جني : الخصائص ١٣/٢

(٢) ابن فارس : الصحاح ٢٦.

فهارس  
المصادر والمراجع



- ١- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي البناء ، تصحيح : علي محمد الضباع ، بيروت ، دار الندوة الجديدة .
- ٢- الاختيارين . صنعه الأخفش الأصفر ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د/ رجب عثمان محمد . مكتبة الخانجي ، القاهرة ط<sup>١</sup> ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م .
- ٤- الأشباه و النظائر . للسيوطي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٥- أشعار الشعراء الستة الجاهليين . للأعلم الشنمري ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة بيروت . ط<sup>٣</sup> ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل . لابن السيد البطليوسي ، تحقيق وتعليق : حمزة النشقي ، دار المريخ الرياض ط<sup>١</sup> ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ٧- الأصول في النحو . لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة طم ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- ٨- أعجب العجب في شرح لامية العرب . للزحشري ط<sup>٢</sup> ١٣٢٤ هـ .
- ٩- إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه . دار الكتب العلمية بيروت .
- ١٠- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد . عالم الكتب بيروت ، مكتبة النهضة العربية ط<sup>٣</sup> ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م .
- ١١- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي نصر الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ط<sup>٣</sup> ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٢- آمالي ابن الشجري . لابن الشجري ، تحقيق : محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ط<sup>١</sup> ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٣- الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق : هادي حسن حودي ، مكتبة النهضة العربية عالم الكتب ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤٠٥ هـ .
- ١٤- الإصناف في مسائل الخلاف . لأبي البركات الأنباري . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي .
- ١٥- أوضح المسائل إلى ألفية ابن مالك . لابن هشام الأنصاري تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .

١٦- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب . تحقيق و تقديم : موسى بناي العليلى . مطبعة العسائي بغداد .

١٧- الإيضاح لأبي علي الفارسي . تحقيق . كاظم بحر المرجان . عالم الكتب ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .

#### (ب)

١- بدائع الفوائد . لابن قيم الجوزية . ضبط نصه و خرج آياته : أحمد عبد السلام ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط<sup>١</sup> ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٢- البرهان في علوم القرآن . للزركشي . تحقيق : يوسف عبد الرحمن المرعشلي و صاحبيه دار المعرفة ، بيروت ط<sup>٢</sup> ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .

٣- البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق : عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٤- بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط<sup>٢</sup> ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

٥- البلغة في الفرق بين المذكر و المؤنث . لأبي البركات الأنباري ، حققه و قدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب ، دار الكتب ١٩٧٠ م .

٦- البيان في غريب إعراب القرآن . لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : طه عبد الحميد ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

#### (ت)

١- تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة ، شرحه و نشره : السيد أحمد صقر ، المكتبة العلمية .

٢- تاج العروس من جواهر القاموس . للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق : حسين نصار ، راجعه : عبد العليم الطحاوي و عبد الستار أحمد فراج . ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٣- التبصرة و التذكرة . للصيمري ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدين ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، ط<sup>١</sup> ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤- التبيان في إعراب القرآن . للعكبري ، تحقيق : علي محمد البحايي ، دار الجيل ، بيروت ط<sup>٢</sup> ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٥- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ط<sup>١</sup> ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٦- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل . لأبي حيان ، حققه : حسن هندواوي ، دار القلم دمشق .

٧- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . للدمايني ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المفدى ط<sup>١</sup> ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٨- تفسير البحر المحيط . لأبي حيان ، دار الفكر بيروت ط<sup>٢</sup> ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

### (ج)

- ١- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري ، دار المعرفة ، بيروت ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٢- الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م
- ٣- الجنى الداني في حروف المعاني . للمرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- ٤- جبهة الأمثال لأبي هلال العسكري ، حققه وعلق على حواشيه ووضع فهرسه : محمد أبو الفضل إبراهيم - عبد المجيد قطا مش ، المؤسسة العربية الحديثة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط<sup>١</sup> ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م

### (ح)

- ١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ، ضبط وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- ٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ٣- حاشية يس على شرح التصريح للأزهري . للشيخ يس العلمي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ٤- حاشية ابن حمدون ، على شرح المكودي . دار الفكر .

### (خ)

- ١- خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، إشراف : أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
- ٢- الخصائص : لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط<sup>٢</sup> .

### (د)

- ١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . لمحمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث القاهرة .
- ٢- ديوان الأعشى ، حققه وقدم له : فوزي العطلوي ، الشركة اللبنانية للطباعة والنشر ، بيروت .
- ٣- ديوان جرير : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٤- ديوان جميل بثينة : دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م
- ٥- ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت ط<sup>٢</sup> ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٦- ديوان حاتم الطائي ، دار صادر ، بيروت .

- ٧- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- ٨- ديوان الخطيئة من رواية حبيب عن ابن الأعرابي ، وأبي عمرو الشيباني ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- ٩- ديوان ذي الرمة ، شرح الإمام أبي نصر الباهلي ، رواية ثعلب ، حققه وقدم له وعلق عليه : عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الإيمان ، بيروت ط ١٩٨٢م ١٤٠٢هـ .
- ١٠- ديوان الراعي النميري . جمعه وحققه راينهرت فايرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١١- ديوان سُحيم عبد بني الحسحاس . تحقيق : عبد العزيز الميمني ، الدار القومية ، القاهرة ، نسخة مصورة عن دار الكتب ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م .
- ١٢- ديوان السليك بن السلكة ، قدم له وشرحه : سعدي الضناوي ، دار الكتاب العربي ط<sup>١</sup> ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ١٣- ديوان عترة ، تحقيق ودراسة : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي .
- ١٤- ديوان الفرزدق . دار صادر بيروت .
- ١٥ - ديوان المتني . دار صادر بيروت .
- ١٦- ديوان الهذليين . دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

#### (د)

- ١-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . لأبي الفضل شهاب الدين الألوسي ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

#### (س)

- ١-سر صناعة الإعراب . لابن جني ، دراسة وتحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

#### (ش)

- ١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت طبعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٢- شرح أبيات سيويه . لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ط<sup>١</sup> ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٣- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر" لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هنداوي دار القلم ، دمشق ، دار العلوم والثقافة بيروت ط<sup>١</sup> ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ٤- شرح أشعار الهذليين ، للسكري ، حققة عبد الستار أحمد فراج ، وراجعه: محمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- ٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للأشموني ، دار إحياء الكتب العربية القاهرة
- ٦- شرح ألفية مالك لابن الناطم . تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد دار الجليل، بيروت .
- ٧- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، هجر ، ط<sup>١</sup> ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ٨- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- ٩- شرح جمل الزجاجي . لابن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح .
- ١٠- شرح ديوان الحماسة . للخطيب التبريزي . عالم الكتب ، بيروت .
- ١١- شرح ديوان الحماسة . للمرزوقي . نشره : أحمد أمين وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ط<sup>١</sup> ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- ١٢- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري . قدم له وشرحه : إبراهيم جزيني ، دار القاموس الحديث ، بيروت .
- ١٣- شرح شافية ابن الحاجب . لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن وصاحبيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٤- شرح شذور الذهب . لابن هشام ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ١٥- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، لابن هشام ، ضبط وتحقيق ومراجعة : محمود حسن أبو ناجي ، مؤسسة علوم القرآن دمشق وبيروت ، ط<sup>٢</sup> ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٦- شرح كتاب سيويه . لأبي سعيد السيرافي : ج<sup>٢</sup> حققة وعلق عليه : رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م .
- ١٧- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هريدي ، مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ، دار المأمون للتراث ط<sup>١</sup> ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ١٨- شرح كافية ابن الحاجب . لرضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي ، جامعة قار يونس ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٩- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية . لابن هشام ، دراسة وتحقيق : هادي نجر ، مطبعة الجامعة بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢٠- شرح اللمع . لابن برهان ، تحقيق : فائز فارس السلسلة التراثية (١١) ط<sup>١</sup> ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢١- شرح المفصل لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة .

- ١٣- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ . لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة  
العاني ، بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ٢٣- شعر يزيد بن الطثرية . دراسة وجمع وتحقيق : ناصر سعد الرشيد دار مكة للطباعة والنشر  
والتوزيع ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ٢٤- شفاء العليل في إيضاح التسهيل . للسلسلي ، تحقيق عبد الله الحسيني ، المكتبة الفيصلية ، مكة  
المكرمة ط ١ ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- ٢٥- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك تحقيق : محمود فؤاد  
عبد الباقي ، عالم الكتب ط ٣ ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

#### (ص)

- ١- الصاحي . لابن فارس : تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة

#### (ض)

- ١- ضرائر الشعر . لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٢- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر . للسيد محمود الألوسي ، شرحه : محمد مجدة الأثري ، دار  
الآفاق العربية ، القاهرة ط ١ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣- ضرورة الشعر . لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ،  
ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٤- الضمائر في اللغة العربية . لمحمد جبر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٣ م .

#### (ظ)

- ١- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية . عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ،  
ط ١ ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

#### (ع)

- ١- عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك . لمحمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا ،  
بيروت .

#### (ف)

- ١-فتح الباري شرح صحيح البخاري . لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : الشيخ/ عبد العزيز بن باز ،  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- ٢- فقه اللغة وأسرار العربية . للثعالبي . مكتبة الحياة ، بيروت .



(ك)

- ١- الكامل في اللغة والأدب . للمبرد ، حققه وعلق عليه : محمد أحمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٢- الكتاب . لسبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٣- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري ، رتبته وضبطه وصححه : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ٤- الكليات . لأبي البقاء الكفوي ، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ط ٢ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

(ل)

- ١- لسان العرب . لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م
- ٢- ليس في كلام العرب . لابن خالويه ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط ٢ ١٣٩٩هـ .

(م)

- ١- مجاز القرآن . لأبي عبيده ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .
- ٢- مجالس ثعلب . لأبي العباس ثعلب . شرح وتحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ° .
- ٣- مجالس العلماء . للزجاجي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط ٢ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٤- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لابن حني ، تحقيق : علي النجدي وعبد الحليم نجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- ٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . لابن عطية ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ط ١ ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٦- المختص . لابن سيده ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
- ٧- معجم المصطلحات النحوية والصرفية . محمد نجيب البلدي ، مؤسسة الرسالة ، دار الفرقان ، ط ١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨- مدرسة الكوفة . لمهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ط ٢ ١٣٧٧هـ .
- ٩- المذكر والمؤنث . لأبي بكر بن الأثير ، تحقيق : طارق الجناني ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ١٩٧٨م .

- ١٠- المذكر والمؤنث ، لأبي زكريا الفراء ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبدالنواب ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٩٧٥هـ
- ١١- المذكر والمؤنث لأبي العباس المبرد ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٧٠ م .
- ١٢- المزهر في علوم اللغة وأنواعها . للسيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبسو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٣- المسائل الحلييات . لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن هندواوي ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٤- المسائل البصريات . لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة : محمد الشاطر محمد أحمد ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية بمصر ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٥- المسائل المشككة المعروفة بالبلغاديات . لأبي علي الفارسي ، دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .
- ١٦- المساعد على تسهيل الفوائد . لابن عقيل ، تحقيق : محمد بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث ، جامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤ م .
- ١٧- معاني القرآن . للأخفش ، دراسة وتحقيق : عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٨- معاني القرآن . للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢م - ١٩٨٠ م .
- ١٩- معاني القرآن وإعرابه . لأبي اسحاق الزجاج ، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ط ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- ٢٠- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف . عبد الغني الدقير ، دار القلم ، دمشق ، ط ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- ٢١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، ط ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م .
- ٢٢- مختصر المذكر والمؤنث . للمفضل بن سلمة ، حققه وقدم له وعلق عليه : رمضان عبد التواب .
- ٢٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

- ٢٤- المفضليات . لأبي العباس المفضل بن محمد الضبي ، تحقيق : أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار بيروت للطباعة والنشر ط<sup>٦</sup>
- ٢٥- مقاييس اللغة . لابن فارس . تحقيق وضبط : عبد السلام هارون ، مطبعة : مصطفى الباي الحلبي ، مصر ، ط ٢ ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
- ٢٦- المقتصد في شرح الإيضاح . لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية .
- ٢٧- المقتضب . لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٣٩٩ هـ
- ٢٨- المقرب . لابن عصفور ، تحقيق : عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، ط<sup>١</sup> ١٣٩١ هـ - ١٣٩٢ هـ .
- ٢٩- منهج السالك . لأبي حيان ، تحقيق : مدني جليزر ، ترجمة : محمد يعقوب تركستاني ، نيوهافن ، أمريكا ، ١٩٤٧ م .

#### (ن)

- ١- نتائج التخصيل في شرح كتاب التسهيل . لمحمد بن أبي بكر الدلاهي ، تحقيق : مصطفى الصادق العربي ، جامعة قار يونس .
- ٢- نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم السهيلي ، حققه وعلق عليه : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض . دار الكتب العلمية ، بيروت ط ١ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٣- النشر في القراءات العشر . لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، دار الفكر .
- ٤- النكت في تفسير كتاب سيبويه . للأعلم الستمري ، تحقيق : زهير عبد الحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ط ١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، الكويت .

#### (هـ)

- ١- همع الهوامع . للسيوطي . تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت .

# فهرس الآیات

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَثَلَهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظِلْمٍ لَا يَبْصُرُونَ ﴾	١٧	١١٠
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾	٢٣	٥٠
﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾	٢٥	١٩
﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾	٢٩	١٤٠
﴿ وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾	٤٥	٣٣
﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾	٨٥	١٧٦
﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى ﴾	١١١	١٠١
﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	١١٢	٩٨
﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾	١٢٤	١٥١
﴿ قُلْ بَلْ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	٦٤
﴿ وَاللَّهُ كَرِيمٌ إِنَّهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾	١٦٣	٢٠٤
﴿ وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾	١٦٤	١٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ﴾	١٧٨	٢١٨
﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾	١٨٥	٢١٤
﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	٢٢٨	١٥
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾	٢٣٣	١٦
﴿ وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُّونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	٢٣٤	١٩
﴿ كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾	٢٤٩	١٢٣
﴿ فَانْظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾	٢٥٩	٣٧، ٣٣
﴿ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ ﴾	٢٧٠	٤٠
﴿ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ ﴾	٢٧٥	١١١
﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَيْكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ ﴾	٢٨٥	١١٨

## سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ آلِ تَارَاتٍ ۖ ﴾	١٣	١٣٧
﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ ﴾	١٤	١٣٦
﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَمَهْمُ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾	٤٤	١٢٤
﴿ وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾	١٠٣	٧٣
﴿ وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	١٠٤	١٣٤
﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّنَا ﴾	١٢٢	١٣٧
﴿ أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ اللَّهِ وَمَا لَهُ مِنْ جَهَنَّمَ وَثِيقٍ الْمَصِيرِ ﴾	١٦٢	٩٦
﴿ وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾	١٨٠	٢١٦
﴿ وَمَنْ أَهْلِي الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾	٧٥	٩٨

## سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾	١	٦٣
﴿ وَآتَاوُا النِّسَاءَ صَدُقَتِهِنَّ نَحْلَةً فَإِنَّ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	٤	١٢
﴿ وَلَا بَوَيْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾	١١	٢١٨
﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ أَوَّامَةً أَوْ أَمْرًا وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾	١٢	٤٠
﴿ وَأُمَهْتِكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾	٢٣	١١١
﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَعْفَهَا ﴾	٤٠	٧٤
﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ لَهُمْ ﴾	٤٦	١٤٠
﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾	١١٢	٤١
﴿ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾	١٣٥	٤٤، ٤٢



### سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ اَعْدِلُوا هُوَ اقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	٨	٢١٦
﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾	١٦	٩٨
﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنِي آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبْنَا قَبْلَآنَا فَتَقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا ﴾	٢٧	١٢
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾	٣٨	١٤٦ ٢١٢
﴿ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ﴾	٤٥	٢١٦
﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِن حَزَبَ اللَّهُ هُمَ الْغَالِبُونَ ﴾	٥٦	١٣٤
﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ﴾	٦٤	١٤٢
﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾	٧١	٢٠٥

### سورة الأنعام

﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا ﴾	٦	٦٤
﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ﴾	٢٥	٩٨ ١٢٠
﴿ وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾	٢٥	١٢٠

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	٨١	١٢٤
﴿ أَخْرِجْ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا ﴾	٩٩	١٤٠
﴿ وَمَنْ أَلْخَلَّ مِنْ طَلْعِهَا قَنَوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾	٩٩	١٣٩
﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾	١٢١	٢١٦
﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بَيَّاتٍ اللَّهُ وَصَدَفَ عَنْهَا ﴾	١٥٧	٩٦
﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ ﴾	١٥٨	٧١
﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾	١٦٤	١٢٠

### سورة الأعراف

﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾	٤	١٢٢
﴿ فَأَذْنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾	٤٤	١٨٨
﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	٧٠، ٥٩ ٨٩، ٧١
﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَتْهُ لِبَدٍ مِيتٍ ﴾	٥٧	١٤١
﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾	٩٩	١٣٤
﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ أُذُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾	١٧٩	٢٢

## سورة التوبة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا ﴾	٣٤	٣٣ ٢١٥
﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كَتَبِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِ أَنْفُسَكُمْ ﴾	٣٦	٢١
﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ ﴾	٦٢	٣٧، ٣٤
﴿ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِعَ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	٦٩	١١١
﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	٧١	٤٦
﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ﴾	١١٧	١٨١

## سورة يونس

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ﴾	٥	34
﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	١٨٨
﴿ فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَغْرِبْ بِالْأَمْسِ ﴾	٢٤	١٧٩
﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ ﴾	٤٢	٩٦

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعَمَى ﴾	٤٣	٩٦
﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ﴾	٥٤	١٢٠
﴿ فَمَا ءَامَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِيَةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَى خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ﴾	٨٣	٥٢

### سورة هود

﴿ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ ﴾	١٤	٥١
﴿ وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ ﴾	٤٢	٢١٢
﴿ وَيَقُومِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴾	٥٢	٨٤
﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾	٦٧	١٧٥
﴿ قَالَتْ يَوِيلَتِي ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾	٧٢	٧٦
﴿ وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾	٩٤	١٧٥

### سورة يوسف

﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ ﴾	٣	٥٠
﴿ يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾	١٠	٧١
﴿ قَالَ هِيَ رَأَوْدَتِي عَنْ نَفْسِي ﴾	٢٦	٢١٤

### سورة الرعد

الآية	رقمها	الصفحة
﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾	١٢	١٣٨ ١٤١
﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حِكْمًا عَرِيبًا﴾	٣٧	٥٠

### سورة إبراهيم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿رَبِّ إِنَّنَّ أَضَلَّلْنَا كَثِيرًا مِنْ النَّاسِ﴾	٣٦	٢٠

### سورة الحجر

﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾	١٩	١٢
--	----	----

### سورة النحل

﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾	١٠	١٤٠
﴿وَإِنْ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ نَسُوا فِي بَطُونِهِ﴾	٦٦	٢٢
﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ مَسْجُرَاتٍ فِي جَوِ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾	٧٩	١٣٦
﴿فَتَزَلْ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾	٩٤	٨٨
﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تَجَدُلُ عَنْ نَفْسِهَا﴾	١١١	١٢٠

## الإسراء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	٢	١١
﴿إِنَّمَا يَبْلُغُنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾	٢٣	١٢٦
﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾	٨٤	١١٨
﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيًّا وَيُكَمَا وَصَّمَا مَا وَلَّهُمْ جَهَنَّمَ﴾	٩٧	٩٦

## الكهف

﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾	١٢	١٢٤
﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْلَهَا وَلَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَرْنَا خِلَلَهُمَا نَهْرًا﴾	٣٣	١٢٦ ١٣٠
﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾	٤٣	١٣٤

## مريم

﴿قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾	٢٠	٧٧
﴿يَأْخُذَتَّ هَلُورُونَ مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوْءَ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾	٢٨	٧٧
﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾	٤٠	٥٠
﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾	٧٣	١٢٤
﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾	٩٣	١١٧
﴿لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾	٩٤	١١٧
﴿وَكَلَّمَهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾	٩٥	

### سورة طه

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةُ مُوسَى ﴾	٦٧	١٥٦
﴿ إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبِّهِ بِغَيْرِ إِفْعَالٍ لَّهُ جَهَنَّمُ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾	٧٤	١٩٤ ١٧٥ ١٧٨
﴿ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لهُمَا سَوْءُ تُهْمَا ﴾	١٢١	١٤٦
﴿ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴾	١٢١	٢١٢
﴿ قُلْ كُلُّ مُتَرَبِّصٍ فَتَرَبَّصُوا ﴾	١٣٥	١١٨

### سورة الأنبياء

﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	٣	٢٠٥
﴿ أَوَلَمْ يَرِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾	٣٠	٧٤
﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا ﴾	٣٢	٦٠
﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾	٣٥	١٢٠، ١١٤
﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ﴾	٤٧	٧٤
﴿ وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَغْوِصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَفِظِينَ ﴾	٨٢	٩٦
﴿ وَذَاوَدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْكِمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴾	٧٨	٥٤
﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴾	١٠٥	١٥٠

### سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فليمدد بسببِ إلى السماء ﴾	١٥	٦٠
﴿ هَذَا خِصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رُبِّهِمْ ﴾	١٩	١٤٥
﴿ وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ ﴾	٢٧	١١٥
﴿ فَإِنَّا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾	٤٦	١٧٤ ١٧٨
﴿ وَإِنْ يَسْأَلْهُمْ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ﴾	٧٣	١٤٠

### سورة المؤمنون

﴿ الَّذِينَ يَرْثُونَ الْفَرْدُوسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾	١١	٦٦
﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾	٣٧	٢٠٧
﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾	٥٣	١١٤
﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾	٩٩	٥١



### سورة النور

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾	٩	١٨٨
﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مَبَرَّؤُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾	٢٦	٥٤
﴿وَالْأَطْفَالُ الَّذِينَ لَمْ يَضَعُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ﴾	٣١	١٤٣
﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدُهُ لَمْ يَكْتَدِرْ بِهَا﴾	٤٠	٢١٢
﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾	٤١	١١٨
﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾	٦٢	١٢

### سورة الفرقان

﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ﴾	٢٧	١٥٠
---	----	-----

### سورة الشعراء

﴿وَزُرُوعٍ وَخَلٍ طَلْعَهَا هُضْبٌ﴾	١٤٨	١٣٩
﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	١٩٧	١٧١

### سورة النمل

١٢٤	٣٨	﴿ قَالَ يَتَّبِعُهَا الْمَلَأُ أَيَكُمِ يَأْتِيهِ بِعَرْشَهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُوهُ مُسْلِمِينَ ﴾
١٣٧	٤٥	﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ تَخْتَصِمُونَ ﴾
١١٧ ١٩٨	٨٧	﴿ وَكُلُّ أَتَوُهُ دَاخِرِينَ ﴾

### سورة القصص

٢١٤	٢٦	﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْبَىٰ اسْتَعْجِرْهُ ﴾
٥١	٥٠	﴿ فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ﴾
١٢٣	٥٨	﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾

### سورة العنكبوت

١٢٠	٥٧	﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَا ذِيقَةٍ الْمَوْتِ ﴾
-----	----	--

### سورة الروم

١٤٢	٢	﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾
١٤٢	٣	﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سِيغْلِبُونَ ﴾
١٩	٢١	﴿ وَمَنْ أَيْتَنَفَ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا ﴾

### سورة لقمان

١٠٠	٦	﴿ وَمَنْ الْنَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ﴾
١٠٠	٧	﴿ وَإِذَا تَنَتَّلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَتِنَا وَلِيَ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لِمَرْيَمَ إِسْمَعِيلَ أَنْ فِي أذُنِهِ قُرْءَانٌ ﴾
١٧٨، ٧٤	١٦	﴿ يَبْنِيْٓ إِنَّهَا إِن تَكْ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمٰوٰتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ ﴾

### سورة الأحزاب

١٩	٤	﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جُوفِهِ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ الشَّيْءَ تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ۚ ﴾
١٢	٢٣	﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عٰهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۚ ﴾
١٠٤	٣٠	﴿ يَنْسَآءَ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنْ بِفَنَحْشَةٍ مَبِينَةٍ يَضَعُفٌ لَهَا الْعَذَابُ ۚ ﴾
١٠٤، ١٠٢	٣١	﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صٰلِحًا نَّؤْتْهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ ۚ ﴾
٨	٣٥	﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالْقَنَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخٰشِعِينَ وَالْخٰشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحٰفِظِينَ وَالْحٰفِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ۚ ﴾
١٩	٥٠	﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ الَّتِي ءَاتَتْ أَجُورَهُنَّ ۚ ﴾

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾	٥٦	٤٦ ٢١٢
﴿ فَأُبَيِّنَ أَنْ تَحْمِلَهَا وَأَشْفَقَنَ مِنْهَا ﴾	٧٢	

### سورة فاطر

﴿ وَمَا يُعَمِّرْ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقِصْ مِنْ عَمْرَةٍ ﴾	١١	٢١٩
﴿ إِنَّ اللَّهَ يَمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا ﴾	٤١	٧٤
﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهَرِهَا مِنْ دَابَّةٍ ﴾	٤٥	٢١٤

### سورة يس

﴿ إِنَّا جَعَلْنَا فِي أَعْيُنِهِمْ أَغْلَلاً فَهِيَ إِلَى الْأَذْقَانِ فَهُمْ مُقْمَحُونَ ﴾	٨	٢١٩
﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبْحَةً وَاحِدَةً فَلِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾	٥٣	١٣٤
﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾	٧٨	٨٢، ٨١

### سورة الصافات

﴿ كَانَهُنَّ بَيْضٌ مَكْنُونٌ ﴾	٤٩	١٤٠
﴿ وَنُنَادِيَنَّهٗ أَنْ يَنْبَرِ هَيْمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقَتِ الرِّبَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾	-١٠٤ ١٠٥	١٩٠ ١٩٠

### سورة ص

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنْ كُلُّ لَّا كَذَبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾	١٤	١١٩
﴿وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَهُ أَوَابٌ﴾	١٩	١١٩ ١٣٦
﴿وَهَلْ أَنتُكَ نَبُؤُا الْخَصِمِ إِذْ تَسُوْرُوا الْمَحْرَابَ﴾	٢١	١٤٣
﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزَعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ﴾	٢٢	١٤٣
﴿إِذْ عَرِضَ عَلَيْهِ بِالْعِثَى الصَّفِيَّتُ الْجِيَادُ﴾	٣١	٢١٨
﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾	٣٢	٢١٨

### سورة الزمر

﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾	٧	٢١٦
﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	٣٣	١١٠ ١١١

### سورة غافر

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذَرَتُهُمْ﴾	٥٢	١٥١
--	----	-----

### سورة فصلت

﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	١١	٤٧
---	----	----

### سورة الشورى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾	١٧	٦٠ ٨٩
﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَنُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾	٥٢	٣٤

### سورة الزخرف

﴿وَمَن يَعِشْ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضٌ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾	٣٦	١٠٠
﴿وَأَنَّهُمْ لِيَصُدَّوْنَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾	٣٧	١٠٠
﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ﴾	٣٨	١٠٠

### سورة الدخان

﴿فَأَتُوا بِغَابِئِنَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾	٣٦	٥١
--	----	----

### سورة الحجرات

﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغْت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَفَقَتُوا أَلِيَّيَ تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفَىٰ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾	٩	١٣٧
---	---	-----

### سورة ق

﴿وَالنَّخْلُ بَاسْقَتٍ لِّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾	١٠	١٤١
﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾	١١	٦٣

### سورة الذاريات

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَلَفَ إِبْرَاهِيمَ الْمَكْرُمِ ﴾	٢٤	١٤٤
﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾	٢٥	١٤٤
﴿ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صِرَةٍ فَفَصَّكَتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴾	٢٩	٧٩
﴿ وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ ﴾	٤١	٨٠
﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾	٥٦	١٤٢

### سورة الطور

﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ ﴾	٤٤	١٤٠
---	----	-----

### سورة النجم

﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا ﴾	٢٦	١٢١
---	----	-----

### سورة القمر

﴿ خَشَعًا أَبْصَرَهُمْ يُخْرِجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَانَهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ ﴾	٧	١٤٠
﴿ أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُنْتَصِرٌ ﴾	٤٤	١٣٤
﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩	٥٠
﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ ﴾	٥٢	١١٤

### سورة الرحمن

الآية	رقمها	الصفحة
﴿مَتَكِينٌ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حَسَانٍ﴾	٧٦	١٤١

### سورة الواقعة

﴿كَأَمْثِلِ اللَّوْلُوفِ الْمَكْنُونِ﴾	٢٣	١٤٠
﴿لَا يَكُونُ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ﴾	٥٢-٥٣	١٣٩
﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾	٨٣	٢١٥

### سورة المتحنة

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَتُ مَهْجَرَتٍ فَاْمْتَحِنوهنَّ اللهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ﴾	١٠	١٢ ١٦ ٢١٢
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَايِعُكَ﴾	١٢	١٦

### سورة الطلاق

﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿١﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾	٣-٢	٩٦
--	-----	----

### سورة التحريم

﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	٤	١٤٦
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾	٨	٧٨
﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتِ نُوْحٍ وَامْرَأَتِ لُوطَ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ﴾	١٠	١٢



### سورة الملك

الآية	رقمها	الصفحة
﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾	٢	١٢٤
﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفْتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾	١٩	١٣٧

### سورة الحاقة

﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازٌ مُّخْلِجَاوِيَةً﴾	٧	١٣٩
--	---	-----

### سورة نوح

﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يرسل السماء عليكم مدّارًا ﴿١١﴾	١١-١٠	٨٤
---	-------	----

### سورة الجن

﴿وَأَنَا لِمَسْنَا أَلْسَمَاءَ فَوَجَدْتَهَا مَلَقَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشَبَّهَا﴾	٨	١٣٤
﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾	١٩	١٧٨

### سورة الزمل

﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾	١٨	٨٩
------------------------------	----	----

### سورة المدثر

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾	٣٨	١٢٠
---	----	-----

### سورة القيامة

﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّزَاقُ﴾	٢٦	٢١٥
------------------------------------	----	-----

### سورة الإنسان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثورًا﴾	١٩	١٤

### سورة المرسلات

﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ ﴿١﴾ لَأَيَّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾	١٢-١١	١٧
---	-------	----

### سورة التكويم

﴿وَإِذَا النُّجُومُ آنكَدَرَتْ﴾	٢	٢٢
﴿وَإِذَا الْجِبَالُ سُيِّرَتْ﴾	٣	٢٢
﴿وَإِذَا الْعُشَّارُ عَطَلَتْ﴾	٤	٢٢
﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حِشِرَتْ﴾	٥	٢٢
﴿وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾	٦	٢٢
﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾	٧	٢٢

### سورة الانفطار

﴿وَإِذَا الْكُوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾	٢	٢٢، ٢٠
﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فَجِّرَتْ﴾	٣	٢٢
﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾	٤	٢٢

### سورة الشمس

﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَنَهَا﴾	٦	
-------------------------------	---	--

### سورة القدر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	١	٢١٣

### سورة العاديات

﴿فَأَنْزَلْنَاهُ يَوْمَ تَقَعَا﴾	٤	٢١٨
----------------------------------	---	-----

### سورة القارعة

﴿يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾	٤	١٤٠
---	---	-----

### سورة الإخلاص

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	١٧٦
----------------------------	---	-----

# فهرس الأشعار

### قافية الهمة

- مقلت عينك في حشاي جراحة \*\*\* فتشابهها كلنا هما نجلاء ٢٧  
وقال الله : قد يسرت جنداً \*\*\* هم الأنصار عرضتها اللقاء ١٧

### قافية الباء

- إذا نزل السماء بأرض قوم \*\*\* رعيناه وإن كانوا غضابا ٢٧-٢٤  
أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما \*\*\* يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضماً ٩٠-٦٣  
وخصم غضاب ينفضون لحاهم \*\*\* كنفض البراذين العراب المخالبا ١٤٤  
تعفّق بالأرطى لها وأرادها \*\*\* رجال فبذت نبلهم وكليئ ١٧  
دعا الخرمون الله يستغفرونه \*\*\* بمكة شعشأ أن تحي ذنوبها ١٢  
فناديت يارباه أول سؤلتي \*\*\* لنفسي ليلي ثم أنت حسيها ١٢  
فإن ترجعوا رزقي إلى فإنه \*\*\* متاع ليال والحياة كذوب ٧٨  
فلولا رجائي أن تتوبا وما أرى \*\*\* عقولكما إلا بعيداً ذهبها ١٤٨  
فمن بك أمسى بالمدينة رحله \*\*\* فإني وقبار بها لغريب ٣٤  
كلا نايبا يزيد يحب ليلي \*\*\* بفي وفيك من ليلي التراب ٦٠  
وبيت بمومة هتكت سماءه \*\*\* إلى كوكب يزوي له الوجه شاربه ٦٠  
ويلمها روحه والريح معصفة \*\*\* والغيث مرتجيز والليل مقرب ١٩٧  
ألا ليت شعري هل يلومنّ قومه \*\*\* زهيراً على ما جرّ من كل جانب ١٦١  
فإما تعهدي لأمرئ لمة \*\*\* فإن الحوادث أزرى بها ٦٢  
كانه وجه تركين قد غضبا \*\*\* مستهدف لطعان غير تذيب ١٤٥  
له اذنان تعرف العتق فيهما \*\*\* كسامعتي مذعورة وسط ربوب ٢٩  
مرّبنا يهترّ في مشيه \*\*\* مثل اهتزاز الفصن الرطب ٢٩  
فمقلتي ترتع في حسنه \*\*\* ومقلتهاه أحرقت قلبي ٢٩  
واه رأيت وشيكاً صدع أعظمه \*\*\* وربّه عطباً أنقذت من عطبه ١٩٦  
وخصم يعدون الذحول كأنهم \*\*\* قروم غيارى كل أزهر مصعب ١٤٤  
وقالت له العينان سمعاً وطاعة \*\*\* وحذرتا كالدرّ لما ينقب ٢٩  
وكل ملهمات الدهور وجدتها \*\*\* سوى فرقة الأحباب هيئة الخطب ١٢١-١٢٤  
كلاهما حين جدّ الجري بينهما \*\*\* قد أفلما وكلا أنفيهما رابي ٢٦١

### قافية التاء

٣١	في دمي يا عظم ما جنت	***	أشركت عيناه ظالمة
١٤٤	عليّ فما هلعت ولا دعوت	***	وقبلك ربّ خصمٍ تمالوا
١٤٤	وألّة فارس حتى قرئت	***	ولكنني نصبت لهم جيبي
١٨	إذا ما رجال بالرجال استقلت	***	أي فتى هيجاء أنت وجارها
٣١	أو سنبلاً كحلت به فانهلت	***	فكأن في العينين حبّ قرنفل
١٠٢	نقاخ فتلكم عند ذلك قرّت	***	فمنهن من تستقى بعذب مبرد
١٨	أجاج ولولا خشية الله فرّت	***	ومنهن من تسقى بأخضر أجسن
٩٨	إذا الكمأة بالكمأة التقت	***	قد علمت والدي ما ضمت
٩٨	جواء عديّ يأكل الحشرات	***	هيا أمّ عمرو من يكن عقر داره
٩٨	ويعرّ وإن كانوا ذوي تكرات	***	ويودّ من لفح السموم جيئه
٢٠	واسعجلت نصب القدور فملت	***	وإذا العذارى بالعذارى تلفعت

### قافية الجاء

١٧	دعهم دواع من ذلك ومنازع	***	ألا إن جيرانني العشيّة رائح
٦٢	أحيا أباك ن ياليلى الأماديخ	***	لو كان مدحمة حيّ منشراً أحداً
١٠٢	تهيج الرياض قبلها وتصحّ	***	وإن من النسوان من هي روضة
٦٢	قبراً بمرور على الطريق الواضح	***	إن السماحة والمروءة ضمتا

### قافية الـدال

٣	وطاب ألبان اللقاح فبرّد	***	بال سهيل في الفضيح ففسد
١١٣	في قائم منهم ولا فيمن قعد	***	ياربّ عيسى لا تبارك في أحد

### إلا الذي قاموا بأطراف المسد

٧٢	ف لتكفى صيد الظباء الأسودا	***	بهجة الحسن فاتن فاغضض الطر
١٥٤	يشأ فليست تراه ناشأ أبدا	***	ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم
١٧	واضطربت من كبر أعضادها	***	إذا الرجال ولدت أولادها
١٧	فهو زروع قد دنا حصادها	***	وجعلت أوصابها تعتادها
٦٢-٦١	وعهداً تولى يابسين يعود	***	ألا ليت أيام الصفاء جديداً
٣٨	وأسرعه في حاجة لي أريدّها	***	لأخوين كانا خير أخوين شيمة
١٧٤	عند الشدايد تذهب الأحقاد	***	نخلت له نفسي النصيحة إنه

٦١	بناقة سعد والعشيرة بارد	***	هنيئاً لسعد ما اقتضى بعد وقعي
٢٠١	جهاراً ، فكن في الغيب أخفط للود	***	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
١٦١	ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجدي	***	كسا حلمه ذا الحلم أبواب سود
٣٥	شراهم قبل إنفادها	***	لقوم وكانوا هم المنفدين
١١٢	حق أزورك في مغار محصد	***	ما كان حينك والشقاء لينتهي
٣١	هم القوم كل القوم يا أم خالد	***	وإن الذي حانت بفلج دماؤهم
١٣١-٤٧	ما حاجبيه معين بسواد	***	وكانه لهق السراة كأنه
١٠٠	يوفي المخارم يرقبان سوادي	***	إن المنية والخوف كلاهما
٢٩	إذا كافحته خيل الأعادي	***	ولست ممن تكع أو يستكينون
	دموعهما حتى انحدرن على خدي	***	فما ملكت عيني حين ذكرتها

### قافية الراء

٦٧	والدجسن والعجاج المهور	***	هل تعرف الدار بعفيها الموز
٦٧	لكل ربح فيه ذيل مسفور		
٦٦	كأس رنونات وطرف طمر	***	مدت عليك الملك أظنابها
٤٥	شقت ماقيهما من أخر	***	وعين لها حدره بدرة
٨٦	لا أدلج الليل ولكن أبتكر	***	لست بليلتي ولكني نهر
٧٢	وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا	***	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٤٦	أعارت عينه أم لم تعارا	***	تسائل بابن أحمر من رآه
١٤٨	روانف إليتك وتستطارا	***	متى ما تلتقني فردين ترجف
١٣٥	حملن وما كانت قواعد عقرا	***	ولو أن ما في بطنه بين نسوة
٧٣-٥٢	ولكن حب من سكن الديارا	***	وما حب الديار شغفن قلبي
١٦٨	تميماً بجوف الشام أم متساكر	***	أسكران كان ابن المراغة إذ هجا
٢١٦	إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر	***	أماوي ما يغني الثراء عن الفتى
٨٣	فسقى ديارك ديمة ملذرا	***	أمت زيارتنا عليك بعيدة
٧٢	نقماً وإن عمهت وطال غرورها	***	بغبي النفوس بعيدة نعاءها
٤٧	علي من الغيث استهلست مواطره	***	تذكرت بشراً والنساكين أيهما
١٦٢	وحسن فعل كما يجري سنمار	***	جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
١٥٤	م ويشقى بسعيه المفرور	***	رأية يحمده الذي ألف الحز

١٤٨	إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعرُ	***	قلوبكما يغشاهما الأمن عادة
١٢٩	وقد قدر الرحمن ما هو قادرُ	***	كلا ثقلينا واثق بغنيمة
١٦١	وكاد - لو ساعد المقدور - ينتصرُ	***	لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا
٣١	لكان عليّ للقدر الخيارُ	***	لورضيت يداي بها وضئت
١٧٤	تكبُّ على أفواههن الغرائرُ	***	وإلا يكن لحم غريض فإنه
٢٩	فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ	***	وعينان قال الله : كونا فكانتا
٢٣	طُوال فإنّ الأقصرين أمارزهُ	***	ولا تذهبن عيناك في كلّ شرمج
١٦٢	جزاء عليها من سوى من له الأمرُ	***	وما نفعت أعماله المرء راجياً
١٣٤	إذا ما الركب في هب أغاروا	***	وما يدريك ما فقري إليه
٣٥	وأبي فكان وكنت غير غدورِ	***	إني ضمننت لمن أتاني ما جنى
١٧٩	فكن محقاً تنل ما شئت من ظفرِ	***	علمته الحق لا يخفى على أحد
٣١	عن السماء بما يلقي من الغيرِ	***	كانّ أذنيه أعطت قلبه خيراً
١٤٤	تغلي صدورهم بهترها ترِ	***	لربّ خصمٍ قد شهدت ألدة
١٥٢	كما أتى ربّه موسى على قدرِ	***	نال الخلافة إذ كانت له قدرا
٧٢	بحوائيه الهلكاء من حيث لا يدري	***	إساءة من يبغي على الناس موقع

### قافية الرّاي

٧٩	تأكل كلّ ليلة قفيزاً	***	إن العجوز خبة جـروزا
----	----------------------	-----	----------------------

### قافية السين

٢٠٤	فلا تلمه أن ينام البائسا	***	فأصبحت بقرقرى كوانسا
-----	--------------------------	-----	----------------------

٢٠٥

### قافية الصاد

١٢٩	ولكنهم زادوا وأصبحت ناقصا	***	كلا أبويكم كان فرعاً دعامه
-----	---------------------------	-----	----------------------------

١٢٩	على ما ساء صاحبه حريص	***	أكاشره وأعلم أن كلانا
-----	-----------------------	-----	-----------------------

### قافية الضاد

٧٣	طوين طولِي وطوين عرضي	***	طول الليالي أسرع في نقضي
----	-----------------------	-----	--------------------------

١٧٤	نوكلُ بالأدنى وإنّ جلّ ما يعضي	***	على أنّها تعفو الكلوم وإنّما
-----	--------------------------------	-----	------------------------------

٥٣	أخذن بعضي وتركن بعضي	***	مرّ الليالي أسرع في نقضي
----	----------------------	-----	--------------------------



### قافية العين

١٦٢	أدى إليه الكيل صاعاً بصاع	***	لما عصا أصحابه مصعباً
٤٧	وتغلب قد تبايتنا انقطاعا	***	ألم يحزنك أن حبال قيس
٣٥	والصبح والمسي لا فلاح معه	***	لكل هم من الهموم سعة
١٧٩	وأخر من بالذي كنت أصنع	***	إذا مت كان الناس صفنان : شامت
٣٠	وعيناي في روض من الحسن ترقع	***	حشاي على جر ذكي من القضي
٢١٨	دعاك وأسدينا إليه شوارع	***	فإنك والتأبين عروة بعدما
٢١٩	وطير الناي فوقهن أواقع	***	لكا لرجل الحادي وقد تلغ الفحي
١٤٥	كنوافذ العبط التي لا ترقع	***	فتخالسا نفسيهما بتوافي
١٣٠	كما اهتز خطوط النبعة المتابع	***	كلا جانيه يعسلان كلاهما
١٠١	شريكه تطمع نفسه كل مطمع	***	أخو الذنب يعوي والغراب ومن يكن

### قافية الفاء

١٨٠	لو كان ذا منك قبل اليوم معروف	***	أمن سمعة دمع العين ومذروف
١٤٥	فبرأ منهاض الفؤاد المسقف	***	بما في فؤادينا من الشوق والهوى
١١٢	يأتيهم من ورائنا نطف	***	الحافظو عورة العشيرة لا
١٤٣	تخلب جدوى والكلام الطرائف	***	لظل رهيناً خاشع الطرف حظه
٢١٧	وخالف والسفيه إلى خلاف	***	إذا نهى السفيه جرى إليه

### قافية الكاف

٢١٤	ومن خاض في تلك الحروب المهالكا	***	أبعد ابن وهب ذي التراهة والتقى
٢١٤	وقد قتلوا زيد بن حصن ومالكا	***	أحب بقاء أو أبقي سلامة

### قافية اللام

١٦٢-١٥٨	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل	***	جزى ربّه عني عدي بن حاتم
١٣٥	لا يهمون بإدعاق الشلل	***	في جميع حافظي عوراتهم
٨٤	في رأس غمندان داراً منك محلا	***	اشرب هنيناً عليك التاج مرتقفا
١٥٤-٣٨	ركبت عز بحمدج جملا	***	شر يوميهما وأغواه لها
٩٠-٦٢	ولا أرض أبقل إبقالها	***	فلا مزنة ودقت ودقها
٤٧	سما حديدك أنزلا الأوعالا	***	لو أن عصم عما يتين ويذبل
٢١٧	أبا الضحاك يتسج الشمالا	***	ومن يك باديا ويكن أخاه

٢٦-٢٤	وسالفه وأحسنه قلذالا	***	ومية أحسن الضقلين جيداً
٧٢	ولديهم ترك الجميل جمال	***	أتى الفواحش عندهم معروفة
٩٠-٨٩-٦١	والعين بالإثمم الحارى مكحول	***	إذهبي أحوى من الربعي حاجبه
٥٢	وما لهن طوال الدهر تعجيل	***	أرجسو وآمل أن يعجلن في أبل
٥١	فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهل	***	ألاف فارحوني يا إله محمد
٢٠٢	لغير جميل من خليلي مهمل	***	جفوني ولم أجف الأخلاء إنني
١٣٤	مع الصبح ركب من أحاطة مجفل	***	فعبت غشاشاً ثم موت كأنها
٦٣	فقننا قطاة ريع أم ريع أجدل	***	فلم تك إلا نبأة ثم هو موت
١١٤	يسوماً على آلة حذاء محمول	***	كل ابن انثى وإن طالت سلامته
١٥١	فلم يضرها وأوى قرنه الوعل	***	كنا طيح صخرة يوماً ليوهنها
٣١	بها العينان تنهل	***	لمن زحلقوة زل
٢١٧	والاخذون به والساسة الأول	***	هم الملوك وأبناء الملوك لهم
١٨٠	وليس منها شفاء الداء مذل	***	هي الشفاء لثاني لوظفرت بها
١٣٤	وهل تطيق وداعاً أيها الرجل	***	ودع هريرة إن الورك مرتحل
١١٤	دو يهية تصفر منها الأنامل	***	وكل أناس سوف تدخل بينهم
٢٠٦	تنبخل فاستاكت به عود إسحل	***	إذا هي لم تستك يعود أراكية
٥٣	كما أخذ السرار من الهلال	***	أرى مر السنين أخذن مني
١٤٤	نصيح على تعذاله غير مؤتل	***	ألا رب خصم فيك ألوى رددته
٢٠٢	ي فلا خير في خلاف الخليل	***	خالقاني ولم أخالف خليلي
١٩٧	بكل معار القتل شدت يذبل	***	فيالك من ليل كأن نجومه
٨٢	خريق بين أعلام طوال	***	كان هبوبها خفقان ريح
٩٠	ودهنه ريحها يغطي على الثفل	***	كم من جواب عظيم جنت تحمله
١٧٧	به نائبات الدهر كالدائم البخل	***	وما هو من يأسو الكلوم وتتقى
٥٣	يدينه لانقطاع الأجل	***	ومر الليالي وتكرارها
٢٠٢	أن شبت وانصرفت عنهن آمالي	***	هويني وهويت الغايات إلى

### قفية الميم

٤٢	خويربين ينقفان الهاما	***	إن بها أكل او رزاما
٣١	إليك وخفاً زاحف تقرر الدما	***	سأجزيك خذلانا بتقطيعي الصوى

١٤٤	وغلقت البيوت فلا هشاما	***	فمن للضيف إذا جاءوا طروقاً
١٤٤	على فرش حتى اطمأنا كلاهما	***	وضيفان جاءا من قريب فقربا
١٦١	من الناس أبقى مجده الدهر مطعما	***	ولو أن مجداً أخذ الدهر واحداً
١٣٥	منها فغودر نؤيها وثمامها	***	عريت وكان بها الجميع فأبكرها
٢٣	ما دام يملكها علي حرام	***	ألبان إبل تعلّة بن مسافر
٣٣	كدابغة وقد حلم الأديم	***	فإنك والكتاب إلى علي
	مولى المخافة خلفها وأمامها	***	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه
١٨٠	خמוש وإن كان الحميم حميم	***	فلا أنبان أن وجهك شأنه
١٧٦	من ناصع القطران تدسيم	***	قد أدبر العرُ عنها فهو شاملها
٢١٤	أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم	***	هل ما عملت وما استودعت مكتوم
٧٣	كفى الأيتام فقد أي اليتيم	***	إذا بعض السنين تعرقتنا
١٢٠-١١٥	فتركن كل حديقة كالدرهم	***	جادت عليه كل عين ثرة
١٣٦	جارية خفت بسيل مقع	***	فصبحت والطير لم تكلم
١٤٥	على النابح العاوي اشد رجاء	***	هما نقتا في من فمويهما
٢٠٦	عشية بانا رهط كعب وحاتم	***	وقد مات خيرا هم فلم يهلكاهم
٥٣	وسورة أيام حزن إلى اللحوم	***	وكم ددت عني من تحامل حادث

### قافية النون

٣٤	ود مالم يعاص كان جنونا	***	إن شخ الشباب والشعر الأس
٢١٥	ومروتها بالله برت يمينها	***	ولو حلفت بين الصفا أم معمر
٢٠٢	إذا خفف القططين	***	علموني كيف أبكيهم
٤٥	بصحراء فلج ظلتا تكفان	***	إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى
١٧٥	مطيع دواعيه يؤهوان	***	إلا إنه من يلغ عاقبة الهوى
٩٥-٩٥	نكن مثل من ياذنب يصطحبان	***	تعال فإن عاهدني لا خونسي
١٤٨	رؤوس كبيرهم ينتطحان	***	رأوا جبلاً دق الجبال إذا انقست
١٩٦	وغنى بُعد خصاصة وهوان	***	ربّه امرأ بك نال أمنع عزة
١٤٥	إذا كان قلبنا بنا يجفان	***	نذود بذكر الله عنا من السدا
٢١٧	حسنى تخص بها من الرحمن	***	وإذا سئلت الخير فاعلم أنها
١١٤	تعاطى القنا قوماها - أخوان	***	وكل رفيقي كل رحل - وإن هما
٧٢	رُمعين على اجتناب التواني	***	رؤية الفكر ما يسول له الأمر
٣٥	بريناً ومن جول الطوي رماني	***	رماني بأمر كنت منه ووالدي

- وما أدري إذا يمممت وجهاً \*\*\* أريد الخير أيهما يليني ٢١٩  
 الأخير الذي أنا أبتغيه \*\*\* أم الشر الذي لا يأتيني ٢١٩

### قافية الياء

- إذا اكتحلت عيني بعينك مسها \*\*\* بخير وجلّى غمرة من فؤاديا ٢١٧  
 بمسعاته هلك الفقى أو نجاته \*\*\* فنفسك صن عن غيهاك ناجيا ١٥٣  
 جنونا بما فيما اعتشرنا علاقة \*\*\* علاقة حب مستسراً وباديا ٧٢-٦٣  
 كلانا غني عن أخيه حياته \*\*\* ونحن إذا متنا أشد تغانيا ١٣١  
 فإياكم وحية بطن واد \*\*\* هموز الناب ليس لكم بسي ٧٨

### قافية الألف اللينة

- خليلى لا تهلك نفوسكما أسي \*\*\* فإن لها فيما به ذهيت أسا ١٤٨  
 هويني وهويت الخرد الغربا \*\*\* أزمان كنت منوطاً في هوى وصا ٢٠٢

## فهرس أنصاف الأبيات

١٣٢	أخشي ركبياً أو رجلاً عادياً
١٣٢	أين ركب واضعون رحله
١٢٢	كم ملوك باد جمعهم
١٠٢	وأيقظ من كان منكم نياماً

## فهرس الموضوعات

### الصفحة

### الموضوع

١	- المقدمة .....
٦	- تمهيد .....
١٠	<b>الفصل الأول : مخالفة الضمير لمفسره .....</b>
١٣	المبحث الأول : عوده مفرداً على الجمع والمثنى .....
٣٩	المبحث الثاني : عوده مثنى على المفرد والجمع .....
٤٩	المبحث الثالث : عوده جمعاً على المفرد والمثنى .....
٥٥	المبحث الرابع : عوده مذكر على المؤنث والعكس .....
٩٤	<b>الفصل الثاني : عود الضمير بمراعاة اللفظ تارة ومراعاة المعنى أخرى .....</b>
٩٥	١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(من وما) .....
١٠٦	٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(ذا) بعد وما .....
١٠٧	٣- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(ذو وذات) الطائتين الموصولتين .....
١٠٩	٤- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(الذي) .....
١١٠	٥- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(كل) .....
١١٣	٦- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(كم) الخيرية .....
١٢١	٧- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(أي) .....
١٢٣	٨- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(كلا وكلتا) .....
١٢٥	٩- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(اسم الجمع) .....
١٣٢	١٠- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(اسم الجنس الجمعي) .....
١٣٧	١١- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(المعرف بأل الجنسية) .....
١٤٣	١٢- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(المصدر) .....
١٤٣	١٣- مراعاة اللفظ والمعنى في الضمير المفسر بـ(المضافين إلى متضمنيهما) ....
١٤٩	<b>الفصل الثالث تأخير المفسر وتقديمه .....</b>
١٥٠	- توطئة .....
١٥٧	- تأخير المفسر لفظاً ورتبة .....
١٥٨	المسألة الأولى : الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائداً على المفعول المؤخر .....
١٦٥	المسألة الثانية : ضمير الشأن .....
١٩٦	المسألة الثالثة : الضمير المحرور برب المفسر بنكرة .....

المسألة الرابعة : الضمير المحرور برب المفسر بنكرة .....	١٩٨
المسألة الخامسة : الضمير المرفوع بأول المتنازعين العمل ثانيهما .....	٢٠٠
المسألة السادسة : الضمير المبدل منه مفسره .....	٢٠٣
المسألة السابعة : الضمير المفسر بخيره .....	٢٠٧
<b>الفصل الرابع : ذكر المفسر وحذفه</b> .....	٢١٠
ضرورة المفسر لكل مضمير .....	٢١١
المفسر بين الذكر والحذف .....	٢١٢
دواعي حذف المفسر .....	٢١٣
١- حضور مدلول المفسر علماً .....	٢١٣
٢- حضور مدلول المفسر حساً .....	٢١٤
٣- ذكر ما هو جزء مدلول المفسر .....	٢١٥
٤- ذكر ما هو كل للمفسر .....	٢١٥
٥- ذكر متضمن المفسر .....	٢١٦
٦- ذكر مستلزم المفسر .....	٢١٨
٧- ذكر ما يصاحب المفسر المحذوف ذكراً واستحضاراً .....	٢١٩
الخاتمة .....	٢٢٠
فهرس المصادر والمراجع .....	٢٢٦
فهرس الآيات .....	٢٣٦
فهرس الأشعار .....	٢٥٩